كيللة، كوفالسون

المادية التاريخية

دراسة في نظرية المجتمع الماركسية

كيلله كوفالسون

المادية التاريخية

دراسة في نظرية المجتمع الماركسية

دار التقدم

موسكو

ترجمة الياس شاهين

В. КЕЛЛЕ и М. КОВАЛЬЗОН

ИСТОРИЧЕСКИЙ МАТЕРИАЛИЗМ

Очерк марксистской теории общества

На арабском языке

الفصل الاول

خصائص ومصاعب معرفة المجتمع

ان الناس لا يعيشون ويعملون فى المجتمـــــع وحسب ، بل يعرفونه ويدركونه ، مثلما يعرفون ويدركون الطبيعة المحيطة بهم . ان معرفة المجتمـــــع ليست مجرد معرفة الناس للبيئـــة الاجتماعية القريبة منهم والتي يمكن ادراكها بالحس ، بل هي ايضا دراسة وتفهم الحياة الاجتماعية كلها . فان المجتمع البشري تشكيلة معقدة منبثقة من تفاعل الناس مع الطبيعة ، ومن تفاعل بعضهم مع بعض . ان الناس ونشاطهم وعلاقاتهم ، ان كل هذا انما هو ذلك الواقع الاجتماعى الذي تتناوله معرفة المجتمع مباشرة .

ان المجتمع موجود **فى المكان** لأن الناس سكنوا في مختلف ارجاء الارض منذ ما قبل التاريخ وشكلوا جماعات محلية ، معزولة بعضها عن بعض الى هذا الحد او ذاك ، اي عشائر وقبائل تطورت فيما بعد وغدت شعوبا وتشكلت في دول . وهو موجود كذلك **في الزمان** ، وله تاريخ محدد . ومن تواريـــخ مختلف الجماعات البشرية والعلاقات المتبادلة فيما بينها يتكوّن تاريخ البشرية او تاريخ المجتمع . ومعرفـــة المجتمـــع (او المعرفة المجتمعية ، الاجتماعية) انما هي معرفة تاريخ البشرية بكل تنوع جوانبه .

ان معرفة كنه نشاط الناس وعلاقاتهم على صعيد المجتمع كله ، معرفة تاريخ المجتمع ، هي بمقدور العلم وحده دون غيره . ومعرفة المجتمع العلمية ، شانها شان كل معرفة ، تبدأ بسرد الوقائع والاحداث ووصفها . ولكن الوقائع ليست غير مادة العلم

وليست العلم نفسه . فالعلم يبدأ حيث توجد التعميمات ، وحيث تتكشف القوانين وتنبثق **النظرية** التي تعطي عن الوقائع **تفسيرا** يمكن تصديقه . وهذا يعني بالنسبة للمعرفة المجتمعية انه ينبغي للنظرية ، حين تفسر نشاط الناس وعلاقاتهم ، ان تبين وتوضح لماذا يصنع الناس التاريخ على هذا النحو بالذات ، لا على نحو آخر . ولكن هل هذا ممكن ؟ في مقدور الناس ان يختاروا طرائق مختلفة للعمل والتصرف . بل ان المرء لا يستطيع هو نفسه احيانا ان يفسر دوافع تصرفاته على هذا النحو لا على نحو آخر . فكيف نتفهم تصرفات الناس واعمالهم ، خصوصا وان الكلام يتناول الملايين والملايين من الناس ؟ ان تفسير نشاط الناس في التاريخ تفسيرا علميا قضية نظرية خارقة الصعوبة والتعقد حقا وفعلا . ولكن هل يمكن حلها على العموم ؟ ان بعض الفلاسفة ، ومنهم مثلا الكانطيون الجدد * ، يجيبون عن هذا السؤال بالنفي ، لاعتبارهم ان العلم قد اثبت قدرته على تفسير الظاهرات والعمليات الجارية في الطبيعة فقط ، ولاعتبارهم ان العملية التاريخية ونشاط الناس في المجتمع لا يخضعان لاي تفسير علمي . فقد كتب الكانطي الجديد ريكرت ، مثلا ، يقول : « ينبغي ان تكون العلوم الطبيعية والعلوم التاريخية على الدوام في تضاد منطقي مبدئي فيما بينها » ** . هذا القول ليس بملاحظة عابرة ،

---

* **الكانطية الجديدة** ـ اتجاه في الفلسفة البرجوازية ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كمحاولة لتطوير وتعديل فلسفة المفكر الالماني الكبير كانط (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤) وفقا لمتطلبات المجتمع الرأسمالي الاجتماعية والايديولوجية . تشمل الكانطية الجديدة جملة من التيارات والمدارس . ونحن نبحث هنا نظرات احدى هذه المدارس ـ وهي مدرسة بادن (اواخر القرن التاسع عشر ـ اوائل القرن العشرين) التي كانت مسائل منهجية التاريخ تشغل فيها مكان الصدارة .

** ريكرت . حدود نشوء المعرفة على اساس العلوم الطبيعية . بطرسبورغ . ١٩٠٣ . ص ٢٠١ .

انما هو موقف محدد . فان ريكرت وفيندلباند وغيرهما من ممثلي مدرسة بادن قد فصلوا العلوم الطبيعية عن العلوم التاريخية وعارضوا بينها بحجة ان جميع الظاهرات في المجتمع ، خلافا لما هي عليه في الطبيعة ، فردية ولا تتكرر ، وخلصوا بالتالي الى القول ان بمقدور العلوم الطبيعية ان تلجأ الى طريقة التعميم ، وانه ليس بمقدور العلوم التاريخية ان تلجأ الا الى طريقة التفريد . فالعلوم الطبيعية تكشف القوانين الملازمة للطبيعة ، والصلات السببية (ولهذا يسمونها بالعلوم «**النوموتيتية**» اي واضعة القوانين) ، وتفسر مجرى العمليات الطبيعية وتتنبأ به ، في حين انه ينبغي للعلوم التاريخية ان تقتصر على عرض احداث التاريخ الملموس الفردية التي لا تتكرر . وقد سمّى الكانطيون الجدد العلوم الاجتماعية بالعلوم **الايديوغرافية** اي بالعلوم الوصفية . ان وجهة النظر هذه لا تزال تؤثر الآن في العلوم الاجتماعية . فان كثيرين من الناس لا يزالون حتى الآن ينظرون بشك وارتياب الى امكانيات معرفة المجتمع . وبالمقابل ترتفع اصوات اخرى تعبر عن شعور الدهشة وحتى عن شعور الغضب للموقف من علم الاجتماع ، لعدم الثقة من طاقاته المعرفية وقوته الادراكية . ولكن الامر لا ينحصر عموما في الانفعالات . فالمقصود دراسة المسألة من حيث الجوهر . وبالفعل ، هل يمكن اعتبار التضاد الذي يقيمه الكانطيون الجدد بين الطبيعة والمجتمع ، بين معرفة الطبيعة ومعرفة المجتمع ، تضادا صحيحا ؟ قد يخيل ان لموقفهم اسسا معينة ما دام المجتمع يختلف فعلا عن الطبيعة ، خصوصا وان موقفهم كان يفصح عن رد الفعل على الرأي الذي **يعتبر** الطبيعة والمجتمع ، الطبيعي والاجتماعي ، **شيئا واحدا** . ولكنه لا يجوز لنا ان ننسى ان الارتكاز في ميدان العلم على الشعور المباشر ، وفي الحالة المعنية على الفرق الظاهر بين المجتمع والطبيعة ، لا يكفي . ذلك ان القول الواضح الآن للجميع بان الارض كروية قد لقي هو ايضا معارضة فيما مضى لأنه يناقض الرؤية

المباشرة . وهذا يعني انه لا يمكن اعتبار الفرق بين المجتمع والطبيعة حجة مقنعة في صالح وجهة نظر الكانطيين الجدد . ولهذا نبدأ بتوضيح المسألة التالية : فيم تقوم خصائص معرفة المجتمع وما هي المصاعب الخاصة التي تواجهها ؟ وفي سياق بحثنا لنرى ما فعله علم الاجتماع لأجل تذليل هذه المصاعب .

واذا اوجزنا خصائص الحياة الاجتماعية خلافا لخصائص الطبيعة ، والمصاعب التي تجابهها المعرفة الاجتماعية من جراء ذلك، فمن الممكن عرضها تقريبا فيما يلي .

اولا . كل ما يتحقق في الطبيعة ينجم عن اسباب طبيعية . وفي الطبيعة تتفاعل قوى عمياء ، عفوية . فالبرق ينقض على الشجرة ، والنار المشتعلة تنقلها الريح ، والغاب المحترق يصبح رمادا ، والرماد يسمّد التربة ... وابعد فابعد تمتد سلسلة الصلات والتبعيات الطبيعية الخاضعة للحساب الموضوعي والتحليل العلمي والتفسير العلمي . وهنا لا وجود لهدف مرسوم سلفا ، لمقصد واع .

والحال آخر فيما يتعلق بالمجتمع البشري . فكل ما يجري فيه هو نتيجة لنشاط الناس ، للتفاعل فيما بينهم . ولكن الناس كائنات واعية ، وكل ما يفعله كل منهم يخطر مسبقا في باله بنحو او آخر . والناس يتصرفون بتأثير العاطفة ، او التفكير ، او الهوى في اسوأ الاحوال . واذا كان الحال هكذا ، فانه يبدو من البديهي انه لا يمكن اخضاع المجتمع لنفس تحليل العلوم الطبيعية الذي تخضع له الطبيعة . فلا يمكن بالفعل حساب جميع الآراء والنظريات والرغائب والاماني والعواطف والاهواء التي تدفع الناس الى النشاط وتستتبع بالتالي عواقب اجتماعية معينة .

فيما مضى كتب المفكر الفرنسي الشهير هولباخ يقول : «في غمرة التشنجات الرهيبة التي تهز المجتمعات السياسية احيانا ، وتستتبع احيانا كثيرة هلاك دولة ما من الدول ، ما من فعل ، ما من كلمة ، ما من فكرة ، ما من عاطفة لدى المشتركين في الثورة ــ سواء

اكانوا فاعلين نشطاء ام ضحايا ، لا فرق ـ ... لا تستتبع حتما وعلى وجه الضبط تلك الافعال التي كان لا بدّ ان تستتبعها تبعا للمكان الذي يشغله هؤلاء المشتركون في هذه الزوبعة الروحية . وهذا واضح لعقل كل من يستطيع ان يشمل ويقيّم جميع افعال وردود فعل نفوس واجسام الافراد الذين يسهمون في هذه الثورة » * . من المؤكد ان هولباخ على خطأ . فحتى فيما يتعلق بتفاعل الدقائق المادية ، يمتنع الفيزيائيون عن التنبؤ بدقة مطلقة بجميع العواقب لأنه تتجلى في هذا التفاعل ، لا الضرورة وحسب ، بل الصدفة ايضا . اما فيما يتعلق بالمجتمع البشري ، فان حل هذه المعضلـة غير ممكن على العموم ، لا عمليا ولا نظريا ، ـ وليس ذلك فقط لان الصدفة ايضا تفعل فعلها في المجتمع كما في الطبيعة ولأنــه توجــد في كــل عملية اجتماعية وتفعل فعلها وتتشابك كثرة كثيرة من الصلات ، والعلاقات ، والتفاعلات ، والعوامل ، بل ايضا لأنه يتبدى هنا دور المعرفة والادراك والارادة والعاطفة ، الخ .. وكل هذا يتقدم من معرفة المجتمع بمطالب خاصة . فعند معرفة الظاهرات الاجتماعية ، « ينبغي ان لا يغيب ابدا عن البال ان هناك موضوعا معطى سواء في الواقع ام في الرأس » ** . وهنا تقوم الخاصة التي تتميز بها العلوم الاجتماعية ، والصعوبة التي لا يمكن تذليلها الا بحل قضية **العلاقة بين الموضوعي والذاتي** .

ثانيا . في الطبيعة ، يلاحظ التكرار في كل مكان . ففي كل يوم، تطلع الشمس في الشرق ، وفي كل ربيع ، تتفتح البراعم ؛ وجميع الاجسام تتسع من السخونة ، وكل كائن حي يولد ويعيش ويموت . صحيح انه لا وجود في الطبيعة ايضا للتكرار المطلق بسمات متماثلة

---

* هولباخ . « نظام الطبيعة » . ص ٣٦ .

** ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ١٢ . ص ٧٣٢ .

كليا ، الا انه من السهل نسبيا ان نلاحظ هنا ما يتكرر في عمليات وظاهرات قلما يختلف بعضها عن بعض . وبدراسة ما يتكرر في ظاهرات الطبيعة ، سواء في الظروف الطبيعيـــة ام في المختبرات ، يتوصل العلماء عاجلا ام آجلا الى اكتشاف قوانين هذه الظاهرات . ذلك ان القانون انما هو العام ، الضروري ، الجوهري ، الثـــابت ، المتكرر في الظاهرات ، وليس شيئا آخر .

ولكن الحال يختلف في المجتمـــع البشري . فان العمليـــات الملموسة ، الاحداث التاريخية تتسم هنا بطابع فردي صرف ، ولا تتكرر في اي مكان وزمان . ان كل حدث تاريخي ــ سواء الحروب الفارسية اليونانية ام فتوحات الاسكندر المقدوني ، الثورة الفرنسية الكبرى ام ثورة اكتوبر الاشتراكيـــة العظمى في روسيـــا ، الحرب العالمية الثانية ام انهيار نظام الامبريالية الاستعماري ــ هو حقا وفعلا فريد ، ولا نظير له ولا يتكرر من حيث ملموسيته . ومن هنا ، كما قد يبدو ، ينجم استنتاج مفاده انه لا وجود للقوانين في المجتمع وانه لا يصح عليه المعيار العلمي العام ، معيار التكرر ، وانه لا يمكن ان يكون هناك علم عن المجتمع . ولكنه لا يجوز اضفاء صفة الاطلاق على هذه الفردية . ذلك لأنه يوجد في الحياة الاجتماعية عدد لا باس به من الامور المتكررة . فالناس يولدون ، ويتعلمون شيئا ما ، ويكدحون ، ويبنون عائلة ، ويعاشرون الاصدقاء ، ويضعون نصب عيونهم اهدافا ما ، وهكذا دواليك وهلمجرا . كل هذا يدل على انه رغم كل الكثرة الهائلة والتنوع الكبير في ظروف الحياة والاخلاق وخصائص التاريخ الملموس لمختلف الاقطار والمناطق والبلدان والشعوب والدول ، تتيح دراسة الحياة الاجتماعية بمزيد مـــن العناية والمثابرة ، من كل بد ، ملاحظة عدد مما هو عام ومتكرر اكثر بكثير مما يبدو من النظرة الاولى ؛ وعلى ان آفاق علم الاجتماع ليست بالتالي قاتمة وميؤوس منها بالقدر المظنون . فان المسالة هنا ترتكز على **العلاقة بين العام والخاص** في ميدان التاريخ .

وبعد . ان تطور الانظمة النجمية ، والحركة في العالم الصغير ، والعمليات الجيولوجية ، وتطور انواع النباتات والحيوانات ، اي جميع اشكال الحركة والتطور في الطبيعة تتسم باحوال ثابتة نسبيا قابلة للتحديد والمقارنة والقياس .

ولكن الحال يختلف في المجتمع . فكيف ينبغي تحليله ؟ بعضهم يقول ان تاريخ المجتمع البشري انما هو سيل متواصل لا انقطاع له . ان ملايين ومليارات الناس يعيشون ويتصرفون ويعملون ويبنون المدن ويربون الاطفال ويستصلحون الاراضي الجديدة ويتعلمون ويمارسون الرياضة ويتصادقون ويختلفون ويناضلون ؛ ومن جميع الاعمال المختلفة المتباينة يتكون تاريخ البشرية المتواصل . والموت والولادة يجددان على الدوام البحر البشري ؛ وهنا كل شيء يتغير على الدوام . فيخيل انه من المستحيل اطلاقا وقف هذا السيل وتفهم شيء ما على الاقل فيه . ويزعم بعض آخر ، على العكس ، انه لا يوجد في التاريخ اي تطور متصل غير منقطع . فكل انسان مرتبط بثقافة معينة تشكل اسلوب تفكيره ونشاطه ، وتبقى هي هي نسبيا في سياق مئات السنين وحتى في سياق آلاف السنين . ولكن كل ثقافة فريدة واصيلة الى حد انه لا معنى لاجراء مقارنة بين الثقافات وبناء خط واحد للتطور . هذه الآراء يتبناها بعض الاثنولوجيين ، اي بعض ممثلي ما يسمى «بالانتروبولوجيا الثقافية» الذين يدرسون معيشة وثقافة الشعوب البدائية ، الثابتتين جدا بالفعل ، اللتين قلما طرأت عليهما التغيرات .

كل هذا يبين انه يوجد في المجتمع البشري ، على ما يبدو ، هذا وذاك على السواء اي السيل المتواصل غير المنقطع ، والاحوال الثابتة ؛ وهذان المظهران للعملية التاريخية ينعكسان بصورة وحيدة الجانب في مختلف مناهج المفاهيم والآراء . ونظرا لذلك ، يواجه العلم قضية فرز الظاهرات الاجتماعية التي من شانها ان تتيح تقسيم

التاريخ ، دون تشويهه ، وايجاد الثابت ، المتكرر في سيل الاحداث التاريخية .

واخيرا لا يتجلى عادة اختلاف المصالح الاجتماعية الطبقية في مضمون المعرفة الملموسة ، العلمية الطبيعية ، ولهذا لا تتسم العلوم الطبيعية وعلوم الرياضيات بطابع طبقي . صحيح ان التاريخ يعرف كذلك حالات غريبة مذهلة كمحاكمة غاليله امام محكمة التفتيش او حتى كوفاة جوردانو برونو على المحرقة . ولكن الحكاية كلها ان الناس كانوا لا يعرفون آنذاك اهمية اكتشافاتهما ، في حين ان تناقض هذه الاكتشافات للعقائد الدينية السائدة كان جليا للعيان .

ان هذه الامثلة التاريخية تدل على ان المصالح الطبقية تؤثر في التفسير الفلسفي لمعطيات العلوم الطبيعية ، في الاستنتاجات الفلسفية من اكتشافاتها .

وفي زمننا صار الدين اكثر احتراسا ، واخذ رجال الدين يصرحون على المكشوف انهم يطمحون الى امر واحد فقط هو ان يترك العلم لله شيئا ما «الهيا» على الاقل ، اي ان يمتنع عن نقد الآراء الدينية .

ان النجاحات الهائلة التي احرزتها الفيزياء والكيمياء والرياضيات والسيبيرنيتيك والبيولوجيا والطب قد جعلت من العلوم الطبيعية «الابن المحبوب» لكل مجتمع معاصر ، رغم انها تستخدم بالطبع باشكال مختلفة ولاغراض اجتماعية مختلفة باختلاف المكان والزمان .

ولكن الحال يختلف في معرفة المجتمع . فان وجود المالكين والمعدمين ، المستثمرين والمستثمرين ، السائدين والمظلومين ، الرؤساء والمرؤوسين في المجتمع التناحري ، مثلا ، يستتبع مواقف مختلفة وحتى متضادة من النظم القائمة فيه ، من تغييرها او من الحفاظ عليها . فان هذه النظم مفيدة للبعض ، ولهم مصلحة حيوية في صيانتها وتقويتها ؛ وهي كريهة مقيتة للبعض الآخر ، ويسرهم ان

يتخلصوا منها . الاوائل يعتبرونها خيرا والثانون شرا . ان مصالح الناس تؤثر مباشرة في تقييم ظاهرات الحياة الاجتماعية وفي الاستنتاجات من تحليل هذه الظاهرات . وبما انه لا تجرّد في الموقف من الظاهرات الاجتماعية ، فلا يمكن ، على ما يبدو ، ان تكون هناك موضوعية في دراستها . وهنا ينهض سؤال : أيمكن للعلوم الاجتماعية ان تملك فضائل الحقيقة الموضوعية ، فضائل العلم ، ام انها لا تعطي غير امكانية تصنيف وقائع التاريخ وتقييمها من وجهة نظر مثال اعلى ما ، من حيث الخير او الشر ، من حيث تحقيق العدالة او من حيث التناسق البديع ؟ وحتى الآن نواجه عادة الامر التالي ، وهو ان معطيات العلوم الطبيعية ، مثلا ، منجزات الفيزياء او الرياضيات ، تتسم باهمية يعترف بها الجميع ، وتستخدم (وان طبعا ، باشكال مختلفة ولاغراض مختلفة) في جميع البلدان ، بما فيها البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، في حين ان العلوم الانسانية كالفلسفة ، وعلم الاجتماع ، والتاريخ ، والاقتصاد السياسي ، والخ . ، لا تملك تقريبا موضوعات يعترف بها الجميع . ومن هنا تنجم قضية **العلاقة بين الطبقية والموضوعية** ، **بين الحزبية والحقيقة** في العلوم الاجتماعية ، الامر الذي سنتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد .

فمن الواضح تماما ، اذن ، ان المجتمع بوصفه موضوع المعرفة يختلف عن الطبيعة اختلافا جوهريا جدا ، وان الفكر النظري يواجه هنا بالفعل مصاعب جسيمة حقا .

وهذه الاعتبارات تفسر بمقدار كبير تعقد وطول عملية نشوء وتطور العلوم الاجتماعية ، رغم ان المصاعب ذاتها كانت احيانا غير مفهومة وغير مدركة ، وان ادراكها وتثبيتها ذاته كانا مكسبا من مكاسب العلم .

في غضون بضعة آلاف السنين من التاريخ المكتوب ، جرى تطور المعرفة الاجتماعية وتكونت تدريجيا الاتجاهات التي سلكها

تراكم المعارف عن المجتمع والتي كانت اساسا لفرز ثلاثة ميادين اساسية في العلوم الاجتماعية .

ان جمع الوقائع التاريخية الجديرة بالحفظ في ذاكرة الناس ، وتصنيفها ووصفها ، كل هذا كان اول خطوة خطاها العلم . وهكذا انبثق علم التاريخ الذي تشعّب تدريجيا واصبح في الوقت الحاضر فرعا كاملا من المعرفة **التاريخية** .

ان الحاجة الى ادارة الدولة ، وممارسة القضاء والنشاط الديبلوماسي والعسكري ، والتعليم المدرسي والانصراف الى الفن ، وتطور الكتابة ، وتزايد تعقد الحياة الاقتصادية ، ان كل هذا قد خلق بالضرورة الحاجة الى المعارف السياسية والقانونية والتربوية والجمالية واللغوية والاقتصادية ، الخ .. وقد انبثقت مجموعة من العلوم لاتدرس المجتمع بوصفه كلا واحدا ، بل تدرس بعض جوانبه، او بعض الظاهرات الفريدة ، او عمليات الحياة الاجتماعية . ان هذه العلوم التي تدرس «قطاعات» او جوانب معينة ، ملموسة من المجتمع تسمى عادة بالعلوم الاجتماعية **القطاعية او الملموسة** .

واخيرا ، الى جانب تطوير المعرفة التاريخية ودراسة مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، توضع مفاهيم تعبّر عن نظرة شاملة متكاملة الى المجتمع وتاريخه . وهذه حلقة ضرورية من المعرفة الاجتماعية لأنه ما من علم اجتماعي ملموس يشمل المجتمع بوصفه كلا . ان جميع العلوم الملموسة تحتاج الى مثل هذا المفهوم عن التاريخ البشري ، لأنه يعطيها منطلقا وقاعدة مشتركة . ولهذا ليس من قبيل الصدفة ان كثيرين من كبار المؤرخين والفلاسفة وعلماء الاجتماع قد بذلوا جهدهم فيما مضى بدأب ومثابرة لتفهم الحياة الاجتماعية بوصفها كلا واحدا وللاجابة عن المسائل المتعلقة بطابع المعرفة التاريخية ، ومغزى التاريخ ، ورسالة الانسان ، ومصائر المجتمع . ان طرح هذه المسائل يتسم بحد ذاته بطابع **فلسفي** لانه جزء من النظرة العامة الى العالم والى مكان الانسان فيه .

ان ما تختص به الفلسفة ومـا يميزها عن جميع العلوم الاجتماعية والطبيعية القطاعية يتلخص في كونها تدرس العالم وموقف الانسان من العالم باعمّ المقولات وبالاستناد الى أعم قوانينه . فما هو هذا العالم الذي نخصه نحن ايضا ، الناس ؟ من اي «مبدأ» نشا تنوع وتعدد الاشياء والظاهرات المحيطة بنا ؟ أخلقت العالم قوة ما قائمة فوقه ام انه يوجد منذ الازل من تلقاء ذاته ، ويتطور بموجب قوانينه الخاصة التي لم يخلقها احد ؟ جميع هذه الصيغ انمـا هي صيغ مختلفة لتلك المسألة الاساسية التي يستحيل بدون حلها وضع نظرة متكاملة الى العالم . اي هو الاول ، المنطلق في العالم : المبـدأ المادي ام المبدأ الروحي ؟ هذه هي **المسألة الاساسية في الفلسفة** . ومن الممكن تقسيم جميع المدارس والتيارات والاتجاهات الفلسفية على كثرتها الى **خطين او حزبين اساسيين** هما **خط المادية** الذي يعتبر ان المبدأ المادي هو الاول ، **وخط المثالية** الذي يعتبر ان المبـدأ المثالي ، الروحي هو الاول . وتبعا لحل هذه المسألـة ، يضع كل اتجاه نظريتـه بشأن معرفـة العالم . فان الماديين يؤكدون ان احساسات الانسان ومفاهيمه التي تتحقق بواسطتها المعرفة انما هي انعكاس للمادة ، في حين ان المثاليين يعتبرون ان المعرفة هي امّا تعبير عن جوهر مثالي (الهي) للعالم ، وامّا بنيان من صنع الانسان نفسه . ان وجهة النظر المادية توجه العلم نحو فهم العالم كما هو عليه ، وتسعى الى الارتكاز على العلوم الملموسة لأجل بناء عقيدة عامة . اما وجهة النظر المثالية ، فانها تعطي ، في اساسها بالذات ، صورة مشوهة عن العالم ، وتفرض على العلوم مخططاتها ، الامر الذي يعيق تطورها ، ويكبح تقدم المعرفة الفعلية ، الحقيقية . ولكن هذا لا يعني ابدا ان الفلاسفة المثاليين لم يعطوا على العموم اي شيء ثمين ومثمر لأجل تطوير المعرفة . فان موقفا كهذا يكون مبتذلا وبدائيا . هذه المسألة يجب النظر اليها بعين التاريخ . فان تطور المعـارف الفلسفية قد جرى ، كما هو معروف ، في تربة المادية وفي نطـاق

المفهوم المثالي عن العالم ، في غمرة الصراع بينهما ، في التصادم بين الآراء . وفضلا عن ذلك ، لا يجوز ان ننسى ان مادية الماضي ذاتها كانت قابلة جدا للانتقاد والطعن في نقطة جوهرية : فقد كانت **ميتافيزيائية** . ان هذه المادية لم تستطع ان تفهم العالم وتدركه في تطوره وتغيره . لقد كشفت بصورة صحيحة الطبيعة المادية ، المضمون المادي للمفاهيم البشرية ، ولكنها اعتبرتها جامدة ، غير متحركة ، غير متغيرة . كذلك اعتبر الماديون الميتافيزيائيون ادراك الانسان انعكاسا خاملا للمادة ، ولم يفهموا دوره الفعال النشيط . اما المثاليون ، فبما انهم فسروا تنوع العالم المحيط بدور الروح الخلاق ، بدور الادراك ، فقد انصرفوا الى دراسة الجانب الفعال النشيط من الادراك . وان هيغل هو الذي اعطى اكمل دراسة عن عملية التفكير ، عن تحرك المفاهيم ومرونتها الشمولية ، اي عن دياليكتيك (جدلية) المفاهيم . ولقد صاغ الدياليكتيك قصدا وعمدا بوصفه مذهبا عن قوانين تطور الروح ، مستشفا بصورة عبقرية دياليكتيك العالم المادي الفعلي . اما الدياليكتيك المادي (الجدلية المادية) ، فقد صاغه ماركس وانجلس ، متغلبين ببصيرة نقادة على الجوانب الضعيفة في فلسفة هيغل . ولهذا رفعا المادية الى مستوى جديد من الناحية الكيفية ، وجعلاها **دياليكتيكية** . وعلى هذا النحو بالذات ، غدا بمقدور المادية ان تكون قاعدة فلسفية نظرية حقيقية للبحث العلمي وسلاحا ماضيا في النضال ضد الافكار المثالية .

كذلك كان اكتشاف المادية الدياليكتيكية مرتبطا بادراج **الانسان** في الفلسفة بوصفه كائنا اجتماعيا فاعلا ، يحول العالم فعلا . ولقد اتاح تحليل النشاط العملي ولا سيما منه النشاط الانتاجي المادي جمع المفهوم عن الواقع باعتباره موجودا بصورة موضوعية الى الجانب الفعال من التفكير البشري . ان الفهم الصحيح للنشاط البشري يشكل نقطة الانطلاق **للنظرية** العلمية عن المعرفة وكل **تاريخ** المعرفة سواء بسواء .

هذا الاستطراد الموجز في ميدان المفاهيم الفلسفية الاساسية كان لا بد منه لكي يزداد العرض اللاحق وضوحا ، لأننا سنستخدم هذه المفاهيم فيما بعد احيانا كثيرة . فلا يمكن الاستغنـــاء في هذا المجال عن التعابير الفلسفية . ذلك ان الفلسفة تنطوي على النظريات الاجتماعية العامة التي تطرح قضايا المجتمع بكليته ، في حين ان المنطلقات الفلسفية لواضعي هذه النظريات تؤثر في جوهر النظريات ذاتها وفي الاتجاه الذي ستحل فيه القضايا المطروحة . كذلك نظرية التطور الاجتماعي الماركسية ، اي **المادية التاريخية (الفهم المادي للتاريخ)** تتسم بطابع فلسفي .

وعليه ، يشمل تاريخ المعرفة الاجتماعية ، اولا ، تطور العلوم التاريخية ، وثانيا ، تطور العلوم الاجتماعية الملموسة ، وثالثا ، المحاولات المتكررة لخلق مفاهيم عامة تتضمن نظرة تركيبية الى العملية التاريخية بمجملها . وهنا يهمنا في المقام الاول هذا المجال الاساسي الثالث على وجه الضبط من العلوم الاجتماعية .

فمن المعلوم انه توجد كثرة من مختلف النظريات الفلسفية التاريخية ، ولكن الحقيقة واحدة . وهنا تنهض بالطبع اسئلة : هل يمكن على العموم وضع نظريـــة عامة تطابق الواقع ؟ اوليس من الاسهل اعتبار كل نظرية عامة افصاحا عن مواقف واضعها الفلسفية الذاتية ، او افصاحا عن حالة نفسية معينة ؟ هل بلغت البشرية ما يكفي من النضج لكي تفهم المغزى الخفي لوجودها الاجتماعي ؟

لنحاول ان نجيب عن هذه الاسئلة وان بايجاز . اذا كانت هذه النظرية الاجتماعية او تلك مجرد تقدير استقرائي للمجتمع استنادا الى آراء المفكر الفلسفية ، فمن المؤكد انه يمكن القول مسبقا ان هذه النظرية لا تستجيب ، لا تطابق الواقع التاريخي . ومن الاصح القول على العكس ، ان الواقع التاريخي يوضع ضمن مخطط مرسوم سلفا . فلأجل وضع نظرية اجتماعية علمية ، تجب دراسة خصائص المجتمع ، طبيعته الخاصة ، دراسة مفصلة شاملة . وهذا المقتضى

تمكن صياغته كذلك بكلمات اخرى : ينبغي ان تتسم النظرية الاجتماعية العامة ، لا بطابع فلسفي صرف ، بل **بطابع فلسفي اجتماعي** . وهذه الصيغة تشير في آن واحد الى انتسابها للفلسفة والى مكانها في منهج المعرفة الاجتماعية ، لا الفلسفية وحسب . وان تلك الحلقة الثالثة في مجموعة العلوم الاجتماعية ، التي تحدثنا عنها آنفا ، انما هي مجال المعرفة الاجتماعية . ان الانتقال من المفاهيم الفلسفية الصرف الى المفاهيم الفلسفية الاجتماعية الذي جرى في القرن التاسع عشر كان تقدما كبيرا في تطور المعرفة الاجتماعية . فقد عنى اقتراب الفكر البشري من فهم العملية التاريخية فهما اكثر تطابقا وتناسبا مع خصائص المجتمع ومع الوقائع الاجتماعية ، واكثر اعتمادا عليها ومراعاة لها .

ولكن الناقد يتدخل هنا ويقول ان مثل هذه النظرية الاجتماعية الواسعة التي تهيمن على الواقع الاجتماعي كله هي بكل بساطة امر مستحيل لأنه يتعين لها ان تشمل عددا هائلا من الوقائع ولأن المجتمع لم يدرس بعد بجميع تفاصيله دراسة كافية تتيح وضع نظرية عامة . وهذه الاصوات الناقدة ترتفع في ايامنا ايضا من جانب العديد من علماء الاجتماع البرجوازيين . ان هذه المسألة تستحق انتباها خاصا .

من الصحيح طبعا ان النظرية التي تتجاهل الوقائع نظرية عقيمة . ولكن اولم يعط تطور العلوم التاريخية والعلوم الاخرى تطورا هائلا ما يكفي من المواد لأجل وضع نظرية عامة ؟ لماذا ترتفع مثل هذه الاصوات ؟ لكي نفهم هذا ، لنرجع الى تاريخ المسألة .

في اواسط القرن التاسع عشر ، اثبت اوغست كونت عقم التفسيرات التاريخية الفلسفية التأملية وتقدم بفكرة انشاء **علم الاجتماع** (السوسيولوجيا) بوصفه علما عن المجتمع ، لا صلة له اطلاقا بالفلسفة ويستند مثل العلوم الطبيعية الى مادة تجريبية . ولكن كونت نفسه لم ينشئ علما كهذا . ويعترف الجميع ان « كونت اعطى

علم الاجتماع اسما وبرنامجا روّج له ولكنه لم يعمل هو نفسه بموجبه » * . فبذريعة طرد الفلسفة من العلوم الاجتماعية ، لم يفعل غير ان فرض عليها فلسفته الوضعية . كذلك كان سبنسر ودوركهيم وفيبر وباريتو وغيرهم من كبار علماء الاجتماع البرجوازيين الذين اثروا في التطور اللاحق لعلم الاجتماع .

ان علم الاجتماع هذا ، الذي قال به كونت وسبنسر وغيرهما والذي تطور على ارتباط وثيق بالفلسفة الوضعية والذي يتضاد مع النظرية الماركسية ، يسمونه عادة بعلم الاجتماع «التقليدي» . ولكنه اتضح فيما بعد ان فلسفة التاريخ المثالية التي انتقدها اوغست كونت ليست وحدها ثمرة البحوث التاملية ، وان علم الاجتماع النظري الذي وضعه بنفسه هو ايضا ثمرة البحوث التاملية وقلّما يتسم باهمية عملية . ان الطموح الى انشاء علم الاجتماع كعلم يتسم باهمية عملية قد دفع علماء الاجتماع الاميركيين ، الذين كانت الميول البراغماتية (العملية) قوية بخاصة بينهم ، الى انشاء علم الاجتماع التجريبي . ففي كل النصف الاول تقريبا من القرن العشرين انتشر على نطاق واسع علم الاجتماع هذا الذي يتباهى بازدرائه للنظرية والذي بذل قصارى جهده لاستنباط منهج وطرائق فنية للبحوث الاجتماعية الملموسة ، وكذلك لابتكار مجموعة خاصة من المفاهيم السوسيولوجية مثل «الفعل الاجتماعي» و«التغير الاجتماعي» و«الجماعة» و«الاتصال» و«النزاع» ، و«التكيف» و«التمثل» و«السلوك الجماعي» وهكذا دواليك وهلمجرا . وتتكاثر البحوث التجريبية بسرعة عاصفة ، وتظهر مكاتب ومراكز ومعاهد خاصة للبحوث ، وتنشا كراس وكليات سوسيولوجية . «التجريبية» ، لا بوصفها اساسا للمعرفة ، بل بوصفها مبدأ مضادا للتنظير ، ترفع الى مستوى المطلق . وتعلن

* بيكر وبوسكوف . نظرية علم الاجتماع الحديثة . موسكو . عام ١٩٦١ . ص ١٩ .

السوسيولوجيا فرعا تجريبيا من المعرفة يدرس «سلوك» الناس «الاجتماعي» ، و«يغدو» بالنسبة للسوسيولوجي من غير الدارج ان يكون مؤسس مدرسة للتفكير» * .

ولكن ، رغم بعض النجاحات العملية الصرف التي استتبعتها البحوث التجريبية الواسعة ، ورغم نجاح مؤلفات مثل «الفلاح البولوني في اوروبا واميركا» لتوماس وزنانيتسكي ، و«مقدمة في علم الاجتماع» لبارك وبردجس ، و«ميدل تاون» («المدينة المتوسطة») للزوجين ليند ، وكذلك «اختبارات هوتورن» الشهيرة لميهيو ، وبحوث الجيش الاميركي التي قام بها فريق ستاوفر ، رغم ذلك ، شرع حتى بعض من السوسيولوجيين غير الماركسيين في الاربعينيات يلاحظون وينتقدون نواقص السوسيولوجيا التجريبية . ومرد ذلك سواء الى اقصى الضيق والمحدودية الذي اتسمت به النتائج العملية للبحوث والدراسات التجريبية ام الى عجزها النظري . فان منطق تطور العلوم الاجتماعية نفسه قد بيّن بصورة مقنعة ان الآراء التأملية المنفصلة عن وقائع الحياة الفعلية ، وكذلك التجريبية الزاحفة المبتذلة التي تضاد المفهوم النظري العام عن المجتمع لا يمكنها ان تؤدي الى المعرفة العلمية عن المجتمع . «اذا كانت النظرية الاجتماعية غير المدعمة بمراقبات ثابتة باطلة فيما مضى ، فان استقصاء الوقائع الذي لا توجهه النظرية لا جدوى منه ، وتكديس الوقائع بدون تعميم نظري لا معنى له» ** .

وعليه ، اخذ يتبدى في السوسيولوجيا البرجوازية مطلب واضح تماما قوامه الجمع بين «البحث الاجتماعي» و «العلم الاجتماعي» ؛ وهذا يعني اعترافا غير مباشر بان اعتبار البحوث التجريبية والسوسيولوجيا ذاتها بوصفها علما شيئا واحدا لا يقوم على اي

---

* R.E.L. Faris, American Sociology In G. Gurvitsh and W. Hoor (eds), "Twentieth Century Sociology", N. Y. 1945, p. 546.

** بيكر وبوسكوف . النظرية السوسيولوجية الحديثة . ص ٥٧ .

اسس واقعية. وهذا المطلب صاغه بجلاء السوسيولوجي الاميركي مرتون في مؤلفه «النظريـــة الاجتماعية والبنيـــة الاجتماعية» (١٩٤٩).

فقد كتب يقول: «ان نموذج النظري الاجتماعي الذي يحلق عاليا في سماوات الافكار الخالصـــة التي لا تشوبها اية وقائع، يشيخ بنفس السرعة التي يشيخ بها نموذج السوسيولوجى البحاثة المسلح بقلم وورقة تحقيق، ويجدّ، دالقا لسانه، وراء معطيات احصائية منعزلة ولا معنى لها» *.

وفي الوقت الحاضر، توجد في السوسيولوجيا البرجوازية جملة من المفاهيم المتنافسة المدعية بتمثيل النظرية السوسيولوجية. وفضلا عن ذلك، يعلن السوسيولوجيون الغربيون انهم لا يرغبون في العودة الى المخططات التأملية الصرف. فقد تبين مع ذلك ان خبرة تطور العلوم الاجتماعية لم تكن عقيمة. والآن، طفق كثيرون منهم يؤكدون انه يجب تدعيم النظرية السوسيولوجية بمعطيات تجريبية. ولكن هنا بالذات يبرز تناقض جذري. فان مقتضيات العلم الداخلية تؤدي الى ضرورة صياغـــة نظرية سوسيولوجيـــة عامة، في حين ان الاستفادة المحدودة من السوسيولوجيا لأجل حل قضايا جزئية بحتة (استفتاء الرأي العام، العلاقات في الجماعة الصغيرة، وما الى ذلك) لا تحفز ابدا على القيام بذلك. وبهذا التناقض على وجه الضبط تتستر الاقاويل الزاعمـــة انه لا يوجد في الوقت الحاضر ما يكفي من المعطيات لأجل بناء نظرية سوسيولوجية عامة وانه ينبغي الاكتفاء بتعميمات جزئية اكثر، الاكتفاء «بنظرية من المرتبة المتوسطة»، وتاجيل بناء نظرية سوسيولوجية عامة الى وقت يتراكم فيه ما يكفي من المعطيات الضرورية، ويغدو فيه من الممكن الارتفاع الى تعميمات اوسع. ولاداء هذه المهمة، شرعوا في الغرب يعلقون آمالا كبيرة على **مدرسة** بارسونس **البنيوية** ـ

* R. Merton, Social Theory and Social Structure, N. Y., 1962, p. 102.

الوظيفية . فبعد الحرب العالمية الثانية ، انتشرت المدرسة الوظيفية انتشارا واسعا في الغرب ، واخذ كثيرون يرون فيها على العموم «اساس التفكير السوسيولوجي» .

ولكن المدرسة البنيوية ـ الوظيفية في السوسيولوجيا التي تدرس الظاهرات الاجتماعية من حيث مكانها في بنية العضوية الاجتماعية الكاملة ومن حيث وظيفة الحفاظ على ثبات واستقرار هذه العضوية ، لا تكشف الاسباب التي تربط مختلف عناصر المجتمع البنيوية ، ولا قوانين تطوره ولا مصادر تطوره . ولهذا قد تدخل الطريقة البنيوية ـ الوظيفية ، في خيرة الاحوال ، كعنصر في النظرية العامة ، ولكنه لا يمكن ان تقتصر النظرية العامة عليها .

فلا كونت ، الذي اصبح من التقليد اعتباره مؤسس السوسيولوجيا البرجوازية ، ولا ممثلوها الذين جاؤوا بعده بنوا نظرية سوسيولوجية عامة من شانها ان تفتح الطريق الى فهم الحياة الاجتماعية فهما علميا . ان بداية السوسيولوجيا العلمية تعود بالفعل الى اواسط القرن التاسع عشر ، ولكنها ترتبط باسمي كارل ماركس وفريدريك انجلس .

فالى كارل ماركس بالذات يعود فضل بناء نظرية فلسفية سوسيولوجية هي **المادية التاريخية** التي ارست اسس الفهم العلمي لكنه العملية التاريخية بمجملها والتي تشكل الاساس النظري ، المكتشف في آخر المطاف ، لجميع العلوم الاجتماعية ، للمعرفة الاجتماعية كلها . ان خبرة بناء هذه النظرية تبين ان تاريخ المعرفة الاجتماعية قد كدس حتى الآن ما يكفي من المواد لأجل بناء نظرية اجتماعية عامة ـ لا بصورة ناجزة كاملة ، طبعا ، لأنه من المشكوك فيه ان من الممكن على العموم التوصل الى مثل هذه الحالة للنظرية ، بل بصورة مبادئ عامة ، ـ وان البشرية قد نضجت بالتالي لأجل معرفة نفسها بنفسها . ان خبرة بناء هذه النظرية تبين ان النظريين البرجوازيين لم يستطيعوا ان يبنوا نظرية

فلسفية سوسيولوجية علمية ، لا لأنه كانت تنقصهم الوقائع ، المادة التجريبية ، بل لأنهم كانوا مقيدين بذهنيتهم الطبقية وبضيق المطالب الاجتماعية .

ان العلم ، كل علم ، بما فيه العلم الاجتماعي ، لا ينبثق ويتطور الا اذا توفرت لهذا الغرض الامكانيات التي تولدها ظروف اجتماعية ملموسة ، والا اذا اقتضته حاجة اجتماعية ملحة .

ان كل عهد تاريخي قد كشف امكانيات معينة ، لا لأجل معرفة الطبيعة وحسب ، بل لاجل معرفة المجتمع ايضا . فقبل الرأسمالية ، مثلا ، وكذلك في اولى مراحل نشوئها ، كانت امكانية الناس لمعرفة الطبيعة وعلاقاتهم الاجتماعية بالذات محدودة جدا . ولكن فيما بعد ، مع تطور الرأسمالية ، نضجت الظروف المادية للحياة الاجتماعية الى حد انه اصبح من الممكن عمليا فهم العملية التاريخية بمجملها فهما علميا . فما هي هذه الامكانيات الجديدة ؟

مع تطور الرأسمالية ، تزول العزلة السابقة بين مختلف البلدان والشعوب . وجميعها تقريبا تنجذب الى مجرى هذه العملية : وتظهر امم عصرية ، وتقوم بينها الصلات في جميع الميادين . وبذلك يتبين بكل جلاء ان تاريخ البشرية بأسرها واحد ، وان كل شعب يمر بجملة من الدرجات المحتمة ، القانونية في الحركة التاريخية . وقد نشأت امكانيات واسعة لمقارنة تاريخ مختلف الشعوب ، ولفرز الشيء المشترك العام في النظم الاقتصادية والسياسية لمختلف البلدان ، ولايجاد التكرارية المحتمة ، القانونية في العلاقات الاجتماعية . وهنا يجدر التذكير بكلمات انجلس القائلة ان «المادية الحديثة ترى في التاريخ عملية تطور البشرية وتضع نصب عينيها مهمة اكتشاف قوانين حركة هذه العملية» * .

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٠ ، ص ٢٤ .

ان الانتقال الى الرأسمالية الذي صحبته انقلابات ثورية عاصفة في جميع ميادين الحياة قد دفع الى مسرح التاريخ قوى اجتماعية جبارة حلّت في تصادمها وصراعها القضايا الاجتماعية الناضجة . وقد اتسم هذا الصراع بخاصة جوهرية قوامها ما يلي : في القرون الوسطى جرى هذا الصراع على الاغلب تحت راية الدين (الحملات الصليبية ، الهرطقة ، الاصلاح ، الخ .) ، الامر الذي كان يصعّب فهم اسبابه الحقيقية ؛ اما فيما بعد ، فان نضال الفلاحين من اجل الارض في الثورات البرجوازية ، والتصادم بين المالكين والمعدمين ، بين الاغنياء والفقراء في ظل الرأسمالية ، قد كشف الاساس الاقتصادي للنزاعات الاجتماعية ، وهذا ما دفع الناس بالطبع الى البحث عن اسباب الاحداث التاريخية في اقتصاد المجتمع .

ان تطور التقسيم الاجتماعي للعمل تطورا واسعا وقيام صلات متينة بين مختلف فروع الانتاج (الصناعة ، الزراعة ، الخ .) قد اديا الى نشوء المقدمات الضرورية لتحليل تطور الانتاج المادي بوصفه انتاجا ماديا ، بصرف النظر عن اشكاله الخاصة .

ينجم بالتالي ان الرأسمالية ، باحداثها انقلابا في شروط حياة الناس ، قد خلقت المقدمات الموضوعية لأجل التغلغل في جوهر العملية التاريخية ، لأجل معرفة اسسها .

الا ان تطور الرأسمالية لم يكشف امكانيات جديدة للمعرفة الاجتماعية وحسب ، بل خلق ايضا الحاجة الاجتماعية الى بناء علم عن المجتمع ، الى بناء علم الاجتماع .

فمع تطور الرأسمالية ، ترتسم تناقضاتها وتتفاقم بحدة مشتدة . وان المزاحمة وفوضى الانتاج ، والازمات الدورية ، والاضطهاد الاجتماعي والقومي والتناقضات التناحرية الاخرى في الرأسمالية ، ان كل هذا قد طرح امام المجتمع مهمة عاجلة لا تقبل التاجيل قوامها ايجاد السبل والوسائل لحل هذه التناقضات .

ولقد بلغ الانتاج في ظل الرأسمالية مستوى نشأت معه الحاجة الى رقابته وتوجيهه بصورة واعية على صعيد المجتمع بأسره ؛ وكانت تلك قضية لم تجابه المجتمع في اي من العهود السابقة . ولكنه يستحيل تطبيق هذه الرقابة بدأب وانسجام في ظروف النظام الرأسمالي ، في ظل سيادة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . فلهذا الغرض ينبغي ، اولا ، بناء نظام جديد يعتمد على الملكية الاجتماعية ، العامة ، وينبغي ثانيا العلم . وكما ان العلوم الطبيعية ساعدت ولا تزال تساعد الناس في استعمال القوى الطبيعية الجبارة ، كذلك يمكن وينبغي ان تساعدهم العلوم الاجتماعية في ترويض قوى التطور الاجتماعي الهائلة . وبقدر ما تبرز عند المجتمع الحاجة الملحة الى تذليل التناقضات الاجتماعية ، بقدر ما تتبدى الضرورة الى علم يعطي معرفة هذه التناقضات وسبل تذليلها . ولكن النظام الاجتماعي الجديد يستحيل على العموم بدون الاستناد الى العلم الاجتماعي بوصفه اساسا نظريا لادارة وتوجيه جميع العمليات الاجتماعية ، ولاخضاعها لرقابة حكيمة واعية من قبل المجتمع في صالح تطور الانسان وحريته .

وهكذا جعل تطور المجتمع الرأسمالي وتأزم تناقضاته من الممكن والضروري نشوء فهم علمي للتاريخ . وان عظمة عبقرية ماركس وانجلس تقوم في كونهما نبذا جانبا النظرات المثالية التقليدية القديمة وكشفا **قوانين** تطور المجتمع التي كان الذاتيون ينكرون وجودها ، وحلا القضية التي طرحها العهد بصياغتهما الفهم المادي العلمي للتاريخ .

ان خبرة تطور المعرفة الاجتماعية ، وتعميمها من مواقع الفهم المادي للتاريخ يتيحان لنا الآن ان نجيب عن المسألة المطروحة في مطلع الفصل ، مسألة صحة وشرعية اقامة تضاد حاد بين معرفة المجتمع ومعرفة الطبيعة ، الامر الذي كان يصر عليه الكانطيون الجدد .

ان المجتمع يختلف بالفعل عن الطبيعة . ولكنه في الوقت نفسه جزء من الطبيعة . وبين المجتمع والطبيعة توجد فوارق وتوجد اشياء مشتركة . وهذا ما يعطي اساسا موضوعيا لنوعين من الاستنتاجات الخاطئة : للمماثلة الطبيعية بين الطبيعة والمجتمع (سبنسر ، الداروينيون الاجتماعيون ، وغيرهم) وللفصل بين الطبيعة والمجتمع على طريقة الكانطيين الجدد ، وبالتالي لمحو الفوارق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية («الفيزياء الاجتماعيــــة» ، «الداروينية الاجتماعية» ، الطاقية ، الخ .) من جهة ، ولاقامة تضاد مطلق بين المجتمع والطبيعة ، من الجهة الاخرى . وواضح ان كلا من هذين الموقفين وحيد الجانب . فان طريقة الماديـــة الدياليكتيكيـــة لدراســة الحياة الاجتماعيــة قد مكنت مــن تقديم الدليل على ان المجتمع يخضع في عمله وتطوره ، مثله مثل الطبيعة ، لفعل قوانين موضوعية ، وان بمقدور علم الاجتماع ، طالما انه قد عرف هذه القوانين ، لا ان يصف العملية التاريخية وحسب ، بل ان يفسرها ايضا . ومن هنا ينجم كذلك ان جميع العلوم ، وفي المقام الاول الفلسفة التي تدرس القوانين العامة لكل تطور ، وكذلك العلوم التي تدرس السمات والقوانين العامة للبنيات المادية على اختلافها (الرياضيات ، السيبيرنيتيك ، الخ .) ، انما تمكن الاستفادة منها لمعرفة ظاهرات الحياة الاجتماعية .

وبعد . بما ان المجتمع يختلف عن الطبيعة ، فلا يجوز تطبيق القوانين والاستنتاجات التي تعكس خصائص العمليات الطبيعية على الحياة الاجتماعية . فان المجتمع يخضع لفعل قوانينه الخاصة ، ومعرفة هذه القوانين هي المهمة الاولية التي تواجه العلوم الاجتماعية.

ان نشوء المادية التاريخية لم يكن ممكنا بدون بذل جهد كبير في ميدان النقد للتغلب على المثالية التي كانت سائدة في العلوم الاجتماعية السابقة ، وكذلك بدون الاحتفاظ بكل ما كان ذا قيمة

في تطور الفلسفة والتاريخ وعلم الاقتصاد والفكر الاجتماعي بمجمله ، وبدون الاستفادة منه بروح نقادة . وفي الوقت نفسه ، حلت المادية التاريخية مشكلة نقيضة الحقيقة والمصلحة .

لأجل تغيير الشيء ، تجب معرفته . فان الانسان ، في سياق نشاطه العملي ، لا يحول ويغير الموضوع الذي ينصب عليه نشاطه وحسب ، بل يحقق ايضا اهدافه وتطلعاته ومصالحه . ففي نشاط الناس ، تجتمع اذن معارفهم الموضوعية وحاجاتهم ومصالحهم . ولكن طريقة جمعها قد تختلف لأن مصالح الناس ذاتها مختلفة وحتى متناقضة . ومن جراء اختلاف المصالح ولا سيما الاختلاف الطبقي ، تقابل كل وجهة نظر معينة في ادراك الحياة الاجتماعية وجهة نظر مضادة تعطي تفسيرا مغايرا للوقائع ذاتها . وهنا ينهض سؤال : ما العمل اذن لبلوغ المعرفة الحقيقية ؟ هل يجب الارتفاع فوق المجتمع ، فوق الطبقات ، والقاء نظرة من جانب الى النضال بين الناس ، الى التصادم بين مصالحهم ، الى غليان وتأجج المشاعر ؟ ولكن التجربة تبين ان هذا لا يعطي اي نتيجة ، وان موقف الانسان المحلق فوق المجتمع مجرد وهم . ثم ان الاعتبارات النظرية تدل على ان البحث الاجتماعي الذي لا توجهه مصالح ملموسة ما ، اجتماعية او طبقية ، **واحكام** (او توجيهات) **قيمة** * معينة امر

* الظاهرات والاشياء والافكار ، والخ ،، التي يواجهها الانسان في حياته المادية والروحية ونشاطه والتي ترتدى بالنسبة له اهمية معينة ، والتى هي موضع حاجته ومصلحته تسمى بالقيم . **والاحكام القيمة** انما هي القواعد (الاصول) التي تحدد موقف الانسان (وكذلك موقف الفئة الاجتماعية ، والطبقة ، والمجتمع) ، ايجابا او سلبا ، من ظاهرات العالم الموضوعي ، من نتائج نشاطه المادى او الروحي . وهي تضطلع بدور هاديات معينة في عملية المعرفة ، في النشاط الخلاق على العموم ، في سلوك الناس الاجتماعي .

غير ممكن ، بل غير ضروري . ذلك ان المعارف الاجتماعية ذاتها ضرورية في المقام الاول لخدمة نشاط الناس . ولهذا تحل قضية حقيقة المعرفة الاجتماعيـــة على اساس آخر : يجب ان نجد في المجتمع نفسه طبقة اجتماعية ، قوة اجتماعية لا تعمل ولا يسعها ان تعمل بنجاح بدون معارف موضوعية عن الواقع الاجتماعي ، اي ذات مصلحة في هذه المعارف . وفي هذه الحال ، يقوم بين المعرفة والمصلحة تطابق ، وتتجلى المصلحة في السعي وراء المعرفة الحقيقة. ولكن اذا تناقضت المصلحة والمعرفة ، نشأت الخرافات والاوهام ، والتصورات المشوهة عوضا عن العلم . ان المصلحة انما هي قوة جبارة . ولو ان البديهيات الهندسية او النظريات الهندسية ، مثلا ، كانت تناقض مصالح معينة ، لتواجد بكل تأكيد اناس يعمدون الى دحضها .

ان الاعتراف بالصلة بين النظرية الاجتماعية ومصـــالح هذه الفئة الاجتماعية او تلك ، هذه الطبقة او تلك ، يسمى **مبدأ الحزبية.** ان العلم الاجتماعي الماركسي يربط نفسه على المكشوف بمصالح الطبقة العاملة ، بالنضال من اجل تحرير الكادحين من الاستثمار ، بتحرك المجتمع نحو الاشتراكية والشيوعية . وفي هذا تقوم حزبيته. ولكنه لا يوجد بالنسبة له غير اسلوب واحد للاسهام في نضـــال الجماهير الكادحة الجاري فعلا ، هو ان يرسم بصورة موضوعيـــة لوحة عن الواقع ، ونسبة القوى ، والتناقضات القائمة ، واتجاهات التطور . وبتطبيق هذا العلم في النشاط العملي ،ــ والمقصود هنا ، ليس مجرد نشاط انسان بمفرده ، بل نضال الجماهير ، والطبقات ، والفئات الاجتماعية ،ــ يمكن التوصل الى التطابق بين اهداف العمل ونتائجه . **ان الصلة الوثيقة التي لا انفصام لعراهـــا مع نضـــال البروليتاريا تضفي على العلم الاجتماعي وعلى كل فلسفة الماركسية طابعا علميا ، ثوريا ، انتقاديا والتطلع الدائب الى المستقبل** . فان العلم الاجتماعي لا يستطيع ان يصف ويفسر الماضي ويحلل الحاضر

ويتنبأ بالمستقبل الا اذا استطاع ان يكشف القانون الموضوعي للتطور الاجتماعي . ويقينا ان الكلام يمكن ان يتناول هنا التنبؤ بمجرد الاتجاه العام للتغيرات الاجتماعية لا باحداث المستقبل الملموسة . وحين يدرك الانسان القانون الطبيعي التاريخي ، فليس بوسعه لا ان يغيره ولا ان يلغيه ، ولكن بوسعه ان يخفف من آلام ولادة الجديد . وهنا تكمن اهمية العلم الاجتماعي البالغة .

ولكن اذا ما ربطت هذه النظرية الاجتماعية او تلك نفسها ، بطريقة او اخرى ، بالمصالح الانانية للفئات والطبقات المميزة التي تسعى الى فرض ارادتها على المجتمع والى كبح التقدم الاجتماعي بغية الاحتفاظ بامتيازاتها الناجمة عن الاصل او الثروة او السلطة، فانها ستشغل حتما موقفا لا يتيح الحكم بصورة موضوعية على الواقع ، اي انها ستسلك سبيل تشويه الواقع . وفي هذه الحال ، تعارض «الحزبية» العلمية ، وتقيم العوائق في طريق المعرفة الموضوعية ، وتؤدي الى الاختلاق الخرافي . وقد اعرب ماركس في رسالة له الى كوهلمان بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٨٦٨ عن جوهر القضية موضوع بحثنا ، بما يلي : «حين نفهم الصلة بين الاشياء ، ينهار كل الايمان النظري في دوام ضرورة النظم القائمة ، ينهار قبل ان تنهارهي ذاتها بالفعل . ولذا تقتضي هنا مصلحة الطبقات السائدة ، من كل بد ، تخليد البلبلة التي لا معنى لها» * .

ينبغي التمييز بين الموضوعية والموضوعانية . التعبير الاول يستخدم لوصف المعرفة العلمية ؛ والثاني لوصف موقف النظري ، اي على وجه الضبط موقف «اللاتحيز» في معرفة الحياة الاجتماعية ، موقف المراقب غير المتحيز الموضوعي المزعوم للعمليات الاجتماعية . وقد انتقد لينين الموضوعانية انتقادا حادا واعتبرها

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية ، المجلد ٣٢ ، ص ص ٤٦١ ـ ٤٦٢

شكلا مستورا ومقنعا للتعبير عن الحزبيـــة . فليس من مصلحـــة ايديولوجيي البرجوازية ان يبدوا حزبيتهـم على المكشوف ، وان يكشفوا الصلة بين اختلاقاتهم النظرية وبين المصالح الانانية للطبقة السائدة . وفي هذه الحال ، يناسبهم جدا موقف الموضوعانيـــة ، بصرف النظر عما اذا كان هذا الموقف واعيا ام لا .

فليس موقف المراقب الحيـــادي ، موقف اللامبـــالاة وعدم الاكتراث ، بل الاشتراك الفعال في الحياة الاجتماعية الى جانب القوى التقدمية هو الذي يكشف امام الانسان السبيل الى فهم الجوانب الجوهرية من الظاهرات والعمليات الاجتماعية فهما موضوعيـــا . وليس رفض الحزبية في العلم الاجتماعي ، بل النضال من اجل وحدة الموضوعية العلمية والحزبية هو الذي يكشف امام العلم امكانيـــة تحوله الى اداة فعالة لمعرفة الواقع الاجتماعي وتغييره .

قد يتساءل القارئ : لماذا يحاول المؤلفان أن يقنعانا بان العلم الاجتماعي يحتاج الى موقف معين ، الى اتجاه معين ، الى صلة مع النشاط العملي ، وهلمجرا ؟ لماذا ينبغي القول والتأكيد ، فيما يتعلق بالنظرية الاجتماعية ، بالعلم الاجتماعي ، علاوة على عرض مضمونه ، بانه علمي ؟ فعلى العلم ان يدل على نفسه بنفسه . في كتب الفيزياء المدرسية ، مثلا ، ليس من المألوف تقديم البرهان على ان الفيزياء علم ، بل يعرضونها بكل بساطة . وفي البحوث في الميكانيك الكوانتي ، لا يقدمون البرهان على ان الحلول التي يعطيها هي الحلول «العلمية الوحيدة» . كذلك لا يقدمون البرهان على صحة جدول الضرب ، بل يتعلمونه . فلماذا ينبغي اذن الاقناع بصحة موضوعات العلم الاجتماعي ؟ يجب الاعتراف بان هذه الاسئلة مشروعة تماما . والجواب عنها ينبع من تعريف خصائص وظيفة العلوم الاجتماعية ، ولاسيما منها تلك التي تمت بصلة قريبة الى نشاط الناس الاجتماعي السياسي . ففي العلم الاجتماعي ، يجري صراع الافكار على الدوام ، وتتصادم المصالح ، وتبرز القناعـــة المرتكزة على المعرفة كعامل

لا يتسم باهمية فردية وحسب ، بل ايضا باهمية اجتماعية كبيرة . ان القناعة بصحة موضوعات واستنتاجات العلم الاجتماعي تحدد اتجاه الانسان الاجتماعي . وان تاثير هذه النظرية الاجتماعيـــة او تلك رهن بعدد انصارها ؛ ولأجل جمع اتباع جدد تحت رايتها ، ينبغي اقناع الناس بصحتها ، بعرضها عرضا موضوعيا ، وبمقارنتها مع مفاهيم ونظريات اخرى . هناك حجة هامـــة ، ان لم تكن الحجـــة الفاصلة ، في الدفاع عن هذه النظرية او تلك ، هي معرفة الاهداف التي تخدمها والمصالح المرتبطة بها ، والقيم الموجهة نحوها .

ان نظرية التطور الاجتماعي الماركسية تعطي عن هذه الاسئلة اجوبة دقيقة وواضحة تماما . وهي تخدم قضية بناء المجتمـــع الجديد ، الاشتراكي ؛ وهي مرتبطة بمصالح الطبقة العاملة ، وجميع الجماهير الكادحة والمستثمرة ؛ وهي موجهـــة نحو قيم النزعـــة الانسانية ، اي انها ، في آخر المطاف ، مرتبطة بمصالح الانسانية جمعاء . ان جوهر الانسان يتجلى في نشاطه ، في عمله . ان القضاء على ظروف العمل اللاانسانية ، وتذليل انحلال (او اغتراب) الجوهر الانساني ، وتحرير العمل ـ كل هذا هو غايـــة المذهب الماركسي الانسانية . وانطلاقـــا من هذا المذهب ، اعلن الامين العام للجنـــة المركزيـــة للحزب الشيوعي السوفييتي ، ليونيد بريجنيف ، من على المنبر السامي للمؤتمر الرابع والعشرين للحزب ما يلي : «ان الانتصار التام لقضية الاشتراكية في العالم كله امر محتم . وفي سبيل هذا الانتصار ، في سبيل سعادة الشعب الكادح ، سنناضل غير ضانين بقوانا !» * .

---

* ليونيد بريجنيف . تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيـــوعي السوفييتي الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب . دار المطبوعات السياسة ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٢٧ .

الفصل الثاني

المقدمات الفلسفية للبحث الاجتماعي

لقد اثبتنا ان معرفة المجتمع الشاملة العلمية فعلا تنطوي بالضرورة على نظرية سوسيولوجية عامة . ولكن هذه النظريـــة معرضة على الدوام لخطر تحويلها الى مخطط ما فوق التاريخ ، مفروض على الواقع التاريخي الملموس ويؤدي الى بناء تقديرات فكرية ، تكون احيانا حتى متناسقة منطقيا وجذابة ، ولكنها بعيدة جدا عن مجرى التاريخ الفعلي .

ولهذا نود لو نشير بادئ ذي بدء ، اذ نعرض النظريـــة الماركسية عن المجتمع ، الى ان هذه النظرية هي بصورة رئيسية مرشد لدراسة المجتمع ، وليست وسيلة لبناء مجرى التاريخ ، وليست مفتاحا سحريا يعفي من ضرورة دراســـة اسراره . فان المادية التاريخية لا تدعي بتوضيح مجرى التاريخ الملموس في هذا الزمن او ذاك ، في هذا البلد او ذاك . انها تدرس القوانين العامـــة لتطور المجتمع ولا تعطي غير مبادئ توجيهية تطبق بالنسبـــة لبريطانيا على غير ما تطبق بالنسبة لفرنسا ، وبالنسبة لفرنسا على غير ما تطبق بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، وبالنسبـــة للبلدان الرأسمالية على غير ما تطبق بالنسبة للبلدان الاشتراكية ، وبالنسبة للبلدان المتطورة صناعيا على غير ما تطبق بالنسبـــة للبلدان النامية لأن الظروف الملموسة وكل مجرى التاريخ في هذه البلدان او في هذه المجموعات من البلدان اصيلة .

ان المادية التاريخية ، هي جزء عضوي من مجمل مفاهيـــم الماركسية ، وهي مرتبطة بصورة لا انفصام لعراها بفلسفتها العامة. ولكن المبادئ الفلسفية تترجم فيها الى لغة النظرية الاجتماعية ، فتبرز بصفة مقدمات لكل بحث اجتماعي .

اننا نلفت النظر الى هذه المبادئ لأن النظرية الاجتماعية العامة القائمة على اساسها بالذات يمكنها ان تكون طريقة علمية لبحث ودراسة الحياة الاجتماعية .

ان **مبدأ المادية** ، المفهوم المادي عن الحياة الاجتماعية ، هو اهم مبدأ يقوم في اساس النظرية الماركسية عن المجتمع ، ويعكس كنهها ويميزها عن مختلف المفاهيم الاجتماعية الفلسفية الموجودة سابقاً وحاليا .

ان مغزى **المادية في المفاهيم عن التاريخ** يتلخص في الاعتراف بان حياة المجتمع المادية ، وفي المقام الاول منها العملية الاجتماعية للانتاج المادي ، ليست مجرد عامل من العوامل الضرورية في الحياة الاجتماعية ، بل ايضا الاساس المادي لتفاعل جميع الظاهرات الاجتماعية ، الذى يحدد في آخر المطاف الميدان الروحى من حياة المجتمع وكذلك جميع ظاهراتها اخرى .

ان فكرة المادية في التاريخ قد استتبعت ولا تزال تستتبع مواقف مختلفة منها . فان بعضهم يعتبرها بديهية ، وبعض آخر يرى انها بدائية وانها لا تعطي العلم شيئا ؛ وبعض ثالث يعتقد انها موجودة في زمننا في جميع النظريات الاجتماعية ، وبعض رابع ينكرها كليا . ولكن لينين فهم وقدّر مبدأ المادية في التاريخ على أصح وجه ، ونعت فكرة المادية في السوسيولوجيا بانها فكرة عبقرية .

وكما ان التخلي عن «التفسيرات» الميثولوجية الساذجة والدينية لظاهرات الطبيعة ، والانتقال الى دراستها بحد ذاتها كانا المقدمة المنطقية للعلوم الطبيعية ، كذلك كان التغلب على محاولات تفسير التاريخ بالوعي الانساني ، او بالوعي ما فوق الانساني ، والانتقال الى مواقف المادية الشرط الضروري والاساس لفهم العمليات الجارية في المجتمع فهما علميا موضوعيا . ولكنه يجب هنا ان تكون المادية ملموسة وان تنعكس في نظام من المفاهيم يتيح تحقيقها وتطبيقها .

ان صياغة هذا النظام من المفاهيم مكسب كبير من مكاسب العلم . فحتى الميكانيك ، الذي يدرس حركة الدقائق المادية ، وتنقل الاجسام في المكان ، اي ابسط واول حركة بين جميع الحركات التي يعرفها الانسان ، والتي يجابهها كل يوم ، قد احتاج الى آلاف السنين لكي يصوغ مفاهيم تعطي عن الحركة الميكانيكية وصفا علميا يكشف قوانينها . ان الميكانيك الكلاسيكي الذي ارست اسسه بحوث غاليله ونيوتن ولاغرانج وغيرهم من كبار العلماء ، يعتمد على مفاهيم مشهورة **كالسرعة والتسارع ، والكتلة والقصور الذاتي (قوة الاستمرار) والقوة** ، وما اليها . وفي علاقاتها المتبادلة ، يصوغ العلم قوانين الطبيعة التي تتيح معرفتها للانسان الاستفادة من قوى الطبيعة في نشاطه العملي . كذلك هو الحال فيما يتعلق بمفاهيم المادية التاريخية .

ان للمادية التاريخية مفاهيم خاصة تسمى **المقولات** .

ان **المقولات** انما هي المفاهيم الاساسية في علم بعينه ، المفاهيم التي تعكس بعض الجوانب الجوهرية من موضوعه . ان موضوع دراسة العلم ، كل علم ، وبالاحرى المجتمع ، هو عبارة عن وحدة جوانب مختلفة وصلات متنوعة وعلاقات وسيطة متعددة . ولهذا من الطبيعي انه يستحيل على الفكر ان يبعث صورة كاملة عن الموضوع المدروس بكل غنى الجوانب والصلات الملازمة له بواسطة مفهوم واحد ما . فقط نظام من المفاهيم لا يعطي كلا منها بمفرده غير معرفة وحيدة الجانب ، او مجردة كما يقال ، عن الموضوع ، يتيح لنا ان نبعث في الفكر الواقع الملموس بكل تنوع وجوهه ، وبحركته وتطوره . ان المقولات هي نتيجة لتحليل الموضوع وتجزئته ، وهي بمثابة درجات في سلّم معرفته وادراكه . وهي ليست اختلاقات اعتباطية من صنع العقل البشري ، بل انعكاس في ادراك الانسان لجوانب وخواص وصلات معينة للموضوع المدروس .

الا ان ضرورة صياغة المفاهيم في سياق العملية التاريخية لتطور المعرفة يشترطها الامر التالي ، وهو انه بدون تجزئة الموضوع المدروس وتثبيت مختلف جوانبه في مقولات ، يستحيل اعطاء صورة كاملة وملموسة عنه . ولكن هذا ليس غير جانب واحد من المسألة.

فان ضرورة صياغة المفاهيم يشترطها كذلك دورها في معرفة **قوانين** العالم الموضوعي . فان مهمة المعرفة لا تقوم في مجرد بعث الموضوع المدروس في الفكر ، بل تقوم في اكتشاف ما يلازمه من قوانين وصلات وعلاقات جوهريـــة . بيد ان جوهر الموضـــوع المدروس ، قوانينه لا توجد على سطح الظاهرات ؛ فهي مخفية ، وليست في منال الحواس . ولهذا ينبغي الانتقال من الظاهرة الى الجوهر ، ينبغي التغلغل النظري الى جوهر الموضوع المدروس ، ينبغي تثبيت الدرجة المبلوغة من المعرفة في مقولات مناسبة . ان القوانين الموضوعية تفصح عن علاقة الجواهر . وهي تنعكس في الفكر بوصفها قوانين للعلم ، معبّر عنها بواسطة علاقة المقولات . ولذا كانت صياغة المقولات المقدمة المنطقية لصياغة قوانين العلم .

كذلك ينبغي ان ينعكس موضوع المادية التاريخية في مقولات علمية . وفي المجتمع بوصفه موضوعا ماديا ، توجد كذلك قوانين موضوعية تفعل فعلها . وفي هذا المجال ، لا يختلف المجتمع في شيء عن سائر المواضيع المادية . ولكن المجتمع موضوع اصيل للدراسة . فان مقولات العلوم الطبيعية ، المصاغة استنـــادا الى تحليل ظاهرات الطبيعة ، واعم المفاهيم الفلسفية ، لا يسعهـــا ان تعكس خصائص الحياة الاجتماعية وتعبّر عنها . ولهـــذا تصوغ المادية التاريخية مقولاتها في سياق ادراك الحيـــاة الاجتماعيـــة مستغلة لهذا الغرض منجزات جميع العلوم الاجتماعية .

ثم ان موضوع الدراســـة يحدده **قوام مقولات الماديـــة التاريخية** . وأهم مقولاتها الاساسية ، انما هي تلك التي تعكس اما جوانب جوهرية من الحياة الاجتماعية ، جوانب مشتركة بين جميع

درجـات التطور التاريخي (مثلا ، **الوجود الاجتمـاعي** ، **الوعي الاجتماعي** ، **اسلوب الانتاج** ، **البناء التحتي** ، **البنـاء الفوقي** ، الخ .) ، وامـا وحدة المجتمع الداخليـة وتكامله في كل مراحلـه (مثلا ، **التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية** ، **النظام البدائي** ، **الرأسمالية** ، **التشكيلة الشيوعية**) . وفضلا عن ذلك ، توجد في المادية التاريخية مقولات تعكس جوانب معينة من الحياة الاجتماعية لا تلازم جميع التشكيلات بل بعضا منها فقط ، ولكنها ذات اهمية جوهرية لأجل فهم تطورها (مثلا : **الطبقات** ، **الدولة** ، **السياسة** ، **الحرب** ، الخ .) .

ان المجتمع يظهر في مجال رؤية الانسان بالفكر بصـورة شبكة معقدة من الظاهرات والاحداث والعمليات المتبادلة الصلة . ولقد كتب لينين يقول : «المقولات هي درجات الفرز ، اي درجات معرفة العالم ، عقد في الشبكة ، تساعد في معرفتها وفي امتلاكها» * . وبما ان مقولات المادية التاريخية هي نتيجة لتحليل الحيـاة الاجتماعية وللتغلغل في جوهرها ، فانها تبرز كحاصل معين للمعرفة. وهي تبرز في الوقت نفسه كنقاط ارتكاز في حركة وسير المعرفة من المعروف الى المجهـول ، كوسيلة لتفهّم التنوع الفعلي للحيـاة الاجتماعية ، كوسيلة لامتلاك واستيعـاب الشبكة المعقـدة من الظاهرات الاجتماعية . خلاصة القول **ان المقولات انما هي في آن واحد حاصل ووسيلة المعرفة** .

واخيرا ، لأجل فهم مقولات المادية التاريخية فهما صحيحا ، ينبغي الاّ يغيب عن البال ان المادية التاريخية ، خلافا للعلـوم الاجتماعية الاخرى ، هي علم فلسفي ، منهجي ، اي علم لا يدرس جوانب او عمليات معينة من الحيـاة الاجتماعيـة ، بل يدرس المجتمع ، الحياة الاجتماعية كعملية متكاملة ، في تفاعل وعلاقات جميع جوانبها بعضها مع بعض ، وهو بالتالي نظرية عامة وطريقة لمعرفة المجتمع . ولذا تتسم مقولات المادية التاريخية باهميـة

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٩ ، ص ٨٥ .

ميتودولوجية (منهجية) لمعرفة الحياة الاجتماعية ونشاط الناس العملي . ولكن هذا الدور لا يتلخص في انه يمكنها ان تكون بحد ذاتها اساسا لاستنتاجات نظرية ملموسة ولقرارات عملية .

فان المقولات وقوانين المادية التاريخية ، المعبّر عنها بواسطة المقولات ، تعطي الخيط الهادي لأجل معرفة الواقع الملموس بمجمله وكلا من جوانبه . ولهذا يمكن الحصول على الاستنتاجات النظرية الصحيحة القادرة على ان تكون مرشدا في العمل ، لا من المقولات ذاتها ، بل فقط من دراسة الوضع الملموس ، وتحليله بواسطة طريقة المادية التاريخية ومقولاتها وقوانينها . ونظرا لذلك على وجه الضبط ، سنبذل جهدنا في عرضنا اللاحق للمادية التاريخية لكي نعطي وصفا لمقولات العلم الاساسية من وجهة نظر مضمونها الموضوعي واهميتها الميتودولوجية (المنهجية) لأجل معرفة الحياة الاجتماعية وتحويلها ، لأجل صياغة ودراسة قوانين العلم ، لأجل فهم وحدة العملية التاريخية وتعدد وتنوع جوانبها ، وصلاتها الداخلية ، وتكاملها .

ان مفهومي «الوجود الاجتماعي» و«الوعي الاجتماعي» هما المقولتان الاساسيتان اللتان تترجم بواسطتهما الفكرة العامة للمادية الى لغة النظرية الاجتماعية . ولا يجوز الخلط بينهما وبين المفهومين الفلسفيين العامين «الوجود» و«الوعي» . **فان الوجود الاجتماعي** ـ اي حياة المجتمع المادية ـ هو مقولة اجتماعية صرف . وقد فرز ماركس الوجود الاجتماعي كشيء يتميز عن الوجود الطبيعي على العموم ، وشرع يدرس المجتمع كموضوع اصيل كيفيا ، لا يقتصر على الفيزيائي ولا على البيولوجي ، ولا على الروحي . صحيح ان المجتمع موجود في الطبيعة ولا ينفصل عنها ، وصحيح ان الانسان الحي عبارة عن عضوية حية ، ولكن لا قوانين العالم الفيزيائي ، ولا القوانين البيولوجية التي ليس المجتمع ولا الفرد متحررين اطلاقا من مفاعيلها ، تعبر عن خصائص المجتمع ، ولذا لا

يمكن ان تكون وسيلة لتفسيره . فلأجل فهم الوجود الاجتماعي، وفهم الحياة الاجتماعية كلها على اساسه، تنبغي معرفة قوانينه بالذات.

في جميع الظاهرات والعمليات المادية ، توجد وتفعل فعلها قوانين موضوعية خاصة بها . وان فرز الوجود الاجتماعي بوصفه اساسا ماديا للحياة الاجتماعية كلها يفتح السبيل الى معرفة قوانينه ، اي الى معرفة تلك القوانين التي تفعل فعلها في التاريخ . وهنا تتبدى كذلك اهمية المادية لأجل معرفة العملية الاجتماعية .

على اساس حياة المجتمع المادية ، ينشأ **الوعي الاجتماعي** من تنوع العلاقات الاجتماعية ونشاط الناس ، اي تنشأ مختلف الافكار والآراء والنظريات والتصورات والمشاعر الاجتماعية ، الخ . ، التي يتفهم بواسطتها الافراد ، والفئات الاجتماعية ، والمجتمع العالم المحيط ويستوعبونه روحيا ، ويدركون وجودهم الاجتماعي ويحلون القضايا التي تواجههم . ان الوعي هو جانب ضروري من الحياة الاجتماعية ، لأن الحياة الاجتماعية في جميع ظاهراتها هي نتيجة لنشاط الناس ، الكائنات الحية . اما طابع الوعي الاجتماعي ومستواه واتجاهات تطوره ، فيحددها في آخر المطاف الوجود الاجتماعي ، رغم ان التفاعل الواقعي الفعلي بينهما، كما سنرى لاحقا ، معقد ومتنوع جدا .

وعليه تحلّ في مفهومي الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي **المسألة الاساسية في كل نظرية فلسفية-سوسيولوجية ، اي مسألة ما هو الاول ، الرئيسي ، المحدد في الحياة الاجتماعية : المبدأ المادي ام المبدأ الروحي** . ان الاقرار باولية الوجود الاجتماعي بالنسبة للوعي الاجتماعي يعني حل هذه المسألة حلا ماديا ؛ وهو يشكل اساس الفهم المادي للتاريخ ، ولذا كانت المقولات المعنية المقولات المحورية ، الاساسية لكل نظام مفاهيم المادية التاريخية .

ولكن ايا كانت اهمية المبدأ المادي لتحليل الحياة الاجتماعية، فان تطبيقه بدأب وانسجام يستحيل بدون استيضاح المسألة التالية : الموضوع المدروس ، أهو ثابت لا يتغير ام انه يتطور وفي

اي مفاهيم ــ ثابتة ، مطلقة ، او متغيرة ، نسبية ، مرنة ــ يجب عكسه . ان الجواب عن هذه المسألة يبدو بديهيا في عصرنا الدينامي ، الزاخم ، الذي تحدث فيه تغيرات هائلة امام انظار جيل واحد من الناس . يقينا ان المجتمع يتطور وانه ينبغي عكس هذا التطور في مفاهيم مرنة ومتغيرة . ولكن عددا كبيرا جدا من علماء الاجتماع والمؤرخين والساسة قد حاولوا فيما مضى ، ولا يزالون يحاولون الآن تفهم الاحداث الجارية في المجتمع ، بالاستناد الى عقائد ومفاهيم وكليشهات تكونت عندهم وعزيزة على كل منهم . فهم يعتمدون على مفاهيم «المجتمع» و«الطبيعة البشرية» و«الفرد» و«الحرية» وهكذا دواليك وهلمجرا باعتبارها مفاهيم تنطوي دائما على المضمون ذاته ؛ وهم يجدون «الرأسمال» و«القيمة الزائدة» وغيرهما من الظاهرات المماثلة حتى في الازمنة الغابرة ؛ وهم يقدرون مختلف المجتمعات التي كانت قائمة من قبل او القائمة حاليا ، من حيث تطابقها او عدم تطابقها مع مثل عليا مجردة ؛ وهم يلقون المواعظ بصدد ما يجري في المجتمع ، محاولين ان يقيّموا هذه الاحداث او تلك بواسطة مقولات اخلاقية فوق التاريخ . الا ان كل هذا يجعلهم عاجزين عن فهم الطابع الفعلي للتغيرات الجارية في المجتمع وعن الاقبال على دراستها دراسة موضوعية . وعلى نقيض هذا الموقف ، تتشكل المقدمة الفلسفية للمادية التاريخية من الاقرار بالتغيرات القانونية المحتمة في المجتمع ، من الاقرار بتطوره الى الامام ومن صياغة طريقة للاستفادة من مفاهيم العلم تتيح شمول التغيرات الجارية في المجتمع بكل غناها ، بالعلاقات المتبادلة بينها في جميع النواحي ، بماضيها ومستقبلها ، باتجاهاتها وتناقضاتها . ان هذا الموقف من الحياة الاجتماعية ومن المقولات التي تعبر عنها هو موقف **دياليكتيكي** .

ان الموقف الدياليكتيكي (الجدلي) من معرفة جميع الظاهرات الاجتماعية ، من دراسة المجتمع ، هو اهم مقدمة فلسفية للدراسة

الاجتماعية . وهو يلزم بالنظر من خلال التناقضات الى المجتمع بسبيل التطور ، باستيضاح النقاط التاليـــة : كيف نشأت هذه الظاهرات او تلك ، اي مراحل مرت بها في تطورها ، الى ما صارت في الوقت الحاضر ، وعلى اي اجنـــة من المستقبل تنطوي . فـان الدياليكتيك يتجلى اذن في الدراسات الاجتماعية ، قبل كل شيء ، بصورة الموقف التاريخي من المجتمع ، من الظاهرات الاجتماعية ، هذا الموقف المعرّف بايجاز بانه **مبدأ التاريخية** .

وبما ان المجتمع وعناصره تبرز في كل حقبة معينة من الزمن كشيء محدد تماما ، فانه يجب ان تكون المفاهيم التي تعكسها محددة بصرامة ، ثابتة تماما . وفي الوقت نفسه ، بما ان المجتمع وكل الواقع الذي ندركه يتطوران ويتغيران باستمرار ، فانه يجب ان تتغير المفاهيم التي تعكسهما ، ومعارفنا عنهما . وعليه كان دياليكتيك المعرفة والاعتماد على المفاهيم الاجتماعية ينطوي على **النسبية** ، اي انه يقر بنسبية ، بتغير مفاهيم العلم . ولكنه من الخطأ مبدئيا حصره في النسبية . لأن الدياليكتيك ، كما اشار لينين ، يقر بنسبية المعارف البشرية «لا بمعنى انكار الحقيقة الموضوعية ، بل بمعنى الشرطية التاريخية لحدود اقتراب معارفنا من هذه الحقيقة» * . وهذا يعني ان المعرفة العلمية تنطوي على الحقيقة الموضوعية التي تتجلى في المعرفة ، لا دفعة واحدة ، ولا من الوهلـــة الاولى ، ولا كليا ، بل في حقائق نسبية غير كاملة . ان تطور المعرفة ، تقدم المعرفة يكمن في السير ، في التحرك من الحقائق النسبية الى الحقيقة المطلقة . اما النسبية التي لا تعترف الا بنسبية المعارف البشرية ، اي التي تضخم قابليتها للتغير وتضفي عليه صفة الاطلاق ، وتعلن ان كل شيء في العالم نسبي ، فانها تؤدي في آخر المطاف الى المثالية الذاتية ، الى انكار الحقيقة الموضوعية ، الى انكار المضمون الموضوعي ، لا لمختلف النظريات العلمية وحسب ، بل ايضا للمعرفة

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٨ ، ص ١٣٩ .

البشرية على العموم . وهي تؤدي كذلك في المعرفة التاريخية الى انكار امكانية معرفة هذه الاحداث او تلك معرفة موضوعية وامكانية تقييمها ، الى انكار المعرفة الموضوعية عن المجتمع ، الى انكار المضمون الثابت الموضوعي في مفاهيم العلوم الاجتماعية ، والخ ... اما في الواقع ، فانه ينبغي ان تجتمع في المفاهيم التي تستعملها العلوم الاجتماعية ، الدقة ، والوضوح ، والثبات مع المرونـــة والنسبية وقابلية التغير .

وليس من العسير ان نلاحظ ان مبدأ المادية والمبدأ الديا ليكتيكي للتاريخية في دراسة المجتمع يخدمان على السواء هدفا واحدا هو معرفة الموضوع المدروس كما هو عليه بحد ذاته. وفي هذا تتجلى وحدتهما العضوية .

ان المجتمع انما هو نظام موجود ومتطور موضوعيا . ولكن هذا التعريف للمجتمع لا يميزه عن الطبيعة بوصفه موضوعا خاصا للمعرفة ، لأنه تجري هنا وهناك ، في المجتمع وفي الطبيعة ، دراسة قوانين عمل وتغير الانظمة المادية .

ولكن المجتمع ، كما قلنا في الفصل السابق ، هو موضوع شيء (objet) يتميز مبدئيا عن الطبيعة ، لأنه ينطوي على ذات ، على فاعل (sujet) . ولهذا ينبغي ان يدرس علم الاجتماع المجتمع لا من حيث انه نظام من العلاقات الاجتماعية وحسب ، والانسان لا من حيث انه عنصر من هذا النظام ، ذرة من العضوية الاجتماعية وحسب ، بل ايضا من حيث انه فاعل (ذات) هذه العلاقات ، من حيث انه شخصية قادرة على العمل والنشاط والخلق ، مع ما يختص به من عالم روحي وحياة عاطفية وحب وكره . ان علم الاجتماع الذي لا يابه للفاعل ينظر بلا مبالاة الى القيم الانسانية ، ويمكن استغلاله لما فيه ضرر الانسان . ولكن هناك امر آخر يهم العلم ؛ فانه يتعين على العلم ، لا ان يقر بضرورة دراسة القضايا الانسانية وحسب ، بل ان يصوغ كذلك مبادئ واساليب هذه الدراسة .

وهنا ينهض في المقام الاول السؤال التالي : هل يستطيع علم الاجتماع مبدئيا ، ان يجعل من نشاط الانسان وعالمه الروحي الداخلي ، وآلامه وافراحه وتطلعاته ومشاعره موضوعا لدراسته للانسان بوصفه فاعلا (ذات) الابداع التاريخي ؟ اوليس هذا موضوعا للفن والادب فقط ؟ وبالفعل ، لا يهتم علم الاجتماع بعالم الانسان الداخلي بصفته عالما داخليا وحسب ، ولكنه يستطيع ويجب عليه ايضا ان يدرسه من الخارج ، وقبل كل شيء في **تصرفات الناس وافعالهم** . ولكن **مبدأ النشاط** مبدأ يتسم كذلك بطابع عام ، فلسفي . فان الانسان ليس كائنا تامليا ، بل كائن فاعل ، ناشط . ففي النشاط ، الفعل على وجه الضبط ، يحول الانسان الاجتماعي العالم ، ويغير نفسه بنفسه . وفي النشاط ، الفعل ، تتجلى وتتحدد قوى الانسان الجوهرية . وان التاريخ نفسه ، كما قال ماركس ، انما هو تكوّن الانسان بالعمل الانساني ، اي بفضل نشاطه بالذات . وخارج النشاط ، لا وجود للتاريخ ، ولا للمجتمع ولا للانسان نفسه . ان الحياة الاجتماعية تتسم ، من حيث جوهر الامر ، بطابع عملي . ولهذا لا يمكن تحليل الانسان بوصفه فاعلا (ذاتا) الا من خلال نشاطه . فيجب اعتبار **مبدأ النشاط** مقدمة من اهم المقدمات الفلسفية للدراسة الاجتماعية .

ان مبدأ النشاط يرتبط في الماركسية ارتباطا عضويا بالمادية والديالكتيك . والمقصود هنا اولا التفسير الديالكتيكي المادي للنشاط نفسه ؛ والمقصود ثانيا ، ان مبدأ النشاط يتيح التغلب على الموقف الجامد التاملي من المجتمع ، وتوجيه العلم ، لا نحو دراسة موضوع النشاط وحسب ، بل ايضا نحو دراسة فاعل النشاط ، واستغلال العلم كاداة لتحويل الواقع ولتطوير النشاط الاجتماعي الذي يبذله الفاعل .

ان النشاط ليس مجرد تجلّ لفعل الانسان العفوي ، كما

يظن البراغماتيون ، بل تفاعل الانسان الاجتماعي تفاعلا ماديا مع العالم المحسوس الذي يشتمل على الطبيعة والمجتمع سواء بسواء. وفي سياق النشاط المحسوس، يؤثر الانسان في الموضوع ويغيّره وفقا للاهداف المرسومة مسبقا . ولهذا تجتمع في النشاط اهداف الانسان وتطلعاته ومعارفه والعالم المحسوس ، اي انه يجتمع فيه المادي ، والمثالي . وما نشاط الانسان الاجتماعي ، ممارسته ، فعله ، غير تجسيد لوحدتهمـــا ؛ فان الشيء المحسوس يتغير ويتحول وفقا لاهداف الانسان ، والاهداف والتطلعات والمعارف تتجسد ، تصبح شيئا ماديا في النشاط ونتائجه .

كذلك يتسم مبدأ النشاط بدلالة اخرى بالنسبة للدراســة الاجتماعية ، هي انه يتيح تعيين الحاود بين المادة والوعي ، بين المادي والمثالي ، وفهم نسبية تعارضهما في المجتمع . ان هذا التعارض ضروري طالما توضع مسألة معرفة اي هو السابق ، اي هو الاول في المجتمع واي هو الثاني . وبدون حل هذه المسألة ، كما رأينا ، يستحيل بناء نظرية اجتماعية علمية . ولكن تعارض المادي والمثالي نسبي خارج حدود حل هذه المسألة ، لأنهما في وحدة لا انفصام لعراها . ولهذا حيث تتجسد هذه الوحدة ، اي في النشاط ، يفقد التعارض المطلق بين المادة والوعي معناه .

وفي معرض دراسة مبدأ النشاط ، لا يجوز بالطبع اهمال مسألة العلاقة بين النشاط من جهة والظروف والقوانين الموضوعية للعملية الاجتماعية التاريخية . فان النظرية الاجتماعية الماركسية تنطوي على هاتين الموضوعتين ، المتنافرتين على ما يبدو : الاولى تقول ان العملية التاريخية هي نتاج نشاط الناس ؛ والثانية تقول ان حياة المجتمع وتطوره خاضعان للقوانين الموضوعية ، بصرف النظر عن ارادة الناس وادراكهم ونشاطهم . فاذا كان الناس يصنعون التاريخ ، واذا كان نشاطهم يتسم بطابع خلاق ، فانه ينجم من هنا ، على ما يبدو ، ان النـــاس يستطيعـــون صنـــع التاريـــخ

بصور مختلفة ، انهم يستطيعون ان يوجهوه في هذه الناحية او تلك . ترى ، هل كان انتصار الفاشية في المانيا امرا محتما لا مناص منه ؟ ترى ، ألم يكن من الممكن ان تتطور الاحداث على نحو آخر ؟ ففي فرنسا لم تستطع الفاشية ان تحرز النصر قبل الحرب ، رغم المحاولات التي قامت في هذا البلد لفرض الفاشية . ترى ، هل كانت «الثورة الثقافية» الماوية امرا محتما لا مناص منه في الصين ؟ فقد كانت هناك قوى بمقدورها ان تحول دون سقوط الصين في هذه اللجة من الفوضى والتعسف . وهذا يعني ان مجرى الاحداث في كل حالة بعينها كان يمكنه ان يكون هذا او ذاك . فقد كان كل شيء رهناً بالناس ، ونظراتهم وتطلعاتهم ونشاطهم وقواهم . واذا ما اعتبرنا مجرى الاحداث المعني طبيعيا وقانونيا ومحتما ، فان نشاط الناس ومبادرتهم يمسيان ، على ما يبدو ، صفرا ، او شيئا تافها لا يؤبه له . ترى ، الا ينفي الاقرار بقوانين التاريخ الموضوعية اهمية النشاط الخاصة ، المستقلة ؟ ترى ، هل يأتلف مبدأ النشاط مع الاقرار بان مجرى التاريخ يخضع لفعل القوانين الموضوعية ؟

ان تاريخ علم الاجتماع يبين ان كثيرين من المفكرين قد بذلوا قصارى جهدهم لحل هذا التناقض ، واختاروا لانفسهم ، على العموم ، جانبا من جانبيه . فان بعضهم قد اقروا بان مجرى التاريخ امر محتم وقضاء وقدر لا مناص منهما ، وبأن الناس يظنون وحسب انهم يفعلون ويتصرفون حسب ارادتهم ، في حين انهم بالفعل يقومون بما تكرههم الضرورة القاسية (او قسمتهم ، او قوة عليا) على القيام به ؛ والبعض الآخر ، على العكس ، اعطى الاولية للنشاط ، فنبذ قوانين التاريخ كلها .

فأين الحقيقة اذن ؟ هاتان الموضوعتان ، أتنفي احداهما الاخرى بالفعل ، ام يمكن الجمع بينهما ؟ يبدو ان الجمع بينهما ليس ممكناً وحسب ، بل لازم ايضا . فلا الفهم الجبري للتاريخ ،

الذي يعلن ان كل شيء محتم لا مناص منه ، ويحول الانسان الى دمية ، ولا تفسير تفسيرا ذاتيا اراديا يوفران الاسس الضرورية لمعرفة الواقع التاريخي . فان الجبرية (الاعتقاد بالقضاء والقدر) تؤدي على العموم الى خراقات وسخافات ، بتحويلها الصدفة الى حتمية تاريخية . اما الارادية التي تعتبر مجرى التاريخ مجرد انتاج لابداع الناس الحر ، لارادتهم الحرة ولاختيارهم الحر لاهدافهم ، فانها تتخبط في مازق امام كثرة من المسائل . مثلا ، من وجهة النظر هذه ، كيف يفسّر الواقع الاساسي التالي ، وهو ان نتائج النشاط في التاريخ تكون احيانا كثيرة جدا مناقضة للاهداف التي وضعها الناس نصب عيونهم ؟ ان الناس يتمنون الخير ، ولكنهم يصنعون الشر احيانا . وليس عبثا يقولون ان الطريق الى جهنّم مبلطة بالنوايا الطيبة . ان عدم التطابق بين اهداف النشاط ونتائجه يدل على انه تفعل في التاريخ قوى لا تخضع لرقابة الناس ، وتحدد في آخر المطاف نتائج النشاط الملموسة . فان القوانين الموضوعية لا توجد في البيئة الواقعة خارج المجتمع وحسب ، بل توجد كذلك في قلب المجتمع بالذات . ولكن لأجل ربط نشاط الناس بقوانين التطور الاجتماعي ، دون حرمان نشاط الناس من طابعه الخلاق ، ينبغي الديالكتيك الذي يتغلب على الطابع الوحيد الجانب للاسلوب الميتافيزيائي في التفكير .

ان كل جيل جديد من البشر ، يجد ، عند دخوله حلبة الحياة ، ظروفا اجتماعية جاهزة ، مصنوعة قبل ظهوره ، ويفعل ويتصرف على اساسها ، ويصنعها من جديد او يغيرها . وهذه الظروف تنشئ امكانيات معينة لأجل هذا النشاط او ذاك ، وعليها تتوقف وسائل هذا النشاط المادية والروحية . ثم ان مستوى التطور المبلوغ سابقا يحمل معه طائفة معينة من القضايا الاجتماعية ، فيدركها الناس ويستهدفون حلها . ولهذا لا يمكن فصل النشاط عن الظروف الموضوعية التي يتحقق في اطارها . الا ان وجود

هذه الظروف الموضوعية لا يقلل البتة من شأن واستقلال نشاط الانسان ، بل يتيح بالعكس ، فهم هذا النشاط على نحو افضل . كذلك تدل الصلة بين الازمنة التاريخية على وجود ميول مهيمنة في التغيرات الاجتماعية اي على وجود قوانين لحركة التاريخ تفصح عن الجانب الجوهري من الواقع التاريخي . ان الطريقة النظرية العامة لطرح مسألة الصلة بين القوانين الاجتماعية الموضوعية ونشاط الناس تقوم فيما يلي .

اولا ، ان نشاط الناس يندرج في السلسلة الضرورية موضوعيا من الاحداث التي تتكوّن منها العملية التاريخية . فان الناس ينتجون كل ما هو ضروري لحياتهم ، ويحسّنون ادوات العمل ، ويسعون الى بلوغ الاهداف المنشودة ، ويناضلون في سبيل شروط افضل لوجودهم ومعيشتهم ، الخ . ، فيصنعون بالتالي حياتهم الاجتماعية . ان الحياة الاجتماعية هي فعل كل ساعة وكل دقيقة . وخارج نشاط الناس العملي ، لا يمكن حتى ان يدور الكلام حول اية قوانين للتطور الاجتماعي . ولكن دياليكتيك التاريخ لعلى نحو بحيث ان الناس يغيرون الظروف تحت ضغط الظروف نفسها ، وبحيث ان قوانين التطور الاجتماعي ، التي لا تتجلى الا في نشاط الناس العملي ، تحدد مضمون هذا النشاط واتجاهه . ان انتصار الاشتراكية في العالم كله امر محتم لا مناص منه . فان فعل قوانين التطور الاجتماعي في العهد المعاصر هو الذي يقرره ويحدده . ولكنه لا يمكن بلوغ هذا النصر الا بفضل النضال المتفاني تخوضه القوى الاجتماعية الطليعية التي تتغلب على مقاومة حماة المجتمع القديم ، الا بفضل نشاط مئات الملايين من الناس .

ثانيا ، ان القوانين لا تحدد غير الاتجاه العام للعملية التاريخية ؛ ولكن المجرى الملموس للتاريخ ، «والرسم» المفصل لهذه العملية في كل من نقاطها ، واشكال التطور ووتائره ، كل هذا تحدده اسباب اكثر ملموسية بما فيها مبادرة الناس الخلاقة . ان

المجتمع يتطور حسب القوانين الموضوعية ، والناس مقيدون في افعالهم بظروف مادية معينة . ولكن الناس يستطيعــون في اطار الضرورة الموضوعية ــ وهذا الاطار واسع جدا ــ ان يتخذوا مختلف القرارات ويتخذوا من المبادرات اكثرها تنوعا وفقا لمصالحهم ، وحسب فهمهم للظروف الموضوعية ، لظروف النشاط الملموسة ، الخ .. فلا يجوز تفسير حتمية التصرفات البشرية بروح الحتميــة الميكانيكية لأن الانسان ليس جزيئة ميكانيكية ، وافعاله لا تشبه حركة الجسم الميكانيكي بفعل دفعة خارجية . ذلك ان لكل شعب تاريخه الفريد رغم ان القوانين ذاتها تفعل فعلها في جميع البلدان التي لها نظام اجتماعي اقتصادي واحد . ولهذا لا يجوز اقامة تعارض بين الاقرار بقوانين التطور الاجتماعي الموضوعية وبين الطابع الخلاق لنشاط الناس في المجتمع ، فان نشاطهم هو تلك القوة التي تحرك تطور المجتمع وتصنع التاريخ بكل تنوعه الملموس ، بمعنى كلمة « الصنع » الحقيقي ، الاصلي .

اذن ، ان الناس يصنعون تاريخهم بانفسهم ، ولكنهم لا يصنعونه اعتباطا ، بل وفقا للظروف الموضوعية والقوانين الاجتماعية . ان وجود القوانين الاجتماعية امر لا ريب فيه ، ولكن فعلها ليس قضاء وقدرا لا مردّ لهما ، لأنها تتجلى في النشاط ، في تصــادم مختلف القوى الاجتماعية ولا تقرر البتة سلفا للتاريخ مجراه الملموس .

ولقد اشار لينين الى هذه الفكرة بقوة كبيرة حين قال : « تمتاز الماركسية عن جميع النظريات الاشتراكية الاخرى بالجمع البديع بين النضج العلمي التام في تحليل وضع الاشياء الموضوعي والسير الموضوعي للتطور وبين الاقرار باحزم نحو باهمية العزيمة الثورية والابداع الثوري والمبادرة الثورية لدى الجماهير ، وكذلك ، بالطبع ، لدى مختلف الافراد ، والجماعات ، والمنظمــات ، والاحزاب التي

تستطيع وتعرف ان تتلمس وتحقق الصلـــة مع هذه الطبقـــات او تلك» * .

ان النظرة الصحيحة ، الحقيقيـــة الى الواقع تناقض الهوس اليساري المغامر لوضع الخطط الفارغة ؛ والاقرار بدور المبادرة الخلاقة ، والتطلعات النبيلة ، والعزيمة الثورية لدى الجماهير يناقض التكيف الانتهازي للظروف القائمة .

ان الموقف المادي الدياليكتيكي من التاريخ انما يعني الجمع بين الواقعية الصحيحة والاستهداف الثوري .

ان هذا الموقف يملي ، من جهة ، ضرورة تطوير النظريـــة باستمرار وجعلها تتفق والاوضاع التاريخية المتغيرة ، كما يملي ، من جهة اخرى ، ضرورة النضال بلا هوادة ضد اعداء الماركسية من كل شاكلة وطراز الذين يستغلون كل انعطاف جديد في سير التاريخ ، كل صعوبة جديدة تظهر في طريق المعرفة ، لكي يشنوا حملات جديدة على النظرية العلمية للتطور الاجتمـــاعي . ان هذا الموقف بالضبط يلازم بصورة عضوية الحزب الشيوعي السوفييتي الذي لا يسترشد بالعلم الماركسي-اللينيني وحسب ، بل يجهد كل وسعـــه لتأمين تطويره لاحقـــا . وقد قال ليونيد بريجنيف في تقريره الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيـــوعي السوفييتي مـــا يلي : «... فالمنازلة بين قوى الرأسمالية والاشتراكية على الصعيـــد العالمي شانها شان محاولات مختلف انواع التحريفيين لتجريـــد التعاليم الثورية من محتواها وتشويه تطبيق البنـــاء الاشتراكي والشيوعي تتطلب منا متابعة الاهتمام المشدد بقضايا النظريـــة وتطويرها تطويرا خلاقا» * * .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٦ ، ص ٢٣ .

* * ليونيد بريجنيف . تقرير اللجنة المركزيـــة للحزب الشيوعي السوفييتي الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب . دار المطبوعات السياسة ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص‌ص ١٢٦ ـ ١٢٧ .

الفصل الثالث

الانظمة الاجتماعية

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بوصفها نظاما اجتماعيا

بما ان كل مجتمع يتألف من بشر ، فمن الطبيعي ، على ما يبدو ، ان تبدأ معرفته بوصف الانسان الفرد . ولكن هذه الطريقة لا يمكن ان تكون ناجعة . فنحن لا يسعنا ان نقول اي شيء جدي خارج صلاته بهذا المجتمع او ذاك لأنه هو نفسه من صنع هذا المجتمع . ناهيك بان المجتمع ليس مجرد اجتماع من افراد بل عبارة عن نظام دينامي معقد . فالافراد يولدون ويعيشون ويموتون، بينما المجتمع يبقى بوصفه نظاما .

فما هو طابع هذا النظام ؟ حسب اي علائم يجب فرز عناصره ؟ ذلك انه توجد في التاريخ تشكيلات مختلفة: سلالية ، عرقية ، منطقية ، وغيرها . وبعض المؤلفين يبنون تحليلهم للحياة الاجتماعية على اصالة الثقافة ، الغربية او الشرقية مثلا ، او على الدين — المسيحي ، الاسلامي ، البوذي ، الوثنية الخ .. ولكن المجتمع ليس نظاما بيولوجيا أو ثقافيا ، بل نظام **اجتماعي** .

ولهذا نبدأ تحليلنا لاوصاف المجتمع من حيث هو **نظام اجتماعي** ، ونستهدف استيضاح بنية او هيكلية هذا النظام وقوانين عمله وتطوره .

ليس من العسير ان نفهم اننا ما دمنا نتكلم عن المجتمع بوجه عام ، فانه لا يسعنا ان نقدم على تحليل التاريخ تحليلا علميا ، موضوعيا . لأنه وجدت فعلا في التاريخ وتوجد ، كما هو معروف ، مجتمعات ملموسة تماما ، مثلا ، الامبراطورية الرومانية القائمة على

الرق ، فرنسا الاقطاعيـــة في زمن لويس الرابع عشر ، الولايـــات المتحدة الاميركية الرأسمالية ، الاتحـــاد السوفييتي الاشتراكي ، الخ .. ولأجل معرفة تاريخ هذه المجتمعات معرفة علمية ، ينبغي مفهوم يتيح لنا ان نفرز في سيل الاحداث التاريخية ما يميز ويفصل بعضها عن بعض . والا فان النظرية لن تستطيع تثبيت اصالتها ، اي انها لن تساعد في استيعاب وتفهم الواقع .

ان مقولة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية * هي هذا المفهوم الاساسي ، الذي يتيح لنا ان نصف مجتمعـــا محددا من الناحيـــة التاريخية بوصفه نظاما اجتماعيـــا . وهذا المفهوم صاغه العلم الماركسي .

ان مقولة التشكيلة الاجتماعية هي حاصل اصيل لتفهم التاريخ العالمي نظريا ، بعد دراسته ، من جهة ، كعملية جارية على صعيد الزمن لارتقاء البشرية من عهد الوحشية الى الحضارة العصرية ، ومن جهة اخرى ، كمجموعة من تواريخ جارية على صعيد المكان لمختلف البلدان والشعوب والاتحادات المنطقية والدول .

صحيح ان مفهوم «التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية» لا يعطي بعد ، هو ايضا ، معرفة ملموسة عن المجتمع ، ولكنه يتيح تماما الشروع بدراسته دراسة علمية . فاذا ما استغل العلم ، مثلا ، مفهوم «المجتمع الاقطاعي» او ، بتعبير آخر ، «التشكيلة الاقطاعيـــة» ، فانه يفرز في سيل التاريخ ، على اساس تعميم التاريخ ، مرحلـــة محددة تاريخيا ، بوصفها حالة للمجتمع تميزه عن سابقه (مجتمع الرق ، مثلا) وعن لاحقه (المجتمع الرأسمالي) . وكل تشكيلة هي تكوين محدد كيفيا ، وثابت نسبيا ، هي نظام اجتماعي .

ولكن روما القديمة لم تكن وحدها استعبادية ، بل ان آثينة

---

* سنستعمل كذلك ، كمرادف لهذا المفهوم ، مفهوم «التشكيلة الاجتماعية» او ، بكل بساطة ، مفهوم «التشكيلة» .

واسبرطة وقرطاجة والخ .. كانت هي ايضا استعبادية . ولم تكن فرنسا وحدها اقطاعية ، بل ان روسيا والصين والمانيا ، الخ .. كانت هي ايضا اقطاعية . وليست الولايات المتحدة الاميركية وحدها راسمالية ، بل ان فرنسا وايطاليا واليابان ، الخ .. هي ايضا الآن رأسمالية . ففي مفهوم «التشكيلة» يفرز المشترك العام ، الجوهري، النموذجي بالنسبة لنظم بلدان مختلفة بلغت الدرجة نفسها من التطور التاريخي ، المحجوب وراء الخصائص الفردية لتواريخها . ان فرز هذا المشترك ، العام ، الجوهري ، يتيح لنا ان نطبق في التاريخ مقياس التكرارية ، والاقدام على معرفة القوانين السائرة المفعول في المرحلة المعنية من التطور التاريخي ، وفي اطار نظام اجتماعي معني ، لأن وجود التكرارية انما هو دليل على وجود وفعل قوانين في الموضوع المعني .

ان كتاب «رأس المال» ، المؤلف الاساسي بين مؤلفات ماركس جميعها ، يتناول تحليل القوانين الاقتصادية والاجتماعية لعمل وتطور تشكيلة اجتماعية واحدة هي التشكيلة الرأسمالية . وبما ان بريطانيا كانت في القرن التاسع عشر ، اي في وقت وضع هذا البحث ، بلد الرأسمالية الكلاسيكي ، فقد دعم ماركس موضوعات كتابه النظرية بمواد من حياة هذا البلد . ولكن اتجاهات التطور التي كشفها في الرأسمالية بوصفها نظاما اجتماعيا اقتصاديا لا تصح بالنسبة لبريطانيا وحسب ، بل ايضا بالنسبة لاي بلد كان ، يمر في طور الرأسمالية لأن القوانين الموضوعية ليست قوانين بلد ما بمفرده ، بل قوانين تشكيلة ، اي قوانين درجة معينة من تطور المجتمع التاريخي .

ان اختلاف التشكيلات وقوانينها هو الذي يفسر الواقع التالي ، وهو ان احداثا متماثلة بصورة مدهشة ، ولكنها تجري في ظروف تاريخية مختلفة ، تؤدي الى نتائج مختلفة تماما . لنوضح هذه الفكرة . لقد قارن ماركس عمليتين متماثلتين : الفلاحون

المحرومون من الارض في ظروف روما القديمة والفلاحون المحرومون من الارض في مرحلة التراكم الرأسمالي البدائي . في كلا الحالتين ، تكونت بروليتاريا ، اي جمهور من اناس احرار ، محرومين من وسائل الانتاج . ولكن بروليتاريي روما كانوا عبارة عن رعاع خاملين ، كسالى ، طفيليين ، يعيشون على حساب المجتمع ، في حين ان البروليتاريين الصناعيين في المجتمع الرأسمالي شكلوا جيشا من الكادحين تغتني الطبقة السائدة على حسابه * .

ولاستيضاح مضمون واهمية مفهوم «التشكيلة» ، ينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار عاملا هاما آخر : فكل مجتمـع ملموس ليس عبارة عن تكدس فوضوى لظاهرات اجتماعية مختلفة ، بل نظام متكامل تتفاعل جميع جوانبه بعضها مع بعض وتترابط عضويـا بعضها مع بعض .

ان كثيرين من علماء الاجتماع والمؤرخين البرجوازيين يتبنون ما يسمى «بنظرية العوامل» . فان العملية التاريخية هي ، بموجب هذه النظرية ، نتيجة لتفاعل «عوامل» مختلفة ولكنها متساويـة الشأن كالاقتصاد ، ودور الفرد ، والدولة ، والاحوال الجغرافية ، والافكار ، ونمو السكان ، الخ .. ان نقص «نظرية العوامل» يتلخص في كونها لا تفرز اساس التفاعل بين جميع الظاهرات الاجتماعية وفي كونها تعتبر **المجتمع** مجملا ميكانيكيا لهذه الظاهرات . ان المادية التاريخية لا تنكر البتة انه توجد وتتفاعل في التاريخ عوامل مختلفة. ولكن الماركسية ، خلافا «لنظرية العوامل» الاختياريـة ، تعتبر المجتمع في كل مرحلة من تطوره «عضوية اجتماعية» واحدة وكاملة تترابط فيها مختلف الظاهرات الاجتماعيـة بعضهـا مع بعض في الداخل ، وتختلف فيها القوى المتفاعلة ، من حيث اهميتهـا . ان

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ١٩ ، ص ص ١١٩ ــ ١٢١ .

المادية التاريخية تفرز منها **اسلوب انتاج الخيرات المادية** بوصفه اساس تفاعل جميع الظاهرات الاجتماعية والاساس المادي للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية (هذه الموضوعة سنعللها فيما بعد بمزيد من التفصيل) .

واخيرا ، يصف مفهوم «التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية» ، لا النظام التاريخي الملموس للعلاقات بين الناس وحسب ، بل ايضا النشاط الاجتماعي للناس الذين يكررون او يغيرون هذه العلاقات . ان طابع المساعي والحوافز الى النشاط ، وطابع ظروفه ونتائجه تحددهما احوال ملموسة ، اي انه يحددهما ، في آخر المطاف ، نموذج التشكيلة الاجتماعية . فان الفلاح الاقطاعي يسعى الى الحصول على الارض ، الى التحرر من السخرة والاتاوات ؛ والعامل المأجور يناضل من اجل زيادة الاجرة ؛ والكادح في المجتمع الاشتراكي لا يحرص على مصالحه وحسب ، بل يحرص كذلك على المصالح العامة المشتركة لبناء المجتمع الجديد . وهذا الاختلاف بين تطلعات الناس ومصالحهم وحوافزهم وعقائدهم وافعالهم يستحيل فهمه كليا اذا لم نضعها في اطار تشكيلات محددة تاريخيا .

وهكذا ، ان التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية انما هي مجتمع محدد ، ملموس تاريخيا ، يمثل نظاما من الظاهرات والعلاقات الاجتماعية في وحدتها العضوية وتفاعلها على اساس اسلوب معني للانتاج ، نظاما يتطور بموجب قوانينه الخاصة .

ان مفهوم التشكيلة يتيح لنا ان نستخلص من الفوضى الظاهرة للحياة الاجتماعية تاريخ العضويات الاجتماعية التالية ، المتعاقبة بصورة قانونية محتمة : النظام المشاعي البدائي تاريخيا ؛ ثم تشكيلة الرق ، فالتشكيلة الاقطاعية ، فالتشكيلة الرأسمالية التي يجري منها في الوقت الحاضر انتقال البشرية الى التشكيلة الاجتماعية الشيوعية . في نطاق التشكيلة المشاعية البدائية ، تشكل الانسان على اساس الانتاج البدائي ، وانشئت المقدمات لأجل تطور

الحضارة . وتشكيلة الرق والتشكيلة الاقطاعية والتشكيلة الراسمالية هي تشكيلات قائمة على الملكية الخاصة ، تشكيلات تناحرية . ويجمع بينها كونها ترتكز على علاقات السيادة والخضوع ، وكون التناقضات التي تمزقها تستتبع الصراع الطبقي والحروب والثورات.

ان التشكيلة الشيوعية هي اعلى درجات تطور المجتمع ، وهي ترتكز على علاقات التعاون والمساواة الاجتماعية ، وترمز الى ازدهار الشخصية الانسانية (الفرد) وازدهار الثقافة البشرية ، المادية والروحية .

ان اهمية مفهوم التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية تقوم في كونه يتيح الشروع بدراسة التاريخ بوصفه عملية واحدة قانونية محتمة لتطور البشرية . فان صياغة هذا المفهوم قد اتاحت ، **اولا** ، فصل مرحلة من التاريخ عن مرحلة اخرى ، وفرز درجات اصيلة كيفيا في تاريخ المجتمع لكل منها قوانين خاصة لحركتها ، والشروع بدراسة تطور المجتمع دراسة عملية ؛ **ثانيا** ، كشف العام ،المشترك ، المتكرر الملازم لمختلف البلدان الموجودة في درجة واحدة من التطور الاجتماعي، مثلا، اشكال الملكية، وعلاقات الانتاج، واشكال الاستثمار (الاستغلال)، والطبقات الاساسية ، والتوصل الى معرفة قوانين الحياة الاجتماعية ؛ **ثالثا** ، كشف الوحدة والترابط الديالكتيكي القائمين بين مختلف ظاهرات الحياة الاجتماعية في كل حقبة معينة من الزمن ، وفرز الاساس المادي لتفاعل جميع الظاهرات الاجتماعية ؛ **واخيرا** ، فهم تطور المجتمع على انه نتيجة لنشاط الناس ، اذ ان مفهوم التشكيلة يربط هذا النشاط بظروف المجتمع المعني تاريخيا . **ان مفهوم التشكيلة الاجتماعية هو حجر الزاوية في الفهم المادي للتاريخ .**

ان وجود الفوارق الجوهرية وحتى الجذرية بين العضويات الاجتماعية ــ التشكيلات الاجتماعية ــ لا يقضي على واقع انها جميعها درجات من تطور البشرية التاريخي وانه توجد بينها سمات مشتركة، علاوة على الفوارق ، وانه تجري فيها عمليات متماثلة . مثلا . ان

عمليات التطور الصناعي والثورة العلمية التكنيكيـــة تجري في ظل الرأسمالية وفي ظل الاشتراكية على السواء . يقينا انها تجري هنا وهناك بشكل اجتماعي مختلف كيفيا ، وتسفر عن عواقب اجتماعية مختلفة ، ولكنها تنطوي كذلك بحد ذاتهـا على بعض السمــات المشتركة : نزوح سكان الريف الى المدنية ، عمليات تركز السكان في المدن ، نمو عدد رجال العلم والتكنيك ، تعاظم دور العلم ، الخ ..

وبعد . ان العمليات ذاتها في مختلف البلدان لا تجري في آن واحد ، وذلك بحكم تفاوت التطور التاريخي . فبعض البلدان تندفع الى امام ، وبعضها الآخر تراوح في تطورها التاريخي . ولهذا توجد في آن واحد وتتفاعل وتؤثر بعضها في بعض بلدان بلغت درجات مختلفة من التطور وتنتسب الى تشكيلات مختلفة ، الامر الذي لا بد له هو ايضا من ان يمارس تأثيرا معينا في تطورها ، في مصائرها . وكل هذا يبين مرة اخرى ان مفهوم التشكيلة هو وسيلة لدراسـة التاريخ الملموس ، ولكنه لا يحل محل هذه الدراسة .

في مفهوم التشكيلة الاجتماعية تطبق **الطريقة النظامية** على المجتمع ككل . ولكن المجتمع بوصفه نظاما اجتماعيا يشتمل كثرة من تكوينات مختلفة كل منها يمكن اعتباره بدوره كنظام . ولهذا يشتمل المجتمع (والتشكيلة) على كثرة من الانظمة الثانوية ، ويغدو تحليله النظامي المفصل عسيرة معقدة . وطبيعي اننـــا ، اذ نحلل المجتمع بمجمله بوصفه نظاما اجتماعيـــا ، نتخلى عن كثرة من الجزئيات ونفرز عناصر هذا النظام الهيكلية (البنيوية) الاساسية ، الرئيسية ، العامة .

من المؤكد ان معرفة العملية التاريخية معرفة كاملة وشاملة تتطلب حسبان الحساب لجميع الظاهرات التي تؤثر فيها بنحو او آخر . ولكن بعضها اقل او اكبر تأثيرا من بعضها الآخر . ولهذا كانت النظرية العامة على حق في ان تعمد ، في خطوتها الاولى ، الى تحليل الظاهرات والجوانب الرئيسية ، الجوهرية في الحياة الاجتماعية ، اي

تلك التي تكوّن دعائم النظام الاجتماعي – المجتمع بكليتـه . ان التحليل الهيكلي (البنيوي) الشامل يؤدي الى صياغـة المبـادئ الميتودولوجية (المنهجية) الاساسية لدراسة كل ظاهرة وعملية اجتماعيـة ، ايا كانت . ولكنـه لا يجوز الاكتفـاء بذلك عند تفسيرها تفسيرا ملموسا . فمن الضروري ان يؤخذ بالحسبان ، باكبر قدر ممكن من الكمال ، كل تنوع وتعـدد العوامل والقوى والاسباب والظروف الفاعلة . وهذا ما يتيح التغلغل بصورة اعمق فاعمق في جوهر الحوادث الجاريـة في المجتمع ، وعدم تحويـل معارفنا الحالية عن المجتمع الى شيء مطلق ، ناجز ، لا يتغير .

ان التشكيلات المختلفة تتصف بعناصر هيكلية (بنيويـة) مشتركة وخاصة .لنبحث بادئ بدء العناصر المشتركة بين جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية .

اسلوب الانتاج هو الاساس المادى الاقتصادى للتشكيلة الاجتماعية

ايا كان بنيان المجتمع البشري ، وايا كانت درجة التطور التي بلغها ، فان الشرط الاول لوجوده هو تبادل الاشياء مع الطبيعة ، وتلبية حاجات ومتطلبات الناس المادية الى الغذاء واللباس والمسكن والخ . ولكن الانسان لا يجد في الطبيعة جميع الخيرات الماديـة الضرورية للحياة جاهزة ، وهو مضطر الى انتاجها بنفسه . وعليه يكون الانتاج على الدوام وفي جميع الظروف اسآس وجود الناس ، وضرورة ابدية وطبيعية . ولكن اهمية الانتاج في حياة المجتمع لا تنحصر في كونه يوفر للناس وسائـل العيش . ولقد حقق كارل ماركس وفريدريك انجلس اكتشافا علميا حين قدما البرهان على **ان الناس ، اذ ينتجون الخيرات المادية ، انما ينتجون بالتالي ويجددون انتاج كل نمط حياتهم ، وانهم يتكونون في سياق الانتاج ككائنات اجتماعية .**

ان اسلوب الانتاج هو «اسلوب معين لنشاط افراد معينين ، شكل معين لنشاطهم الحيوي ، نمط معين لحياتهم . وكما يكون نشاط الافراد الحيوي ، كذلك يكونون هم انفسهم . وما يمثلونه ، يتطابق بالتالي مع انتاجهم -، يتطابق سواء مع **ما** ينتجونه ام مع **كيف** ينتجون . ان ما يمثله الافراد انما هو بالتالي رهن بالظروف المادية لانتاجهم» * . ولهذا السبب ، **تتحدد بنية كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية باسلوب انتاج الحياة الاجتماعية الملازم لها .**

في سياق العمل ، يغير الناس مادة الطبيعة ويحولونها الى شيء يلبي حاجاتهم . وهم ، خلافا للحيوانات ، يلبون حاجاتهم بانتاج كل ما يلزمهم لأجل الحياة . وهذا العامل على وجه الضبط ، يغيّر بصورة جذرية موقف الانسان من الطبيعة ويميّز الانسان عن جميع الكائنات الحية الاخرى .

ان الطبيعة الخارجية ليست بالنسبة لجميع الاشكال العضوية، كما هو معروف ، الشرط الضروري لحياتهم وحسب بل الشرط الحاسم ايضا . فالعضوية لا توجد الا بالتفاعل بيولوجيا مع البيئة. والتطور البيولوجي يتجلى في تغير بنية العضويات الحية المتكيفة وفقا لظروف الوسط المتغيرة .

اما تطور المجتمع البشري ، فيتسم بطابع آخر تماما . فاعتمادا على الانتاج ، ينفصل الانسان عن العالم الحيواني . وهو اذ يستغل ادوات العمل ، لا يتكيف بصورة هامدة للظروف الطبيعية المحيطة ، بل يؤثر فيها تأثيرا فعالا ويحولها وفقا لحاجاته ، ويخلق حضارة ، «طبيعة ثانية» ، ويبني على هذا الاساس ظروف وشروط وجوده الاجتماعي . ولهذا ، اذا كان تطور العالم الحيواني

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٣ ، ص ١٩ .

تحدده قوانين بيولوجية ، فان تطور المجتمع البشري تحدده قوانين اجتماعية اساسها **اسلوب انتاج** معين .

ان اسلوب الانتاج هو وحدة طرفي الانتاج - القوى المنتجة وعلاقات الانتاج - المترابطين بصورة لا انفصام لعراها ، والمعبّرين بالتوالي عن نوعين من علاقات الناس : علاقاتهم بالطبيعة ، وعلاقة بعضهم ببعض .

ان **القوى المنتجة** تعبّر عن علاقة الناس والمجتمع بالطبيعة ؛ ومستوى تطورها يصف درجة سيطرة الانسان على الطبيعة .

ان الانتاج ، اذا اخذناه باكثر الاشكال تجريدا ، هو عملية العمل ، هو نشاط الناس المادي الفعال ، الواعي ، الهادف ، الرامي الى تكييف ما اعطته الطبيعة وفقا لحاجة الناس . ان **مواضيع العمل ووسائل العمل والعمل نفسه** هي عناصر مشتركة وضرورية لعملية العمل ، وبدونها لا يمكن ان تتحقق . ولكن دورها في عملية الانتاج مختلف . فان **مواضيع العمل** هامدة ، وهي تمثل كل ما يتعرض في عملية الانتاج لهذا التعديل او ذاك ، لهــذه التغييرات او تلك ، ويتحول الى منتوج ضروري للانسان بواسطة **وسائل العمل** . «ان وسيلة العمل هي شيء او مجموعة اشياء يضعها الانسان بينه وبين موضوع العمل وتقوم بالنسبــة له بدور موصل تأثيره الى هذا الشيء» * . ان قــوام وسائل العمل متنوع جدا ؛ فهــو يشمل الانشاءات الطاقية ، ومباني الانتاج ، والمستودعات ، ووسائط النقل ، والمواصلات ، الخ .. ولكن المكان الرئيسي بينها يعود الى **ادوات الانتاج ، ادوات العمل** اي الآلات والآليات التي هي الموصلة المباشرة لتأثير الانسان في موضوع العمل .

ان مواضيع العمل ووسائل العمل تشكل عنصرين ماديين من

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٣ ، ص ١٩٠ .

عناصر عملية العمل . وخلافا لمواضيع العمل ، تضطلع وسائل العمل بدور فعال في الانتاج . ولكن مهما كان دورها عظيما ، فانه لا يمكن استعمالها الا بالاتصال بالعمل الحي ، بنشاط الناس . فالانسان هو الذي يضطلع بالدور الحاسم في الانتاج . ولذا كانت قوى المجتمع المنتجة هي العناصر **الفعالة** في عملية العمل ، وهذه القوى هي **وسائل العمل والناس** الذين يملكون خبرة انتاجية ، وعادات ، ومعارف ، ويقومون بانتاج الخيرات المادية .

ان الفرق بين وسائل العمل ومواضيع العمل نسبي . فالاشياء نفسها قد تقوم بوظائف مختلفة في الانتاج . مثلا ، الارض . فحين يحرثونها بواسطة الادوات والآلات ، تبرز كموضوع عمل . ولكن الارض ذاتها ، حين «تنتج» النباتات الضرورية للانسان وحين تكون موصلة تأثيره الى هذه النباتات ، تبرز كوسيلة عمل ، كقوة من قوى المجتمع المنتجة . والقول نفسه يصح على الفحم الحجري والبترول ومختلف المواد التركيبية والحيوانات الداجنة ، الخ . ، التي يمكنها ان تقوم في عملية الانتاج بدور موضوع للعمل وبدور وسيلة للعمل على السواء .

ومع ذلك ، لا يجوز ان يغيب عن البال الفرق المبدئي بين وسائل العمل ومواضيع العمل . فبما ان مواضيع العمل عناصر هامدة من عناصر الانتاج ، فانها لا تصف كيفية علاقة المجتمع بالطبيعة ، بل تصف خواص الطبيعة التي يستغلها الانسان في الانتاج . فان الشجرة ، مثلا ، يمكن قطعها بمنشار بدائي ، يدوي او بمنشار كهربائي ؛ والقمح تمكن زراعته في حقل مفلوح بمحراث خشبي او بمحراث جرارة ، الخ .. ان وسائل العمل بالذات هي التي تحدد علاقة الانسان بالطبيعة في عملية العمل ، تحدد انتاجية عمله .

صحيح انه يمكن القول ان المواد التي يستعملها الانسان تصف هي ايضا مستوى تطور القوى المنتجة . لأن تقدم الانتاج

مرتبط باشتراك مواد جديدة فيه ، الامر الذي يتيح استخدام حلقة اوسع من خواص الطبيعة في مصلحة الانسان : فان الاثريين يميزون العصر الحجري والعصر البرونزي والعصر الحديدي ؛ وتطور التكنيك المعاصر غير ممكن بدون الاستفادة على نطاق واسع من المعادن النادرة التي لم تكن لأمد قريب موضع تطبيق او يكاد ، ومن مختلف المواد التركيبيـــــة ، الخ . . ولكنه تجدر الاشـــارة الى ان الحجر والبرونز والحديد والمعادن النادرة واللدائن وغيرها من المواد لا يمكنها ان تكون معيارا لتطور القوى المنتجة وتضطلع بدور فعال في الانتاج الا اذا برزت هي نفسها في الانتاج كوسائل عمل واذا استخدمت خواصها لأجل التأثير في مواضيع العمل شانها في ذلك شأن البارود الذي لم يستطع ان يحدث انقلابا في فن خوض غمار الحرب الا عندما اصبح يستخدم في الاسلحة النارية ، لا للالعاب النارية فقط .

ان موضوع العمل هو اذن جزء من الطبيعة مدرج في الانتاج ومعرّض للتحويلات . وفيه يجري تثبيت ذلك الجزء من الخواص الطبيعية الذي تتوفر للانسان امكانية استعماله في الانتاج في الوقت المعني . ولكن تحويل هذه الامكانية الى واقع لا يتم الا في حال وجود وسائل العمل المناسبة .

في كل عهد تاريخي يستخدم الناس مختلف وسائل العمل بصفة موصلات لتاثيرهم الى الطبيعة . وفي زمننا يستخدمون في الانتاج مختلف الآلات والآليات والانشاءات الطاقية ووسائط النقل والادوات ، ومختلف وسائل العمل المعاونة ، الثانوية ، الضرورية ، مثلا ، لصيانة المنتوجات ، الخ . .

وبين وسائل الانتاج المستعملة في هذا العهد او ذاك ، يفرز ماركس **ادوات الانتاج** التي تقوم بدور موصلـــة مباشرة لتاثير الانسان الى الطبيعة ، وتحدد بالتالي قوة عمله المنتجة . والمقصود هنا الادوات التي تصف عمليـــة الانتاج **الاجتماعـــي** ، للادوات

النموذجيـــة لمستوى تطوره المعني . وهذه الادوات بالذات التي تشكل ، حسب تعبير ماركس ، «**الجهاز العظمي والعضلي للانتاج**» * هي العلامة الحاسمة لمستوى تطور الانتاج ولعلاقـــة المجتمـــع بالطبيعة . «وان العهود الاقتصادية لا تتمايز بما تنتجه ، بل بكيفية الانتاج وبوسائل العمل» ** .

ولكننا اذ نؤكد على الدور الحاسم لادوات الانتاج الاساسيـة بوصفهـــا من عناصر القوى المنتجـــة ، ينبغي لنـــا ان نمتنـــع عن اضفاء صفة الاطلاق على هذه الموضوعة . ففي الدرجات الدنيا من التطور الاجتماعي ، عندما كان الناس يستخدمون ابسط الادوات وكان الانتاج بدائيا ، انحصر التقدم التكنيكي كليا تقريبا في تغيير ادوات العمل هذه . وان كنــــه الثورة الصناعيـــة التي بدأت في بريطانيا في القرن الثامن عشر ، قد تلخص في الاستعاضة عن اداة العمل اليدوية بالآلة العاملة . وظهور الآلة العاملة تطلب بدوره محركا مناسباً . فتم اختراع الآلة البخارية التي ادخلت تغييرات ثورية على وسائل الانتاج ، الخ . . اما الانتاج المعاصر ، فقد صار معقدا ومتنوعا جدا . فان استخدام ادوات العمل الاساسية مرتبط هنا بكثرة من حلقات الانتاج الاخرى : تنظيمه ، تكنولوجيته ، قاعدته الطاقية ، الخ . . وان مختلف حلقات الانتاج قد تصبح في هذه الظروف او تلك البواعث الحاسمة للتقدم التكنيكي . مثلا . ان اللجوء الى الانتاج على اسلوب خط التجميع لا يرتبط بضرورة اجراء تغييرات في الاعتدة والآليات ، ولكنه يعطي كسبا هائلا من حيث انتاجية العمل .

ان اكتشافات العلم وسبل تطبيقهـــا عمليـــا قد دفعت في

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٣ ، ص ١٩١ .

** المرجع نفسه .

العقود الاخيرة من السنين تطور القوى المنتجة دفعة جبارة جديدة. فان استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية ، والمحركات النفاثة ، واشباه الموصّلات ، والمواد التركيبية ، وتطور الراديو الكترونيك ، وصنع الحاسبات الالكترونية ، ان كل ذلك لا يحدث تاثيرا ثوريا في مختلف حلقات الانتاج المعاصر وحسب ، بل يرفع القوى المنتجة ، على العموم ، الى مستوى جديد كيفيا ، ويخلق الاسس والمقدمات لأجل تطوير الانتاج المؤتمت . والى السيبيرنيتيك والحاسبات الالكترونية يعود دور هام جدا ، ان لم يكن الدور الحاسم ، في تطوير اتمتة الانتاج ، في تطوير هذا الاتجاه الاساسي في الثورة العلمية التكنيكية المعاصرة . وان الحاسبات الالكترونية لم تبق الآن آلات عاملة يؤثر الانسان بواسطتها في مواضيع العمل ، بل شرعت تأخذ على عاتقها جزءا من الوظائف الفكرية المتعلقة بتوجيه وتسيير عمليات الانتاج ، ولم تبق «امتدادا لليد» بل غدت «امتدادا للدماغ» .

ان وسائل العمل ، اذا ما اعتبرناها نتيجة لطاقة الناس العملية ، التطبيقية ، وتجسيدا للخبرة والمعارف المتراكمة ، ليست دليلا على النجاحات التي احرزها الناس في النضال ضد الطبيعة وحسب ، بل **الاساس** الحاسم **لتطور** الانتاج والمجتمع كله . ناهيك عن ان وسائل العمل التي تخلفها الاجيال السابقة ارثا للجيل الجديد تصبح بالنسبة له نقطة انطلاق نحو تطور جديد ؛ وهذا الواقع يشكل اساس **التوارث في التاريخ** .

فان الناس يشكلون قوة منتجة في المجتمع لا لمجرد انهم يملكون اعصابا وعضلات ودماغا واطرافا (فالحيوانات هي ايضا تملكها) ، بل لأنهم يصنعون ادوات الانتاج ويعرفون كيف يستخدمونها . ان خبرة الانتاج وعادات العمل ليست هبة من الطبيعة ، بل نتاج الحياة الاجتماعية ، المرتكزة على النشاط

المادي الانتاجي . ولذا كان الانسان ، بوصفه قوة منتجة ، نتاج التاريخ .

وبما ان اشياء الطبيعة لا تصبح ادوات للانتاج الا في يد الانسان ، وبما ان الانسان هو الذي يحركها ، فان الناس ، **الشغيلة هم العنصر الرئيسي بين عناصر القوى المنتجة .**

ان الآلة التي لا تستخدم في الانتاج ، لا تشكل قوة منتجة الا بالقدرة ؛ فهي كومة من المعدن . فقط في يد الانسان ، في يد الشغيل ، الكادح ، تنتعش الآلة ، وتدب فيها الحياة ، وتغدو قوة فاعلة وناشطة ، قوة منتجة فعالة . ولكن هذين الطرفين ، وسائل العمل والناس ، لا يشكلان القوى المنتجة في المجتمع ، كل مجتمع ، بصرف النظر عن شكله الملموس الا في الوحدة بينهما . ان وسائل العمل التي تشكل ، في هذه الوحدة بين الطرفين ، صورة مجسدة لقوة المعرفة ، ونتاجا للنشاط العاقل الواعي الذي يبذله الانسان ، صانع ومبدع الادوات ، تحدد بدورها علاقة الانسان بالطبيعة ، وتؤلف دليلا على درجة تطور الانسان والمجتمع بأسره . ان الانسان يتكيف لوسائل العمل المتوفرة في المجتمع ويغيرها . وهو اذ يحسّن وسائل العمل التي يضعها بينه وبين الطبيعة ، واذ يستخدمها في الانتاج ، يغيّر نفسه ايضا .

ان خبرة الناس وعاداتهم في العمل انما تحددها في المقام الاول الادوات التي يعملون بها . ومع تطور التكنيك (الادوات والآلات) ، تتنامى كذلك متطلبات المعارف والخبرة من الناس . فالحراثة بالمحراث الخشبي شيء والحراثة بالجرار شيء آخر .

ان تطوير الانتاج الآلي ، المرتبط بتطبيق العلوم الطبيعية عن معرفة ووعي ، يتطلب من المنتج المباشر ، لا تكديس الخبرة التجريبية الصرف وحسب ، بل ايضا المعارف الطبيعية العلمية والمعارف التكنيكية . **وان تعاظم دور العامل الروحي ، دور العلم** في الانتاج ، كنتيجة مباشرة لتزايد تعقد التكنيك (الادوات

والآلات) ، يشكل أهم خصائص التقدم العلمي التكنيكي ، ويؤدى الى اطراد توسع قوام القوى المنتجة . فان العمل المنتج لا يقتصر على عمل ذوي العمل الجسدي (اليدوي) بل يشمل كذلك عمل التكنيكيين والمهندسين وحتى الشغيلة العلميين ، الذين يؤدون مباشرة لعملية الانتاج الخدمة العلمية التكنيكية . وسوف يتغير مضمون مفهوم القوى المنتجة في المستقبل ، ولاسيما من جراء الثورة العلمية التكنيكية المعاصرة التي تفتح الآفاق امام اتمتة الانتاج ، وآنذاك لن يستبعد الانسان من عملية الانتاج المباشرة وحسب ، بل حتى يتحرر ايضا من وظائف تسيير هذه العملية ، اذ ان هذه الوظائف ستقوم بها الآلات ، ولن يبقى من نصيب الانسان غير الرقابة العامة ، والمراقبة ، واعمال التصليح والتجديد والخ . . ان الوحدة بين وسائل العمل والانسان سترتفع هنا الى مستوى جديد ، اعلى . وفي ظل الثورة العلمية التكنيكية المعاصرة ، ستغدو عملية الانتاج كلها ، اكثر فاكثر ، ملحقا تكنولوجيا للعلم . وبقدر ما تتطور هذه الظاهرة ، يتحول العلم الى مشترك مباشر في عملية الانتاج ، الى قوة منتجة اجتماعية .

ان **علاقات الانتاج الاقتصادية** تشكل طرفا ضروريا في الانتاج ، مثلها مثل القوى المنتجة . وسبب ذلك ، ان الناس لا يستطيعون ان ينتجوا اذا لم يتحدوا بطريقة معينة لأجل القيام بنشاط مشترك ولأجل مبادلة نشاطهم .

ان علاقات الانتاج هي علاقات موضوعية ، مادية ، مستقلة عن ادراك الناس ، علاقات تتكون بين الناس في سياق انتاج المنتوج الاجتماعي وفي سياق حركة المنتوج اللاحقة عبر التبادل والتوزيع حتى ميدان الاستهلاك الفردي .

وفي كل مجتمع ملموس ، معني ، تشكل علاقات الانتاج مجموعة معقدة تشتمل على علاقات الناس في عملية الانتاج المباشرة وعلى مختلف اشكال التقسيم الاجتماعي للعمل والتبادل الاجتماعي للنشاط ،

وعلى علاقات اصيلة لتوزيع الخيرات المادية . ان كل تنوع هذه العلاقات هو انعكاس **شكل للملكية** محدد تاريخيا ، لأنه يفصح عن العلاقات بين الناس عبر علاقتهم بوسائل الانتاج . ان شكل الملكية يصف اسلوبا معينا لامتلاك الناس لوسائل الانتاج وللمنتوجات .

اذا كانت وسائل الانتاج في يد المجتمع بأسره ، فان اعضاء هذا المجتمع يصبحون متساوين في علاقتهم بوسائل الانتاج ، وتقوم فيما بينهم **علاقات التعاضد والتعاون** كاعضاء جماعة منتجة واحدة ، هذا مع العلم ان اشكال هذا التعاون ، وكذلك اشكال الملكيـــة الاجتماعية ، العامة ، قد تكون متنوعة ، مختلفة . مثلا ، الملكية الاجتماعية ، العامة تظهر في التاريخ باشكال ملكية العشيرة والقبيلة والمشاعة ، بشكل الملكية الفئوية (الجماعية) للكادحين المتحدين في ارتيل (تعاونية) او في كومونة (مشاعة) ، بشكل ملكية الدولة او ملكية الشعب باسره .

اما اذا كانت وسائل الانتاج ملكا للافراد ، اذا كانت وسائل الانتاج الاساسية في ايدي قسم واحد فقط من المجتمع ، بينما القسم الآخر محروم منها ، فان الملكية ترتدي طابعا خاصا ، وتنبثق حتما في المجتمـــع **علاقات السيطرة والخضوع** . ان اشكال هذه العلاقات قد تكون هي ايضا متنوعة ، وهي رهن **بنموذج الملكيـــة الخاصة** السائد في المجتمع المعني . وان علاقة الملكية بوسائـــل الانتاج هي التي تحدد في كل حالة معينة الشكل الخاص الذي يتحد فيه الشغيل ووسائل الانتاج .

ان التاريخ يعرف **ثلاثة نماذج اساسية من الملكية الخاصة** ـ الملكية العبودية (الملكية القائمة على الرق) ، والملكية الاقطاعية ، والملكية الرأسمالية **وثلاثة اشكال اساسية** ، مناسبة لها ، **لاستثمار** الانسان من قبل الانسان . وعلاوة على ذلك ، توجد ملكية المنتجين الخاصة ، القائمة على العمل الشخصي ، ولكن هذا الشكل خضع على الدوام لعلاقات الانتاج السائدة في المجتمع المعني ، بل انه هو

نفسه لم يكن ابدا كذلك . مثلا . ان الاقتصاد الصغير لدى الفلاحين والحرفيين وصغار التجار ، في ظل الرأسمالية هو نموذج اقتصادي خاص ويتعرض دائما لتأثير العلاقات الرأسمالية السائدة .

وهكذا يتجلى **شكلا الملكية الاساسيان** ـ الملكية الاجتماعية ، العامة والملكية الخاصة ـ في التاريخ بوصفهما **الشكلين الاساسيين لعلاقات الانتاج بين الناس** : علاقات التعاون والتعاضد ام علاقات السيادة والخضوع .

وعلاوة على هذين الشكلين الاساسيين لعلاقات الانتاج ، كانت تظهر **علاقات انتاج انتقالية** في مراحل زوال تشكيلة ونشوء تشكيلة اخرى . وخاصة هذه العلاقات انها تتصف بالجمع بين انواع مختلفة من العلاقات الاقتصادية في اطار النموذج الاقتصادي الواحد . مثلا . في مرحلة انحلال النظام المشاعي البدائي ، تجتمع في اطار العائلة البطريركية (الابوية) (التي تضم بضعة اجيال مع فروعها) بقايا العلاقات المشاعية البدائية ونبتات علاقات العبودية ؛ وفي مرحلة انحلال نظام الرق ، ظهرت في جملة من البلدان ظاهرة كنظام Colonat «الكولونا» * الذي يضم عناصر من علاقات العبودية والعلاقات الاقطاعية ؛ وفي مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، تنطوي بعض النماذج الاقتصادية على العلاقات الاشتراكية مع رواسب من علاقات الملكية الخاصة بهذا الشكل والحجم او ذاك (رأسمالية الدولة ، واشكال التعاون نصف الاشتراكية في الريف ، الخ .) . ولكن اقتصاد مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، مع ما يلازمه من تعدد في النماذج ومن علاقات متبادلة متميزة بين نماذج غير متجانسة اجتماعيا

---

* نظام لاستغلال الارض عند الرومان كان الكولون (المعمر) وعائلته مربوطين بموجبه الى الابد بالارض المحروثة . وكذلك يعني نظام اقتصاد التأجير .

يزحزح النموذج الاشتراكي تدريجيا في اطارها جميـــــع النماذج الاخرى ، يتسم كله ، هو ايضا ، بطابع انتقالي .

ان الفوارق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج هي فوارق بين جانبي انتاج واحد لا يوجدان ابدا منفصلين . فلا يمكن الا بصورة مجردة دراسة القوى المنتجة بدون علاقات الانتاج ، او ، على العكس ، دراســـــة علاقات الانتاج بدون القوى المنتجة . اما في الواقع ، فانهـــا لا تنفصل بعضها عن بعض . ناهيك عن ان القوى المنتجة هي **مضمون** الانتاج الاجتماعي . في حين ان علاقات الانتاج هي **شكله** المادي الضروري . ان القوى المنتجـــة تحدد علاقـــات الانتاج . اما علاقات الانتاج ، المطابقة للقوى المنتجة ، فانها تبرز كشكل عملها وتطورها . ولكن لماذا ينبغي هنا **هذا التطابق** ؟ ان القوى المنتجة تصف النوع الاساسي من نشاط الانسان ، النشاط الرامي الى الحفاظ على وجوده . وطبيعي ان تتكون على اســـاس هذا النشاط علاقات بين الناس يمكن في اطارها للقوى المنتجة ان تفعل فعلها وتتطور . ذلك ان الناس يقيمون فيما بينهم علاقات معينة لغرض معين ، هو الحفاظ على وجودهم ؛ والحال ، ان اسلوب توفير هذا الوجود انما هو على وجه الضبط الانتـــاج ، اي تغيير الطبيعة بواسطة وسائل العمل .

ينجم اذن ان علاقات الانتاج تتكون ، لا تبعا لارادة الناس ، بل تبعا لمستوى تطور وطابع القوى المنتجة اي ، في آخر المطاف ، تبعا لوسائل العمل . وقد كتب ماركس يقول : «ان وسائـــــل العمل ليست مقياسا لتطور قوة العمل البشري وحسب ، بل علامة على العلاقات الاجتماعية التي يتحقق العمل في ظلها» * .

كذلك عمل القوى المنتجة ، اي عملية العمل ، تخضع بدورها

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٣ ، ص ١٩١ .

لتأثير علاقات الانتاج الفعال. فان علاقات الانتاج بالذات هي التي تضفي على عملية العمل كيفية اجتماعية معينة حسبما يكون الانتاج انتاجا عبوديا او اقطاعيا او رأسماليا او اشتراكيا.

ان **طابع القوى المنتجة الاجتماعي**، سواء أخذنا ادوات العمل ام الناس الذين يحركونها، يتوقف كليا على علاقات الانتاج. اما باي شكل اجتماعي تعمل ادوات او وسائل العمل، فان هذا لا يتوقف عليها بالذات. ان الآلة هي آلة. ولا تصبح رأسمالا، وتستعمل كوسيلة للاستثمار الا اذا كانت ملكا للرأسمالي، اي اذا توفرت ظروف اجتماعية معينة.

ان الانسان مع خبرته وعاداته في العمل هو قوة منتجة. ولكنه عبد في بعض الظروف، وقن في ظروف اخرى، وعامل ماجور في ظروف ثالثة. وحسب عقلية مالكي العبيد وايديولوجيتهم، يولد الناس عبيدا او احرارا؛ وحسب عقلية الاقطاعيين وايديولوجيتهم، تجعل الطبيعة من بعض الناس اعيانا نبلاء ومن بعضهم الآخر اقنانا؛ اما ايديولوجيو البرجوازية، فانهم يزعمون ان الرأسماليين اناس اوفر موهبة وكفاءة من العمال. ولكن الماركسية تنبذ قطعا هذه الايديولوجية الرجعية. **فان الناس لا يولدون لا عبيدا ولا اقنانا ولا عمالا اجراء**. ولقد سبق لعمر بن الخطاب ان صاح: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا!». كذلك جان جاك روسو، الفيلسوف والكاتب الفرنسي من القرن الثامن عشر، قال بمرارة ان الانسان يولد حرا، ولكنه دائما مقيد بالسلاسل. وهذه السلاسل انما علاقات الملكية الخاصة هي التي تقيد بها الناس. فالناس يمسون عبيدا او عمالا اجراء عندما يدخلون في علاقات انتاج معينة. ناهيك عن انهم ليسوا احرارا مخيّرين في الدخول او في عدم الدخول في هذه العلاقات، وليسوا احرارا في اختيارهم؛ بل هم مكرهون على الدخول في علاقات الانتاج القائمة في المجتمع المعنى.

ينجم اذن ما يلي : صحيح ان القوى المنتجة هي التي تحدد علاقات الانتاج ، الاّ ان علاقات الانتاج بالذات هي التي تضفي على كل اسلوب انتاج معني طابعه الاجتماعي .

كذلك ترتبط علاقات الانتاج في المجتمع بظاهرات اجتماعية اخرى . يقينا ان الصلة بين الكثير من الظاهرات وبين الانتاج غير مباشرة بدرجة كبيرة جدا ، ولكنها موجودة ، وفي كشفها تتقوم احادية **نظرية ماركس الاجتماعية التاريخية** . فايا كانت الظاهرة الاجتماعية التي نأخذها ـ اللغة او الفن ، الدولة او الامة ، العلم او الاخلاق ، الخ .ـ فانهـا جميعهـا لا يمكن فهمها من ذاتهـا ، بل فقط بوصفها ظاهرات ناجمة عن المجتمع وتستجيب لحاجات اجتماعية معينة . وبما ان نمط حياة الناس في هذا المجتمع او ذاك انما يصفه اسلوب الانتاج ، فان الظاهرات الاخرى في حياة هذا المجتمع تتوقف ، في آخر المطاف ، على اسلوب الانتاج ، وتنبع منه ، وتكون مشروطة به .

ان الموضوعة التي نعللها وندعمها الآن تتسم باهمية مبدئية بالنسبة لكل مفهوم المادية التاريخية . ولهذا ليس من قبيل الصدفة ان لا يوافق عليها اولئك الذين يصوبون سهام نقدهم اليها بفائق العناد والحمية . وانه لمن الممكن تسمية العشرات والمئات من الاعمال «النظرية» التي يستعاض فيها عن المادية التاريخية ، بسبب اعترافها بدور معين للاقتصاد ، **بالمادية الاقتصادية** . ولكن هذا غير صحيح ! فهل تزعم المادية التاريخية ، يا ترى ، ان جميع الظاهرات والاحداث الاجتماعية انما ينبغي استخلاصها مباشرة من اسلوب الانتاج ، وتفسيرها بالاقتصاد فقط ؟ هناك ظاهرات واحداث ملموسة كثيرة في المجتمع تمت الى الاقتصاد بصلة بعيدة جدا . فان اسلوب الانتاج المادي لا يحدد طابع النظام الاجتماعي واتجاه تغيره الا في آخر المطاف .

وهناك مؤلفون آخرون يزعمون (ومنهم ، مثلا ، سوروكين)

ان كثيرين كتبوا في الازمنة الغابرة عن تأثير الاقتصاد ، وان ماركس لم يعط في هذا المجال ، على العموم ، اي شيء جديد . ولكن هذا الزعم لا يصمد هو ايضا لاي نقد . فان القدماء كانوا يعرفــون ، مثلا ، تأثير المغنطيسية ، وراقبوا ، بكل تأكيد ، البرق اثنــاء العاصفة . ولكن هل يعني هذا انهم كانوا يعرفون نظرية المغنطيسية الكهربائية ؟ . . هكذا هو الحال في هذا المجال . فان ماركس قد وضع نظرية متجانسة اعير فيها الاقتصاد مكانا معينا . ان هذه النظرية تقول ان وحدة وتكامل جميع الظاهرات الاجتماعية الملازمة لكل تشكيلة اجتماعية اقتصادية لا ينبثقان بفعل الصدفة ، بل بحكم الدور المحدد الذي يضطلع به الانتاج في حياة المجتمع وتطوره . ان اسلوب الانتاج هو الاساس المادي الاقتصادي لكل تشكيلة اجتماعية . **ان الدور المحدد لاسلوب الانتاج حيال جميع الظاهرات الاجتماعية الاخرى هو قانون مطلق للتطور التاريخي .**

كذلك مقــولتا «البناء التحتي» و«البناء الفوقي» همــا مفهومان في غاية الاهمية يعكسان العناصر البنيوية المشتركة بين جميع التشكيلات .

البناء التحتي والبناء الفوقي

ان اهمية هاتين المقولتين تكمن قبل كل شيء في انهما تتيحان اعطاء صيغة ملموسة لحل مسالة تأثير اسلوب الانتاج في الجوانب الاخرى من الحياة الاجتماعية ، بما فيها الجانب الروحي من العملية التاريخية .

فان اسلوب الانتاج يحدد العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في حياة المجتمع . ولكننا حين ندرس هذه المسالة ، يعترضنا كون مختلف جوانب الانتاج ـ القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ـ تضطلع بدور مختلف في تحديــــد الافكار والنظرات

والعلاقات التي يتميز بها كل مجتمع معني . ففيم يقوم دورها هذا ؟

ان التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية هي عبارة عن عضويات اجتماعية يختلف بعضها عن بعض اختلافا لا يقل عن اختلاف العضويات النباتية والحيوانية . وهذه الاختلافات ، كما سبق وقلنا ، مشروطة باختلاف اساليب الانتاج فيها . وبما ان القوى المنتجة هي الجانب الحاسم ، المحدد ، في اسلوب الانتاج ، فان الخصائص الكيفية لكل درجة من التطور الاجتماعي تحددها ، في آخر المطاف ، القوى المنتجة على وجه الضبط . ولكن وقائع الحياة الاجتماعية تناقض احيانا ، على ما يبدو ، هذا القول . ففي الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، لا يزال مستوى القوى المنتجة اعلى مما في الاتحاد السوفييتي ؛ والحال ، يسود النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة ، اي ان هذا البلد هو الآن على درجة من التطور الاجتماعي ادنى من الاشتراكية . وهذا يعني انه لا يجوز ، على ما يبدو ، تفسير الفوارق بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي من حيث النظام الاجتماعي والايديولوجية وتنظيم الدولة (النظام السياسي) والخ . ، انطلاقا من مستوى تطور القوى المنتجة فقط . يقينا ان هذا الواقع يشكل بالنسبة لعلماء الاجتماع البرجوازيين دليلا ملائما على ضرب من عدم صحة النظرية الماركسية . اما الماركسيون ، فانهم يرون هنا عدم تطابق بين جوهر القانون وبين شكل تجلّيه ، ويفسرون عدم التطابق هذا بفعل الحلقات الوسطية شأنهم في ذلك شأن الفيزيائي الذي لا ينبذ قانون الجاذبية حين يشاهد تصاعد بالون في الجو ، بل يكشف تلك الحلقات الوسطية التي تضفي على تجلي القانون هذا المظهر على وجه الضبط .

ان دور القوى المنتجة المحدد يقوم في كونها تقتضي علاقات انتاج مطابقة لها ، وفي كونها تؤثر على الجوانب الاخرى من

الحياة الاجتماعية بواسطة هذه العلاقات ، لا بصورة مباشرة . ولكن بما ان علاقات الانتاج لا تتغير بصورة اوتوماتيكية مع تطور القوى المنتجة ، فمن الممكن ان تحدث في التاريخ حالات يمكن فيها لبلد ذي قوى منتجة اكثر تطورا ان يكون لحقبة معينة من الزمن في درجة ادنى من التطور الاجتماعي ؛ وتلك هي الحالة الآن في الولايات المتحدة الاميركية .

صحيح ان تطور القوى المنتجة هو اساس العملية التاريخية كلها ، الا ان السيماء الاجتماعية الملموسة لجميع الظاهرات الاجتماعية التي تميز تشكيلة عن اخرى رهن بعلاقات الانتاج على وجه التحقيق . وبصفتها هذه تتحدد على انها **البناء التحتي الاقتصادي للمجتمع** .

ان **البناء التحتي الاقتصادي هو مجمل علاقات الانتاج** اي العلاقات في ميدان الانتاج والتبادل والتوزيع . وعلى اساس بناء تحتي معني ، تنبثق جميع العلاقات الاجتماعية الاخرى والافكار والنظرات ومطامح الناس ، وكذلك المؤسسات السياسية وغيرها من المؤسسات القائمة في المجتمع ، اي ما يحدده مفهوم **البناء الفوقي** . ومع ان البناء الفوقي يشمل عناصر مختلفة ، غير متجانسة ، الا انها تتسم ببعض السمات المشتركة وببعض قوانين التطور المشتركة ، الامر الذي يتيح دراسته بمجمله بوصفه ظاهرة اجتماعية اصيلة .

ان مفهومي «البناء التحتي» و«البناء الفوقي» متلازمان ومترابطان ارتباطا لا انفصام لعراه بمقولة التشكيلة الاجتماعية . **فان البناء التحتي هو اشبه بالهيكل العظمي ، بالهيكل الاقتصادي للعضوية الاجتماعية كلها** ، وهو يحدد الاصالة **الكيفية** لكل تشكيلة اجتماعية اقتصادية ، ويفصل بالتالي تشكيلة عن اخرى ، في حين ان **البناء الفوقي يصف خصائص الميدان الاجتماعي والروحي لكل تشكيلة اجتماعية معنية** . ولهذا يفقد هذان المفهومان كل معنى

اذا فصلا عن مفهوم التشكيلة الاجتماعية ، ويمسيـــان ميتين ، كاعضاء مفصولة عن العضوية .

ان مجمل علاقات الانتاج الذي يشكل البناء التحتي لتشكيلة معينة انمآ ينبغي فهمه على وجه الدقة كمجمل للعلاقات الاقتصادية التي تنشأ على اساس شكل الملكية **السائد** في المجتمع المعني . اما في الحياة الفعلية ، في تاريخ مختلف البلدان والشعوب ، فانـــه توجد ، على العموم ، الى جانب علاقات الانتاج السائدة في الحقبة المعنية من الزمن ، علاقات اقتصادية هي عبارة عن بقايا اسلوب الانتاج القديم او عن نبتات للاسلوب الجديد ، المقبل . ولأجل وصفها وتعريفها يستخدمون عادة مفهوم «**النموذج**» . ولكنه لا يجوز اعتبار البناء التحتي مجمل النماذج الاقتصادية الموجودة في المجتمع المعني ، لأن هذا الفهم للبناء التحتي يؤدي الى تناقضات . مثلا . في القرن الثامن عشر ، ظهر في فرنسا النموذج الرأسمالي الى جانب العلاقات الاقطاعية السائدة . فاذا انطلقنا من ان البناء التحتي هو مجمل النمآذج ، فانه يتعين القول ان النظام الاقتصادي في فرنسا في تلك المرحلة كان نظاما اقطاعيا برجوازيا . ولهذا عند تحليل الاقتصاد والحياة الاجتماعية في هذا المجتمع او ذاك تحليلا ملموسا ، ناخذ طبعا بالحسبان وينبغي لنا ان ناخذ بالحسبان وجود مختلف النماذج وتفاعلهـــا ، ولكن امكانية فصل تشكيلـــة عن اخرى فصلا دقيقا مرتبطة بفرز علاقات الانتاج السائدة على وجه الضبط بوصفها بناء التشكيلة التحتي .

عند تحليل الظاهرة المعنية تحليلا نظريا ، ينبغي قبل كل شيء ان نفرزها بشكلها الصافي ، ان نفصلها لفترة من الوقت عن جميع الجوانب والصلات التي تحجب جوهرها الحقيقي . ومع ان التشكيلة الرأسمالية لم تظهر يوما في الحياة مطابقة لمفهومهـــا بشكل «صاف» ، درس ماركس مع ذلك في «رأس المال» قوانين تطور الرأسمالية بوصفها الرأسمالية ، متجردا حتى اللحظة المعنية

من جميع العوامل الثانوية والخارجية . كذلك يتعين علينا ، عند تحليل التشكيلة الاجتماعية تحليلا نظريا ، ان نفرز على الوجه الضبط تلك العلاقات التي تحدد جوهرها ، بوصفها بناءها التحتي . فان مفهومي «التشكيلة» و«البناء التحتي» انما هما مفهومان تجريديان ، ولكنهما مفهومان تجريديان علميان يتيحان لنا دراسة التاريخ بكل تنوعه الملموس ، في جميع صلاته المتفاعلة والمتشارطة .

ان علاقات الانتاج التي نشأت مع ظهور النموذج الجديد من الاقتصاد في احشاء المجتمع القديم ، لا تشكل البناء التحتي للمجتمع بأسره . ان تحول علاقات الانتاج الجديدة الى بناء تحتي للتشكيلة يشكل **مضمون الثورة الاجتماعية الاقتصادي** ، يشكل قفزة في تطور المجتمع .

وخلافا لجميع علاقات الانتاج السابقة ، لا تنبثق **علاقات الانتاج الاشتراكية** بصورة نموذج قائم في احشاء المجتمع القديم . ولهذا فان تحويل التشكيلة الرأسمالية الى تشكيلة شيوعية ، وبالتالي الاستعاضة عن البناء التحتي الرأسمالي ببناء تحتي اشتراكي ، يتطلبان مرحلة ثورية خاصة هي **مرحلة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية** .

ففي مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، تزول التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية القديمة ، وتنشأ التشكيلة الجديدة ، ويتحطم البناء التحتي القديم ويتكون البناء التحتي الجديد . ولهذا لا يجوز اعتبار هذه المرحلة كتشكيلة خاصة . فان مرحلة الانتقال تتميز بنضال النموذج الاشتراكي الذي هو جنين البناء التحتي الجديد والذي يضطلع بالدور الاساسي ، ضد النموذج الرأسمالي . ان انتصار الاشتراكية يعني ان النموذج الاشتراكي يتوطد بصفته البناء التحتي للمجتمع كله . وفي الطريق من الاشتراكية الى الشيوعية ، لا تجري تصفية بل تطوير البناء التحتي الاشتراكي وترقيته باطراد ، وتحويل علاقات الانتاج

الاشتراكية الى علاقات شيوعية ستكون البناء التحتي للتشكيلة الشيوعية المتطورة .

وكما ان الهيكل العظمي لا يؤلف العضوية كلها ، كذلك البناء التحتي لا يؤلف التشكيلة الاجتماعية كلها . فان البناء الفوقي الذي يملأ الهيكل لحما ودما ، كما سبق وقلنا ، هو الجزء الهام الآخر من تركيب التشكيلة الاجتماعية .

ان البناء الفوقي هو مجمل العلاقات الايديولوجية والافكار والمؤسسات التي انبثقت على اساس بناء تحتي اقتصادي معين ، وهو يرتبط بهذا البناء التحتي ارتباطا عضويا ويؤثر فيه تأثيرا فعالا .

ان **قوام البناء الفوقي** معقد ومتنوع جدا . فهو يشمل ، قبل كل شيء ، **الايديولوجية** التي تتسم في المجتمع الطبقي بطابع طبقي . ان الايديولوجية هي وسيلة اما لتدعيم واما لتدمير العلاقات الاقتصادية القائمة ، لحل القضايا الاجتماعية التي تجابه المجتمع ، لتكوين العلاقات الايديولوجية للتشكيلة المعنية . ان الجزء الايديولوجي من البناء الفوقي يتميز في مختلف التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، لا من حيث مضمونه وحسب ، بل ايضا من حيث الاشكال الملازمة له . ومنذ نشوء المجتمع الطبقي ، يبرز هذا الجزء الايديولوجي كمجمل ملموس تاريخيا من النظرات السياسية والحقوقية والدينية والنظريات الفلسفية ، والآراء والمذاهب الاخلاقية ، والتصورات والنظريات الجمالية .

وفي الاشكال الايديولوجية ، تدرك التناحرات الاجتماعية ، وتحدد سبل ووسائل حلها ، وتنعكس وتتصادم المصالح المتناقضة لمختلف الطبقات . وفي الظروف الراهنة يعكس التصادم بين الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية وبين الايديولوجية البرجوازية التناحر الفعلي بين البروليتاريا والبرجوازية ، بين عالم الاشتراكية وعالم الراسمالية .

في كل تشكيلة اجتماعية طبقية ، تشغل ايديولوجية الطبقة السائدة وضعا سائدا . فان هذه الطبقة ، التي تسود في ميدان الانتاج المادي ، تملك كذلك وسائل الانتاج الروحي . ان الكنيسة والمدرسة ، ووسائل الاعلام الجماهيري ، وادوات الدعاية والتربية موجودة في يد الطبقة السائدة ، و«من جراء هذا ، يتبين ان افكار اولئك الذين لا يملكون الوسائل لاجل الانتاج الروحي ، تخضع ، بوجه عام ، للطبقة السائدة» * .

في سياق التطور التاريخي ، ومع تأزم التناحرات الاجتماعية ، تنبثق **ايديولوجية جديدة** تعكس مصالح الطبقات الثورية وتعارض الايديولوجية السائدة وتكسب تدريجيا الى جانبها جماهير اكبر فاكبر من الناس ؛ وبالاستيلاء على الجماهير ، تتحول الايديولوجية الجديدة الى قوة بمقدورها ان تحل قضايا التطور الاجتماعي الناضجة .

في ظل الاشتراكية التي تتم فيها تصفية الطبقات الاستثمارية ، تزول كذلك التربة لوجود ايديولوجيات مختلفة . ولهذا تتحول **الايديولوجية الماركسية-اللينينية العلمية** تدريجيا الى ايديولوجية المجتمع باسره .

علاوة على الايديولوجية ، يشمل البناء الفوقي مجمل النظرات والتصورات والمشاعر والامزجة العادية اليومية - اي **النفسية الاجتماعية** . ان الايديولوجية والنفسية تتفاعلان . فان نفسية البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي ، ادراكها اليومي العادي ، يخلق ، من جهة ، ظروفا وشروطا ملائمة لأجل انتشار الايديولوجية الاشتراكية (ان الطبقة العاملة تطمح عفويا الى الاشتراكية) ، وهي من جهة اخرى مشبعة بكثرة من الآراء الباطلة

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٣ ، ص ٤٦ .

والاوهام ، ومن النظرات البرجوازية التي لن تتحرر منها الا في سياق النضال الطبقي الثوري . واذا كانت الايديولوجية الاشتراكية تؤثر في بصيرة البروليتاريا ، فان البرجوازية تستغل اوهامها وآراءها الباطلة . واذا لم تُعارض ايديولوجية المضطهدين السائدة بايديولوجية مستقلة للطبقات المضطهدة المظلومة ، فان الاولى تُفرض على الشغيلة سواء بصورة عفوية ـ ظروف البيئة ، ام بصورة واعية ـ بجهود الطبقة السائدة وايديولوجييها وساستها وصحفييها ، الخ .. ان الايديولوجية الماركسية-اللينينية العلمية لا يمكنها ان تنتصر وتتوطد في ادراك الجماهير الكادحة بدون نضال دائب لا هوادة فيه ضد الايديولوجية البرجوازية .

في الحياة الفعلية ، لا يدخل الناس في علاقات الانتاج وحسب ، بل في كثرة من العلاقات الاجتماعية الاخرى . فكيف نميز بين علاقات البناء التحتي وعلاقات البناء الفوقي ؟

ان **العلاقات الاجتماعية** انما هي صلات متنوعة تنشا بين الناس في سياق نشاطهم في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية على اساس اسلوب انتاج محدد تاريخيا . وهذه العلاقات هي طراز اصيل فريد من صلات تؤلف بمجملها المجتمع بوصفه ماهية الانسان الاجتماعية ، وتصف بالتالي اختلاف الانسان وتميزه الكيفي عن الحيوانات من جهة ، وتفصح من جهة اخرى عن استحالة وجوده وجودا افراديا منعزلا . فان الانسان لا يوجد ولا يتطور الا ككائن اجتماعي ، اي فقط في مجتمع ، في نظام من علاقات اجتماعية متنوعة . الا انه ينبغي في الوقت نفسه تمييز العلاقات الاجتماعية عن العلاقات بين الافراد التي تتسم بطابع فردي ، رغم ان الناس يدخلون فيها ككائنات اجتماعية . ولهذا ، ان العلاقات الاجتماعية ، بمعنى الكلمة الاصلي ، انما هي العلاقات بين جماعات بشرية مختلفة وفئات اجتماعية مختلفة وطبقات مختلفة وفي داخلها ، والعلاقات في قلب الدولة ، والعلاقات بين الدول والامم ، الخ ..

ان الفكرة الاساسية للمادية في التاريخ ، كما اشار لينين ، «قد تلخصت في كون العلاقات الاجتماعية تنقسم الى علاقات مادية وعلاقات ايديولوجية . ان الاخيرة ليست غير بناء فوقي قائم فوق الاولى المتكونة بصرف النظر عن ارادة الانسان ووعيه بوصفها (نتيجة) شكلا لنشاط الانسان يهدف الى الحفاظ على وجوده» * . ان **العلاقات الايديولوجية** تختلف عن العلاقات المادية ، الاقتصادية بكونها ثانوية ، منتوجة ، بكونها لا تنبثق الا بمرورها مسبقا عبر ادراك الناس . وهذا يعني انها ، اذ تحددها العلاقات المادية وتتوقف كليا عليها ، انما تتكون وفقا لافكار محددة تعكس العلاقات الاقتصادية المعنية . ان العلاقات الايديولوجية تنبثق في كل تشكيلة لأنها ضرورية لدعم وصيانة وتوطيد البناء التحتي الاقتصادي . وهذه العلاقات تولد بالضرورة من اقتصاد التشكيلات الطبقية ، وطابعها ومضمونها يتوقفان كليا على البناء التحتي ؛ ولكن الناس يدخلون فيها عن معرفة ووعي . مثلا . ان طابع العلاقات السياسية الايديولوجي يتجلى في كونها تنجم مع ظهور الادراك الطبقي رغم انها تعبر عن التناحر الاقتصادي بين الطبقات في هذه التشكيلة او تلك . ان تطور نضال البروليتاريا السياسي ضد البرجوازية يستحيل دون حزب ثوري ، دون ادخال النظرية الثورية في الحركة العمالية ، اي دون نمو الوعي السياسي لدى الجماهير باستمرار . وعليه ، ليست العلاقات الايديولوجية مجرد علاقات بين الافكار ، بل علاقات بين الناس مطابقة لافكار معينة ، وهي احد العناصر الضرورية في كل تشكيلة اجتماعية ، وتؤلف جزءا من بنائها الفوقي .

وتبعا لايديولوجية المجتمع واشكالها ، لا تنشا في كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية علاقات ايديولوجية وحسب ، بل

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد الاول ، ص ١٤٩ .

تنشا كذلك مختلف **المؤسسات والمنظمات** : الدولة والمؤسسات الحقوقية ، الاحزاب السياسية ، النقابات ، الكنيسة والمنظمات الدينيـــة الاخرى ، المؤسسات والمنظمات الثقافية التنويريـــة والعلمية ، الخ ..

ان الدولة هي في المجتمع الطبقي المؤسسة الاساسية في البناء الفوقي ، ومحور هذا البناء ؛ وبواسطتها تصبح الطبقة السائدة في الاقتصاد الطبقة السائدة كذلك في ميدان البناء الفوقي .

وقد كتب انجلس يقول : «ان العلاقات الاقتصادية في كل مجتمع معني تتجلى قبل كل شيء **كمصالح**» * .

وفي سياق نشوء هذه المصالح ، وفي غمـــار النضال الطبقي ، يتشكل **وعي** المصالح الطبقية المشتركة وتعارضهـــا مع مصالح الطبقات المعادية ، وتدرك ضرورة انشاء مؤسسات ومنظمـــات تفصح عن المصالح الطبقية المشتركة وتحميها وتدافع عنها .

ولذا ، بالرغم من ان انشاء مؤسسات البناء الفوقي رهن بادراك الناس ، رهن بالافكار الاجتماعية ، ليست هذه الافكار ثمرة تأملات في البرج العاجي ، وليست المؤسسات نتيجة اتفاقية حرة او عقد اجتماعي .

ان البناء الفوقي في التشكيلات التناحرية هو مع جميع افكاره وعلاقاته الايديولوجية ومؤسساته نتاج وحاصل واداة النضـــال بين الطبقات .

وتتميز مؤسسات البناء الفوقي بخاصة قوامها انها ليست قوة ايديولوجية وحسب ، بل مادية ايضا . فان الدولة ، مثلا ، تملك الادوات المادية للسلطة اي الجيش والبوليس والسجون ، الخ . ، وبواسطتها تستطيع ان تقوم بوظائفها وتخضع المجتمع

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ١٨ ، ص ٢٧١ .

لمصالح وارادة الطبقة السائدة . وهناك منظمات مختلفة ، ومنها مثلا الاحزاب السياسية ، تشد لحمتها الوحدة المادية وتوحدها وحدة الاهداف والانضباط ، الخ . ، وبفضل ذلك تستطيع ان توجه اعمال الجماهير الكبيرة والطبقات الى حل القضايا التي تجابه المجتمع . وقد قال لينين انه **ليس لدى البروليتاريا من سلاح في النضال من اجل السلطة غير التنظيم** ، وبذلك اشار الى اهمية التنظيم الهائلة بوصفه قوة مادية .

ان العلاقات الايديولوجية التي تتجلى في اعمال معينة تقوم بها مختلف الفئات الاجتماعية في المجتمع ، والمؤسسات المرتبطة بها تشكل ميدانا خاصا من الحياة الاجتماعية هو **ميدان الحياة الاجتماعية السياسية** . وواقع ان لمؤسسات البناء الفوقي جانبا ماديا يتيح لها ان تكون ناقلة لتأثير افكار معينة الى البناء التحتي ، الى الوجود الاجتماعي ، ويجعل من الافكار قوة مادية . وبدون هذا الميدان من الحياة الاجتماعية ، تبقى الافكار مجرد امنية ، ولا يسعها ان تؤثر في تطور المجتمع . فقط من خلال فعل الجماهير ، من خلال نشاط مختلف مؤسسات ومنظمات البناء الفوقي ، تصبح الافكار الاجتماعية قادرة على التأثير في حياة المجتمع وتطوره .

ان ضرورة البناء الفوقي تتحدد بالعوامل التالية المشتركة بين مختلف التشكيلات : اولا ، بكون الناس ، اذ يدخلون في علاقات مادية ضرورية ، ويخضعون لفعل القوانين الموضوعية ، يحققون بنحو او بآخر مقتضيات هذه القوانين بوصفهم كائنات ذات وعي وارادة . وبتعبير آخر ، لكي تتحقق مقتضيات وقوانين التطور الاجتماعي الموضوعي في نشاط الناس ، ينبغي ان يعكسها الناس بشكل او آخر ، ينبغي ان تمر عبر ادراكهم وتبرز بصورة بواعث محركة مثالية لنشاطهم . ولهذا ، على اساس العلاقات المادية تنبثق بالضرورة الايديولوجية والعلاقات والمؤسسات

الاجتماعية المناسبة التي تؤلف البناء الفوقي لتشكيلة معينة ؛ ثانيا ، بكون حل القضايا الاجتماعية التي تجابه المجتمع تحققه جماهير كبيرة من الناس ، في المجتمع الطبقي ، اي طبقات وفئـــات اجتماعية مختلفة تنبغي كذلك ، لأجل توحيدها وتنظيمهـــا ، ايديولوجية ومؤسسات مختلفة ، اي بناء فوقي .

ان البناء الفوقي هو ظاهرة الزاميـــة بالنسبـــة لجميع التشكيلات الاجتماعية وظاهرة خاصة بالنسبة لكل تشكيلة . ان البناء الفوقي هو احدى تلك القوى الاجتماعية التي يجري في غمـــار تفاعلها تطور التشكيلات الاجتماعية والتي ينبغي اخذ تاثيرهـــا بعين الاعتبار عند دراسة العملية التاريخية .

ان الابنية الفوقيـــة العبودي والاقطاعي والبرجوازي كانت سائدة في التشكيلات المعنية . ولكنه توجد في البناء الفوقي لكل تشكيلة تناحرية افكار ومؤسسات ومنظمات تعكس البناء التحتي من مواقع الطبقات المضطهدة المظلومة دون ان تدخل في البناء الفوقي السائد . بل بالعكس . فان البناء الفوقي السائد يجهد لقمعها ، او على الاقل للحد من مجال تاثيرها . فهي تهدف ، لا الى توطيد بل الى تدمير البناء التحتي المعني ، الى تغييره من جذوره ، وهي عناصر نفي نابعة من تطور التشكيلة ذاته . فكل تشكيلـــة تتطور . وفيها بقايا الماضي ونبتات المستقبل ، وليس في ميدان الاقتصاد وحسب ، بل ايضا في ميدان البناء الفوقي . اما نبتات المستقبل في ظروف الرأسمالية ، فهي الافكار الماركسية-اللينينية ، والاحزاب الشيوعية ، وسائر المنظمات الثورية للطبقة العاملـــة التي ليس جزءا من البناء الفوقي البرجوازي ؛ واما بقايا الماضي في ظروف الاشتراكية ، فهي الدين والكنيسة اللذان ليسا جزءا من البناء الفوقي الاشتراكي .

وعلى نقيض البناء الفوقي السائد في التشكيلات التناحريـــة والمرتبطة بمصالح الطبقات المستثمرة ، يعبر البنـــاء الفوقي في

المجتمع الاشتراكي عن مصالح الجماهير الكادحة بالذات ، وهو يؤلف بالتالي ، لا اداة لصيانة وحماية البناء التحتي الاشتراكي وحسب ، بل وسيلة جبارة لتغييره وتطويره في مصلحة الجماهير بالذات .

عناصر المجتمع البنيوية الاخرى

ان اسلوب الانتاج ، والبناء التحتي ، والبناء الفوقي ، هي اهم العناصر البنيوية في التشكيلة الاجتماعية ، وهي تصف الاساس المادي ، والهيكل الاقتصادي ، والسيماء الاجتماعية السياسية والروحية لكل تشكيلة اجتماعية . ولكنه توجد في المجتمع ، فضلا عنها ، عناصر بنيوية اخرى لا يمكن باغفالها ان يكتمل حتى التحليل النظري العام للنظام الاجتماعي .

ولكي نتفهم هذا التنوع والتعدد في التكوينات البنيوية ينبغي لنا ان نفرز على الاقل مظهرين من مظاهر تحليل المجتمع :

اولا ، اعتبار المجتمع ، التشكيلة الاجتماعية ، نظاما موضوعيا من مؤسسات اجتماعية متنوعة ، من جوانب من الحياة الاجتماعية ومؤسسات ومنظمات ، والخ .. مختلفة ومتفاعلة بعضها مع بعض . وفي هذه الحال ، نرى اليها جميعها على انها اعضاء عضوية اجتماعية معقدة . وعند تحليل بنية التشكيلة على هذا الصعيد ، تنفرز ، علاوة على الانتاج والبناء التحتي والبناء الفوقي التي سبق وتحدثنا عنها ، **المعيشة والعائلة والمدرسة واللغة والمنظمات الاجتماعية** ــ العلمية والرياضية ، الخ ..

ثانيا ، اعتبار المجتمع نتاج تفاعل الناس ، ومجمل العلاقات بين الناس ، ونتيجة نشاطهم . وعلى هذا الصعيد تنفرز كذلك تكوينات بنيوية مثل **جماعات الناس المحددة تاريخيا** (القبيلة ، الشعب ، الامة) ، **والطبقات** ، **والمهن** ، وعلى العموم **الفئات الاجتماعية وعلاقاتها المتبادلة** (راجعوا الفصل الخامس) . ان

هذين المظهرين للبنية الاجتماعية يتشابكان في الحياة الفعلية وليسا معزولين احدهما عن الآخر .

ولكي نحدد خصائص كل عنصر من البنية الاجتماعية ، ينبغي ان نأخذ بالحسبان :

١ ــ خصائص الظاهرة الاجتماعية المعنية ؛

٢ ــ طابع الحاجة الاجتماعية التي ولدت هذه الظاهرة ، والوظائف الاجتماعية لهذه الظاهرة ؛

٣ ــ مكان الظاهرة المعنية في النظام الاجتماعي وطابع صلاتها مع الانتاج والبناء التحتي والبناء الفوقي وسائر العناصر البنيوية للتشكيلة .

لندرس الآن بعض هذه العناصر .

المعيشة . انها ميدان الاستهلاك الفردي للخيرات المادية والروحية ، ميدان الحياة الشخصية اليومية خارج وقت العمل . وهي في الوقت نفسه ميدان اصيل للعلاقات الاجتماعية المرتبطة بعملية الاستهلاك وبخدمة هذه العملية .

ان ميدان المعيشة ينشأ ويتكون كشيء خاص في الحياة الاجتماعية بالارتباط مع الضرورة القاضية على كل انسان ببعث وتجديد القوى الجسدية والروحية التي انفقها في سياق النشاط العملي . ومع ان المعيشة ميدان الاستهلاك الفردي ، الا ان الناس يستهلكون بصفتهم كائنات اجتماعية ، ولهذا تنشأ وتتكون في هذا الميدان ايضا علاقات متنوعة بين الناس في العائلة وبين العائلات ، وعلاقات جوار ، وعلاقات مرتبطة بالاستفادة المشتركة من خيرات الاستهلاك ، والخ ..

ان الخصائص التي تميز المعيشة في كل مجتمع رهن بمستوى الانتاج والثقافة وعوامل اخرى . فان التمايز الطبقي يؤثر في المعيشة تأثيرا لا يستهان به . والخصائص القومية واصالة الاحوال الجغرافية ، والتقاليد التاريخية تحدد الكثير من سمات

المعيشـــة . ومختلف اشكال الوعي الاجتماعي ـ الدين ، الفن ، الاخلاق ، وغيرها ـ تفعل فعلها في المعيشة . وفي المعيشة تنشا وتتكون مختلف انظمة القيم والمعدلات والقواعد ، وتتشكل بعض سمات النفسية الاجتماعية . وميدان المعيشـــة يؤثر بدوره في الانتاج وفي جوانب اخرى من الحياة الاجتماعيـــة . وفي الوقت الحاضر ، يظهر ميل الى النمو في استخدام السكان القادرين على العمل في ميدان الخدمات ؛ وتبين في الوقت نفسه بجلاء وثبات ان انتاجية العمل في المصانع والمعامل والمؤسسات تتوقف الى حد كبير على تنظيم شؤون المعيشة وتجهيزها بالمرافق اللازمة ، وعلى انتاجية عمل العاملين في ميدان الخدمات .

ولأجل خدمة المعيشة ، ينشا في سياق تطور المجتمع نظام من مختلف المؤسسات المختصـــة ، ويتطور التكنيك (الاعتدة والاجهزة) المعيشي ، ويتزايد عدد العاملين في تقديم الخدمات المعيشية . وفي تطور ميدان المعيشـة ، ظهر بكـــل جلاء **ميلان متناقضان** . من جهة ، يتطور **الميل الى اتسام المعيشة بالسمـــة الاجتماعية** (تطور التغذية العامة ، تطور مؤسســـــات الاطفال والمغاسل والمصابغ ومختلف الورش والصالونات ، الخ ..) على اساس استفادة المجتمع من منجزات التكنيك المعاصر لأجل تلبية الحاجات المعيشية . ومن جهة اخرى يتطور **الميل الى المعيشة الفردية** الذي يشترطه كون الانسان يسعى في ميدان المعيشة ايضا الى ابراز فردية ، الى تلبية اهوائه واذواقه الشخصية وحاجاته الشخصية .

ان الاشتراكية تجهد لتطوير هذين الميلين وتجد تدريجيا افضل طريقة للجمع بينهما ، وذلك ، من جهة ، لكي يتحرر كل فرد ، الى اقصى حد ، من الهموم المعيشية ، على اساس الاستفادة من اشكال الاستهلاك الاجتماعية ، ومن جهة اخرى ، لكي تتوفر لكل فرد امكانية تلبية حاجاته واهوائـــه ومصالحه واذواقـــه

الفردية . وعلى هذا الاساس ، ستتطور في المستقبل علاقات شيوعية حقا وفعلا في ميدان المعيشة ايضا . ان عملية اتسام المعيشة بالسمة الاجتماعية الشيوعية لا تمت باي صلة الى «الشيوعية الثكنية» البدائية .

العائلة . توجد مؤسسة العائلة في كل مجتمع . اما اساس هذه المؤسسة فهو علاقات الزواج بين الزوج والزوجة (ونحن لا نتناول هنا الزواج الجماعي في المجتمع البدائي) . ان العائلة تشكل جماعة من الناس تجمع بينهم علاقات الزواج (الزوج والزوجة) وعلاقات القرابة (الوالدان والاولاد ، الاخوة والاخوات) . ثم ان العيش المشترك وما يرتبط به من وحدة المعيشة هما ايضا علاقتان بنّاءتان من علائم العائلة تجعل هذه الجماعة من الناس **افراد** عائلة واحدة .

ان **ضرورة تجديد انتاج النوع البشري وتربية الاولاد** هي السبب الرئيسي لنشوء ووجود مؤسسة العائلة . ولكن هاتين الوظيفتين ترتديان في المجتمع طابعا اجتماعيا ، ولهذا تتحدد اشكال العائلة واتجاهات تطورها تبعا للقانون العام لتطور الظاهرات الاجتماعية وتبعا للاحوال والحاجات الاقتصادية . فان عملية نشوء وتطور الملكية الخاصة ، مثلا ، قد ارتبطت بضرورة توريث الاموال . وبما ان الرجل كان يضطلع بالدور الرئيسي في الانتاج ، فان الارث كان ينتقل حسب الخط الابوي . وهذا ما اشترط الانتقال الى العائلة الاحادية الزواج او المتعددة الزوجات . وفي الحالة الاخيرة ، كان الارث ينتقل حسب الخط الرجالي ايضا . وفيما بعد ، اخذت تؤثر عوامل اجتماعية تاريخية اخرى في طابع العلاقات بين الرجل والمراة ، وفي اشكال العائلة .

كذلك تتجلى **الطبيعة الاجتماعية للعائلة** في كون العائلة التي نشات عن الحاجة الى تجديد انتاج النوع البشري ، قد ادت في تاريخ المجتمع وظائف اجتماعية متنوعة . ففي العائلة ، يتحقق

الاستهلاك المشترك والاقتصاد المنزلي المرتبط به . ان امكانية الاستهلاك المشترك تفترض هي ذاتها وجود مصادر معينة للدخل ، مقاييس واساليب الحصول عليها رهن بمستوى الانتاج وبعلاقات الانتاج القائمة في المجتمع . وفي ظل سيادة الملكية الخاصة ، تبرز في المقدمة ، بين وظائف عائلات المالكين الكبار والصغار ، وظائف تكديس الثروة وصيانتها ونقلها بالوراثة .

وعند الفلاحين والحرفيين ، تبرز العائلة مباشرة كخلية منتجة . ووظيفة العائلة هذه تتطور بخاصة على اساس الملكية الخاصة الصغيرة .

وفي العائلة كذلك تجري تربية الاولاد ، ويجري نقل الخبرة الحياتية والقيم الروحية ، والقواعد الاخلاقية ، والتصورات التقليدية ، الخ ، من جيل الى جيل .

ان لهذه التعاريف العامة والمجردة جدا لكنه العائلة ووظائفها الاجتماعية اهمية ميتودولوجية (منهجية) معينة لأجل تحليل مؤسسة العائلة في مختلف الظروف التاريخية . ولكن ، لأجل دراسة العائلة دراسة ملموسة ، ينبغي النظر اليها على ضوء ارتباطها الوثيق ، وتفاعلها مع هذه الظروف .

في العائلة كما في قطرة ماء تنعكس العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع . فان العلاقات الاقتصادية والحقوقية والاخلاقية والدينية تترك خاتمها على طابع العلاقات في العائلة . ناهيك عن ان هذا الطابع عميق الى حد ان لكل تشكيلة اجتماعية ، من حيث جوهر الامر ، طرازا من العائلة تتميز به .

وعند تحديد مكان العائلة في بنية المجتمع ، ينبغي ان يؤخذ بالحسبان ان العائلة عبارة عن مؤسسة اجتماعية خاصة ذات بنية معقدة خاصة تشتمل على علاقات بيولوجية ومادية اقتصادية وروحية .

في العائلة يتكون الفرد ، الانسان . وفيها ايضا تتكون

الصفات والعلاقات الشخصيـــة الانسانيـــة حقا وفعلا : الحب ، الصداقة ، العناية المتبادلة ، المسؤولية المعنوية ، والخ . . وفي تاريخ الادب العالمي ، تتناول اسطع الصفحـــات الخالدة النزاع القاسي بين نشوء وتطور المشاعر والعلاقات الانسانية حقا وفعلا وبين قساوة الظروف الاجتماعية في المجتمعات التناحريـــة التي كانت تعيق تجليها بصورة كاملة وشاملة وتشوهها وتحقرها . اما في ظل الاشتراكية ، فيبدأ ، في آخر المطاف ، تذليل تبعيـــة العلاقات الزواجية العائلية حيال الاعتبارات المركنتيلية وسائر الاعتبارات الدنيئة . فان تطور العلاقات الاجتماعية الشيوعيـــة يخلق الشروط الضرورية لأجل نشوء وتطور العلاقات الانسانية حقا وفعلا بين الناس ولأجل تجليها على نحو كامل ، بما في ذلك في العلاقات المتبادلة بين الجنسين وبين الاجيال .

اللغة . اللغة عنصر ضروري في الحياة الاجتماعية لا يمكن بدونه ان يعيش اي مجتمع .

ان اللغة تخدم المجتمع بوصفها **وسيلة للمعاشرة** ، بوصفها **وسيلة لتبـــادل الافكار** . فبواسطـــة اللغـــة ــ الكلام المنطوق والمكتوب ــ ترتدي افكار الناس رداء لغويا ماديا ، وترتبط بنظام اشاري معين ، وتصبح بالتالي في منال النـــاس الآخرين . وقد عرّف ماركس وانجلس اللغة بانها «واقع الفكر المباشر» وبانها «الادراك الفعلي العملي الموجود بالنسبـــة للناس الآخريـــن والموجود كذلك بالتالي ولهذا السبب فقط بالنسبة لي ايضا» * .

لقد نشأت اللغة من ضرورة المعاشرة بين الناس في عملية الانتاج . وفيها تتراكم الخبرة التي تكدسها البشريـــة ومكاسب الثقافة . ولهذا تبرز اللغة كوسيلة ضرورية لتعويد كل فرد على

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٣ ، ص ٢٩ .

شروط الحياة الاجتماعية وعلى الثقافة ، لاشراكه فيها . ان تكوين الوعي الفردي يجري في سياق وعلى اساس امتلاك اللغة . ولقد جعل العمل واللغـــة من الانســـان انسانا ولا يزالان وسيلتين ضروريتين ودائمتين لجعل كل فرد عضوا من اعضاء المجتمع ، لجعله كائنا اجتماعيا .

وبما ان اللغة قديمة كذلك قدم الوعي ومرتبطة مباشرة به ، فانها ، بالطبع ، **تنتسب الى الميدان الروحي من الحياة الاجتماعية .** ولكن بما ان وجودها وتطورها وخصائصها لا يحددها البناء التحتي الاقتصادى ، **فلا يمكن تصنيفها في عداد عناصر البناء الفوقي .** ولهذه الفكرة اهمية مبدئية قوامها ان مقولتي «البناء التحتي» و«البناء الفوقي» ، كما سبق وقلنا ، لا تشملان جميع الظاهرات التي تؤثر في مجرى التطور التاريخي . فان المجتمـــع متنوع الجوانب . وان استيضاح خصائص جميع الظاهرات الاجتماعية ، وطابع صلاتها مع سائر ظاهرات الحياة الاجتماعية ، استيضاحا عميقا ، وتقييم دورها في حياة المجتمع وتطوره ، يتسمان باهمية نظرية وعملية كبيرة جدا . ان خصائص كل ظاهرة اجتماعية تحدد كذلك موقفنا من هذه الظاهرات . واذا لم ناخذ بالحسبان خصائص الظاهرات الاجتماعية ، فان هذا يؤدي لا محالة الى اخطاء خطيرة ، لا في حقل النظرية وحسب ، بل ايضـــا في حقل التطبيق . فاذا صنفنا اللغة في عداد عناصر البناء الفوقي ، مثلا ، فتنبغي المطالبة بتحطيم اللغة التي نمت في البناء التحتي القديم تحطيما ثوريا ، وبانشاء لغة تطابق البناء التحتي الجديد . ولكن اتباع هذا النهج حيال اللغة ليس خاطئا وحسب ، بل مستحيل . فان الناس لا يستطيعون التخلي عن اللغة كوسيلة للمعاشرة والاتصال . وخلافا للبناء الفوقي ، لا تولد اللغة من البناء التحتي وحده ، ايا كان ، بل من كل مجرى التاريخ في غضون حقبة طويلة من الزمن وتبرز كشكل للمعاشرة والاتصال بين الناس بصرف النظر عن انتسابهم

الاجتماعي . بيد ان هذا لا يعني ان اللغة تراوح في مكانهـــا ولا تتطور ؛ فهي تتطور ككل ما في العـــالم ، ولكن بموجب قوانين اخرى ، غير قوانين البناء التحتي والبناء الفوقي . ففي اللغـــة ينعكس مباشرة تطور الانتاج والعلم والثقافة والحياة الاجتماعية السياسية ، اي تنعكس التغيرات الجارية في جميع ميادين الحياة الاجتماعية . وتجرى بلا انقطاع عملية اغتناء اللغة بكلمـــات وتعابير جديدة ، وعملية زوال الكلمات الشائخة . ويتغير كذلك النظام الغراماطيقي (قواعد الصرف والنحو) وسائر عناصر اللغة .

وبما ان الثورات الاجتماعية تحدث تغييرات جذريـــة في الحياة الاجتماعية ، فمن الطبيعي ان تؤثر في اللغة كذلك . ولكنها لا تؤدي الى الاستعاضة عن لغة باخرى .

اذن ، عند استخلاص حاصـــل تحليل عنـــاصر المجتمع البنيوية ، ينبغي علينا ان نشير مرة اخرى الى ان التشكيلـــة الاجتماعية الاقتصادية هي عبارة عن عضوية اجتماعية معقدة جدا ، ومتنوعة جدا . ولكي نفهم مجرى العملية التاريخية فهما صحيحا ، يجب ان نأخذ بالحسبـــان جميع جوانب الحيـــاة الاجتماعية ، جميع الظاهرات الاجتماعية بكل تفاعلها . ان مقولة «التشكيلة» تساعدنا في استيعاب الشبكة المعقدة من الظاهرات الاجتماعية ، وتضطلع بدور ميتودولوجي (منهجي) لأنها تصف مجتمعا متكاملا بكل غنى ظاهراته . واذا كانت بعض الظاهرات لا تندرج في مضمون هذه المقولة ، فاننا سنتجاهلها عند تحليل مجتمع معين ، ملموس ؛ وهذا يعني اننا لن نحصل على فكرة صحيحة عن المجتمع الفعلي .

فلأجل معرفة الشيء معرفة فعلية ، يجب استيعاب ودراسة جميع جوانبه وصلاته ووسائطه . فان الدياليكتيك يقتضي طريقة شاملة . واننا لن نبلغ هذا الكمال ، اي اننا لن نتمكن يوما من الكشف كليا عن جميع صلات وعلاقـــات الشيء المعني والظاهرة

المعنية ، ولكن مطلب الشمول يقينا من الاخطاء ، من الجمود ، من اضفاء صفة الاطلاق على تصوراتنا الحالية ، النسبيـــة عن الشيء .

* * *

في علم الاجتماع (السوسيولوجيا) البرجوازي المعـــاصر ، يستخدم كذلك مفهوما الطريقة النظامية والطريقـة البنيويـة الوظيفية ، على نطاق واسع ، عند تحليل البنية الاجتماعية . ولكن تصورات علم الاجتماع البرجوازي عن بنية المجتمع وعن العلاقات المتبادلة بين جوانبه الاساسية تختلف مبدئيا عن الفهم الماركسي لهذه المسألة .

ان **النظرية البنيوية الوظيفية** التي وضعها بارسونس ومرتون هي ، كما سبق وقلنا ، اوسع النظريات انتشارا في علم الاجتماع البرجوازي عن البنية الاجتماعية . والفكرة الاساسية في هذه النظرية تقول ان المجتمع عبارة عن نظام متكامل يقوم كل عنصر بنيوي فيه بوظيفة معينة للحفاظ على توازن هذا النظام واستقراره .

وحسب بارسونس ، يتالف كل نظام اجتماعـــي من الناس بوصفهم افرادا فاعلين يسعون الى بلوغ اهداف معينة ، ويتفاعلون مع الاشياء والظاهرات المحيطة بهم ويدركون الوضع وانفسهم بالذات . ومن اعمـــال مختلف الافراد ، ينشأ ويتكون نظـــام التفاعلات والعلاقات بينهم ، اي النظام الاجتماعي . «ان المجتمع هو طراز من نظام اجتماعي ينطوي على جميع المقدمات الجوهرية لأجل الوجود بصفته نظاما يحافظ على نفسه بنفسه» * . ان **القيم** هي ، حسب نظريي المدرسة البنيوية الوظيفية ، عامل تكامل كل نظام اجتماعي . فان **القواعد والقيم** المطبقة في نظام اجتماعي معني تعطي الانسان امثلة او نماذج من السلوك ينبغي عليه ان

* "Toward a General Theory of Action. N. Y. 1962, p. 26.

«نحو نظرية عامة عن الفعل» . نيويورك ، عام ١٩٦٢ ، ص ٢٦ .

يتبعها لكي يضمن لهذا النظام استقراره . والانسان يشترك بافعاله في عمل النظام الاجتماعي ، في قيام هذا النظام بوظائفه ، ويضطلع هنا بدور محدد يفرضه عليه وضعه . ناهيك عن انه يجب عليه ان يضطلع بدوره وفقا لتوقعات المحيطين به ، اي انه يجب ان يسهم سلوكه في عمل النظام عملا عاديا طبيعيا ، في قيام هذا النظـــام بوظائفه بصورة عادية طبيعيـــة . ولهذا كانت القيم والقواعد والادوار والخ . عند بارسونس ، عناصر النظام الاجتماعي الاساسية .

من مثال نظرية بارسونس يتبين كيف تستغل الافكار المثمرة للطريقة النظامية والبنيوية الوظيفية في علم الاجتماع البرجوازي لأجل اطراء وتمجيد الرأسمالية ، الامر الذي يشوه كنه هذه النظرية ذاته . ذلك ان الاقاويل عن بنية المجتمع ، بصرف النظر عن اشكاله الملموسة ، تحجب في الواقع المجتمع البرجوازي الملمــوس الذي يحاول الوظيفيون ان يضعوا له نظرية « الاستقرار » . حسبنا ان نشير الى ان الجميع يقرون بما تتسم به نظرية بارسونس من طابع محافظ وتمجيدي . وهذا ما يتبدى كذلك في كونها تتناول بنية المجتمع خارج التطور ، خارج الدينامية . والطريقة البنيويـــة لا تلتقي بالطريقة المنشئية ، التاريخية . وسعيا لتذليل عيب النظرية هذا بشكل ما ، يأتي مرتون بمفهوم «اللاوظيفة» ، اي الفعل الذي يخل باستقرار النظام . ولكن استعمال هذا المفهوم في الواقع لا يقضي على سكون نظرية الوظيفية لأن السلوك اللاوظيفي لا يعتبر هنا عامل التطور ، لا يعتبر هنا جنين المستقبل ، بل فقط وليدا للنظام يقوي عدم استقراره . ومهمة دراسة اللاوظيفة تتلخص في تحديد السبل لتذليل اللاوظيفة ، بغية تقويـــة وحدة النظام الوظيفية واستقراره ، اي بغية الحفاظ على الرأسمالية . ولذا يعتبر المجتمع هنا كنظام وظيفي عامل لا كنظام متطور ، نام .

هناك عيب جذري آخر يشوب نظرية بارسونس الوظيفية ، هو الامتناع عند تحليل البنية الاجتماعية عن فرز اساس الحياة

الاجتماعية المحدد ، الحاسم . وهو «يعلل» و «يبرر» هذا الامتناع بقوله ان **كل** عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية يمكنه ان يبرز بوصفه «متغير الدالة المطلق» (كمية متغيرة مستقلة) وبوصفه «وظيفة» او «دالة» (كمية متغيرة غير مستقلة) . ومن هنا ينجم انه لا توجد في النظام الاجتماعي على العموم اي اسباب سائدة رئيسية . وعليه ، يكتفي الوظيفيون تماما بملاحظة التفاعل السطحي ولا يمضون عمقا ، نحو الكشف عن ذلك الاساس الذي يجري عليه هذا التفاعل . ولكن وراء مذهب الوضعية هذا ، تتستر المثالية حقا وفعلا ، لأن نظام الفعل الاجتماعي يتكوّن ، حسب بارسونس ، من بواعث الفعل ، من مراعاة السلوك الاجتماعي وفقا للطريقة المقررة اي من مراعاة القيم والقواعد . ومن هنا ينجم ان الوظيفيين لم يتجنبوا المسألة الاساسية في الفلسفة ، بل اكتفوا بان حلوها بروح المثالية الذاتية .

ان الطريقة الماركسية المادية لحل هذه المسألة هي وحدها التي تعطينا مبادئ التحليل العلمي لبنية المجتمع الاجتماعية .

الفصل الرابع

المنطق الموضوعي للتاريخ العالمي

ان تحليل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية قد اتاح اثبات بنيتها والنسبة والعلاقات بين العناصر التي تكوّنهـا . ان هذه الطريقة في دراسة المجتمع دراسة «ساكنة» على الاغلب ، وتقسيمه ودراسة مختلف ظاهراته المتفاعلة بعضها مع بعض ، كل هذا يشكل مقدمة لا غنى عنها للانتقال الى المرحلة التالية من البحث . فان المجتمع لايراوح في مكانه ، بل يتطور على الدوام . ويروي لافارغ في ذكرياته عن ماركس كيف عرض عليه ماركس ذات مرة مفهومه للتطور الاجتماعي التاريخي . قال لافارغ : «فكانّ الستار تمزق امام عيني وشعرت للمرة الاولى بوضوح **منطق التاريخ العالمي**» * . ان المادية التاريخية ، اذ تكشف قوانين تطور الانتاج المادي وتثبت تبعيـة جميع الجوانب الاخرى من الحياة الاجتماعية للانتاج المادي ، انما تتيح لنا ان ندرك على وجه الضبط المنطق الموضوعي للتطور . ولكن لنتكلم مسبقا عن تأثير الظروف المادية الطبيعية في تطور المجتمع ، لأن المجتمع لا يتميز عن الطبيعة وحسب ، بل يرتبط بها ايضا ارتباطا عضويا .

المجتمع والطبيعة

المجتمع جزء من العالم المادي ، خاضع ، كما سبق واوضحنا ، لقوانينه الداخلية . ولكنه غير منفصل عن الطبيعة ، وهو يتفاعل

* بول لافارغ . ذكريات عن ماركس وانجلس . موسكو . عام ١٩٥٦ ، ص ٦٧ . (اشارة التاكيد لنا) .

دائما معهـــا في سياق تطوره . ولهذا يجب على علم الاجتماع ان يدرس هذه العلاقة . وهنا تهتم المادية التاريخية في المقام الاول بالجانب الميتودولوجي (المنهجي) من المسألة .

الطبيعة شرط لا غنى عنه لحياة الناس ، لوجود المجتمـــع وتطوره . **والبيئة الجغرافية** انما هي الظروف الطبيعية التي يوجد المجتمع البشري فيها ، والمجال الذي يتحقق فيه تفاعله مع الطبيعة مباشرة . والارض مع صلاتها بالفضاء الكوني وقبل كل شيء مع الشمس طبعا ، والغلاف الهوائي ، والانهر ، والبحار والمحيطات ، والاحوال المناخية واحوال التربة ، والدفائن النافعة ، كل هذا يشكل تلك الظروف الطبيعية الجغرافية التي تطور المجتمع البشري فيها او ، حسب تعبير هيغل ، «البطانة الجغرافية» للتاريخ العالمي .

ان الصلة بين المجتمع والطبيعـــة تجري قبل كل شيء عبر الانتاج . فان الثروة الاجتماعية تنشأ بواسطة العمل الذي يحول ويكيف المادة الطبيعية وفقا لحاجات الانسان . ومجازا نقول ان العمل هو والد الثروة والطبيعة امها . ان الظروف الطبيعية في الارض هي الاساس الطبيعي للانتاج ، ولذا تؤثر في اتجاه النشاط البشري وفي تطور القوى المنتجة ، وتوزعها ، وتقسيم العمل ، الخ ..

ان البيئة الجغرافية تؤثر كذلك في وتائر تطـــور الشعوب التاريخي . فان الظروف الملائمة في البيئة الجغرافية تيسر تطور الانتاج ، في حين ان الظروف غير الملائمة تعيقه . صحيح ان الانسان يصبح مع تطور المجتمع قادرا على ان يقاوم بنجاح متزايد ابدا الظروف غير الملائمة ، ويذلل الطبيعة . ولكن هذا لا يعني انه ، مع تطور الانتاج ، يتحرر على العموم من تأثير الظروف الطبيعية . فان تفاعل المجتمع مع الطبيعة يتسم بطابع دياليكتيكي اكثر تعقدا بكثير . ان البيئة الجغرافيـــة توفر امكانيات معينة لأجل تطور الانتاج ، ولكن الاستفادة من هذه الامكانيات رهن بالمجتمع نفسه . **فان الظروف الطبيعية ذاتها قد تؤثر باشكال مختلفـــة في تطور**

المجتمع ، تبعا لمستوى تطوره . ويقسمها ماركس وفقا لدورها في تطور المجتمع ، الى قسمين كبيرين* :

١ ــ الثروات الطبيعية بوسائل الحياة : خصوبة التربة ، الحبوب ، الاشجار المثمرة ، الطرائد ، السمك ، وما اليها ؛

٢ ــ الثروات الطبيعية بوسائل العمل : المعادن ، الفحم ، الخشب ، البترول ، والخ ، وكذلك الانهر الصالحة للملاحة ، ومساقط الماء ، وما اليها .

ان النوع الاول من الثروات الطبيعية يضطلع بدور كبير في الدرجات الدنيا من تطور المجتمع ، والثاني في الدرجات العليا . وليس من الصعب ان نفهم ان استعمال الفحم الحجري والبترول ، مثلا ، في الانتاج يصبح ممكنا وضروريا في درجة عالية نسبيا من تطور الانتاج بالذات . ففي درجات ابكر ، لم يكن لوجودهما او لانعدامهما اي شان ، لأنهما لم يكونا مدرجين في عملية الانتاج الاجتماعي . ولكن الانتاج الحديث يستحيل بدون البترول ، وليس من قبيل الصدفة ان الصراع من اجل البترول هو احدى المعاضل الاساسية في السياسة العالمية .

يقينا ان الطبيعة تؤثر في الانسان ، تؤثر في حياته ، الامر الذي ينعكس في معيشته (طابع المسكن ، والالبسة ، والحاجة الى المأكل ، الخ .) ، وفي بعض الخصائص العرقية والقومية وما الى ذلك . واخذ هذا التأثير بعين الاعتبار قد يتسم باهمية عملية بالنسبة للاتنوغرافي والطبيب والمعماري والخ .. ولكنه من المشكوك فيه ان يكون لتأثير الطبيعة المباشر في الانسان اهمية جوهرية لدن تحديد طابع النظام الاجتماعي واتجاه تغيره . وليس الا من قبيل الطرائف يمكن اعتبار قول الجغرافي الاميركي هنتنغتون ان ثورة

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٣ ، ص ٥٢١ .

اكتوبر الاشتراكية يفسرها ازدياد دفء المناخ بعض الشيء في روسيا .

خلافا لنظريات «الحتمية الجغرافية» ، ترى الماركسية ان البيئة الجغرافية لا تحدد ولا يمكنها ان تحدد تطور المجتمع . فلا توجد في التاريخ تطابق صارم بين طابع البيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية . وفي ظروف طبيعية متماثلة تقريبا ، قد توجد بلدان ذات انظمة اجتماعية مختلفة تماما (مثلا ، تركمانيا السوفييتية وايران ، كاريليا وفنلنده ، الخ) . وعلى العكس ، توجد في قطاعات جغرافية مختلفة بلدان ذات نظام اجتماعي واحد ، ومستوى لتطور القوى المنتجة متماثل تقريبا . وسبب ذلك ، ان الناس لا يتكيفون للبيئة المحيطة بكل بساطة كما هو الحال في الطبيعة الحية ، بل يغيرونها ، متغلبين احيانا كثيرة على تأثير البيئة الطبيعية غير الملائم .

يوجد المجتمع في ظروف طبيعية معينة ، ويتطور في تفاعل دائم معها ، ولكن حسب قوانينه الخاصة . وتاريخ المجتمع هو امتداد لتاريخ الطبيعة ، رفع الطبيعة ذاتها الى درجة جديدة . «وان التاريخ نفسه هو جزء **واقعي من تاريخ الطبيعة** ، من تاريخ تحويل الطبيعة من قبل الانسان» * .

مع تطور المجتمع ، يتعاظم تأثير الانسان في الطبيعة اكثر فاكثر . فان البيئة الجغرافية العصرية لم تبق ، والحق يقال ، نتاج التطور الطبيعي الصرف . ان سيماءها هي بقدر كبير ، نتيجة لتأثير المجتمع في الطبيعة ، نتيجة لنشاط البشر التحويلي . فالناس يبنون القنوات والسدود ، وينشئون بحيرات اصطناعية شاسعة . وبتأثير الانسان تغير العالم الحيواني والنباتي في الارض تغيرا كبيرا — وليس فقط بمعنى ان الناس قطعوا الكثير من الغابات ، وضيقوا المجال او حتى قضوا على جملة من انواع الحيوانات

---

* ماركس وانجلس . من المؤلفات الاولى . ص ٥٩٦ .

البرية ، بل ايضا بمعنى انهم اصطنعوا جملة من النباتات الزراعية الجديدة والحيوانات الداجنة الجديدة . ان النباتات التزيينية والمزروعات الحبوبية والخضار والفواكه قلما تشبه على العموم ، في الوقت الحاضر ، ما كانت عليه سابقاتها البريات . وعملية تغير الاشكال النباتية هذه ابعد من ان تكون قد انتهت . فمن بعض الاشكال الاولية ، انشأ الناس زهاء ٤٠٠ نوع من البقر ، و ١٥٠ نوعا من الخيل ، ونحو ٤٠٠ نوع من الكلاب ، والخ .. وان تطور العلم ، ومعرفة قوانين الطبيعة العضوية يكشفان سبلا وامكانيات جديدة لأجل تغيير العضويات الحية ، بسرعة وعن معرفة ووعي ، وفقا لحاجات الانسان . ينجم اذن ان نشاط الانسان يحدث تغييرات جوهرية في المناظر الطبيعية ، في المجموعات الجغرافية المتكونة في مختلف الاماكن ، ويشكل عاملا من العوامل التي تكوّن البيئة الجغرافية . يقينا ان الناس لا يستطيعون بعد ان يؤثروا في المناخ (فهم لا يستطيعون ان ينشئوا غير مناخ مصغر معين) ، وفي العمليات الجيولوجية ، والخ .. ولكن امكانياتطهم تتزايد وتتسع بسرعة . وقد اخذوا يمضون الى الفضاء الكوني ، الامر الذي يوسع كثيرا مجال تفاعلهم مع الطبيعة . وان اكتشاف امكانية الاستفادة عمليا من الطاقة الذرية ، وصنع مختلف التركيبات البوليميرية ذات الخواص المحددة سلفا ، وتطوير الصناعة الالكترونية اللاسلكية ، الخ .، كل هذا يفتح آفاقا شاسعة امام تأثير الانسان في الطبيعة . ومع احدث منجزات العلم والتكنيك ، تتكشف امام البشرية امكانيات جليلة لتحويل سيماء كوكبنا .

ومن جهة اخرى ، ترتسم الآن بالذات امام البشرية المخاطر الناجمة عن تأثير الناس غير المراقب في الطبيعة .

فلا يجوز تحويل الطبيعة بدون روية وتبصر ، والاهتمام فقط بحاجات حاضرنا ، وتناسي العواقب البعيدة لاعمالنا . ومعلوم ، مثلا ، ان استئصال الغابات بكليتها يؤدي الى ضحل

الانهر ، ويردى شروط وظروف الزراعة ؛ وتسفر الهندسة الزراعية غير الصحيحة عن استنفاد التربة وتآكلها ؛ وبناء المؤسسات الصناعية التي تحتاج الى نبذ نفايات الانتاج ، دون استعمال منشآت واجهزة التطهير ، يؤدي الى تلويث الانهر ، والى هلاك الاسماك . والتدخل القصير النظر في مجرى العمليات الطبيعية يقضي على الصلات الطبيعية ، ويخل بمجرى العمليات الطبيعية العادى ، القانوني .

ان الانسان يحصل على وسائل اقوى فاقوى للتاثير في الطبيعة ، ولذا ينبغي عليه ان يستعملها باكبر الاحتراس ، لأن مخاطر التاثير السلبي في الطبيعة تتفاقم . ان تلويث الانهر والبحار وحتى المحيط العالمي بنفايات الانتاج الصناعي ، وبنفايات الطاقة الذرية والكيمياء هو ضار بخاصة . وامام البشرية تنتصب قضية صيانة البيئة السكنية . وبما ان هذه الظاهرات تتخذ طابعا عالميا اوسع فاوسع ، فلا يمكن حل هذه المعضلة الا بتضافر جهود البشرية .

وقد اكد ليونيد بريجنيف في كلامه امام المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي : «... وبلادنا مستعدة للاشتراك ، مع غيرها من الدول الاخرى المعنية ، في حل قضايا صيانة البيئة الطبيعية ، واستثمار موارد الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية وتطوير النقليات ووسائل الاتصال ودرء وتصفية اخطر الامراض واوسعها انتشارا ودراسة وغزو الفضاء الكوني والمحيط العالمي» * .

وتواجه البشرية امرين لا ثالث لهما : امّا ان يستمر تلويث بيئة الناس السكنية ، مما يؤدي الى عواقب فاجعة وغير متوقعة

* ليونيد بريجنيف . تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب . دار المطبوعات السياسية ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٣٧ .

على الناس ، واما انه يتعين على النـــــاس ان يجدوا الامكانيات والوسائل لدرء الخطر الزاحف . ان الماركسيين يعتقدون ان بوسع الشيوعية ان تعطي الحل الجذري لهذه المعضلة .

وهذه الموضوعة تؤكدها كليا ممارسة البنـــاء الشيوعي في الاتحاد السوفييتي . وقد اعار المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي اهتماما خاصا لمسألة الحرص على الطبيعة . وقد اشير في المؤتمر الى انه لا بد لنا ، ونحن نتخذ الاجراءات الرامية الى الاسراع بالتقدم العلمي التكنيكي ، من ان نفعل كل ما بوسعنا لكـــي نجعل هذا التقدم يقترن بالموقف الحكيم مـــن الاحتياطيات الطبيعية ولا يصبح مصدرا لتلويث الهواء والمياه الى حد خطر ولاستنفـــاد خصوبة الاراضي . ان الحزب الشيـــوعي السوفييتي يشدد مطالبه من الهيئات التخطيطية والاقتصاديـــة والتصميمية في البلاد وجميع الملاكات (الكوادر) الحزبية ويزيد من مسؤوليتها عن امر تصميم وبناء المؤسسات الجديدة وتحسين عمل المؤسسات القائمة ، وذلك من وجهة نظر الحرص على الطبيعة . وليس لجيلنا وحده بل وكذلك للاجيال الجديدة القادمة ، يجب ان تتوفر امكانية التمتع بجميع طيبات طبيعتنا الرائعة .

ففي المجتمع المقبل ، الشيوعى ، عندما يقضى نهائيا على خطر الحروب وعلى نفقات التسلح ، وعندما تزول الحواجز التي تقيمها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ويقيمها تفرق مختلف البلدان والشعوب ، وعندما توحد البشرية جهودها ومواردهـــا المادية لأجل ترويض الطبيعة ، سيتمكن المجتمع من مراقبة تأثيره في مجرى العمليات الطبيعية على صعيد كوكبنا الارضي كله ، ومن تغيير كوكبنا في صالح الانسان وخيره فقط .

ولا يجوز اعتبار تقدم التكنيك كشيء يفصل المجتمع عـــن الطبيعة . فالانســـان ذروة كل تطور ، ولكنه يخص الطبيعـــة بوجوده . وقوته وبأسه يتعاظمان تبعا لتعلمه اخضاع الطبيعة

لنفسه ،والاستفادة من قوانينها في الانتاج ، اي التفاعل معهـــا بصورة اوسع فاوسع .

ان بيولوجيا الانسان نفسه هي عامل طبيعي آخر من عوامل تطور المجتمع . فان الولادة والموت ، ونمو وشيخوخة العضوية البشرية ، والفرق بين الجنسين ، كل هذه عمليات وظـــاهرات بيولوجية . ومع ذلك ترتدي دينامية نمو عدد السكان ، وفوارق الجنس والسن بين الناس في كل مجتمع طابعا اجتماعيـــا وتخلق قضايا اجتماعية معينة . ولهذا ، فان تجديد انتاج سكان البلاد ، والظاهرات الديموغرافية الاخرى لا يدرسها علم الطب والبيولوجيا وحسب ، بـــل تدرسها مجموعة كاملة من العلوم الاجتماعيـــة (الديموغرافيا ، علم الاجتماع ، علم الحقوق ، العلوم الاقتصادية ، الاتنوغرافيا ، الخ .) .

فما هي الصلة بين نمو عدد السكان وتغير كثافة السكان مـن جهة وتطور الانتاج من جهة اخرى ، واي دور يلعبان في تطـــور المجتمع ؟

ان المادية التاريخية ترى ما يلي : صحيح ان نمـــو السكان يؤثر في الانتاج والمجتمع ، ولكنه لا يشكل القوة المحـــددة في تطورهما . ولو انه كان يحدد التطـــور الاجتماعى ، لكان لا بدّ لكثافة السكان العالية ان تستتبع انتاجا اكثر تطورا ، ونظامـــا اجتماعيا اكثر رقيا . اما في الواقع ، فان الحال آخر . من المؤكد ان كثافـــة السكان عنصر غير مستقر . ان العالم ماهول بصـــورة متفاوتة جدا . ففي اكثر مناطق الكرة الارضية اكتظاظا بالسكان ،ــ وهي تشغل ٧٪ من اليابسة ــ يعيش حوالي ٧٠٪ من مجموع سكان الارض . في حين ان ١٠٪ من الارض (الصحارى ، المناطق في جوار القطبين وغيرها) غير ماهولة تقريبا . كذلك تتغير كثافة السكان في الارض حسب الازمان . ففي مستهل العهد الميلادي ، كان عـــدد سكان الكرة الارضية يتراوح تقريبا بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليـــون

نسمة ؛ وفي اواخر الالف الاول من العهـد الميلادي ـ حوالي ٣٠٠ مليون نسمة ؛ اما في زمننا ، فقد ارتفع في اوائل عام ١٩٦٨ حتى ٣ مليارات و ٤٥٠ مليون نسمة ، وبلغ متوسط كثافة السكان في القارات المأهولة زهاء ٢٥ نسمة بكل كيلومتر مربع .

ولكن النظام الاجتماعي في هذا البلد او ذاك ، سواء في الماضي ام في الحاضر ، لم تحدده ولا تحدده كثافة السكان . كذلك لا يمكن لتجديد انتاج السكان ولنمو عدد السكان وتغير كثافة السكان ان تفسر الانتقـال من نظـام الى آخر ، مثلا ، من الاقطاعيـة الى الرأسمالية ، او من الرأسمالية الى الاشتراكية . ناهيك عن انها هي نفسها رهن بالظروف الاجتماعية لحياة الناس : حالة الانتاج ، مستوى الثقافة ، الاحوال المعيشية ، التقاليد القومية والدينية ، وكثير غيرها من العوامل . ولهـذا لا يوجد قانون مطلق خـارج التاريخ للنمو السكاني .

وقد اثبت ماركس انه يوجد في ظروف كل نظام اجتماعـي قانون للنمو السكاني خاص به . ففي ظل الرأسمالية ، حيث الانتاج خاضع لمصالح الربح ، تؤدي مكننة واتمتة الانتاج ، اللتان تزيدان انتاجية العمل زيادة هائلة ، الى استبعاد قسم من العمال من ميدان الانتاج ، والى تفاقم البطالة . ان الرأسمالية تنتج على الدوام فيضا نسبيا من الايدي العاملة المحرومة من وسائل العيش . وهذا قانون للنمو السكاني ملازم للرأسمالية .

اما في ظل الاشتراكية ، حيث تطور الانتاج خاضع لمصالح الانسان ، لتلبية حاجاته ، وحيث ينجذب السكان المتزايد عددهم الى الانتاج المتنامي ، وحيث لا وجود للازمات وللبطالة ، وحيث الشروط المادية لحياة الجماهير تتحسن تدريجيا ، فتفعل فعلها قوانين للنمو السكاني مختلفة تماما عما في ظل الرأسمالية .

ان عملية تجديد انتاج السكان عملية عفوية ؛ ولكن التاريخ يبين ان مجتمعات ودولا كثيرة حاولت في عهود مختلفة ان تؤثر في هذه العملية ، ان تضبطها في صالحها ، ان تؤثر في عدد السكان

وتركيبهم في ارض معنية . والمثـــال على ذلك ، الاجراءات التي تتخذها مختلف الدول لأجل ضبط عمليات نزوح السكان : تشجيع الهجرة الى البلاد او الى خارج البلاد ، استئجار الايدي العاملة ، الخ .. وبين وسائل التاثير في دينامية وزخم نمو السكان ، نجـــد كذلك اجراءات تشجيع الولادة ، والاجراءات التي تسهم في تعجيل وتائر النمو السكاني .

ولكن المجتمع يواجه في جملة من الاحوال ضرورة الحد من الولادة . مثلا . في بعض البلدان التي تحررت من التبعية الاستعمارية والتي تحاول رفع مستوى حياة الشعب ، تصبح الوتائر العالية لنمو السكان عاملا سلبيا لأن تزايد عدد السكان يبتلع تزايـــد الدخل الوطني ، الامر الذي لا يتيح رفع مستوى الحياة العام . وهنا ، لا نقصد بالطبع النمـــو السكاني المطلق ، بل نقصد التركة الثقيلـــة للاستعمار الذي عرقل التطور الاقتصادي في كثير مـــــن البلدان وجعلها تجابه معضلة النمو السكاني النسبي . وفي هذه الحـال ، قد تصبح الاجراءات الرامية الى تحديد الولادة جزءا من مجموعـــة كاملة من الاجراءات الهادفة الى اداء مهام التطور الوطني . ولكن تحديد الولادة لا يمكنه ان يسفر في هذا المجال عن مفعول ايجابي معين الا اذا رافقته تحويلات اجتماعية واقتصادية .

ان منظومة الاجراءات الحكومية التي تستهدف التاثير ، بشكل محدد ، في عملية تجديد انتاج السكان ، تشكل **السياسة السكانية** ؛ والماركسية لا تنكر البتة ضرورة انتهاج هذه السياسة . فان تطوير الانتاج الاشتراكي الذي يبتغي تلبية حاجات المجتمع انما يجب ان يرتبط بصورة مخططة ، وللمدى البعيد ، مع نمو السكان وحاجاتهم . ومن المهم بخاصة الاشارة الى هذا في غمرة النضال ضد ايديولوجية المالتوسية والمالتوسية الجديدة .

ان نظرية النمو السكاني المالتوسية الرجعيـــة قد ظهرت في اواخر القرن الثامن عشر ولكنها لا تزال منتشرة وكبيرة التاثير في

الوقت الحاضر . فلقد حاول مالتوس ، في كتابه «بحث في مبدأ السكان» (١٧٩٧) ان يبرهن ان جميع الكائنات الحية يلازمها الميل الى التكاثر باسرع مما تجيزه كمية الطعام الموجودة تحت تصرفها . وزعم مالتوس ان نمو السكان في المجتمع البشري يجري وفق متوالية هندسية بينما لا يمكن لوسائل العيش ان تنمو في خيرة الاحوال الا وفق متوالية حسابية . وبالنتيجة ، اذا اعتبرنا عدد سكان الكرة الارضية ١ ، فانه سيتضاعف بعد ٢٥ سنة اذا لم يلق مقاومة بوجه التكاثر . وبعد مائتي سنة ، ستصبح نسبة السكان الى وسائل العيش كنسبة ٢٥٦ الى ٩ . ان هذا «القانون» ، كما زعم مالتوس ، يفعل فعله «في جميع الازمنة وفي جميع الظروف التي عاش فيها الانسان او سيواصل العيش فيها»* . والنمو البطيء لوسائل العيش يعلله ، مثلا ، «بقانون» تناقص خصب التربة . ومن هنا خلص الى القول ان «السبب الرئيسي والدائم للفقر قلما يتوقف او لا يتوقف البتة على شكل الحكم او على التفاوت في توزع الاموال : وليس بمقدور الاغنياء ان يضمنوا للفقراء العمل والغذاء ؛ ولهذا لا يحق للفقراء من حيث جوهر الاشياء بالذات ، ان يطالبوا الاغنياء بالعمل والغذاء» ** . والانسان المولود في عائلة فقيرة انسان زائد . «فلا مكان له في مائدة الحياة الكبيرة . ان الطبيعة تأمره بالانصراف ولا تتباطا في تنفيذ حكمها بنفسها» *** . ويكتب مالتوس بما يكفي من الصراحة عن الاهداف الطبقية لنظريته : ان فهم «القانون» يجب ان يؤدي الى النتيجة التالية ، وهي ان الناس سوف يتحملون بصبر اوضاعهم المرهقة

---

* مالتوس . «بحث في مبدأ السكان» . عام ١٨٦٨ ، المجلد الاول ، ص ٤٧٢ .

** المرجع ذاته .

*** المرجع ذاته . ص ١٢ .

وان الفقر لن يستتبع «السخط والغضب على الحكومة والطبقات العليا» * .

وقد انتقد ماركس وانجلس كتاب مالتوس انتقادا ماحقا ، واعتبراه «اصرح اعلان حرب من البرجوازية على البروليتاريا» ** . وفي مكان آخر ، كتب ماركس بغضب واستهجان يقول : «ان مالتوس يتميز **بعمق انحطاط** الفكر ، بانحطاط لا يمكن ان يجيزه لنفسه غير كاهن يرى في فقر البشر عقابا على الخطيئة الاصلية ...» *** .

الا ان تطور المجتمع كان قد قدم البرهان ، حتى في القرن التاسع عشر ، على بطلان نظرية مالتوس . فمن عام ١٨٠٤ الى عام ١٩١٤ ، مثلا ، بلغ المتوسط السنوي لنمو انتاج الحنطة ٢,١٪ بينما بلغ المتوسط السنوي لنمو السكان ٠,٨٦٤٪ . ويستفاد من معطيات الاقتصادي الالماني الغربي بآده انه يمكن زيادة انتاج الحبوب نحو العام ٢٠٠٠ الى ١٢ ــ ١٦ مليار طن ، وهذه كمية تكفي لتوفير الطعام لـ ٣٠ مليار نسمة **** في حين ان عدد سكان الارض سيبلغ في مستهل القرن الحادي والعشرين ، حسب التكهنات، زهاء ٦ ــ ٧ مليارات نسمة . وفي الوقت الحاضر ، تبلغ مساحة الاراضي المزروعة ٩٪ من مجمل مساحة اليابسة ، في حين ان ٤٠٪ على الاقل تصلح للزراعة . وهذا يعني ان الامكانيات ابعد من ان تكون قد نفدت في هذا المجال ، ناهيك عن الامكانيات التي لا تحصى الكامنة في المحيط .

---

* مالتوس . «بحث في مبدأ السكان» . المجلد ٢ ، ص ٣٤١ .

** ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجد ٢ ، ص ٥٠٤ .

*** ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٦ ، القسم الثاني ، ص ١٢٢ .

**** بآده . المباراة في نحو عام ٢٠٠٠ . موسكو ، عام ١٩٦٢ ، ص ٦٥ .

وهكذا لم يصمد عمليا ما يسمى «بقانون» مالتوس للنقد العلمي ؛ ولكنه لا يزال للمالتوسية اتباع في الوقت الحاضر . فان المالتوسيين المعاصرين يحاولون ان يثبتوا انه يوجد فيض من السكان في الارض ، وان ازدياد عدد السكان لاحقا يهدد البشرية بكارثة ، وان الازمات والثورات والحروب وغيرها من الهزات الاجتماعية انما يكمن سببها على وجه الضبط في فيض السكان .

الناس جياع لأنهم كثيرون اكثر من اللزوم ؛ والكعكة لا تكفي العائلة كلها ؛ ومن تكاثر الكائنات البشرية الخارق ينبع الشر كله ، وهكذا دواليك وهلمجرا . هذه الاقوال وما يماثلها تمتلئ بها مؤلفات المالتوسيين الجدد . ومثل الشيوعية ومبدؤها القائل بالتوزيع حسب الحاجات ، يعارضها المالتوسيون بافق مكفهر ينتظر البشرية ويصب عليها ويلات فيض السكان .

اما في الواقع ، فانه يمكن تماما ، حتى في المستوى الحالي لتطور القوى المنتجة والعلم ، وفي المساحة الحالية من الاراضي المحروثة ، اطعام جميع سكان العالم والقضاء على الجوع في الارض وزيادة قوة العمل الزراعي المنتجة زيادة هائلة . فان المعضلة تكمن في التخلف الاقتصادي الذي يعاني منه عدد كبير من المناطق في كوكبنا الارضي ، وفي نظام العلاقات الاجتماعية التي تعيق تطور هذه المناطق ، وفي تركة الاستعمار الثقيلة الوطأة ، وفي غير ذلك من العوامل .

ان العلم المعاصر يقدم البرهان المقنع على مبلغ صواب رأي تيميريازيف حين قال انه حتى ولو كثر عدد السكان في الارض الى حد ان يضطروا للعيش على اطواف ، فان الارض قادرة في هذه الحال على اطعام جميع سكانها . ولكنه لا يجوز ان تغيب عن البال ، عند انتقاد المالتوسية ، القضايا الفعلية الواقعية التي المالتوسية انعكاس مشوه عنها . فان هذه القضايا الفعلية هي على الاقل من نوعين . اولا ، قضية تطوير الانتاج الزراعي بحيث يضمن حاجات السكان

المتزايد عددهم ؛ وثانيا ، قضية ضبط نسبة الولادة ، في بعض الاحوال في اتجاه تخفيضها ، وفي احوال اخرى ، على العكس . هاتان القضيتان تواجهان المجتمع ، ومن الممكن تماما حلهما من حيث المبدأ . والشرط لحل القضية السكانية حلا عاما وفعالا ، هو تذليل التناحرات الاجتماعية وتضافر الجهود الحكيمة للبشرية جمعاء .

وهكذا ، اذا لم تكن الطبيعة والبيئة الجغرافية وكثافة السكان ـ التي تشكل شرطا ضروريا وهاما من شروط الحياة الاجتماعية وتؤثر في التطور الاجتماعي ـ القوة **المحددة** للحياة الاجتماعية وللتطور الاجتماعي ، فما الذي يحدد اذن تطور المجتمع ، وما الذي يضفي عليه طابع عملية قانونية ، طبيعية ـ تاريخية ؟ ان الانتاج هو هذه القوة المحددة للتطور الاجتماعي .

وبما ان الانتاج هو اساس حياة المجتمع وتطوره ، فان مهمة علم الاجتماع الاولى تتلخص في تحليل قوانين تطور الانتاج وفعلها في تاريخ المجتمع . ففي الانتاج تفعل فعلها سواء القوانين الخاصة بكل من التشكيلات ام القوانين المشتركة بين جميع التشكيلات . وبين هذه القوانين ، يتسم بدلالة خاصة قانون التطابق بين علاقات الانتاج وبين طابع ومستوى تطور القوى المنتجة . فان هذا القانون هو قانون سوسيولوجي عام مشترك يسري مفعوله في سياق تاريخ البشرية كله ، وتحليله يتيح توضيح كنه العملية التاريخية العميقة .

قانون بين علاقات الانتاج وبين طابع ومستوى تطور القوى المنتجة

ان قانون التطابق يعبّر عن العلاقة المتبادلة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في سياق تطور جميع التشكيلات الاجتماعية . فان علاقات الانتاج رهن بالقوى المنتجة ، وتحددها القوى المنتجة ، وتؤثر بدورها في تطور القوى المنتجة . ان تاثير علاقات الانتاج يتجلى بطريقتين : اذا تطابقت مع القوى المنتجة ، أسهمت في

تطويرها وانمائها ؛ واذا دخلت في تناقض معها ، امست كابحا لها . ومن هنا تنبع ضرورة التطابق بين علاقات الانتاج وبين مستوى وطابع تطور القوى المنتجة . وعليه يصف قانون التطابق ، من جهة، تبعية علاقات الانتاج لتطور القوى المنتجة ، ومن جهة اخرى ، التبعية المعاكسة ؛ ولكن دور كل من طرفي الانتاج في هذا التفاعل بينهما يختلف عن دور الآخر . فان القوى المنتجة ، كما سبق واوضحنا ، هي الطرف المحدد في هذا التفاعل .

ينجم بالتالي ان قانون التطابق يعبر عن دياليكتيك او عن تفاعل القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، الجاري **على اساس** تطور القوى المنتجة .

ان عملية الانتاج الاجتماعي تفترض صنع وسائل العمل واستعمالها لأجل انتاج سلع الاستهلاك . ولهذا ينقسم الانتاج الاجتماعي دائما الى قطاعين كبيرين ــ **انتاج وسائل الانتاج (القطاع أ) وانتاج سلع الاستهلاك (القطاع ب)** . يقينا ان التمايز بين قسمي الانتاج هذين قد يتفاوت حدة باختلاف درجات التطور الاجتماعي . ولكنه يمكن دائما الفصل بين هذين القطاعين الكبيرين في الانتاج الاجتماعي سواء من حيث دور كل منهما ، ام من حيث الوقت الذي ينفقه الناس في سياق عملية العمل ، ام من حيث شكل المنتوج . ولهذا التقسيم اهمية مبدئية لفهم تطور الانتاج الاجتماعي . فبما ان نمو انتاج سلع الاستهلاك لا يمكن الا على اساس ترقية تكنيك وتكنولوجيا الانتاج ، فان تطور القسم الاول ــ القطاع أ ــ هو اعمق اساس لتقدم الانتاج الاجتماعي . ولأجل ضمان استمرارية الانتاج وضمان توسعه في القطاع أ ، يجب ان يتجدد على الدوام انتاج وسائل العمل المستخدمة لأجل انتاج سلع الاستهلاك ، وانتاج وسائل العمل المستخدمة لأجل انتاج وسائل الانتاج ، كما يجب ان يتوفر فائض من وسائل العمل يمضي الى توسيع الانتاج الاجتماعي . ولهذا كانت افضلية تطوير انتاج وسائل الانتاج (القطاع أ) ــ شرط توسيع الانتاج بسرعة . ولكن

تجديد الانتاج الموسع لا يفترض نمو عدد وسائل الانتاج المنتوجة وحسب ، بل يفترض كذلك ترقية الوسائل الموجودة وصنع ادوات ووسائل عمل جديدة اكثر انتاجية وابتكار تكنولوجيا جديدة ، وتطوير قاعدة الطاقة ، الخ . ، وادخال وتطبيق كل هذا في جميع فروع الاقتصاد الوطني ، اى انه يفترض ما يسمى **التقدم التكنيكي (الفني)** . **وهذا هو محور تطور الانتاج الاجتماعي** .

ان تطور الانتاج ، ككل تطور آخر ، ينطوي على عنصرين ، هما **التوارث وظهور الجديد** . فلا يمكن صنع وسائل عمل جديدة الا بواسطة وسائل العمل الموجودة وبالاستفادة من الامكانيات التي يكشفها مستوى تطور الانتاج في الظرف المعني . ولهذا كان التوارث، الحفاظ على النتائج الايجابية للتطور السابق ، عنصرا وشرطا ضروريا لتطور القوى المنتجة .

ولكنه لا يجوز لنا ان نتصور هذا التطور كخط مستقيم متواصل غير منقطع ، لحركة تدريجية تقدمية . فهو يتسم بطابع اشد تعقيدا . اولا ، يجري تقدم التكنيك باشكال ووتائر مختلفة ، على اساس ادوات انتاج مختلفة . فان تطور الادوات الحرفية البسيطة يتميز ، من حيث الكيف ، عن تطور الانتاج الآلي . والى هذا الجانب من المسألة ، لفت ماركس الانتباه . فقد كتب يقول ان القاعدة التكنيكية لجميع اساليب الانتاج ما قبل الرأسمالية كانت محافظة من حيث جوهرها في حين ان القاعدة التكنيكية للانتاج الرأسمالي ثورية * . فما الحكاية هنا ؟ ان اداة العمل البسيطة تختلف عن الآلة بكون الانسان نفسه يعمل بهذه الاداة ، في حين ان العمل بواسطة الآلة انتقل من الانسان الى الآلية ، اي ان تلك العمليات التي كان يقوم بها العامل من قبل بالادوات تقوم بها الآلة الآن . وعندما يتم ، عن السبيل التجريبي ، ايجاد وصنع اداة تكون اكثر

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٣ ، ص ٤٩٧ــ٤٩٨ .

مطابقة لعملية العمل المعنية ، تكتسب ميلا الى الجمود والتحجر . فان الفاس والمطرقة والمحراث وما اليها من الادوات تبقى خلال آلاف السنين ، دون ان يطرأ عليها غير تغييرات وتخصيصات طفيفة جدا . ولهذا يجري التقدم التكنيكي على اساس هذه الادوات ببطء خارق ، ويهيمن الميل الى الجمود والتحجر ، ويتم التوصل الى زيادة انتاجية العمل ، بصورة رئيسية ، بفضل حذاقة الاسطى نفسه او بتقسيم العمل تقسيما مفصلا عند صنع المنتوج .

اما **القاعدة التكنيكية للصناعة الكبيرة** ، فحالها آخر . فان الآلة تحول كل الانتاج الصناعي والزراعي ووسائط النقل ، الخ . . والانتاج الآلي غير ممكن وغير معقول بدون التقسيم الاجتماعي الواسع للعمل ودون اقامة صلة عضوية بين مختلف فروع الانتاج . والتحسينات الكبيرة ، ايا كانت ، في اي فرع كان من فروع الانتاج ، تستتبع ضرورة استنهاض الفروع الاخرى المرتبطة بالاول واجتذابها بصورة متطابقة ، لكي لا تختل نسب الانتاج ، لكي لا تتشكل « اماكن ضيقة » . مثلا . ان ابتكار المحركات النفاثة قد تقدم بمطالب جديدة من صناعة التعدين والصناعة الكيماوية وغيرهما من فروع الصناعة التي تؤمن المواد الضرورية لأجل انتاج هذه المحركات . وهنا يجب ان لا يغيب عن البال ان الانتاج الآلي يتحلى بالقدرة على النمو والتوسع بصورة سريعة وهائلة ، الامر الذي لم يكن يتصف به الانتاج الحرفي.

واخيرا ، يرتبط الانتقال الى الصناعة الكبيرة **بتطبيق العلوم الطبيعية تطبيقا تكنولوجيا** عن قصد ووعي ، الامر الذي يكشف امكانيات لا حد لها للاستفادة من القوى الطبيعية الجديدة والجديدة، ومن الخواص المكتشفة حديثا لمواد وقوانين الطبيعة وادراجها في عملية الانتاج ، ويكشف بالتالي امكانيات لا حد لها لتطوير القوى المنتجة . وبما ان الانتاج الآلي هو الاساس المادي للعلوم الطبيعية ، فانه يحصل منها على دفعة قوية لأجل تطوره باطراد . فان الفيزياء

الذرية ، وفيزياء انصاف الموصلات ، وكيمياء التركيبات الجزيئية العالية ، والسيبيرنيتيك ، والخ . ، قد ادت في الوقت الحاضر الى ثورة علمية تكنيكية جديدة . ويتبين ان القاعدة التكنيكية للانتاج الآلي العصري قادرة على تحولات ثورية سريعة بوثبات . ويقيننا ان استخدام وتحقيق امكانيات التكنيـــك العصري رهن الى حد كبير بالظروف الاجتماعية ، الامر الذي سنتحدث عنه فيما بعد .

اذن ، ان التقدم التكنيكي هو اساس تطور القوى المنتجة . ولكن تطورها لا يقتصر على التقدم التكنيكي . فهو يشمل ايضا ترقية تنظيم الانتاج كما يشمل تطور الانسان بوصفه قوة منتجة اي تطور خبرته وعاداته في العمل ، ورفع مستواه الثقافي التكنيكي وهلمجرا .

ان خبرة الانسان وعاداته في العمل ، التي تتغير تبعا لتطور التكنيك ، تبرز بدورها كعنصر فعال من عناصر القوى المنتجـــة . فالتكنيك ميت بلا بشر . فان البشر لا يقومون باستعمال التكنيك وتكنولوجيا الانتـــاج وحسب ، بل يقومون كذلك بتطويرهمـــا وترقيتهما وباختراع الادوات الجديدة وبتحسين تنظيم الانتاج . ولهذا ، كان تطور التكنيك نفسه والاستفادة من الامكانيات الكامنة فيه ، اذا ما توفرت الشروط الاخرى ، رهنا بخبرة البشر وعاداتهم في العمل ومعارفهم ، وثقافتهم ومؤهلاتهم .

وهكذا كان تطور القوى المنتجة عبارة عن عملية معقدة تتفاعل فيها عناصرها المختلفة وتؤثر بعضها في بعض ، ولكن وجهة التقدم العامة يحددها تطوير وترقية وسائل العمل قبل كل شيء بوصفها العنصر المحدد للقوى المنتجة .

ان القوى المنتجة تحدد علاقات الانتاج لأن طابع ومستوى تطور القوى المنتجة ، ولا سيما منها وســـائل وادوات الانتـــاج يفرضان ضرورة علاقات معينة محددة بين الناس في عملية العمل . وهذه التبعية تتجلى كميل ملاحظ بوضوح في سياق تاريخ البشرية .

ان التقدم الهائل لادوات العمل من القطاعة الحجرية البسيطة

والعصا المسننة في مرحلة ولادة المجتمع حتى اعقد الآلات والآليات والمنشآت الطاقية والخ . في الوقت الحاضر انما يمكن تقييمه انطلاقا من المفهوم المادي للتاريخ ، سواء من حيث الكم او من حيث الكيف . وعندما نقول ان القوى المنتجة متطورة الى هذا الحد او ذاك ، فاننا لا نفعل بالتالي غير ان نصف حالة القوى المنتجة من حيث الكم ، ونقارن بين مستويات تطورها . اما وصف القوى المنتجة من حيث الكيف ، فيحدده اسلوب تشغيل ادوات العمل ، اسلوب استعمال ادوات العمل . واذا نظرنا الى القوى المنتجة من حيث الكيف ، فقد تتسم بطابع مزدوج : اذا كانت ادوات العمل يحركها العمل الفردي (مثلا ، الادوات الحرفية) واذا كانت تؤمن للفرد انتاج الخيرات المادية الضرورية للحياة ، فان القوى المنتجة تتسم **بطابع خاص ، فردي** ؛ اما اذا كان لا بدّ من العمل الجماعي لأجل تشغيلها (مثلا ، منظومة من الآلات) ، فان القوى المنتجة تتسم **بطابع اجتماعي ، عام** .

ان طابعي القوى المنتجة الاجتماعي والخاص يقابلهما شكلان ممكنان ، اساسيان ، ظاهران في التاريخ ، لعلاقات الانتاج ، سبق وتحدثنا عنهما هما **علاقات التعاون والتعاضد بين الناس في عملية الانتاج** — وهي علاقات قائمة على الملكية الاجتماعية ، العامة لوسائل الانتاج — **وعلاقات السيادة والخضوع** ، القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

عندما انفصلت البشرية للتو عن الحالة الحيوانية ، استخدم الناس الادوات الحجرية والخشبية والعظمية . ومع ان هذه الادوات كانت ادوات للاستعمال الفردي ، لم يكن الفرد المسلح بها آنذاك قادرا بمفرده على انتاج الخيرات المادية الضرورية لحياته . انها كانت تنفي امكانية الانتاج الفردي . وكان الناس مضطرين الى العمل معا ، وكانوا يساندون بعضهم بعضا نظرا لضعف الفرد المنعزل امام الطبيعة . وهكذا برزت **قوة الجماعة** هنا القوة المنتجة الاساسية .

وعلى هذا الاساس بالذات تكونت عندهم العلاقات الجماعية البدائية المشاعية .

ومع تطور القوى المنتجة داخل المشاعة البدائيـــة ، جرى الانتقال من الادوات الحجرية الى البرونزية ومن ثم الى الحديدية . ولقد رفعت الادوات الحديدية انتاجية العمل الى حد انه اصبح من الممكن قيام النشاط الانتاجي على اساس فردي او في نطاق عائلة منفردة . وحدثت قفزة كيفية في تطور القوى المنتجة : فقد اكتسبت **طابعا خاصا ، فرديا** . وقد اسفر تغير طابع القوى المنتجـــة عن عواقب اجتماعية هائلة . فالطابع الخاص للقوى المنتجة تطابقه ، وعلى اساسها تتكون بالضرورة ، **علاقات الانتاج القائمة على الملكية الخاصة** ــ العلاقات العبودية والاقطاعية والرأسمالية . وكل طراز اعلى من العلاقات القائمة على الملكية الخاصة يتكون على اســـاس **مستوى** اعلى للقوى المنتجة الخاصـــة من حيث **طابعها** . وقد كان تطوير وترقية ادوات العمل ذات الاستعمال الفردي ، الشخصي ، تمهيدا كميا لقفزة كيفية جديدة ، هي الانتقال من الادوات الحرفية الى الانتاج الآلي الذي اضفى الطابع الاجتماعي ، العام ، على عملية العمل نفسها . يقينا ان الآلات البسيطة للغاية (المطاحن العاملة على الماء والريح ، وغيرها) قد استعملت منذ ازمان بعيدة جدا ، المطاحن المائية في الازمنة القديمة ، والمطاحن العاملة على الريح منذ حوالي القرن العاشر . ولكنهـــا اضطلعت بدور ثانوي في الانتـــاج . فان استعمالها لم يحدد طابع الانتاج . فقط الرأسمالية التي نشأت بادئ ذي بدء على اساس ادوات العمل الشخصية ، الخاصة من حيـــث طابعها ، اخذت تضفي تدريجيا على عملية الانتاج طابعا اجتماعيا. ولهذا فان الرأسمالية ومعها الملكية الخاصة ، كل ملكية خاصة ، تستنفدان قواهما ، لأن الطابع الاجتماعي ، العام ، لعملية الانتاج تطابقها الملكية الاجتماعية ، العامـــة ، لوســـائل الانتـــاج . ان الرأسمالية بتطويرها الصناعة الكبيرة العصرية ، تخلق بالتـــالي

المقدمات المادية والتكنيكية لأجل نشوء الملكية العامة الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج .

وعليه كان التغير الكيفي لطابع القوى المنتجـــة ، المرتبط بالانتقال من الادوات الحرفية الى الانتـــاج الآلي ، هو السبب الاخير والاساس لانتقال المجتمع من العلاقات القائمة على الملكية الخاصة الى الملكية الاجتماعية العامة لوسائل الانتاج .

ونحن نشهد في الوقت الحاضر قفزة جديدة في تطور الانتاج ستؤدي بالنتيجة لا الى قيام مجرد آلة او حتى منظومة من الآلات بين الانسان والطبيعة ، بل الى قيام عملية انتاج تتحقق اوتوماتيكيا وتضبط نفسها بنفسها . وهذه هي الاتمتة . ان الاتمتة تدشن عهدا جديدا في تطور التكنيك الآلي .

ان **المكننة المجموعية والاتمتة المجموعيـــة** تركزان في كل واحد يعمل مباشرة كعضوية منتجة واحدة ، لا بعض المؤسسات والفروع وحسب ، بل كذلك مناطق اقتصادية برمتها ، وفيما بعد مجموعات اقتصادية لبضعة بلدان او لبعض مجموعات من البلدان ، وفي المستقبل اقتصاد الكرة الارضية جمعاء . والتعبير الملحوظ في الوقت الحاضر عن هذا الميل ، انما يتجلى في انشاء المنظومـــات الطاقية الجبارة التي تشمل مساحات شاسعة من الاراضي ، ومنها مثلا ، كل القسم الاوروبي من الاتحاد السوفييتي . وان اتسام الانتاج باطراد بالسمة الاجتماعية ، العامة (او تعميمه باطراد) سيضفي عليه منظرا جديدا من حيث الكيف . وعلى هذا الاساس المـــادي تتعاظم الامكانية الموضوعية والضرورة الموضوعية لاخضاع عملية الانتاج لمصالح المجتمع كله ولمراقبته الواعية ، ولتصفية تفرق الشعوب والبلدان ، ومن ثم لتوحيدها في رابطة واحدة من الكادحين الاحرار على صعيد الكرة الارضية قاطبة .

ان توضيح مسألة الجانبين الكمي والكيفي من تطور ادوات الانتاج ، ومسألة تغير طابعهما ، يتسم باهمية فاصلة لأجل تحديد

الاساس المادي والتكنيكي لجميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ولأجل فهم تطورها بوصفه عملية طبيعية تاريخية .

لندرس الآن تاثير علاقات الانتاج بدورها في القوى المنتجة .

ان تطور القوى المنتجة يجرى بين الفينة والفينة دون المساس بكنه علاقات الانتاج المعنية ولذا ، فان كل شكل معني لعلاقات الانتاج لا يحل محله شكل جديد طالما يفسح ما يكفي من المجال لأجل تطور القوى المنتجة ، وذلك مثلما يرتدي الطفل اللباس نفسه طالما لم يضق عليه ، طالما لم يكبر الطفل بالنسبة للباس .

ولكن علاقات الانتاج الجديدة تشيخ تدريجيا في سياق التطور، وتدخل في تناقض مع القوى المنتجة المتنامية ، وتتحول الى عقبة وقيد بالنسبة لها . وآنذاك تحل محلها علاقات انتاج جديدة يتلخص دورها في ان تكون شكلا لتطور القوى المنتجة .

ولقد اوضح ماركس في رسالته الشهيرة الى اننكوف بتاريخ ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٨٤٦ : «ان الناس لا يتخلون ابدا عما اكتسبـــوه . ولكن هذا لا يعني انهم لن يتخلـــوا عن ذلك الشكل الاجتماعي الذي اكتسبوا فيه قوى منتجة معينة . بل بالعكس . فلكي لا يحرم الناس انفسهم النتيجة الحاصلة ، لكي لا يخسروا ثمار الحضارة ، يضطرون الى تغيير جميع الاشكال الاجتماعية الموروثة في الوقت الذي لا يبقى فيه اسلوب تعاشرهم (commerce) مطابقا للقوى المنتجة المكتسبة» * .

ان علاقات الانتاج التي يجري في اطارها تطور القوى المنتجة تضفي عليها طابعا تاريخيا ملموسا . فكل اسلوب للانتاج محدد تاريخيا تلازمه قوانين اقتصادية خاصة يجري بموجبها تطور القوى المنتجة في العهد المعني .

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٧ ، ص ٤٠٢ .

وبما ان كل شكل لعلاقات الانتاج يخضع الانتاج لهدف معين، فانه يخلق عند الافراد ، بل عند الجماهير الكبيرة من السكان وفي المجتمع الطبقي ـ عند الطبقات ، ـ **حوافز معينة للنشاط** ، هي من نوع في المجتمع الرأسمالي ، ومن نوع آخر في المجتمع الاشتراكي . ففي هذا تتجلى في المقام الاول فعالية علاقات الانتاج .

ان علاقات الانتاج التناحرية تعني فصل المنتجين ، فصلا تاما او جزئيا ، عن وسائل الانتاج ، وتحويل المنتجين انفسهم الى مجرد وسيلة للانتاج . فان مالك العبيد ، والاقطاعي ، والرأسمالي ـ اي الطبقات السائدة في التشكيلات المعنية ، مالكي وسائل الانتاج ، ـ يخضعون تطور الانتاج لمصالحهم وحاجاتهم . فان الرأسماليين ، مثلا ، الذين هم حملة وممثلو علاقات الانتاج الرأسمالية ، تتوفر لهم امكانية اخضاع الانتاج لمصالحهم الانانية ، لمصالح الربح .

وما دامت الطبقة السائدة تيسّر تطوير القوى المنتجة ، وبتعبير آخر ، ما دامت علاقات الانتاج المعنية التي هي شروط سيادتها تتطابق مع القوى المنتجة ، فان لوجود هذه الطبقة مبرره التاريخي . ان علاقات الانتاج الرأسمالية التي حلت محل علاقات الانتاج الاقطاعية كانت محركا جبارا للقوى المنتجة ، وفتحت مجالا رحبا امام النشاط التجاري وامام نشاط اصحاب المشاريع ، وامام المبادرة الخاصة ، وامام الركض وراء الربح ، وهلمجرا ، كما كانت حوافز تطور الاقتصاد الرأسمالي . ان علاقات الانتاج الرأسمالية كانت ضرورية وتقدمية تاريخيا . ولكن هذا لا يعني انه يمكن الحكم على التقدمية الفعلية لهذا الشكل او ذاك من اشكال علاقات الانتاج القائمة على الملكية الخاصة بالاستناد فقط على بواعث ونشاط الطبقات السائدة . فان كلمة الفصل هنا تعود الى وضع المنتج المباشر في نظام علاقات الانتاج المعنية . فان هذا الشكل او ذاك من علاقات الانتاج التناحرية يكون تقدميا بقدر ما يوفر للجماهير افضليات معينة بالقياس الى وضعها السابق ، وذلك بصورة تخفيف معين

للاستثمار وظهور حوافز جديدة للنشاط . وسندرس هذه المسألة بمزيد من التفصيل فيما بعد .

واذا كنا قد تحدثنا ، عند وصف التطور التاريخي للقوى المنتجة ، لا عن تغير ادوات الانتاج وحسب ، بل ايضا عن الانسان نفسه بوصفه قوة منتجة ، فمن الضروري ، عند تحليل فعالية علاقات الانتاج ، تناول النشاط في مجال الانتاج المباشر من ناحية اخرى . وبالفعل هل تمكن دراسة تطور القوى المنتجة في معزل عن تلك الظروف الاجتماعية التي يجري ضمنها ، اي في معزل عن سمات وضع المنتج المباشر في نظام علاقات الانتاج المعنية ؟ من المؤكد انه لا تمكن ، لأن وضع الجماهير الكادحة على وجه الضبط ، والحوافز النابعة منه لزيارة انتاجية العمل ، تتسم بخارق الاهمية لكي نعرف باي قدر يمكن لعلاقات الانتاج في مرحلة معينة ان تقوم بدور محرك للقوى المنتجة . وهنا ينهض سؤال : كيف يصح لنا ان نفهم الموضوعة المتعلقة بدور علاقات الانتاج القديمة المعيق الكابح ؟ الا توقف هذه العلاقات كليا تطور الانتاج ؟

لا يجوز تفسير الموضوعة الماركسية المتعلقة بدور علاقات الانتاج القديمة المعيق ، الكابح ، تفسيرا ميكانيكيا واعتبار هذا الدور ، مثلا ، كدور المكبح القادر على ايقاف قطار . فان الانتاج لا ينقطع ، وليس هذا وحسب ، بل انه ايضا لا يتوقف في تطوره حتى في ظل علاقات الانتاج القديمة . ففي البلدان الرأسمالية ، مثلا ، تسود في الوقت الحاضر علاقات انتاج شاخت من زمان ، وتتناقض تناقضا صارخا مع طابع القوى المنتجة ؛ ولكن هذا لا يعني انقطاع **تطور ونمو** الانتاج ، ولا يعني بالاحرى توقف الانتاج توقفا كليا في هذه البلدان .

ففيم يتجلى اذن دور علاقات الانتاج القديمة الكابح ؟ انه يتجلى قبل كل شيء في عدم الاستفادة في ظلها من جميع الامكانيات التي يوفرها تطور الانتاج في المستوى الذي بلغه . وان حدود

الانتاج الرأسمالي تظهر في درجة من التوسع تبدو ، في ظل مقدمات اخرى ، على العكس ، ابعد من ان تكون كافية . ان التوسع يتوقف، لا عندما تقتضي ذلك تلبية الحاجات ، بل عندما يقتضي ذلك الانتاج وتحقيق الربح » * . وهنا ، كما يوضح ماركس ، تتكشف محدودية الانتاج الرأسمالي .

ويوضح العالم البريطاني جون برنال في كتابه «العلم والمجتمع» انه لو استخدمت موارد الولايات المتحدة الاميركية والبلدان الرأسمالية الاخرى في صالح المجتمع ، لأمكن لمليار نسمة من الناس المضطهدين انصاف الجياع ان يتوصلوا في غضون نحو عشر سنوات الى العيش حياة ميسورة حافلة بالصحة والنشاط . ولكن ما دامت البرجوازية تسيطر في الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية الاخرى، فان الانتاج فيها سيظل خاضعا ، لا لمصالح الشعب ، بل لمصالح الاحتكارات وسعيها وراء الحد الاقصى من الارباح . ومن جراء هذا ، ليس التناقض بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة العصرية موضوعة نظرية مجردة ، بل واقع فعلي تماما .

ثم ان دور علاقات الانتاج الرأسمالية الكابح يتجلى في عجز المؤسسات الدائم عن تشغيل جميع طاقاتها ، وفي تطور الصناعة تطورا وحيد الجانب ، مشوها ، وفي نمو انتاج وسائل الابادة كأنما على الخمائر ، وفي انفاق مليارات الدولارات على التسلح ، وفي تحويل القوى المنتجة الى قوى مدمّرة .

واخيرا يتجلى دور علاقات الانتاج الرأسمالية الكابح في كون الرأسمالية ، بتشديدها وتيرة العمل بصورة فظيعة ، رهيبة ، ترهق الناس وتستنزف قواهم ، وتخلق جيشا من العاطلين عن العمل كليا

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٥ ، القسم الاول ، ص ٢٨٤ .

او جزئيا ، وتنفق وتبدد بالتالي اهم قوة منتجة في المجتمع عنينا بها الانسان نفسه .

ينجم اذن ان تحول علاقات الانتاج الرأسمالية الى مكبح لتطور القوى المنتجة لا يعني – ونكرر هذا – توقف تطورها . وهو يعني فقط ان تطور القوى المنتجة يجري في ظل الرأسمالية بصورة متفاوتة للغاية ، وبصورة وحيدة الجانب . فان القوى المنتجة تتطور عبر الكوارث والازمات . واكتشافات العلم والتكنيك توضع في خدمة الحرب ، واغراض ابادة السكان والنضال ضد قوى التقدم .

اذن ، ان قانون التطابق يشمل كذلك فعالية علاقات الانتاج . وهذه الفعالية ممكنة لأن تطور القوى المنتجة يسير الى الامام او يتعرقل ليس فقط بفعل شكل الملكية بحد ذاته . فان الناس وحدهم هم الذين يطورون الانتاج او انهم ، على العكس ، لا يجدون مصلحة لهم في تطويره . وهم الذين يطورون ويغيرون اسلوب الانتاج ، الذي يشكل اساس تاريخهم . وقوة الماركسية تكمن في كونها اعطت الجواب العلمي ، المادي ، عن السؤال التالي : ما الذي يحدد نشاط الناس ، ولا سيما الجماهير الكبيرة ، الجماعات ، الطبقات على وجه الضبط ، في كل زمن معني ؟ يحدده مكانهم في الانتاج ، وعلاقتهم مع وسائل الانتاج ، وبالتالي مع منتوجات الانتاج ، اي تحدده علاقات الانتاج التي تتكوّن لا وفقا لارادة الناس وادراكهم ، بل وفقا لطابع وحالة ومستوى تطور القوى المنتجة . وعليه تبرز فعالية علاقات الانتاج وتتجلى عبر نشاط الناس ؛ ولذا تتلخص المسألة المتعلقة بسبب تطور القوى المنتجة ، وقبل كل شيء بسبب تطور ادوات الانتاج ، في مسألة معرفة ما يشترط نشاط الناس الذين يطورون هذه الادوات . الجواب عن هذه المسألة يعطيه تحليل علاقات الانتاج الاقتصادية التي تحدد في كل زمن معني شروط النشاط البشري وظروفه ودوافعه .

ان علاقات الانتاج في ظل الرأسمالية تضع المنتج المباشر في

وضع يتم فيه التوصل الى زيادة انتاجية عمله باساليب الاستثمار ، بنظام «التعريق» . اما في ظل الاشتراكية ، فتنشأ ظروف وشروط مختلفة تماما ؛ فان مجددي الانتاج والمهندسين والفنيين والعلماء والممارسين يطورون التكنيك ، ويرقون خبرة وعادات العمل وتنظيم العمل ، وينمون القوى المنتجة في المجتمع الاشتراكي ، لا لأنهم يتقاضون اجورا عادلة لقاء عملهم وحسب ، بل ايضا لأنهم يعملون من اجل انفسهم ، من اجل شعبهم ، من اجل دولتهم . ولذا **فان التفاعل بين الناس والادوات - عنصري القوى المنتجة بوصفهما القوة المحركة لتطور الانتاج - يتجلى دائما في شكل علاقات انتاج معينة تكشف الدوافع الملموسة التي تدفع الناس الى النشاط .**

ان قانون التطابق بين علاقات الانتاج وبين طابع ومستوى تطور القوى المنتجة لا يحدد تطور اسلوب الانتاج المعني وحسب ، بل يحدد كذلك ضرورة احلال اسلوب انتاج محل اسلوب آخر ، وذلك عندما تدخل القوى المنتجة النامية في نزاع مع علاقات الانتاج القديمة . فكيف يفعل قانون التطابق فعله عند الانتقال من اسلوب انتاج الى آخر ؟

ان ظهور القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الانتاج المطابقة لها يجري في احشاء النظام القديم . والجديد لا يستطيع ابدا ان يظهر بصرف النظر عن القديم ، وبعد زواله ، ولا يظهر الا كنتاج ضروري لتطوره . كذلك تطور الانتاج ليس استثناء . فلكي يعيش الناس ، لكي تتوفر لهم امكانية انتاج الخيرات الضرورية لأجل الحياة ، يجب عليهم ان يأخذوا كل ما صنع قبلهم ، اساسا لنشاطهم . ولكن كل جيل جديد يعمد بدوره ، بتأثير حوافز تلدها علاقات الانتاج المعنية ، الى اجراء تغييرات في وسائل العمل ، والى ترقية خبرته الانتاجية وعاداته في العمل ، اي انه يطور القوى المنتجة . وهكذا تظهر تدريجيا قوى منتجة جديدة تنتقل الى الاجيال التالية . وفي مرحلة معينة من تطور القوى المنتجة تولد كذلك في احشاء

المجتمع القديم علاقات انتاج جديدة تشكل نموذجا محددا من الاقتصاد . وبالنتيجة تنبثق عناصر اسلوب الانتاج الجديد . فان اسلوب الانتاج العبودي يولد في ظروف اسلوب الانتاج البدائي المشاعي ونتيجة لتطوره . والشيء نفسه يصح بالنسبة لاسلوب الانتاج الاقطاعي الذي ظهرت نبتاته في نطاق نظام الرق (نظام العبودية) ، وبالنسبة لاسلوب الانتاج الرأسمالي الذي ولد في احشاء اسلوب الانتاج الاقطاعي .

وعليه يبدأ تطور النموذج الاقتصادي الجديد في قلب اسلوب الانتاج القديم . وتدخل القوى المنتجة الجديدة النامية في نزاع مع علاقات الانتاج القديمة السائدة في المجتمع . وان حل هذا النزاع ، اي توطيد علاقات الانتاج الجديدة بوصفها العلاقات السائدة ، يستحيل بدون القضاء على العلاقات القديمة التي تلقى مساندة الطبقات السائدة والبناء الفوقي الذي انشأته .

ولهذا ، تغدو القفزة الكيفية ، النوعية ، ــ اي القضاء على الاشكال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشائخة والمتحجرة قضاء ثوريا يفتح السبيل امام توطيد اسلوب الانتاج الجديد ــ ، امرا ضروريا لا غنى عنه عند الانتقال من علاقات الانتاج القديمة الى علاقات الانتاج الجديدة .

اما **ظهور اسلوب الانتاج الاشتراكي ، فانه يتميز بخاصة** قوامها انه لا ينبثق في احشاء النظام القديم ، اي في ظل الرأسمالية ، غير المقدمات لاسلوب الانتاج الاشتراكي : القوى المنتجة الاجتماعية من حيث طابعها ، طبقة البروليتاريين ، الايديولوجية الاشتراكية ، حزب البروليتاريا ، وما الى ذلك .

ولكن علاقات الانتاج الجديدة الاشتراكية التي تتطابق مع القوى المنتجة النامية لا تنشأ ، كما سبق وقلنا ، في ظروف الرأسمالية .

ان الانتهازيين قد انكروا ولا يزالون ينكرون هذه الموضوعة

الماركسية . وهم يزعمون ان عناصر الاشتراكية ، بما فيها علاقات الانتاج ، تظهر في ظروف الرأسمالية وان «النضال» في سبيل الاشتراكية يقتصر على توسيع هذه العناصر تدريجيا ، وان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، ولاسيما في ظروف الديموقراطية البرجوازية ممكن عن طريق التطور التدريجي الصرف ، دون عواصف وهزات ثورية . ولهذا تتسم مسالة معرفة ما اذا كانت العلاقات الاشتراكية تنبثق ام لا في قلب الرأسمالية ، لا باهمية نظرية وحسب ، بل ايضا باهمية سياسية عملية كبيرة ، وتشكل موضوع صراع ايديولوجي حاد . فلماذا لا تنبثق العلاقات الاشتراكية ولا يمكن ان تنبثق في ظل الرأسمالية ؟

ان التشكيلات الطبقية التناحرية التي تعاقبت في التاريخ لم تغير علاقات الانتاج في جوهرها العميق ، واقتصرت على الاستعاضة عن طراز من الملكية الخاصة بطراز آخر ، وشكل للاستثمار بآخر ، مثلا ، الاقطاعي بالرأسمالي . ولهذا كان من الممكن في احشاء التشكيلة الاقطاعية القائمة على الملكية الخاصة ، ان يظهر المالكون الخصوصيون ــ الرأسماليون ــ ويتطوروا مع مر الزمن ويشغلوا مكان السيادة في الحقل الاقتصادي . ثم انهم توصلوا عن طريق الثورة الى الاطاحة بسيادة الاقطاعيين السياسية . وهنا انتهت الثورة البرجوازية من حيث جوهر الامر .

ولكن الامر يختلف فيما يتعلق بالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . فالملكية الرأسمالية ، كما هو معروف ، تحرسها طبقة الرأسماليين التي تستخدم كل قوة البناء الفوقي الذي انشاته لأجل النضال ضد محاولات القضاء على هذه الملكية . ولهذا لا يمكن ان يبدأ تحويل الملكية الرأسمالية الى ملكية اشتراكية الا عن طريق الاطاحة بالسيادة السياسية للبرجوازية ، علما بان هذه الاطاحة هي المقدمة لتطور نشاط الجماهير الكادحة البنّاء لأجل بناء المجتمع الجديد بصورة واعية ومنهاجية .

وكما في جميع التشكيلات السابقة ، تنبثق التناقضات في ظل الاشتراكية ايضا بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، من جراء تطور القوى المنتجة . ولكن طابع هذه التناقضات واشكال تطورها واساليب حلها تختلف في ظل الاشتراكية اختلافا مبدنيا عنها في ظل التشكيلات السابقة .

ان مفعول قانون التطابق في ظل الاشتراكية يتميز بخاصة رئيسية قوامها انه تتوفر للمجتمع في ظل الاشتراكية امكانية اتخاذ الاجراءات في الوقت المناسب لجعل علاقات الانتاج تتطابق مع القوى المنتجة النامية ، اي امكانية حل التناقضات الناشئة بينها حلا واعيا .

ان علاقات الانتاج الاشتراكية تخلق الامكانيات لانماء القوى المنتجة وتطويرها بوتيرة متسارعة ، وتشكل محركا جبارا لتطويرها وحافزا للتقدم التكنيكي ، وتربية الموقف الشيوعي من العمل وانماء انتاجية العمل بسرعة . ولكن هذه الامكانيات لا تتحول من تلقاء ذاتها الى واقع ، ولا تتحقق اوتوماتيكيا . ولهذا كان تطوير نشاط الشعب في ميدان العمل ــ اي نشاط العمال ، والفلاحين التعاونيين ، والمثقفين ــ اهم شرط في ظل الاشتراكية لتطوير الانتاج وللحد الاقصى من تعجيل التقدم العلمي والتكنيكي . وان النضال من اجل التقدم التكنيكي وتحسين تنظيم الانتاج ، وتطوير العلم والاستفادة من منجزاته في حقل التطبيق وزيادة انتاجية العمل وتوفير المواد ، والخ ، يعتبر في ظل الاشتراكية قضية شعبية في منتهى الاهمية .

عواقب قانون التطابق الاجتماعية

ان تطور المجتمع انما هو تطور وتعاقب التشكيلات الاجتماعية . وهو مشروط بتطور الانتاج . فان الانتاج بالذات هو الذي يحدد بنية كل تشكيلة اجتماعية كما يحدد

تطورها والانتقال من تشكيلة الى اخرى واتجاه العملية التاريخية ، ويضفي عليها طابع الوحدة والتكامل . وهنا يقوم دوره المحدد في تطور المجتمع كله .

ان التاريخ لا ينطوي منذ بادئ بدء على هدف ما داخلي . فان سير التاريخ عملية طبيعية ، قانونية ، منطقية ، مشروطة سببيا . ولا تتوفر الاهداف الا في نشاط البشر ، علما **بان اهداف الناس وامكانيات بلوغها انما تحددها ، سواء بسواء ، الظروف المادية في كل عهد .**

كذلك لا يصح تصوير تطور التشكيلات الاجتماعية وتعاقبها المنطقيين ، الطبيعيين ، القانونيين بصورة مخطط فلسفي تاريخي ما يفرض على كل شعب وعلى التاريخ كله . فان التاريخ الملموس هو بالطبع ، اكثر غنى وتنوعا بكثير . ولكن ، كما ان جميع الانهر ، مهما كانت سبلها متعرجة ، تسيل في اتجاه معين ، كذلك جميع الشعوب ، مهما كان سبيل تطورها التاريخي عجيبا ، تخضع **للمنطق الموضوعي العام للعملية التاريخية** التي يحددها فعل قانون التطابق . فان التشكيلة البدائية المشاعية ، وجميع التشكيلات التناحرية ، والتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية هي عبارة عن درجات طبيعية من تطور المجتمع .

ان تاريخ المجتمع ، كما سبق وقيل ، هو امتداد لتاريخ الطبيعة . فان تطور العالم الحيواني قد اعدّ المقدمات البيولوجية لنشوء الانسان . ولقد ولد المجتمع البشري عندما شرع اجداد الانسان الحيوانيون ينتقلون الى صنع ادوات العمل والى استعمالها في نشاطهم ويحصلون بواسطتها على وسائل العيش . ان تطور العمل بوصفه اسلوبا ما فوق البيولوجي للتفاعل مع الطبيعة الخارجية قد ادى الى ظهور اليد الانسانية والدماغ الانساني ، لأن التكيف للقيام بعمليات العمل هو الذي اوجد التنظيم البدني للانسان المعاصر . كذلك ادى العمل الى نشوء نظام جديد كيفيا للصلات بين

الافراد هو نظام العلاقات الاجتماعية والقوانين الاجتماعية القائمة فوق الطبيعة . وفي سياق العمل وعلى اساس العمل ومعاشرة الناس بعضهم لبعض ، تكوّن وتطور النطق والتفكير والعقل والشعور الانساني . ولهذا كان الانسان مدينا ، في آخر المطاف ، للعمل بكل ما يرفع الناس فوق العالم الحيواني . ان العمل هو الذي خلق الانسان الاجتماعي .

ومع نشوء المجتمع ، تتكون ايضا **الآليات ما فوق البيولوجية** لتوارث الخبرة الاجتماعية . فان خبرة السلوك الانساني ، واساليب النشاط العملي ، واساليب التفكير ، وما اليها ، لا تورّث بيولوجيا ، بل تتوطد في المجتمع في اشكال اللغة ، والثقافة المادية والروحية . وكل جيل جديد من الناس يرى النور يطلع عليها ويالفها . وهذه العملية تسمى **جتمعة** * **الفرد** وتشكل مقدمة وشرطا لنشاط الفرد بوصفه كائنا بشريا . ولهذا لا يمكن وجود الانسان وتطوره الا في المجتمع وبواسطة المجتمع . فالانسان كائن اجتماعي منذ البداية بالذات .

وفي الوقت نفسه يمثل نشوء الانسان والمجتمع عملية قيام التشكيلة الاجتماعية القديمة الاولية ، النظام البدائي المشاعي .

ان **التشكيلة البدائية المشاعية** كانت منتشرة في كل مكان ؛ وفيها تبدو تبعية نمط الحياة وكل نظام العلاقات لمستوى الانتاج بكل جلاء ، وبكل بساطتها البدائية . فان ادوات العمل البدائية للغاية كانت تنفي هنا ، كما سبق ورأينا ، امكانية الانتاج الفردي . فقد استتبع ضعف الفرد المنفرد امام الطبيعة ضرورة العمل المشترك . وكان على الناس ان يتحدوا في جماعات لكي يعيشوا . في البدء ، كانت **العشائر والقبائل** هذه الجماعات . وكل منها كانت في الوقت نفسه وحدة سلالية ترتكز الصلات فيها على روابط القرابة ، وخلية منتجة ، لأن الناس كانوا يسعون معا الى الحصول على وسائل

---

* من فعل جتمع ــ جعله اجتماعيا . المعرب .

العيش ، وشكلا للتنظيم الاجتماعي ، ووحدة لغويـــة . كذلك كان ضعف الانتاج يحدد ذلك التأثير الكبير في كل نمط الحياة لروابط القرابة والدم المرتبطة بتجديد انتـــاج الجنس البشري . ولكن ، خلافا لقطيع الحيوانات الذي ينشـــأ بفعل الغريزة التي تعبّر عن الحاجات البيولوجية الصرف ، كانت ضرورة العمل المشترك العامل الرئيسي في توحيد الجماعة البشرية . ونمط الحياة هذا هو الذي ادى الى نشوء **الوعي الاجتماعي المناسب** .

كانت **الاخلاق والدين والفن** اشكال الوعي التي ولدت في المجتمع البدائي . ولكن هذه الاشكال لم تكن آنذاك مفصولة بعضها عن بعض ، بل كانت تندمج في كل واحد ، مشكلة نظاما ، كانما منحته الطبيعة ، من تقاليد وعادات وتصورات العشيرة والقبيلة ، نظاما كان عضو العشيرة بمفرده خاضعا كليا له بافكاره وافعالـــه . كانت العشيرة والقبيلة بالنسبة للفرد نوعا من حدود لجميع علاقاتـــه : حدود مكانية ، لأنه لم يكن بوسعه ان ينتقل بحرية الا ضمن حدود اراضيها؛ حدود اقتصادية ، لأن وجوده كان رهنا بالجماعة ؛ حدود روحية لأنه كان يعي ويتحسس نفسه ، لا كفرد منفرد ، متميز ، بل كعضو في العشيرة المعنية . ان **وعي العشيرة كان في الوقت نفسه وعي كل فرد** ، وكل ما كان يتخطى اطار العشيرة ، اطار القبيلة ، كان غريبا عنه .

صحيح ان الانسان كان يعيش في جماعة ، ولكن الحياة كانت تفرض على كل فرد متطلبات صارمة . وهذه المتطلبات كانت في آن واحد بسيطة جدا ومعقدة جدا . فمن جهة ، لم يكن صنع واستعمال الادوات البدائية يقتضيان معارف كبيرة وعادات متنوعة ؛ ومن جهة ثانية ، كانت فعالية نشاط الانسان رهن بصفاته الجسدية (القوة ، الحذاقة ، الجلد ، الخ) والروحية (الارادة ، العنـــاد ، الصمـــود ، الجرأة) ، رهنا بما لديه من المعلومات عن الطبيعة المحيطة ، وما الى ذلك . ونظرا لمستوى القوى المنتجة البدائي المنخفض ، لهذا

السبب بالذات ، كان يتعين على المرء ان يذود عن وجوده ، كل يوم وكل ساعة ، في النضال ضد الطبيعة الغريبة عنه ، المعادية له ، المقابلة له . فمن السهل اشعال النار بعود كبريت ، ولكنه من الاصعب بكثير اشعالها بواسطة القدح . واي قدر من العناد والصبر والحذاقة يتطلبه اشعال النار بالاسلوب البدائي ، بحك عيدان الحطب ! كذلك كان لا بدّ من المرور بمدرسة كبيرة لأجل الصيد بنجاح بواسطة الرمح ذي السنان الحجري او بواسطة القوس والنشاب .

اذن ، ان النشاط المشترك مع تقسيم العمل حسب العمر والجنس ، المساواة في التوزيع ، التنظيم الصارم للسلوك ، خضوع الفرد خضوعا تاما لاحكام العشيرة (التابو) ، نظام اعداد الجيل الفتي للنضال الضاري اليومي من اجل البقاء ، – ان كل هذا يميز العلاقات الاجتماعية في العهد الذي درسناه من حياة البشر ، والذي امتد آلاف وآلاف السنين .

ان القوى المنتجة قد تطورت بلا انقطاع ايضا ، وان ببطء شديد ، في اطار التشكيلة البدائية المشاعية . وهذا التطور مدروس دراسة جيدة نسبيا في علم الآثار وفي تاريخ المجتمع البدائي . وكان قوام الاتجاه العام الانتقال من الادوات الحجرية الى الادوات المعدنية (البرونز والحديد) ، وتطوير وسائل الاصابة عن بعد (اولا الرمح ، ثم المقلاع ، والقوس والنشاب ، وفي اوستراليا البمرانغ *) والانتقال من جمع الاعشاب والثمار وغير ذلك ومن صيد السمك والصيد البري الى الاقتصاد المنتج ، الى حراثة الارض وتربية الماشية .

ومع تزايد انتاجية العمل الفردي ، اخذ يتطور الانتاج الفردي في العائلة الواحدة ، الامر الذي قوض اسس التوزيع المتساوي . فان

---

* او البمرانغ – قطعة خشب ملوية او معقوفة يتخذ منها سكان اوستراليا الاصليون قذيفة يلقون بها على هدف ما (المورد) .

تطور تقسيم العمل بين الزراعة (حراثة الارض) وتربية الماشية ، بين الحرف وحراثة الارض ، قد جعل عمل الانسان اوفر انتاجية ، الامر الذي اسفر عن عواقب اجتماعية كبيرة جدا . فقد ظهر التبادل بين القبائل ــ اي شكل جديد من العلاقات الاقتصادية ؛ وظهر المنتوج الزائد اي المنتوج الذي يبقى بعد تلبية الحاجات الضرورية الضرورية ؛ وظهرت بالتالي امكانية تكديس هذا المنتوج ، واعادة توزيعه ، وتركيز الثروات في ايدي قسم من المجتمع . وكان من الممكن ان يصبح الانسان نفسه ثروة ولقد اصبحها ، لأنه صار من الافيد اكثر فاكثر اقتصاديا استثمار قوة العمل . وقد تطلبت الزراعة نمط الحياة الحضري ،واتاح ظهور كمية كبيرة من المنتوجات للناس تشكيل وحدات اوسع من العشيرة والقبيلة .

وقد ادت جميع هذه العوامل الى انحلال الجماعة البدائية والى تفسيخ العلاقات القائمة على المساواة البدائية . ودخلت القوى المنتجة الجديدة في تناقض مع علاقات الانتاج القديمة . ومحلها حل **المجتمع الطبقي مع الملكية الخاصة ومع استثمار الانسان للانسان .**

ان المجتمع الطبقي لم يظهر في جميع الانحاء في وقت واحد . فقد ظهر بادئ ذي بدء في الاودية الخصبة لانهر يانتسي وهوانه والنيل والغانج ودجلة والفرات . فان التربة الخصبة والسهلة على الحراثة في هذه الاودية كانت تعطي غلة جيدة نسبيا رغم استعمال الادوات الزراعية البدائية . وهنا بالذات قبل اي مكان آخر اخذ يدب الانحلال في المشاعة البدائية وظهرت **العبودية (الرق)** ، شكل الاستثمار الاولي البدائي ، الوحشي ، الاخشن ، الذي كان يضمن لمالك العبيد منتوجا اضافيا بتخفيض استهلاك المنتج المباشر الى الحد الادنى المطلق .

ان العبودية لم تكن في كل مكان ، حتى في ذلك العهد ، النموذج الاساسي في الاقتصاد ، النموذج الذي يحدد طابع المجتمع . فان التاريخ يعرف من العبودية **أشكالا مختلفة :** العبودية البطريركية في

ظروف انحلال المشاعة البدائية ؛ عبودية الزنوج في المزارع بجنوب الولايات المتحدة الاميركية في ظروف تطور العلاقات الرأسمالية ؛ وغيرها . وقد دامت العبودية ، بشكل او آخر ، في جملة من بلدان آسيا وافريقيا حتى الآونة الاخيرة .

ومن جراء انحلال المشاعة البدائية في الازمنة الغابرة ، صار استثمار جماهير العبيد في جملة من البلدان اساس الانتاج الاجتماعي وظهر **المجتمع العبودي (مجتمع الرق)** . وقد بلغت هذه التشكيلة اوج ازدهارها وارتدت اشكالها الكلاسيكية في حوض البحر الابيض المتوسط (اليونان ومستعمراتها ، قرطاجا ، روما والامبراطورية الرومانية) . وفي هذه التشكيلة ، كان عمل العبيد المصدر الرئيسي لغنى مالكي العبيد . وعلى عمل العبيد تطور كذلك كل التنظيم الاجتماعي وكل الثقافة في العالم القديم . وكان انماء القوى المنتجة ، وتوسيع التبادل ، وتصريف الشؤون العامة ، وتطوير العلم والفن ، والخ ، كان كل هذا ، في ظروف انتاج غير متطور نسبيا ، يرتكز على تقسيم كبير للعمل بين الاغلبية الساحقة من الناس القائمين بالعمل الجسدي البسيط وبين اقلية ضئيلة محررة من العمل المنتج وقائمة بالوظائف الاجتماعية الاخرى ، وكان يرتكز بالتالي على انقسام المجتمع الى طبقات ، الى مستثمِرين ومستثمَرين . ومع الطبقات ينشب ويتطور صراع العبيد الطبقي ضد مالكي العبيد .

وعلى اساس علاقات الانتاج العبودية ، يظهر بالتالي بناء فوقي مناسب يوطد ويعزز علاقات الاستثمار العبودي . ولأجل الحفاظ على علاقات السيادة والخضوع ، ولأجل تصريف شؤون المجتمع ، كانت الطبقات السائدة بحاجة الى اشكال جديدة ووسائل جديدة . وهذه الاغراض بالذات اخذت تخدمها الدولة التي انشئت آنذاك للمرة الاولى ، مع ادواتها للحكم : الجيش والبوليس ، وجهاز الموظفين ، وكذلك الحق بوصفه نظاما من القوانين تدعمه وتصونه هذه الدولة بالقوة ، الخ .. فبالقوة يوطد مالكو العبيد سيادتهم ،

ويقمعون مقاومة العبيد التي يستثيرها حتما الاستثمار الوحشي اللاانساني .

وفي الوقت نفسه ، ادى فصل العمل الفكري عن العمل الجسدي ، في تلك الظروف ، الى نشوء امكانية تكديس المعارف النظرية وتطويرها. فقد ظهرت اولى نبتات العلم ، وانبثقت الفلسفة ، وطرأت تحولات كبيرة في ميدان الدين . وعليه استتبع انقسام المجتمع الى طبقات انقلابا جذريا في البناء الفوقي وفي كل حياة المجتمع الروحية .

ومع ان نظام الرق كان خطوة معينة الى الامام في تقدم المجتمع البشري بالقياس الى النظام المشاعي البدائي ، الا انه اوجد اطارات ضيقة جدا لأجل تطور القوى المنتجة . ان اقتصاد الرق مقترن بموقف وحشي من القوة المنتجة الاساسية في المجتمع ، عنينا بها الانسان .

ان عمل العبيد ، بسبب انتاجيته الضعيفة لم يكن اقتصاديا ذا مردود الا اذا كلف العبد سيده رخيصا جدا . اما ان العبد لم يكن يعتبر انسانا ، بل كان يعتبر اداة عمل وكان محروما من جميع الحقوق البشرية ، فان هذا الواقع قد اشترطه ، فيما اشترطه ، انه لم يكن من المفيد اطلاقا لمالك العبد ان يعيل عبده عائلة ، مثلا ، او ان يكون عنده اولاد ، الخ .. ولهذا السبب بالذات ، لم تنتشر آنذاك طريقة التكاثر الطبيعي بوصفه مصدرا للعبيد انتشارا واسعا . فقد كان من الافيد الاستيلاء على العبيد عن طريق الحروب والاستعباد وغير ذلك من وسائل العنف . وكانت الحرب بالنسبة لكثير من دول الرق (اليونان ، روما ، وغيرهما) المصدر الرئيسي للعبيد ، ولهذا كانت الدول تشن الحروب على الدوام ، وتنهب وتسلب الشعوب المجاورة ، وتجتاح مناطق برمتها وتسوق منها المغلوبين عبيدا .

وبقدر ما كانت تتطور القوى المنتجة ، كان عدم فعالية عمل العبيد يتجلى بوضوح مشتد ابدا في الحقل الاقتصادي . فان الكادح ،

المرغم على العيش والكدح في وضع منحط لا يطاق ، لم تكن لديه اي حوافز للعمل ، وليس هذا وحسب ، بل كان ايضا يكره عمله كرها شديدا . وقد نشب تناقض صارخ نبع منه انحلال مجتمع الرق وتعفنه من داخله . وهذا التناقض كان يتلخص في ان العمل ، بوصفه الشرط الاساسي لوجود كل مجتمع ، امسى شيئا ما غير لائق بالانسان ، امسى لعنة من نصيب العبد . لم يكن بمقدور الناس ان يعيشوا بدون ان يعملوا ، ولكنه لم يكن بمقدورهم ان يعملوا الا اذا كانوا عبيدا . وكان المخرج من هذا التناقض يكمن في القضاء على علاقات الانتاج العبودية وعلى الطبقات المرتبطة بها ، وفي خلق علاقات انتاج جديدة تثير عند المنتجين المباشرين انفسهم وان بعض الاهتمام المصلحي بالعمل .

ان اليونان القديمة وروما القديمة هما ذلك «الموديل» لمجتمع العبودية الذي يحكمون بموجبه احيانا كثيرة على كامل مرحلة الازمنة الغابرة . ولكن هذا الموقف غير دقيق تاريخيا . ففي مصر والهند والصين ، سار التطور في الازمنة الغابرة باشكال مختلفة بعض الشيء . فان العبودية لم تتطور هناك بمثل ذلك الاتساع الذي تطورت به في اليونان وروما . ذلك ان نظام المشاعات الريفية المنغلقة نسبيا والمرفقة برواسب بينة من الجماعية البدائية ، والدول الاستبدادية المركزية التي تقوم ، علاوة على الوظائف السياسية ، بوظائف اقتصادية غايتها بناء وصيانة منشآت الري التي يتوقف عليها ازدهار الزراعة ، والحواجز القوية بين الفئات الاجتماعية المغلقة ، قد انشأت طرازا من مجتمع سماه ماركس **بالاسلوب الاسيوي للانتاج** . واسلوب الانتاج هذا ، أهو تشكيلة اجتماعية خاصة أم لا ؟ ان هذه المسألة لا تزال قيد المناقشة . ولكنه واضح على كل حال انه طراز اصيل ، فريد من تنظيم اجتماعي ثابت جدا وقلّما طرأ عليه تغير وتطور ، وان هذا يميّزه

بكل حدة عن عالم البحر الابيض المتوسط ، الدينامي جدا ، من حيث مقاييس ذلك الزمن .

وتدريجيا اخذ المجتمع العبودي يتحـــول بسبل واشكال معقدة ومتناقضة الى مجتمع **اقطاعي** . ان قاعدة المجتمع الاقطاعي التكنيكية لا تختلف مبدئيا عن قاعدة المجتمع السابق له . فان ادوات العمل ذات الاستعمال الفردي ، والحرفة ، والزراعة وتربية المواشي ، ظلت هي ذاتها ، ولكن مستوى تطورها كان اعلى مع ذلك . ثم ان الاقطاعية شملت رقعة اكبر من الارض . والى هذه التشكيلة انتقلت القبائل الجرمانية والسلافية القاطنة في اوروبا الوسطى والشرقية ، من النظام المشاعي البدائي ، العشائري ، مباشرة ، متجنبة تشكيلة الرق .

ان التشكيلة الاقطاعية هي عضوية اجتماعيـــة اكثر تطورا بالقياس الى تشكيلة الرق . وهي تتميز بعلاقات انتاج اساسهـــا ملكية الاقطاعي للارض بوصفها وسيلة الانتاج الرئيسية ، كما تتميز باشكال مختلفة ، قائمة على هذا الاساس ، لتبعية الفلاح الشخصية ازاء مالك الارض ، الاقطاعي . وقد منح الفلاحون قسما من اراضي الاقطاعيين لأجل التمتع بها . وخلافا للعبد ، كانت تتوفر للفلاح في المجتمع الاقطاعي فرصة العمل في قطعته من الارض ، وكان يبقى له حد ادنى ما من المنتوج ، ضروري لأجل تجديد انتاج قوة العمل . وكان بامكان الفلاحين في اغلب الاحوال ان تكون لهم عيالهم ، حتى وان كانوا في حالة تبعية قنية . ولهذا لم يكن تجديد انتاج قوة العمل مرتبطا مالضرورة هنا بالحروب ، ولم يكن طابعه التبديدي بنفس الضراوة التى كان عليها في ظل نظام العبودية . لقد كانت منزلة العبد بمنزلة الاداة ؛ اما الفلاح في النظام الاقطاعي ، فقد كان يعتبر انسانا ، وان من الفئة الدنيا من الناس . ولكن اشكال الاستثمـــار والاضطهاد بقيت في ظل الاقطاعية ايضا قاسية ، لا انسانية . الا ان الاستثمار الاقطاعي كان يتميز باللجوء على تطاق واسع الى الاكراه غير

الاقتصادي ، لأنه عن هذا السبيل فقط كان يمكن ابتزاز المنتوج الاضافي من الفلاح الممنوح ارضا . كانت حياة الفلاح مرهقة جدا جدا . كان الفقر والجوع والامراض تترصده على الدوام . ناهيك عن انه لم يكن يملك اي حقوق سياسية ، وان مصيره كان رهنا بمشيئة الاقطاعي واهوائه .

ولكن الاقطاعية ، بخلقها عند المنتج المباشر بعض الاهتمام المصلحي المادي في نتائج عمله ، وبتوفيرها ظروفا وشروطا لتجديد انتاج قوة عمل الانسان افضل مما في ظل نظام الرق ، انما كشفت بالتالي آفاقا وامكانيات لأجل انماء القوى المنتجة اوسع مما في التشكيلتين السابقتين .

ان بنية المجتمع الاقطاعي الطبقية معقدة نسبيا . فان الفوارق الطبقية فيه مستورة بالانقسام الى فئات ومراتب . فالانسان ينتسب منذ ولادته الى فئة او مرتبة معينة : فهو اما نبيل او فلاح ، اما تاجر او حرفي ، الخ . . والانتقال من فئة الى اخرى صعب للغاية .وتسود فئتان مميزتان هما فئة النبلاء وكبار رجال الدين .

في مضمار البناء الفوقي ، ترتدي السيادة الاقتصادية لطبقة الاقطاعيين اردية سياسية وايديولوجية معينة . وتتميز الدولة الاقطاعية بالملكية المراتبية او المطلقة ، وتتميز ايديولوجيتها بسيادة الدين بلا منازع . والدولة والكنيسة اللتان هما مؤسستان كليتا الجبروت من مؤسسات هذا المجتمع تصونان وتحميان ملكية الطبقة السائدة وامتيازاتها . وقد كان الاضطهاد الاقتصادي القاسي والحرمان التام من الحقوق يدفعان الفلاحين على الدوام الى الاحتجاج . ان تاريخ الاقطاعية انما هو تاريخ نضال الفلاحين بلا انقطاع في سبيل تحررهم من التبعية الاقطاعية . واشكال هذا النضال مختلفة — من حوادث فرار الفلاحين حتى الانتفاضات المسلحة التي تشمل مناطق كبيرة . ولكن نضال الفلاحين كان

ينتهي ، على العموم ، بالهزيمة ، لأنهم كانوا مشتتين ، غير منظمين ، ولأنه لم تكن لديهم اهداف سياسية واضحة .

وتتميز الحركات الجماهيرية في القرون الوسطى بواقع انها كانت تجري في معظم الاحيان تحت راية دينية . ففي تلك المرحلة ، كما قال انجلس ، كانت مشاعر الجماهير «ترضع من حليب» الدين ، وكان لا بدّ لهذه الفكرة او تلك ان تتخذ شكلا دينيا لكي تصبح في منال الجماهير . وعلى هذه التربة قام قسم كبير من الحروب الدينية والهرطقات والحركات الدينية ، والخ . .

ان تطور الاقطاعية قد جرى بصورة بطيئة وتدريجية . وكان لا بدّ ان تنقضي قرون قبل ان يبرهن النظام الاقطاعي افضلياته ومزاياه على نظام الرق . ومع تطور الاقطاعية اخذت تنتعش المدن ، لا بوصفها مراكز سياسية ودينية وحسب ، بل ايضا بوصفها مراكز للحرف والتجارة . وتطورت الحرف ، وترقت ، وتحسنت الاعتدة الزراعية . وقوى التقسيم الاجتماعي للعمل ، وتم استصلاح مساحات كبيرة من الاراضي الجديدة .

وعليه كانت تتهيأ ببطء وفي الخفاء المقدمات والشروط المادية لأجل افساح المجال لظهور اشكال اجتماعية جديدة من الحياة . وان تحليل تاريخ الاقطاعية يبين بكامل الدقة والوضوح النوابض الاساسية لهذه العملية ؛ انها تقسيم العمل والتجارة ، ونمو العلاقات البضاعية النقدية ، وظهور الاسواق الجديدة ، وتعاظم حاجات الناس ، وانتاج الاسلحة ، الخ ..

ولكن الانتاج الحرفي الذي كان قد بلغ في مرحلة ازدهار الاقطاعية درجات متفاوتة من الرقي والكمال ، لم يكن بوسعه ان يلبي الطلب المتنامي بلا انقطاع ، لأن الامكانيات التي كان يوفرها لأجل توسيع الانتاج كانت محدودة للغاية .

وقد استتبعت حاجات السوق ظهور قوة منتجة جديدة هي **التعاون والمانيفاكتوره .**

ان التعاون البسيط نفسه ، اي اتحاد الناس البسيط لأجل العمل المشترك قد زاد انتاجية العمل زيادة ملحوظة ؛ ولكن المانيفاكتوره هي التي اضطلعت بدور خاص في هذا المجال . فعلى نقيض الحرفة ، تقوم المانيفاكتوره بتقسيم مفصل للعمل عند انتاج سلعة من السلع . صحيح ان الادوات الحرفية تبقى القاعدة التكنيكية للمانيفاكتوره ، الا ان تقسيم عملية الانتاج العامة الى عمليات جزئية في غاية البساطة قد ادى الى ازدياد انتاجية العمل ازديادا ملحوظا ، وخلق بالاضافة المقدمات لأجل الاستعاضة عن عمل الانسان بحركة الآلة العاملة . وبذلك هيأ تطور المانيفاكتوره الشروط والظروف لأجل ظهور الانتاج الآلي .

ولكن الاقطاعية كانت تعيق بالاجمال تطور المبادرة والمبادهة في ميدان الاعمال ، وحرية التجارة ، وتشكل السوق الوطنية العامة لأجل تصريف البضائع . وكانت تبعية الفلاحين الشخصية تحول دون نشوء سوق للايدي العاملة الحرة ، لقوة العمل الحرة ، التي كانت تحتاج اليها الصناعة . فدخل الشكل الاقطاعي للملكية مع نظام الامتيازات المراتبية ، والملكية المطلقة ، وما الى ذلك في تناقض مع متطلبات تطور القوى المنتجة . فقد تطلبت القوى المنتجة الجديدة اشكالا اقتصادية واجتماعية جديدة من شأنها ان تفتح المجال الرحب امام تطورها . وهذا التناقض هو الذي كان السبب الجذري الذي كان لا بد له ان يكره الاقطاعية وقد اكرهها على اخلاء المكان للتشكيلة الاجتماعية الجديدة ، التشكيلة **الرأسمالية** .

لقد اعطى ماركس في كتابه «رأس المال» وصفا كلاسيكيا لمنشأ الاقتصاد الرأسمالي معتبرا اياه عملية **التراكم الرأسمالي البدائي**. وجوهر هذه العملية يتلخص في انتزاع وسائل الانتاج من المنتج المباشر ، اي من الفلاح والحرفي . لقد فضحت الماركسية الخرافة الزاعمة ان ثروات الرأسماليين قد قامت بادئ ذي بدء على عملهم الشخصي . اما في الواقع ، فقد استعملت جميع الطرائق «لفصل»

الشغيلة عن وسائل الانتاج : انزال الخراب بصغار منتجي البضائع واخضاعهم ، طرد الفلاحين من الاراضي ، الاكراه الاقتصادي ، والعنف السافر . ان تاريخ عملية ولادة الرأسمالية ، كما قال ماركس ، مكتوب «بلغة النار والحديد» . وقد اسفر التراكم الراسمالي البدائي عن انحصار وسائل الانتاج والثروات في قطب ، في ايدي الرأسماليين ، وعن نشوء سوق حرة لقوة العمل ، للايدي العاملة ، اي لأناس محرومين من وسائل الانتاج ووسائل العيش ، في قطب آخر . ان ملكية الرأسماليين لوسائل الانتاج وانعدام الملكية لدى المنتج هما اساس علاقات الانتاج الرأسمالية .

في بلدان اوروبا الغربية ، جرى الانتقال الى الراسمالية بصورة مستقلة ، بدون ضغط من الخارج . اما المراحل الرئيسية لقيام الرأسمالية في هذه البلدان ،فقد كانها تطور المدن التجارية الايطالية ، والاكتشافات الجغرافية الكبرى التي حققها الملاحون البرتغاليون والاسبانيون ، واستعمار اميركا وآسيا الجنوبية الشرقية ، والثورة البرجوازية والانقلاب الصناعي في انجلترا ، والثورة البرجوازية في فرنسا في القرن الثامن عشر . وفي القرن التاسع عشر ، ولجت اميركا الشمالية وروسيا واليابان سبيل التطور الرأسمالي .

ان حلول علاقات الانتاج الرأسمالية محل علاقات الانتاج الاقطاعية يستتبع تحويل البناء الفوقي بحيث يتطابق مع البناء التحتي الجديد ، كما يستتبع تغيير سيماء المجتمع كله .

وفي معمعان الثورات البرجوازية ، تنهار الحواجز الطبقية المراتبية الاقطاعية ؛ ومحل الملكية المطلقة تحل الملكية الدستورية او الجمهورية البرلمانية .

ان الديموقراطية البرجوازية تنادي بمبدأ الفردية ، مصورة اياه بصورة حرية الفرد الحقيقية ، وتنادي بمساواة الجميع امام القانون . ولكن هذه المساواة تتسم بطابع شكلي صرف ، لأن اللامساواة بين الناس حيال وسائل الانتاج ، اللامساواة الاقتصادية

تظل اساس المجتمع . وان الايديولوجية البرجوازية تبذر بذور الاوهام فيما يتعلق بكنه العلاقات الرأسمالية الفعلى .

ومع توطد اسلوب الانتاج الرأسمالي ، تأخذ جميع الميادين الاخرى من الحياة الاجتماعية تتطابق معه ومع مقتضياته .

وقد درس مؤسسا الماركسية التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية وقوانين واتجاهات تطورها دراسة عميقة .

ان تطور القوى المنتجة الجديدة المرتبطة بالانتاج الآلي هو مصدر واساس تطور الرأسمالية . وان اقامة وتطوير الانتاج الآلي ورفع القوى المنتجة الى مستوى جديد كيفيا هما رسالة النظام الرأسمالي التاريخية .

ان شكل الملكية الرأسمالي يشترط الواقع التالي ، وهو ان **ركض الرأسماليين وراء القيمة الزائدة** التي يستملكونها بصورة الربح ، **يغدو الدافع المحرك للانتاج** . والركض وراء الربح في هذه الاحوال يؤدي لا محالة **الى التنافس بين الرأسماليين** . وتطور التكنيك والمزاحمة يستتبعان عمليتي **حصر وتركيز الرأسمال** . **فتنشأ اتحادات رأسمالية جبارة هي الاحتكارات** .

كذلك تطور الرأسمالية التوسع الخارجي . فان البلدان الرأسمالية الرئيسية اخذت تستولي على الجديد والجديد من الاراضي ، وتنشئ الامبراطوريات الاستعمارية ، جاذبة العالم كله الى سبيل التطور الرأسمالي . اما في المستعمرات فان الرأسمالية تحافظ بوجه عام على اشكال الحياة المتخلفة وعلى نظم الاقتصاد المتأخرة وتجعل من هذه البلدان تابعا ، ذيلا يقدم الخامات للمتروبول (للبلد الذي يملك المستعمرات) وسوقا لتصريف المنتوجات الجاهزة . وللمرة الاولى في التاريخ ، تنشئ الرأسمالية نظاما عالميا موحدا للاقتصاد ، سوقا عالمية واحدة . وفي ظل الرأسمالية ، يصبح التاريخ عالميا بكامل معنى الكلمة لأن العزلة السابقة بين مختلف المناطق ومختلف الشعوب تزول .

وفي ظل الرأسمالية ، تتعاظم كثيرا وتائر التطور الاقتصادي والاجتماعي . ففي حقبة تاريخية قصيرة نسبيا ، تجوز التشكيلة الرأسمالية في تطورها ثلاث مراحل : من مرحلة التراكم الرأسمالي البدائي الى مرحلة نظام المشروع الحر ، ومنها الى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية . ولكن مع تطور الرأسمالية ، تتراكم فيها اكثر فاكثر عناصر نفيها بالذات . **فان الرأسمالية ليست خالدة ، والسبب الجذري لزوالها انما هو على وجه الضبط التناقض الذي ينبع منها بين الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج وبين الشكل الرأسمالي الخاص للتملك .**

فان الرأسمالية تضفي على عملية الانتاج طابعا اجتماعيا . فان المنتوج المصنوع في معمل رأسمالي ، في مصنع رأسمالي ، انما هو منتوج عمل مشترك . وهنا ، لا يمكن لأحد ان يقول انه هو وحده الذي صنع المنتوج . ان التقسيم الواسع للعمل ، لا داخل المصانع والمعامل وحسب ، بل ايضا بين مختلف فروع الانتاج ، يربط الاقتصاد الوطني بخيوط الانتاج في نظام واحد موحد ، ويفرض تبعية عضوية متبادلة بين مختلف فروع الانتاج واصنافه . وحالة القوى المنتجة هذه لا تطابقها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بل الملكية العامة ، الاجتماعية . **فان الملكية الخاصة تتحول من شكل لتطور القوى المنتجة الى قيود لها .** ان الحفاظ على الملكية الرأسمالية الخاصة يكبح تطور القوى المنتجة والمجتمع كله ويؤزم نضال البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية بوصفه تعبيرا عن **تناقض الرأسمالية الاساسي .**

ان تناقضات الرأسمالية تستفحل الى الحد الاقصى في المرحلة العليا من تطورها ، اي في مرحلة الامبريالية التي دخلتها الرأسمالية على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين . وهذه المرحلة نجد دراسة عميقة عنها في مؤلفات لينين الذي واصل تحليل الرأسمالية الذي اعطاه كارل ماركس . وقد أثبت لينين ان حلول الاحتكارات

محل حرية المزاحمة ، والانتقال من الرأسمالية ما قبل الاحتكارية الى الرأسمالية الاحتكارية ، وتوطد سيادة الطغمة المالية ، ان كل هذا يعني ظهور ميل الى الركود والتعفن ، ويعكس انحطاط الرأسمالية . ان الامبريالية انما هي آخر مراحل الرأسمالية ، المرحلة التي تختتم وجود التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية . وبينما كانت الدعاية البرجوازية تمجد وتعظم منجزات «الحضارة الغربية» ، كانت الماركسية-اللينينية تكشف التفسخ البادئ في هذا النظام الاجتماعي والاقتصادي وتثبت بتحليل تناقضاته تحليلا رزينا ، علميا ، استحالة سير هذه العملية بالمعكوس .

وهذه الاستنتاجات الصائبة ، العميقة انما اكد كل تطور التاريخ العالمي لاحقا صحتها بجلاء وبما لا يقبل الجدل . وفي هذا الصدد ، لا بد من الاشارة الى ان البرجوازية قد اتخذت في العقود الاخيرة من السنين جملة من التدابير الاضطرارية لأجل توطيد مواقعها المتصدعة المتزعزعة . ثم ان البرجوازية سعيا منها لكي تراعي اكثر من ذي قبل الطبيعة الاجتماعية للقوى المنتجة في اطار النظام الرأسمالي نفسه ، شرعت تستخدم الدولة اكثر فاكثر لكي تضبط عملية الانتاج والاستهلاك وتدرأ على هذا النحو الهزات الاقتصادية التي تتهددها على الدوام . ولكنه لا يمكن لهذه المحاولات ان تحل تناقضات الرأسمالية الجذرية بين العمل والرأسمال ، بين حفنة من الرأسماليين وجماهير الكادحين الواسعة ، بين البلدان الرأسمالية المتطورة اقتصاديا والمتخلفة اقتصاديا . فان الاجراءات التي تتخذها البرجوازية لضبط الانتاج لا تفعل غير ان تقوي الطابع الاجتماعي للقوى المنتجة في المجتمع الرأسمالي ، وتعزز الضرورة الموضوعية القاضية بالانتقال الى نظام من علاقات اجتماعية تتجاوب وتتطابق مع القوى المنتجة العصرية ، اي الى **علاقات الانتاج الاشتراكية** . والحال ، يؤدي تفاقم تناقضات الرأسمالية الى ظهور الجديد والجديد من القوى الاجتماعية التي لها ، شأنها

شان البروليتاريا ، مصلحة في اداء هذه المهمة التاريخية العالمية .

وقد قام الرفيق بريجنيف بتحليل هذه الاتجاهات في تطور الرأسمالية المعاصرة تحليلا عميقا وذلك في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب ، حيث قال :

«ان خصائص الرأسمالية المعاصرة تؤول لدرجة كبيرة الى ان الرأسمالية تتكيف مع الوضع الجديد في العالم . ففي ظروف الصراع مع الاشتراكيـــة تخشى الاوساط المسيطرة في البلـــدان الرأسمالية اكثر مما في اي وقت مضى تحول النضال الطبقـي الى حركة ثورية جماهيرية . ومن هنا طموح البرجوازية الى استخدام اشكال لاستغلال الكادحين واضطهادهم اكثر تسترا ، واستعدادها في عدد من الحالات لاجراء اصلاحات جزئية حتى تستبقي الجماهير ، قدر الامكان ، تحت رقابتها الفكرية والسياسيـــة . وتستخدم الاحتكارات على نطاق واسع منجزات التقدم العلمي والتكنيكـي لتدعيم مواقفها وزيادة فعالية الانتاج ووتائر تطوره ولتشديـــد استغلال الكادحين واضطهادهم .

ولكن التكيف مع الظروف الجديـــدة لا يعني آن الرأسمالية ، كنظام ، مستقرة . فالازمة العامة للرأسمالية لا تزال تتعمق» * .

اذن ، **تختتم الراسمالية عهدا هائلا من تاريخ البشرية ، هو عهد المجتمع التناحري** . ومن هذا التحليل الموجز الذي قدمناه هنا عن هذه العملية ، يتضح ان الاتجاه العام لتطور المجتمـــع البشري يستهدف تقدم القوى المنتجة في اطار علاقات انتاج معينة وان الانتقال من تشكيلة اجتماعية الى تشكيلة اخرى يجري كذلك بحكم ضرورة تاريخية طبيعية . ولكن هذه الضرورة لا تتحقق الا

* ليونيد بريجنيف . تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعـــي السوفييتي الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب . دار المطبوعات السياسية ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ١٧ .

في نشاط الناس . وفي الحالة المعنية تحلّ جميع القضايا الاجتماعية الكبيرة في غمرة الصراع الحاد بين الطبقات الاجتماعية الذي يتخلل جميع التشكيلات التناحرية . فتتغير الطبقات ، ويتغير طابع التناقضات ، ولكن طراز التطور التاريخي نفسه الذي يجري بشكل مصادمات بين المصالح الاقتصادية والسياسية لمختلف الجماعات الاجتماعية ، بشكل الصراع بين الطبقات ، يبقى مشتركا ، لا يتغير . ومنذ استعباد الانسان باشد الصور قساوة ووحشية في اوضاع التشكيلة العبودية ، سار التاريخ في سبيل التخفيف تدريجيا من اشكال الاستثمار ، في سبيل الاستعاضة عن اشكال الاكراه غير الاقتصادي باشكال الاكراه الاقتصادي ، في سبيل تطوير الاهتمام المصلحي المادي في نتائج النشاط المنتج ، ليس عند مالكي وسائل الانتاج وحسب ، بل ايضا عند المنتجين المباشرين .

ومن اعظم منجزات هذا العهد في تاريخ البشرية ، تطوير التكنيك والعلم والثقافة تطويرا جبارا رفع الانسان الى ذروات لا سابق لها وخلق المقدمات لأجل تذليل التناحرات الاجتماعية ولأجل انتقال البشرية الى مستوى جديد مبدئيا من الحياة الاجتماعية ينبغي انْ يتحدد طابعها بالملكية الاجتماعية وباتحاد جميع اعضاء المجتمع بغية العمل المشترك من اجل الصالح العام . وفي الوقت الحاضر ، تعيش البشرية مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية على الصعيد العالمي . وتنتهي مرحلة مديدة من وجود المجتمع التناحري ، ويبدأ تطور تشكيلة جديدة .

ان العملية الطبيعية التاريخية لقيام وتطور **التشكيلة الشيوعية** تشمل ثلاث درجات معروفة تتعاقب بصورة محتمة ، طبيعية هي **المرحلة الانتقالية** التي ترسي الثورة الاشتراكية بدايتها ، **ومرحلة الاشتراكية** ، اي الطور الادنى من التشكيلة الشيوعية ، **ومرحلة الشيوعية** .

ان الثورة الاشتراكية التي تبدأ باستيلاء البروليتاريا على

السلطة السياسية ، تستهدف في المقام الاول بناء الاقتصاد الاشتراكي الجديد .

ان مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ضرورية لكل بلد يسلك سبيل التطور الاشتراكي . وهي تتميز في كل بلد بخصائص تشترطها ظروف تطوره التاريخية واصالته القومية والوطنية ، ومستوى النضوج الاقتصادي الذي بلغه عند قيام الثورة الاشتراكية، وما الى ذلك . ولكنه توجد كذلك **قوانين عامة مشتركة للانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية** . وهذه القوانين هي : قيادة الجماهير الكادحة من قبل الطبقة العاملة واحزابها الماركسية-اللينينية اثناء الثورة الاشتراكية واقامة ديكتاتورية البروليتاريا بهذا الشكل او ذاك ؛ التحالف بين الطبقة العاملة وبين السواد الاعظم من الفلاحين وسائر فئات الكادحين ؛ تصفية الملكية الرأسمالية واقامة الملكية الاجتماعية ، العامة ، لوسائل الانتاج الاساسية ؛ تحويل الزراعة تدريجيا على اسس الاشتراكية ؛ تطوير الاقتصاد الوطني تطويرا منهاجيا يرمي الى بناء الاشتراكية والشيوعية والى رفع مستوى حياة الكادحين ؛ تحقيق الثورة الثقافية التي تشتمل اعادة تربية المثقفين القدامى وانشاء فئة جديدة من المثقفين الشعبيين ؛ رفع المستوى الثقافي للشعب كله ؛ القضاء على الاضطهاد القومي واقامة المساواة الفعلية والصداقة الاخوية بين الشعوب ؛ حماية مكاسب الاشتراكية من الاعداء الخارجيين والداخليين ؛ تضامن الطبقة العاملة في البلد المعني مع الطبقة العاملة في البلدان الاخرى على اساس مبادئ الاممية البروليتارية .

ان الاشتراكية تتميز بالملكية الاجتماعية العامة لوسائل الانتاج وبعلاقات التعاون الرفاقي بين اناس احرار من الاستثمار سواء في الانتاج ام في سائر ميادين النشاط الاجتماعي . وفي ظل الاشتراكية لا يبقي المجتمع ولا يصون ويحمي غير ملكية فردية لسلع الاستهلاك لا يمكنها ان تكون مصدرا للاستثمار ؛ ويطبق مبدأ «من لا يشتغل

لا ياكل » ، وقانون التوزيع القاضي بدفع الاجرة حسب كمية وكيفية العمل المقدم للمجتمع . ان هذه العلاقات تطابق طابع ومستوى تطور القوى المنتجة العصرية . وهذه القوى المنتجة لا تأتلف ولا تتفق مع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ولكنها لا تكفي بعد لتأمين الوفرة التامة من سلع الاستهلاك ولتلبية جميع حاجات الجماهير الكادحة .

ان الملكية العامة ، اذ تخضع تطور الانتاج لمصالح المجتمع كله ، واذ تجعل الجميع متساوين حيال وسائل الانتاج ، انما تخلق الاساس المادي لأجل تطوير جميع فروع الاقتصاد الوطني بصورة منهاجية ، متناسبة ، لأجل تصفية انعدام النسب في الاقتصاد ، لأجل التغلب على الفعل العفوي لقانون التطور الاقتصادي ، وتثير اهتمام الجماهير الكادحة المصلحي المادي في تطوير الانتاج ، وتولد حوافز معنوية جديدة للعمل ، وتشكل مصدرا كبيرا لانماء القوى المنتجة العصرية .

اما البناء الفوقي القائم فوق البناء التحتي الاشتراكي ، فهو يتالف قبل كل شيء من الدولة الاشتراكية ، والديموقراطية الاشتراكية ، والايديولوجية الاشتراكية الماركسية-اللينينية . ان الديموقراطية الاشتراكية تتميز بالخصائص التالية : اشتراك الجماهير بقسط متعاظم ابداً في تصريف شؤون الدولة الاشتراكية ، ونمو مبادرتها الخلاقة ، ومشاركتها النشيطة الفعالة في القضايا العامة ، والحرية والمساواة ، والوحدة الاجتماعية والسياسية والفكرية للمجتمع الذي لا تمزقه التناقضات التناحرية ، والتفاف الجماهير حول الاحزاب الشيوعية والعمالية التي هي القائدة السياسية للمجتمع ، والمركزية الديموقراطية . وان الايديولوجية الماركسية-اللينينية العلمية لا تفصح عن مصالح الكادحين الجذرية وحسب ، بل تتيح لهم كذلك ان يتصوروا بوضوح آفاق التطور الاجتماعي التي تحددها قوانين التطور التاريخي .

ان اقامة العلاقات الاشتراكية في ميدان الاقتصاد تقترن بعرى

لا انفصام لها بتغيرات عميقة للغاية في ادراك الجماهير ونفسيتها ، بصياغة قواعد جديدة في العلاقات بين الناس .

بيد ان الاشتراكية ، بوصفها مجتمعا ينشأ مباشرة من الرأسمالية ، تنطوي في الوقت نفسه على كثرة من **بقايا القديم في الاقتصاد وفي معيشة الناس وادراكهم** . ان انقاذ الناس كليا من بقايا النفسية والاخلاق القائمة على الملكية الخاصة ، ومن الاوهام والنعرات القومية ، والخ .. ، وانقاذ المجتمع من المجرمين والزعران واللصوص ومن اليهم ، انما هو مهمة معقدة لا يمكن اداؤها دفعة واحدة ، بل تؤدى بمقدار ما تتطور الاشتراكية . فان الاشتراكية توفر تدريجيا جميع الشروط والمقدمات اللازمة لأجل تربية الانسان الجديد ، انسان المجتمع الشيوعي . ان سيماء الانسان الجديد الروحية تتكون قبل كل شيء في سياق العمل لما فيه خير المجتمع .

ان التشكيلة الاجتماعية الشيوعية هي في الوقت الحاضر في البداية بالذات من مرحلة تطورها . فان هذا العهد الجديد في تاريخ البشرية قد دشنته ، كما هو معروف ، ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا . ثم تخطت الاشتراكية نطاق بلد بمفرده ، وانبثقت المنظومة الاشتراكية العالمية . ولقد ارتفعت البشرية الى مستوى جديد كيفيا في سلّم التطور التاريخي . ان العالم الجديد يولد في معمعان النضال الضاري ، في خضّم المصاعب والتناقضات ، محطما مقاومة الاعداء ، نابذا المرتدين والمتمسكين برواسب الماضي ، محاولا جهده ان يجتذب المترددين الى جانبه . وهو يتحرك ويتقدم، مقترفا ومصلحا الاخطاء اثناء سيره ، معمما خبرة التطور ، مستخلصا الدروس من السبيل المقطوع . ان هذه الحركة ليست زحفا مظفرا سهلا ، بل سبيل معقد وعسير ، حافل بالانتصارات والهزائم ، بالمنجزات والاخفاقات . ان قضية بناء الشيوعية قضية عظيمة ، وعظمتها تقوم في التنفيذ العملي لمهمة بناء المجتمع الجديد على اسس العلم والعقل ، لمهمة توفير ظروف وشروط لائقة بالانسان .

ان المجتمع الاشتراكي ، وهو الطور الاول من التشكيلة الشيوعية ، يتحول تدريجيا وبصورة محتمة ويغدو الشيوعية الكاملة ، يغدو الطور الاعلى من الشيوعية . وهذا الانتقال مرتبط بتغييرات جوهرية في حياة المجتمع لأن الاشتراكية والشيوعية هما درجتان مختلفتان كيفيا من نضج المجتمع اقتصاديا وروحيا . ولئن كانت الاشتراكية تنشأ من الرأسمالية وتنطوي على «شامات» المجتمع القديم ، فان الشيوعية الكاملة انما هي الدرجة العليا من التشكيلة الشيوعية ، المتطورة على اساسها الخاص بالذات .

جاء في برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي قوله : «**الشيوعية هي نظام اجتماعي لاطبقي تقوم فيه الملكية الواحدة للشعب بأسره على وسائل الانتاج ، والمساواة الاجتماعية التامة بين جميع اعضاء المجتمع ، حيث ، الى جانب تطور الناس من جميع النواحي ، ستنمو ايضا القوى المنتجة على اساس العلم والتكنيك المتطورين على الدوام، وتتدفق جميع مصادر الثروة الاجتماعية سيلا كاملا ويتحقق المبدأ العظيم «من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته» . ان الشيوعية انما هي مجتمع عالي التنظيم لكادحين احرار وواعين سترسخ فيه الادارة الذاتية الاجتماعية ، ويغدو فيه العمل لخير المجتمع الحاجة الحيوية الاولى في نظر الجميع وامرا يدركون ضرورته ، وتطبق فيه كفاءات كل فرد بافيد وجه في صالح الشعب**» * .

اما الاساس للانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية فهو تطور القوى المنتجة في الصناعة والزراعة تطورا جبارا يؤمن الوفرة من الخيرات المادية الضرورية لأجل تلبية حاجات الانسان الحيوية وحاجات المجتمع . ولهذا السبب ، يطرح برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي مهمة بناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية بوصفها المهمة الاقتصادية الرئيسية للاتحاد السوفييتي ، الامر الذي يتيح

* برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي . الطبعة العربية . موسكو . عام ١٩٦٢ . ص ص ٧٧ ـ ٧٨ .

الاقتراب عن كثب من حل ثلاث قضايا في غاية الاهمية هي : اولا ، ضمان وفرة من سلع الاستهلاك الشعبي ، باعتبار هذه الوفرة امرا ضروريا لتطبيق المبدأ الشيوعي القائل بالتوزيع حسب الحاجات ؛ ثانيا ، تقصير وقت العمل بحيث يؤمن لجميع المواطنين ما يكفي من الوقت لأجل الاشتراك في جميع الشؤون العامة ، الاجتماعية ؛ ثالثا ، تسهيل العمل وتغيير طابعه ، بحيث يغدو العمل متعة ، والحاجة الاولى للجسم السليم .

وقد قام المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي بخطوة هامة جديدة في حل هذه المسائل . ففي تقريري الرفيق بريجنيف والرفيق كوسيغين وكذلك في التوجيهات حول الخطة الخمسية الجديدة لتطوير الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي لاعوام ١٩٧١ ــ ١٩٧٥ صيغ برنامج دقيق لاعمال الشعب السوفييتي الجليلة يؤمن تقدم البلاد السوفييتية بدأب نحو الشيوعية . وان الحزب الشيوعي السوفييتي ، اذ يبذل جهده لتأمين الاحتياطي الضروري لانماء الاقتصاد السوفييتي في المستقبل ولتحقيق اعادة تجهيز الانتاج بالاعتدة الحديثة وتوظيف اموال طائلة لاجل تطوير العلم والتعليم ، قد وضع في الوقت نفسه نصب عينيه مهمة توجيه المزيد والمزيد من القوى والاموال بغية رفع مستوى رفاهية جميع المواطنين السوفييت . «يجب ان تصبح الخطة الخمسية التاسعة مرحلة هامة في سير المجتمع السوفييتي لاحقا في الطريق الى الشيوعية ، في بناء قاعدتها المادية والتكنيكية ، في تعزيز قدرة البلاد الاقتصادية والدفاعية . **ان المهمة الرئيسية في الخطة الخمسية تتلخص في تأمين نهوض كبير لمستوى حياة الشعب المادية والثقافية على اساس تطوير الانتاج الاشتراكي بوتائر عالية ، وزيادة فعاليته ، وعلى اساس التقدم العلمي والتكنيكي وتعجيل نمو انتاجية العمل»** * .

---

* ليونيد بريجنيف . تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب ، دار المطبوعات السياسية ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٤٩ .

ان تطور الانتاج الاشتراكي يخلق الاساس لأجل ترقية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، لأجل رفع مستوى حياة الشعب المادية والثقافية على الدوام . ان ارتفاع مستوى الجماهير الشعبية الثقافي ، وتكوين انسان متطور من جميع النواحي هما عاقبة وشرط تطوير الانتاج .

ان الانتقال الى الشيوعية يفترض تصفية الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعيشية بين المدينة والقرية ، وازالة الفوارق الجوهرية بين العمل الفكري والعمل الجسدي ، وكذلك محو الحدود بين الطبقات والفئات الاجتماعية في المجتمع . ان تحقيق هذه المهام الاجتماعية الفائقة الشأن يعني بناء المجتمع الشيوعي اللاطبقي ، واقامة المساواة الفعلية بين الناس ويشكل مكسبا من اعظم مكاسب الشيوعية .

ان الانتقال الى الشيوعية مرتبط باضمحلال الدولة ، وبنمو ثروات المجتمع الروحية باطراد ، وبازدهار العلم والثقافة ، وبارتفاع مستوى الجماهير الثقافي التكنيكي ارتفاعا كبيرا جدا وتطور نشاطها ومبادراتها ، وبتوطيد المبادئ والقواعد الجماعية والانسانية والمفاهيم الاخلاقية الشيوعية في العلاقات بين الناس .

ان تصفية اللامساواة الاجتماعية وبقايا التقسيم الاجتماعي القديم للعمل ، وبلوغ مستوى عال في حقلي الرفاهية المادية والثقافة ، وتخفيض يوم العمل ، والخ ...، ـ كل هذا سيسهم ، بلا ريب ، في ازدهار الفرد ومواهب الناس وكفاءاتهم .

ان سير المجتمع الاشتراكي نحو الشيوعية يتوقف بصورة حاسمة على صانعيه بالذات ، على لحمتهم ووحدتهم ، وعقلهم وموهبتهم ، ونشاطهم ومبادراتهم ، ورجولتهم وشجاعتهم وتفانيهم ، وانضباطهم ومسؤوليتهم ، ومعارفهم وخبرتهم ونضوجهم الاخلاقي وثقافتهم .

ان الحزب الشيوعي هو القوة القائدة والموجهة لكل العملية المتنوعة الجوانب لبناء المجتمع الجديد .

* * *

يبذل الايديولوجيون البرجوازيون جهودهم لبذر بذور الشك في امكانية تحقيق المثل الاعلى الشيوعي ، وينعتونه بالطوبوية ، وبالحلم الذي يستحيل تحقيقه ، والخ .. ولكن هل هكذا هو الحال في الواقع ؟ ان فكرة مجتمـــع عاقل وعادل قد انبثقت من قديم الزمان ، وظلت بالفعل خلال آلاف السنين حلما ، طوبوية ، طالمـــا لم تنضج ، في سياق التطور الاجتماعي ، المقدمات المادية والروحية الضرورية لأجل تحقيقها . ولقد كشفت الماركسية هذه الامكانيات ، وقدمت البرهان على امكان بناء الشيوعـيــة حقا وفعلا ، وحددت معالمها الاساسية واشارت الى سبل بلوغها ، فحولت بالتالي فكرة الاشتراكية والشيوعية من طوبوية الى علم . وان الزعم في ايامنا ان الشيوعية طوبوية وحلم يعني عدم رؤية وعدم الرغبة في رؤية تلك الامكانيات والسبل نحو مستقبل افضل التي يكشفها مستوى التطور الذي بلغته البشرية . وهنا يرد بالطبع السؤال التالي : البشريـــة المعاصرة التي خلقت قوى منتجة عصرية والتي حققت مثل هذه المنجزات العظيمة في ميداني العلم والثقافة ، ترى ، هل هي عاجزة عن انشاء تنظيم اجتماعي معقول ، عن التخلص من الجوع والفقر والحروب والتناحرات الاجتماعية ، عن تأمين المساواة والرفاهية وامكانيات التطور الروحي للمجتمع ، وما الى ذلك ؟ واي طوبوية هنا ؟ وبم يمكن الاعتراض على هذا المثـــال الاعلى الذي لا ريب في انسانيته ؟ بالزعم انه توجد هناك عروق عليا وعروق دنيا ؟ ولكن الايديولوجية الحيوانية التي تنادي بها العرقية قد انفضح امرها كليا . بالزعم ان اللامساواة خير ونعمة ، وبدونها تنحط البشرية ؟! ولكن الماركسية لم تقل يوما بامكانية وضرورة المساواة الفردية ، ولم تعارض على الدوام غير اللامساواة الاجتماعية ، ولم تطالب الا بتوفير فرص وامكانيات التطور الفعلية المتساوية للجميع لا اكثر .

وبالزعم انه يقوم في طبيعة الانسان نفسه مبدأ فاسد يمد

جذوره الى الخطيئة الاصلية ؟ ولكن الانسان لا يولد صالحا او شريرا ، بل يصبح كذلك في المجتمع. يقينا ان الانسان ليس ملاكا وانه لن يصير يوما ملاكا . ان حاجاته المادية ستتطلب دائما تلبيتها . ولكن لماذا يقال عنها انها مصدر الشر ؟ ومن ذا الذي لا يعرف ان تلبية الحاجات المادية ، لا الزهد ، هي ما يلزم لأجل اكتمال السعادة البشرية ، رغم ان السعادة البشرية لا تنحصر طبعا في هذا .

ان الانسان لم يفطر على الفساد ، وطبيعته ليست فاسدة ، انما الفاسد هو المجتمع الذي يحفز غرائز ومشاعر الانسان المنحطة ويكوّنه على هذا النحو . وان تعقد ديالكتيك التاريخ يتلخص في كون المجتمع الجديد يبنيه اناس تربوا في المجتمع القديم ، لا في ظروف اصطناعية ، كما في منابت مدفأة . والمفتاح لحل هذه المعضلة ، كما برهنت الماركسية ، انما ينبغي البحث عنه ، لا في طبيعة الناس ، بل في نشاطهم ذاته ، لأن الانسان نفسه يتغير بتغييره الواقع المحيط به . ولهذا ، ليس ما يسمى بطبيعة الانسان عقبة يستحيل تذليلها لأجل بناء المجتمع الجديد .

وماذا ايضا ؟ خطر القضاء على الحضارة في حرب حرارية نووية عالمية ؟ ! هذا الخطر موجود فعلا . ولكن مصدره ليس الاشتراكية ، بل الامبريالية ، هذا النظام الاجتماعي الذي ولى عهده والذي يولد الحروب الجديدة . ولهذا يتطابق اليوم النضال ضد الامبريالية ، ضد الاستثمار والاستعمار الجديد ، من اجل السلام والاشتراكية ، مع النضال من اجل درء اندلاع حريق الحرب الحرارية النووية الماحقة ، كما اعلن الاجتماع العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية الذي انعقد في موسكو عام ١٩٦٩ .

ان العقبة الرئيسية في طريق البشرية نحو الشيوعية انما كانها ولا يزالها نظام الاستثمار والاضطهاد وتلك الطبقات والفئات والجماعات الاجتماعية التي لها مصلحة في الحفاظ على هذا النظام ، اي الطبقات السائدة ، وجميع قوى النظام الامبريالي الاحتكارية

الرجعية . ولهذا لا يمكن ان يولد المجتمع الجديد الا في غمرة الصراع بين الطبقات . اغلب الظن ان طريق البشرية الى النجوم يمر على الاشواك بالذات . وفي هذا الصراع ، تبدو فكرة الشيوعية ذلك المثال الاعلى الوضاء والنبيل ، ذلك النجم الذي يدعو الى المستقبل ويفتح آفاقه. وليس بوسع اي شيء ان يحقر ويدنّس هذا المثل الاعلى !

فيما مضى ، قال الشاعر الالماني هنريخ هينه في قصيدته «المانيا» :

Wir wollen hier auf Erden schön
Das Himmelreich errichten

(هنا ، في ارضنا هذه ، نريد ان ننشيء الفردوس)

ولكن هذا ليس غير تعبير شعري . فان الشيوعية ليست فردوسا مسيحيا ، وليست مجتمعا من اناس من غير لحم ودم ممتلئين بفضائل ملائكية . ان الشيوعية ، انما هي تنظيم اجتماعي للبشرية يبتغي تطوير الانسان بالذات .

اذن ، ان البشرية قد اجتازت في تطورها طريقا عسيرا ، معقدا .

لقد كان تكوّن الانسان وتوفير المقدمات لأجل تطوره الاجتماعي حاصل المرحلة الاولى من التطور التاريخي ، الا وهي التشكيلة المشاعية البدائية . ففي ظروف المجتمع البدائي ، تفلّت الانسان من الطبيعة ، من الحالة الطبيعية ، ووقف على قدميه بالذات .

اما حاصل تطور التشكيلات التناحرية ، فهو بلوغ مستوى من العلم والانتاج المادي يتيح للانسان ان يضع قوى الطبيعة في خدمته.

ومهمة المرحلة الثالثة من التاريخ ، مهمة التشكيلة الشيوعية ، هي سيطرة الانسان على علاقاته الاجتماعية ذاتها وتطور الانسان نفسه من جميع النواحي على اساس الحد الاقصى من تطور الانتاج المادي والروحي ، وتطور علاقات التعاون الرفاقي الجماعية .

ومع نشوء التشكيلة الشيوعية ، يبدأ تاريخ الانسانية الحقيقي اذ انها لم تعد عبدة للطبيعة ولعلاقاتها الاجتماعية ذاتها .

ان الفهم العلمي للتاريخ يبين **ان التاريخ يسير الى الامام، متنقلا بداب من اشكال دنيا الى اشكال عليا**، وان البشرية قد بلغت في الوقت الحاضر درجة تتكشف منها امامها آفاق جليلة للتطور والازدهار من جميع النواحي في ظل التشكيلة الشيوعية. **فذلك هو المنطق الموضوعي للتاريخ العالمي.**

لقد درسنا الخط العام لتطور التاريخ العالمي بالقدر الذي تحدده قوانين تطور الانتاج المادي. ولكن هذا لا يعني اننا اوضحنا بالتالي التطور الاجتماعي في كل نقطة من العملية التاريخية. فان التاريخ الملموس اغنى بكثير؛ وفيه تفعل فعلها جملة كبيرة من العوامل التي تنوّع العملية التاريخية، ولهذا لا يجوز فهمها على انها شيء وحيد الخط. ان التطور التاريخي انما هو نتيجة فعل عناصر كثيرة. ولكي نفهم التاريخ الملموس، ينبغي لنا ان نأخذ بالحسبان جميع العوامل والقوى الجوهرية التي تشترك في التفاعل التاريخي. **ان المادية التاريخية تعطي طريقة لدراسة التاريخ الملموس، ولهذا لا تكشف وحدة التاريخ العالمي والخط العام لتطوره وحسب، بل تدل ايضا على السبيل الى معرفة كل تنوعه.** وغير مرة، حذر مؤسسا الماركسية من ابتذال المادية التاريخية وتشويهها وتحويل موضوعاتها الى كليشه مفروض على التاريخ الملموس ويحل محل دراسة الوقائع الملموسة. وهنا يجدر التذكير بتوضيح لانجلس في هذه المسألة. فقد كتب يقول: «... يقول المفهوم المادي عن التاريخ ان انتاج وتجديد انتاج الحياة الفعلية هما، **في آخر تحليل**، العامل المحدّد في العملية التاريخية. واكثر من ذلك، لم نؤكد، لا ماركس ولا انا. اما اذا شوّه احدهم هذا بمعنى ان العامل الاقتصادي هو العامل المحدّد **الوحيد**، فانه يحول هذا التأكيد الى جملة مجردة، لا معنى لها، ولا تدل على شيء» *.

---

* ماركس وانجلس. المؤلفات. الطبعة الروسية. المجلد ٣٧، ص ٣٩٤.

ففي مجرى التطور ، كما اضاف انجلس ، تؤثر مختلف عوامل البناء الفوقي ، والايديولوجية ، والخ ، وتحدد على الاغلب شكله . ولو لم نأخذ بالحسبان هذا التفاعل التاريخي ، وهذه الصدف التي تشق الضرورة الاقتصادية لنفسها طريقا عبرها ، «فان تطبيق النظرية على اي مرحلة تاريخية يكون امرا اسهل من حل معادلة بسيطة من الدرجة الاولى» * .

ومن المستحيل فهم اصالة تاريخ مختلف البلدان وسيره الملموس دون دراسة النسبة الفعلية بين القوى الطبقية وتأثير العامل الذاتي ، ولا سيما تأثير السياسة والايديولوجية . وفي هذه الحال ، ينبغي ان نتصور كل تعقد الحركة التاريخية وان ندرك ان طريقة المادية التاريخية تتطلب ، لا تكييف الوقائع لاحكام عامة ما ، بل استغلال هذه الاخيرة لأجل دراسة الواقع الاجتماعي .

فما الذي ينوّع اذن المجرى العام للتاريخ العالمي ؟ هنا لا تمكن دراسة هذه المسألة الا من حيث خطوطها الكبرى ، العامة . وفي هذا الصدد ، لنرجع من جديد الى مسألة تأثير البيئة الجغرافية . فعند تفسير التاريخ الملموس ، لا يجب اهمال البيئة الجغرافية ، بل يجب ايضاح سبل تأثيرها الفعلي . لا ريب ان البيئة الجغرافية كانت احد الاسباب التي تركت اثرها في تفاوت سير التاريخ العالمي — تقدم بعض الشعوب وتخلف بعضها الآخر . ولكنه لا يجوز اضفاء صفة الاطلاق على هذا التأثير ، لأنه ينعكس من خلال الظروف الاجتماعية . فكل شعب يشغل هذا الموقع الجغرافي او ذاك ، يعيش في محيط تاريخي معين ، — هو البيئة التاريخية — ويتأثر به . وهذا التأثير قد يكون في غاية التباين والتنوع ، ابتداء من الحروب والفتوحات وانتهاء بمختلف اشكال المعاشرة . وقد يتحقق في جميع

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٣٧ . ص ٣٩٤ .

مجالات الحياة الاجتماعية ، ابتداء من الاقتصاد وانتهاء بالايديولوجية . وفي اثناء ذلك ، تتفاعل مختلف الشعوب سواء أكانت في نفس المستوى من التطور التاريخي ام في مستويات مختلفة . وفي عصرنا توجد وتتفاعل شعوب بلغت درجات مختلفة في سلّم التطور الاجتماعي ، ابتداء من النظام العشائري وانتهاء بالاشتراكية . وهذا الواقع يطرح كذلك عددا هائلا من مختلف القضايا الاجتماعية في عصرنا .

واصالة تاريخ مختلف الشعوب تنعكس وتترسخ في خصائص ثقافاتها . ومن وجهة نظر المادية التاريخية ، لا يصمد لاي نقد راي شبنغلر القائل بوجود ثقافات منغلقة ومستقلة تماما بعضها عن بعض والذي يؤدي الى انكار وحدة التاريخ العالمي . ولكنه من الخطا كذلك ان ننكر ، لا اصالة الثقافات القومية وحسب ، بل ايضا اصالة ثقافات مناطق برمتها . مثلا . مع وجود سمات مشتركة لتطور ثقافات شعوب وبلدان اوروبا وآسيا ، تلاحظ كذلك اصالتها الكبيرة التي لا يجوز اهمالها عند دراسة تاريخ شعوب هذه البلدان وهاتين القارتين .

ولقد كان للتأثيرات الايديولوجية ولا يزال لها شأن كبير لأجل فهم اصالة تاريخ مختلف البلدان ومجموعات البلدان . مثلا . فيما مضى ، كان انتشار المسيحية عاملا تاريخيا هاما في تاريخ اوروبا واميركا . ولكن فيما بعد ، بمقدار تطور الحركة العمالية الثورية ، اخذت تنشأ التربة لانتشار الايديولوجية الماركسية على نطاق واسع ، هذه الايديولوجية التي مارست وتمارس تأثيرا بالغا في كل مجرى التاريخ الحديث .

هذه هي بعض الاعتبارات والعوامل التي تشترط تعدد وتنوع جوانب مجرى التاريخ العالمي . **ففي العملية التاريخية يجب ان نرى الوحدة والتنوع ، واتجاهات التطور الرئيسية وتنوع السبل التي تتحرك عليها مختلف الشعوب ، وقوانين التطور العامة**

وخصائص مختلف البلدان . وفضلا عن ذلك ، يجب رؤية هذه الجوانب في صلتها الدياليكتيكية ، دون تضخيم او تقليل اهمية اي منها .

ان الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية على الصعيد العالمي هو الاتجاه الرئيسي والمضمون الاساسي للعهد المعاصر . اما الحاصل الرئيسي لتطور هذا الاتجاه فهو واقع ان الاشتراكية قد توطدت في الوقت الحاضر بقوة وثبات في كوكبنا الارضي . وليست هناك في العالم قوى بمقدورها ان تعيد دولاب التاريخ الى الوراء . ان مستقبل الاشتراكية انما هو الشيوعية ، اساس تطور البشرية لاحقا . ذلك ان اقامة الملكية الشيوعية لوسائل الانتاج تشطب عمليا من جدول اعمال البشرية قضية الملكية لأن ملكية الشعب بأسره لوسائل الانتاج هي ذلك الشكل الملائم للقوى المنتجة الاجتماعية من حيث طابعها ، الذي يفتح مجالا لا حد له امام تطورها . لهذا من الطبيعي ان تكف العملية التاريخية لتطور البشرية لاحقا عن الاتسام بطابع تعاقب التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي يختلف بعضها عن بعض من حيث اشكال الملكية . ولكنه لا يجوز ابدا ان نستخلص من هنا ان المجتمع المقبل لن يمر بمراحل اصيلة كيفيا في تطوره . والقضية كلها ان هذه المراحل سيختلف بعضها عن بعض ، لا من حيث شكل الملكية ، بل حسب مقاييس موضوعية اخرى .

ان تذليل التناحرات الاجتماعية في جميع البلدان يتيح للناس ان يتحدوا ويوجهوا جميع قواهم وكل عزيمتهم وذكائهم نحو تحقيق المهام الجليلة القائلة بمعرفة الطبيعة وترويضها ، وتطوير الانسان نفسه من جميع النواحي ، هذه المهام التي لا يمكن ان يقوم بها غير انسان حر في مجتمع حر ، والتي لا تليق الا به .

الفصل الخامس

المجتمع والثقافة

مفهوم الثقافة

في الفصول السابقة ، درسنا المجتمع بوصفه عضوية اجتماعية واحدة متحدة ومجزأة داخليا في الوقت نفسه . وقد ظهر المجتمع امامنا كنظام اصيل فريد من الظاهرات الاجتماعية ـ من العلاقات ، والمؤسسات ، والمنظمات ، والفئات الاجتماعية والتكوينات المادية والروحية . ودرسنا بنية هذا النظام ، والعلاقة بين عناصره ، وقوانين تطوره الاساسية .

والآن وصلنا الى موضوع **المجتمع والثقافة** . لماذا صيغ هذا الموضوع على هذا النحو بالضبط ؟ فهل تعتبر الثقافة شيئا ما خارجيا بالنسبة للمجتمع ؟ واضح ان كلا . ان الثقافة توجد في المجتمع . وخارج المجتمع ، اى فى الطبيعة قبل الانسان وبدون الانسان ، لم يكن وليس للثقافة وجود . ولكن مفهوم الثقافة ، هو ، مع ذلك ، مفهوم واسع جدا ، وتمكن مقارنته ، من حيث الحجم بمفهوم المجتمع ، لأن الثقافة ، هذه العناصر او تلك من الثقافة ، موجودة في كل مكان ، ايا كان ميدان النشاط الاجتماعي والحياة الاجتماعية الذي نأخذه . ولهذا من الضروري مقارنة الثقافة بالمجتمع لأجل اعطاء تحليل نظري عام عن الثقافة ، ولأجل فهم دورها في نشاط الانسان الاجتماعي .

فما هي الثقافة ، اذن ، وما هي العلاقة بين الثقافة والمجتمع ؟ هناك كثرة كثيرة من المؤلفات في هذه المسألة ، لأنها اثارت اهتمام الكثيرين من البحاثة ، سواء منهم الماركسيون ام غير الماركسيين . وهناك ايضا كثرة من مختلف التعاريف عن الثقافة . فان كروبر

وكلوكهون ، مثلا ، يقولان انه يوجد ١٦٠ تعريفا عن الثقافة * . ان هذه الكثرة من التعاريف لا يفسرها ، على ما يبدو ، تعقد وبعض غموض الظاهرة التي يحاولون تعريفها وحسب ، بل يفسرهـــا ايضـــا التمييز ، سواء في المعيشـــة ام في مختلف العلـــوم ــ الانتروبولوجيا ، الاثنوغرافيـــا ، البسيكولوجيا ، علم اللغـــة ، التاريخ ، علم الاجتماع ــ بين مختلف جوانب او حتى اقسام هذه الظاهرة المتعددة الوجوه ؛ ولهذا لا يندر ان يتناول الكلام مـــن حيث الجوهر ، في مختلف تعاريف الثقافة ، شيئـــا ما ابعد من ان يكون وحيدا . ولهذا من المهم هنا في المقام الاول ان نفرز ، بهذا القدر او ذاك من الدقة ، الموضوع الذي نريد دراسته وان نصوغ مبادئ العمل على تعريفه .

صحيح انه يمكن على العموم نكران ضرورة وصحة صياغة مفهوم عام عن «الثقافة» ، والاكتفاء باعتباره مفهوما من مفاهيم الحديث اليومي وبعض العلوم المختصة . ولكن ممارسة الحياة الاجتماعية تطرح على الدوام ، بهذا الشكل او ذاك ، قضايا الثقافة بوصفها من أهم القضايا الاجتماعية ، وتجعل منهـــا موضع صراع فكري حاد . لنأخذ على الاقل وقائع كضرورة الثورة الثقافيـــة بالنسبة للبلدان التي ولجت طريق البناء الاشتراكي ، والقضايا الناجمة عن ذلك ؛ وانجذاب شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وبلدانها ذات الثقافات الاصيلـــة الى الابداع التاريخي النشيط ؛ وقضايا «المجتمع الجماهيري» و«الثقافة الجماهيريـــة» المعقدة والمتناقضة في البلدان الرأسمالية المتطورة ، وهكذا دواليك ، وذلك لكي يتضح لنا ان علم الاجتماع الماركسي يواجه ضرورة دراسة هذه الظاهرة كما هي عليها الثقافة دراسة خاصة .

A. Kroeber and C. Kluckhon, Culture. A critical review of * concepts and definitions. Cambridge (Mass), 1952.

يمكن ويجب ادراج مفهوم الثقافة في نظام مفاهيم علم الاجتماع لأنه واحدة من تلك المقولات التي يدرس بواسطتها علم الاجتماع نشاط الناس ، وبالتالي عمل وتطور مختلف الانظمة الاجتماعية .

ان مفهوم «الثقافة» ، اذا اخذنا التعبير اللاتيني cultura (ويعني حراثة ، ومن ثم ثقافة ، حضارة) ، مرتبط بفرز ما هو نتاج نشاط الانسان ، خلافا للطبيعة البكر . ان النبات المحروث انما هو نبات حوّله عمل الانسان ونشاطه الخلاق . والتربة المحروثة هي ارض حرثها الانسان ، والانسان المثقف ، المهذب كائن طبيعي حوّلته التربية والتهذيب . ومن هنا جاءت قسمة كل ما هو كائن الى فئتين من الظاهرات : ظاهرات الطبيعة وظاهرات الحراثة او الثقافة . وهذا ما اعطى مبررا لاستعمال مفهوم «الثقافة» "cultura" كمرادف لمفهوم «المجتمع» ولاعتبار الثقافة العلامة المميزة الرئيسية لاسلوب الوجود الانساني . وقد كتب كروبر وبارسونس انه في اغلبية المؤلفات الاساسية التي وضعها علماء السلالات البشرية وعلماء الاجتماع ، «قلما كان مفهوما الثقافة والمجتمع يختلف احدهما عن الآخر ولا سيما في مرحلة تكوين هذين العلمين» * . وبما ان الفرق بين فئتي الظاهرات ينحصر في الفرق بين العمليات الطبيعية العفوية ، الجارية بصورة طبيعية ، وبين العمليات التي هي نتيجة نشاط واع ، خلاق ، هادف يقوم به الانسان ، فان المجتمع يعتبر في جميع ظاهراته ونتائجه مجرد ملحق لتاريخ الثقافة ، اي لتاريخ نشاط الانسان الروحي الخلاق . وبصرف النظر عما اذا كانت الثقافة المادية وآثارها تعار في هذه الحال قدرا كبيرا او صغيرا من الانتباه والاهتمام ، يشكل هذا الموقف الذي يتميز به ما يسمى «بالمدرسة التاريخية الثقافية» ، وبمدارس «الثقافات — الانتروبولوجيا» ، على انواعهما ، صورة

---

* A. Kroeber and Parsons, American Sociological Review, October, 1958, Vol. 23, N 5, p. 583.

معدلة للمفهوم المثالي عن التاريخ ؛ وهو يشكل ايضا اساسا لتقسيم ريكرت جميع العلوم الى علوم عن الطبيعة وعلوم عن الثقافة (وقد سبق واشرنا الى هذا التقسيم) وكذلك لتفسير تاريخ البشرية على انه تاريخ ثقافات وحضارات معزولة محلية .

ان استعمال تعبير «الثقافة» سواء في الكلام العادى ام في العلم ، للاشارة الى مجمل نتائج نشاط الانسان الخلاق تمييزا لها عن ظاهرات الطبيعة هو ، برأينـــا ، مقبول تمامـــا ، شرط عدم استعماله لمعارضة الطبيعة بالمجتمع معارضة ننظر بموجبها الى الطبيعة نظرة مادية والى المجتمع نظرة مثالية .

ولكن هذا الفهم للثقافة هو في الوقت نفسه فهم عام ومجرد اكثر من اللزوم ، ومن البيّـن انه لا يكفي علم الاجتماع الذي يدرس آلية عمل وتطور مختلف المجتمعات . ذلك انه تظهر هنا ضرورة النظر الى الثقافة في علاقاتها مع المجتمع ، اي انه ينبغي تمييز الثقافة ، لا عن الطبيعة وحسب ، بل ايضا عن المجتمع نفســـه واستجلاء ما هو ذو اهمية جوهرية ، ما يثبت في مفهوم «الثقافة» لأجل نشاط المجتمع . وانطلاقا من هذا ، يقيم بعض المؤلفين **فاصلا بين المفهوم الواسع والمفهوم الضيق عن الثقافة** . فهم يفهمون بالثقافة ،بمعنى الكلمة الضيق ، الابداع الروحي – اي العلم والفن والخ . ونتائج هذا الابداع ، وكذلك انتشارهـــا في الجماهير . ان هذا التعريف للثقافة يميزها عن المفهوم الواسع للثقافة ، المذكور آنفا ، الذي يدرج فيها جميع نتائج نشاط الانسان ، المادية منها والروحية . كذلك فصل الثقافة الروحية عن الثقافة المادية يرتكز على ما يكفي من الاسس والمبررات ؛ ووجهة النظر القائلة ان القضايا الثقافية الصرف تنبع على وجـه الضبط من تطور الثقافـــة الروحيـــة (المفهـوم الضيق عن الثقافـــة) قـــد انتشرت على نطاق واسع جدا . ولكن هذا التفسير ، الذي يعبر عن جوانب معينة من هذه الظاهرة المتعددة الجوانب التي هي الثقافة ، تشوبه هو ايضا النواقص بالمقارنة مع المفهوم الواسع عن الثقافة . ذلك

ان الفصل بين الثقافة الروحية والثقافة المادية هو بالفعل نسبي جدا في بعض النواحي . فان كل شيء مادي من صنع الانسان كان موجودا في البدء كفكرة ، كنتاج لابداع الانسان الروحي . ان الابداع الروحي هو عنصر ضروري من عناصر النشاط الانساني . فان الطبيعة ، كما قال ماركس ، لا تبني القاطرات والآلات الزراعية والسكك الحديدية . كل هذا انما هو من صنع يدي الانسان ونتاج لنشاط الدماغ ، وتجسيد لمعارف الانسان وخبرته وقواه الخلاقة . وفي الوقت نفسه ، لا بدّ لكل فكرة ، لكي تصبح ظاهرة ذات شأن اجتماعيا ، من ان تتجسد ، من ان ترتدي شكلا ماديـــا ــ في الافعال ، في اللغة والكتاب ، واللوحة ، والآلة ، والخ . . ولهذا السبب وحده تشوب النواقص حصر مضمون الثقافة في ظاهرات الثقافة الروحية . وبالفعل ، لماذا ينبغي ان نعتبر ان الرسام الذي يرسم لوحة يبدع الثقافة ، وان المهندس المصمم الذي يصنع آلة لا يبدعها؟

وعلاوة على ذلك ، اذا لم يشمل مفهوم الثقافة غير النشاط الروحي ونتائجه («الثقافة الروحية») ، فانه لا يقدم اي شيء جديد مبدئيا بالمقارنة مع مفهوم كمفهوم «حياة المجتمع الروحية» . وفي هذه الحال ، لا يكون لاستعماله معنى الا لأجل وصف كل تنوع اشكال ومظاهر الابداع الروحي ، لأجل وصف انتشار نتائجه ، وما الى ذلك . وبما ان الكل ايا كان ليس مجرد جمع للاجزاء ، فمن المعقول ان يكون لدينا مثل هذا المفهوم التركيبي ؛ خصوصا وانه يتيح لنا ان نفصل مفهوم المجتمع بوصفه كلا عن مفهوم الثقافـــة بوصفهـــا جزءا من هذا الكل يشكل دليلا على تطور الوعي الاجتماعي في العهد المعني .

ومع اننا لا نرى من الممكن حصر مفهوم الثقافة في الثقافـــة الروحية ، ومع اننا نشير الى ان منتوجات الثقافة المادية والثقافة الروحية هي على السواء من نتائج النشاط البشري ، ولها جوانب مشتركة ، لا نعتقد ابدا ان الفصل بين الثقافة المادية والثقافة

الروحية امر نافل لا فائدة منه . مثلا . ان وسائل الانتاج هي نتاج للثقافة المادية خاضع لقوانينها ، وهي تقوم في الوقت نفسه بوظيفة اجتماعية بالغة الاهمية من وظائف القوى المنتجة التي هي اساس بنية المجتمع الاجتماعية كلها . ان استعمال (او «استهلاك») وسائل الانتاج وسائر عناصر الثقافة المادية (وسائل العمل ، المباني ، الالبسة) يؤدي الى نفادها او الى تحولها فيزيائيا ، او كيماويا ، او طاقيا (الغذاء) . ولهذا لا بدّ من تجديد انتاجها بلا انقطاع لأجل بقاء المجتمع . ومن هنا ضرورة النشاط الانتاجي المادي الدائمة بالنسبة للانسان الاجتماعي .

اما منتوجات الانتاج الروحي ، فهي من طبيعة اخرى ؛ فحين يكتشف قانون للطبيعة ، يغدو ملك المجتمع . ومن الممكن الاستفادة الى ما لا نهاية له من معرفة هذا القانون ؛ والاستعمال لا يستهلكه ولا يقضي عليه . وحين يكتب كتاب ، فانه يمكن «استعماله» مرارا وتكرارا بوصفه من منجزات الثقافة (ولا يتلف الكتاب الا كشيء مادي) طالما يجد قراء ، اي طالما لم يعتق ، طالما لم يكف عن تلبية الحاجات والمطالب الروحية .

اذن ، تجري في المجتمع عملية صنع ونشر (توزيع) واستهلاك الثقافة . اما منتوجات الثقافة المادية ، فلا بدّ من تجديد انتاجها على الدوام لكي يمكن استهلاكها . وهي توزع في المجتمع المعاصر كبضائع ، عن طريق نظام التجارة ، وتتلف او تزول كليا في الاستهلاك .

ان منتوجات الانتاج الروحي فريدة (ان مسألة عدد النسخ مسألة اخرى) ؛ فهي تنتشر من خلال نظام تعليم وتثقيف الشعب عن طريق اكتساب الناس «للغات» الثقافة المناسبة ، ولا تزول في الاستهلاك . صحيح ان البرجوازية تبذل جهدها لكي تخضع الانتاج الروحي ايضا لقوانين الرأسمال ، ولكنها لا تفلح في مسعاها الا جزئيا ، لأن طبيعة الانتاج الروحي والابداع والثقافة نفسها تحول

دون ذلك . وخاصة الثقافة الروحية ، ان الشكل المادي الخارجي لمنتوجات الثقافة الروحية يكتسب شانا بوصفه ، على وجه الضبط ، تعبيرا عن المضمون الروحي المدرج فيه والذي يمكن ان يدركه الانسان .

كذلك تناحر الطبقات ينعكس في ميدان ثقافة المجتمع الطبقي ؛ ومن جراء ذلك ، يكتسب مضمون الثقافة الفكري طابعا طبقيا . وفي ميدان الثقافة تجري دراسة الخبرة الاجتماعية ، والمعارف ، وما اليها ، اي تراكم «الاعلام الاجتماعي» ؛ الامر الذي يمكن ان يحدث بفضله تطور الثقافة ايضا ، اي ظهور قيم ثقافية جديدة . وان آلية هذه الحركة ، آليتها الملموسة ، رهن بالظروف التاريخية ، وبمستوى تطور المجتمع ، وبمصالح مختلف الطبقات، ولكنها على كل حال مرتبطة باطلاع الانسان على قيم الثقافة .

ان هذه التعاريف تبرز الجانب الموضوعي من الثقافة ، وتثبت واقع وجود الثقافة في المجتمع كمجموعة معينة من القيم المادية والروحية التي تشكل تلك البيئة المادية والروحية التي يعيش ويعمل فيها الناس .

ولكن لا تعريف الثقافة كمجمل من منتوجات النشاط الانساني (المادي والروحي) التي تاخذها المجموعات الاجتماعية وتنقلها الى الاجيال التالية والى المجتمعات الاخرى ، ولا تعريفها كمجمل من افكار مختارة تاريخيا ومنقولة بالوراثة مع القيم المرتبطة بها ، يصف كل مضمون مفهوم الثقافة ، رغم ان كلا منهما يعكس جوانب فعلية من ظاهرة الثقافة .

فخلافا لظاهرات الطبيعة ، لا يمكن للثقافة ان تقوم ـ لا كمجرد تكوين موضوعي ، بل على وجه الضبط كثقافة ـ الا بالارتباط مع الانسان ونشاطه المادي . ولهذا كان للثقافة على الدوام جانب ذاتي ايضا . فالانسان يصنع الثقافة ، يبدع الثقافة ، حين يجسد في مؤلفات الثقافة نتائج الابداع الروحي ، ويهضمها حين

يجردها من شكلهـــا المادي ، اي حين يستجلي ويجعل في منالــه المضمون الروحي المضمّن فيها . وفي المجتمع تجري عملية دائمة لا تقتصر على ابداع الثقافة بل تشمل كذلك **تذويت الثقافة** * . ان التذويت مظهر ضروري من مظاهر التفاعل بين الثقافة والانسان ، وشرط ضروري من شروط نشاط المجتمع وتطوره .

ان انفصال الناس عن العـــالم الحيواني وحلول المجموعـــات الاجتماعية محل القطيع مرتبطان بظهور وتطور اساليب انسانية خاصة للنشاط يستحيل بدونها وجود هذه المجموعـــات ذاته وتطورها .

وهذا ما يتضح من مثال العمل ، من مثال انتاج كل ما هو ضروري لأجل الحياة . ان عملية العمل ، كما سبق وقلنا ، تفترض وجود عناصر مادية معينة : اشياء ووسائل وادوات العمل ، كما تفترض وجود الناس مع خبرتهم ومعارفهم وعاداتهم في العمل ، التي تتيح لهم تحريك هذه الادوات ، وتشغيلها ، والقيام بالنشـاط الانتاجي . وليست ادوات العمل وحدها ، بل ايضا اساليب العمل بها تتكون تاريخيا في المجتمع وتنتقل بالوراثة . ورغم تماثل ادوات الانتاج وغيرها من عوامل الانتاج ، قد تختلف ثقافة الانتاج اختلافا كبيرا باختلاف البلدان ، حتى وان كانت على مستوى واحد من التطور المادي والتكنيكي والاجتماعي والاقتصادي .

ان تنوع العلاقات البشرية ـ العلاقات الاقتصادية والسياسية، العلاقات داخل كل طبقة وبين الطبقات ، العلاقات الداخلية والخارجية، العلاقات العائلية والمعيشية ، العلاقات الرياضية والتعليمية التربوية ، وهكذا دواليك وهلمجرا ـ يضع كل فرد امام ضرورة تكييف خط سلوكه واسلوب نشاطه وفقا لمقتضيات الجماعات المتنوعة التي يعمل في نطاقها ، وفقا للمقتضيات المتجسدة في التقاليد والقواعد

---

* ذوّت : اضفى عليه صفة ذاتية . **المترجم** .

والقيم ، والخ .، التي تقوم بوظيفة آليات ضابطة للنشاط . ان قيم الثقافة الملازمة لمجتمع معني ، ودرجة امتلاكها تحدد اساليب سلوك الفرد في اطار جماعات محددة تاريخيا . الا انه تنبغي الاشارة الى اننا ، اذ نتحدث عن المجتمع ، لا نقصد فردا خاصا ما ، بل نقصد الناس الفعليين في هذا المجتمع والثقافة العامة المشتركة والنموذجية لافراد هذا المجتمع والتي تتجلى في سلوكهم الاجتماعي وفي نشاطهم في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية .

ان اساليب العمل وطابع سلوك الناس قد **تعطى بواسطة الثقافة كموديلات جاهزة للسلوك وتترسخ وتنتقل بالوراثة من جيل الى جيل** . ففي المجتمع ، كل مجتمع ، تلف الام طفلها بالاقمطة ، ويهيء الناس الطعام ويتناولونه ، ويحيون الاصدقاء والمعارف عند اللقاء بهم ، ويشتغلون ويستريحون ، ويحتفلون بالاعياد ، وهكذا دواليك وهلمجرا ، ولكنهم يفعلون ذلك كله بطرائق مختلفة ، تبعا لطابع الثقافة التي يستوعبونها .

ان خصائص رد الفعل على وضع معين ، واساليب العمل ، والخ ، **قد لا تكون واردة في الثقافة بصورة متماثلة اطلاقا ، بل قد تكون رهنا بمختلف الاحوال ، وبالظروف المتغيرة ، الخ ..** وفي هذه الحالة ، لا تعطي الثقافة موديلات جاهزة للسلوك ، بل تعطي مبادئ للنشاط ، وتوفر امكانية الاستفادة في اختيار اسلوب التصرف من كل تطور البشرية الاجتماعي الثقافي السابق . فان تطور الثقافة قد سار من تقديم نظام الثقافة لنماذج جاهزة للتصرف الى تجزئة هذا التصرف الى اهداف ووسائل واساليب تعطى فيما بعد بصورة قواعد ، ومقاييس القيم ، والخ .، ولكن تقديم موديلات جاهزة للسلوك لا يفقد في ظروف معينة اهميته ايضا .

وفي مجال النشاط الروحي يمكن كذلك ابراز الاهمية الخاصة لمفهوم الثقافة ، فيما يتعلق سواء بطابع الابداع ام بطابع التأثر

بنتائجه . ونحن اذ نقدر منتوجا ما من منتوجات الفن ، لا نلفت الانتباه الى موهبة الفنان وقوته الخلاقة وحسب ، بل ايضا الى ثقافته العامة والمهنية .

فقد يملك المغني ، مثلا ، صوتا طيبا ، ولكن ينبغي ان يكون له ، علاوة على ذلك ، ما يسمى «المدرسة» ، اى ثقافة الغناء المهنية .

كذلك يمكن التحدث عن ثقافة التأثر بمنتوجات الفن ، اي عن اسلوب للتأثر يجرى في ظله ما يشبه انضمام المتفرج الى عملية الابداع ، ما يشبه استيقاظ الفنان في نفسه ، الامر الذى يؤمن له نوعا من مشاركة صانع المنتوج في التأثر بتلك الاحداث والظاهرات المعكوسة في المنتوج الفني . وهذا بالذات ما يحدد واقع ان منتوجات الفن لا تبرز كنصب من الثقافة الماضية وحسب، بل ايضا كعنصر من عناصر الثقافة الحالية يكوّن افكار الاجيال الجديدة ومشاعرها ومداركها .

اذن ، يمكن التحدث عن ثقافة العمل («يعرف الاسطى من عمله») وعن ثقافة السلوك الاجتماعي («لا تصيحي ، يا بنت ، فلست في الغاب») وعن ثقافة التأثر («لايكفي ان ترى ، انما ينبغي ايضا ان تدرك ما ترى») ، وثقافة العلاقات بين الناس في الحياة اليومية وفي الانتاج والمؤسسات والدوائر والخ .. وفي جميع الاحوال ، يدور الكلام حول اساليب ، موديلات للسلوك والتصرف ، تشكلت تاريخيا ، ومختارة ومنقولة بالوراثة ، وقبلتها جماعة اجتماعية معينة وتصف بالتالي انتساب الافراد الى هذه الجماعة وانطباقهم عليها .

وليس من قبيل الصدفة ان قال الرفيق بريجنيف في تقريره امام المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي :

«وتضم ثقافة الادارة عضويا ، برأينا ، موقف الاهتمام والعناية ازاء حاجات ومتطلبات الشغيلة والنظر السريع الفعال في

التماساتهم وطلباتهم . فان جو حسن النية واحترام كرامة الانسان يجب ان يسود اية مؤسسة من مؤسساتنا » * .

وحين نتكلم عن الثقافة ، ينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار ، لا الاشياء المادية التي صنعها الناس بحد ذاتها وحسب ، ولا انظمة القيم والافكار والنظريات ، والآراء الفنية ، المتجسدة في الكتب ، والتسجيلات ، واللوحات الفنية ، والتماثيل ، والخ .. وحسب ؛ فان الكتاب مع كل غنى الافكار والنماذج المضمنة فيه لا يوجد الا من اجل الانسان الذي يعرف القراءة ، مثلما اداة العمل لا تقوم بوظيفتها الخاصة الا في يد انسان يعرف اسلوب استعمالها .

ان كثيرين من نظريي الثقافة يشيرون الى طابع الثقافة الرمزي ، الى مماثلتها بعض الشيء للغة . فكما ان كلمات اللغة العادية تنطوي على المعاني التي يدركها الانسان الذي يعرف هذه اللغة والتي لا يدركها الانسان الذي لا يعرف هذه اللغة ، كذلك ظاهرات الثقافة هي بمثابة حاملات رمزية لمعان معينة . فلأجل استيعاب الثقافة ، ينبغي استيعاب « لغتها » . ان الناس يسترشدون في تصرفاتهم « برموز » الثقافة ، ومن جراء هذا يمكن على العموم وصف سلوكهم بانه **رمزي** خلافا لتصرفات الحيوانات التي يتسم سلوكها بطابع **انعكاسي** . وعلى اساس هذا التماثل ، نشأ «**السيميوتيكا**» ــ علم العلامات ، علم انظمة العلامات الذي يدرس كذلك مختلف « لغات » الثقافة .

وعليه ليست الثقافة شيئا يختلف عن الظاهرات الاجتماعية الاخرى ، وليست شيئا مماثلا لها تماما . ان الثقافة مفهوم تركيبي موضوع لوصف جميع منجزات النشاط البشري ،ــ

---

* ليونيد بريجنيف . تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب . دار المطبوعات السياسية، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٩٦ .

سواء منها المادية ام الاجتماعية والروحية التي تشترطها المنجزات المادية ــ المدروسة من حيث كيفية تجليها في الانسان وفي نمط حياته وفي اساليب تفكير ونشاطه ، ومن حيث مقدار تغلبها على الاصل الحيواني للانسان . ولهذا كانت الثقافة في المقام الاول وصفا للناس ولدرجة اتسامهم بالسمة الانسانية ؛ وهي تتجلى في اساليب التفكير والسلوك الاجتماعي والتصرف الاجتماعي الانسانية الصرف .

تطور المجتمع وتعدد الثقافات

بما ان الحاجات الاجتماعية هي التي تحدد طابع الثقافة ، فانه يمكن القول ان الظروف الاجتماعية هي التي تحدد الثقافة .

ان بناء الثقافة وعملها هما شرط ضروري لكل مجتمعية ، لكل حياة اجتماعية ، لكل نشاط مشترك يقوم به الناس سواء على صعيد جماعات ومجموعات غير كبيرة ام على صعيد مجتمعات برمتها . ولهذا تندرج الثقافة بصورة عضوية في نسيج النظام الاجتماعي ، كما ان التقسيمات التي تنبثق في النظام الاجتماعي ، ايا كانت ، تنعكس لا محالة في الثقافة . فان تعدد وجوه المجتمع تعددا مكانيا مرتبط بوجود جماعات بشرية مختلفة في آن واحد ؛ وتطور المجتمع ؛ والتمايز الداخلي المقترن بتقسيم العمل وبوجود مجالات مختلفة للنشاط ، وبمصالح طبقية متضادة ، وبالصراع بين الفئات الاجتماعية ، وهكذا دواليك ، ــ ان كل هذا ينعكس في الثقافة .

في سياق تاريخ البشرية ، تكونت في كل مكان ، بادئ ذي بدء ، ثقافات بدائية اعطت نماذج جاهزة لسلوك ونشاط جماعات بشرية غير كبيرة (العشيرة ، القبيلة) . وهذه الثقافات كانت ثابتة جدا ، لا تكاد تتغير . وبواسطتها كانت حياة الافراد في الجماعات منظمة تنظيما صارما ، دقيقا . وكانت الثقافات مكيفة جدا لظروف السكن ، الامر الذي كان يتيح للناس الحفاظ على حياتهم ووجودهم .

فان الانسان الذي تربى في اطار نظام معين من الثقافة كان يشعر «بالراحة» فيه ، وكان هذا النظام «نظامه هو» ، لأنه تبلورت لدى هذا الانسان نماذج (قوالب) للتفكير والسلوك غدت طبيعته الثانية . وان الانتقال الى نظام آخر من الثقافة مرتبط بالنسبة لهذا الانسان بتحويل عميق لكل مجمل العادات المتاصلة ، لكل اسلوب السلوك المتاصل . وليس كل امرئ بقادر على القيام بهذا التحويل وعلى التكيف لبيئة ثقافية اخرى . أفلا يفسر هذا جزئيا ، مثلا ، ميل الغجر الذي لا يقهر الى الترحل والتجوب ؟

ان «انطباق» الانسان المدهش على نظام الثقافة الذي تربى فيه قد حمل بعض الاثنوغرافيين (مالينوفسكي وغيره) الذين درسوا الثقافات البدائية في ظروف العزلة النسبية (مثلا ، في جزر المحيط الهادي) الى استنتاج مفاده انه من غير الصحيح التحدث بوجه عام عن ثقافات اكثر او اقل رقيا ، وان كل ثقافة اصيلة ، فريدة ، وان الناس المكيفين لها لا يمكنهم الانتقال بلا ألم الى نظام ثقافة اخرى . ومن هذا الزعم ينجم كأن فكرة التطور لا تصح على الثقافة ، وكأنه تنبغي دراسة الثقافة لا على صعيد الطريقة التاريخية ، بل على صعيد الطريقة البنيوية الوظيفية . ومن وجهة النظر هذه ، يبدو كل نظام من انظمة الثقافة ضربا من كل كامل ، ضربا من نظام لجميع عناصره البنيوية وظيفة معينة في عمل الكل . كما يبدو انه لا يمكن فهم مغزى وشان كل ثقافة الا بدراسة عمل الكل ، وليس بمقارنة الثقافات على سلّم التطور .

ان هذه الموضوعات هي بالطبع وحيدة الجانب . فالاستنتاجات المستخلصة من تحليل ثقافات بدائية ومنعزلة لا يجوز نقلها وتطبيقها بدون تعديلات على كل تاريخ البشرية الذي يقدم البراهين الجلية على وجود تقدم ثقافي في المجتمع . ولكن هذه الاستنتاجات جديرة من بعض وجوهها بالدراسة الدقيقة .

اولا ، ينعكس فيها واقع الاصالة والتفرد الكامنين في كل

ثقافة ، في النظام الذي وضعته من النظرات والقواعد ونماذج السلوك والتقاليد ، والخ . . صحيح انه لا يجوز تضخيم هذه الاصالة ، ولكنهـــا موجودة فعلا . وكل ثقافـــة ، بوصفهـــا نظامـــاً ، بوصفها كلا ، مرتبطة ارتباطا عضويا بظروف اجتماعيـــة (وحتى طبيعية) معينة وتقوم بوظيفـــة الحفـــاظ على شكل معين من المجتمعية ، الامر الذي لا ينفي ، مع ذلك ، الانتقال التاريخي من ثقافة الى اخرى مع تغير الشكل الاجتماعي . اما النظرة المضادة ، غير التاريخية ، الى الثقافة ، فانها تناقض معطيات التاريخ .

ثانيا ، تشمل النظرات المعروضـــة آنفا عنصرا انسانيـــا تقدميا موجها ضد العرقية ، ضد ايديولوجية الاستعمار . فان فكرة المساواة بين الثقافات في ظروف المجتمـع التناحري تعلل وتدعم حق الشعوب ـــ حاملة الثقافة ـــ في الوجود المستقل . وهذا هام جدا ، لأن النظام الرأسمالي للنهب الاستعماري ادى الى خنق ثقافات الشعوب المضطهدة ، بل انه ادى احيانا الى اندثار اقوام برمتها مع ثقافاتها . ولكن الاشتراكية تفتح افقا آخر ، انسانيـا حقا ، ـــ لا افق الحفاظ على الثقافات البدائية ، بل افق انهـــاض الاقوام المتأخرة ، وتطوير اقتصادها وثقافتها ، واطلاعهـــا على الثقافة التقدمية العصرية ـــ وتؤمن الوســائل اللازمـــة لحل هذه القضية الاجتماعية .

ثالثا ، تلفت هذه النظرات الانتباه الى اهمية وفعالية الطريقة الوظيفية في دراسة الثقافة ، الى ضرورة دراسة الثقافة كعنصر من عناصر نظـــام معين . ان هذه الطريقـــة ، مجتمعـــة مع الطريقة التاريخية ، تغني جعبة وسائل المعرفة الاجتماعية .

ولكن نظام النظرات المعروض آنفا كان بالاجمال عير صحيح لأنه كان يضفي صفة الاطلاق على اصالة الثقافات ، وينكر تطورها، ويبرر النسبية التاريخية .

فمن المؤكد ان طابع الاصالة لا يبدو على الثقافات البدائية

وحسب ، بل يبدو كذلك على ثقافات اكثر تطورا . ولكن الثقافات الفعلية للشعوب المتطورة ، والامم العصرية ، والمناطق برمتها ليست مغلقة ومعزولة في حال من الاحوال . فان تكون وتطور الثقافات قد رافقتهما دائما ، في سياق التاريخ ، عمليات معقدة ، سواء منها عمليات التداخل والتأثير المتبادل ام التصادم والصراع والتناقض . وحتى في ظل الراسمالية ، صار الميل الى تطوير العناصر المشتركة ، الى صبغ الثقافات بالصبغة الاممية ، العالمية ، محسوسا جدا . ان تطور الصناعة الحديثة والعلم الحديث ووسائط النقل والمواصلات ، وتزايد تنقل السكان والاتصالات الثقافية والتقسيم العالمي للعمل ، ونمو العلاقات الاقتصادية هي عوامل جبارة من عوامل اصطباغ الثقافات بالصبغة الاممية العالمية . وفي ايامنا ، تتيح الوسائل التكنيكية جعل اي من منجزات الثقافة ملكا للبشرية جمعاء في مدة وجيزة . ولهذا من المهم ان نعرف اي ايد تملك هذه الوسائل ، واي ثقافة تنشر . ففي ظل الرأسمالية يتسم الميل الى اضفاء الصبغة الاممية العالمية ، سواء في ميدان الاقتصاد ام في ميدان الثقافة ، بطابع التناحر الطبقي والقومي ، وفي الحالة المعنية ، بطابع خنق وتدمير ثقافات الشعوب المضطهدة ، بطابع فرض معايير الثقافة البرجوازية عليها . وعلى نطاق عالمي واسع ، يجري نشر بعض بديلات الثقافة من طراز الجاز التجاري المبتذل او افلام رعاة البقر ، وما اليها . ويقينا ان الثقافة الديموقراطية ، الانسانية حقا وفعلا ، تنتشر وتتطور هي ايضا في ظل الرأسمالية . ولكن التناحر بين الامم السائدة والامم المضطهدة يقيم كذلك العقبات امام عملية اصطباغ الثقافة بالصبغة الاممية العالمية . فقط في ظل الاشتراكية تفتح تصفية الحواجز المرتبطة بالعلاقات التناحرية بين الامم ، آفاقا رحبة امام اصطباغ ثقافات الامم الاشتراكية بالصبغة الاممية العالمية .

الا انه لا يجوز اضفاء صفة الاطلاق على اصالة الثقافات ، التي تحمل التنوع الى العملية التاريخية ، كما سبق واشرنا (في الفصل الرابع) ، ولا يجوز انكارها بصورة عدمية ، لان هذا يؤدى الى انكار وحدة العملية التاريخية العالمية . ومن الممكن ان نرى بوضوح هذا الانكار من مثال المفاهيم التاريخية الفلسفية التي انعكست في مؤلفين واسعي الشهرة هما «غروب اوروبا» لشبنغلر و«دراسة التاريخ» لتوينبي. صحيح انه توجد فوارق جوهرية بين آرائهما ، الا انهما يتشاركان في فكرة مفادها ان تاريخ البشرية يتألف من تواريخ «ثقافات محلية» (عند توينبي — «حضارات») قائمة في آن واحد ، اصيلة ، فريدة ، منغلقة ، غير متماثلة ، تتميز بحياة خاصة وحلقة تطور معينة . وفي هذا المجال ، يذكر شبنغلر ٨ ثقافات من هذا النوع ، ويذكر توينبي ٢٦ . ينجم بالتالي انهما يستغلان مفهوم الثقافة لرفض فكرة وحدة التاريخ العالمي الفعلية . ولكن التاريخ العالمى هو وحدة التنوع ، وليس تنوعا بلا وحدة. صحيح ان توينبي لا ينكر كليا مبدأ الوحدة في التاريخ ، ولكنه يراه في قيام وتطور الدين العالمي ، لا في الواقع التاريخي ذاته . وهذان المفهومان موجهان على الصعيد الاجتماعي السياسي ضد الماركسية ، ضد الشيوعية .

اذن ، توجد في التاريخ ثقافات متنوعة تكونت في قلب جماعات بشرية سلالية ومحلية وتتسم بسمة تاريخ الشعب المعني وحياته في احوال بيئة جغرافية واجتماعية معينة . والثقافة العالمية التقدمية تنطوى على هذا التنوع في الثقافات ، ولكنها ليست مجرد حاصل لها ، لأنه يبقي وينتقي في سياق تطورها ما يتسم باهمية انسانية شاملة وما يمكن ان يصبح ملكا مشتركا بصرف النظر عن الثقافة الملموسة المعنية التي انبثق فيها ، وعن طابع الظروف الاصيلة الذى يحمله . اغلب الظن انه ستظهر في المستقبل انسانية واحدة على اساس الشيوعية ، وستكون لها

ثقافة واحدة موحدة تستوعب خيرة منجزات تاريخ تطور البشرية الاجتماعي والثقافي ، بكل قدمه وتنوع جوانبه . وحتى ذاك ، سيبقى تنوع الثقافات امرا واقعا ينبغي اخذه بالحسبان سواء في ميدان النظرية الاجتماعية ام في ميدان الحياة الفعلية .

واذا كانت علاقة الثقافة بجماعة تاريخية معينة (القبيلة ، القوم ، الامة ، وكذلك مجموعة من الشعوب المتقاربة من حيث الثقافة) تضفي صفة الاصالة على شكل الثقافة ، فان علاقتها بنظام اجتماعي معين ومصالح طبقية معينة ، ومـا اليهـا ، تضفي على الثقافة مضمونا ايديولوجيا معينا واتجاها معينا . فكل تشكيلة اجتماعية تضع نظاما من قواعد وقيم تدعم مراعاتها بواسطة عقوبات معينة ورقابة اجتماعية واساليب تربوية ، والخ . . وفي المجتمع التناحرى ، تعود السيادة الى نظام القواعـد الذى يتجاوب مع مصالح الطبقة السائدة في المجتمـع المعني . وعلى العكس ، تضع الطبقة المضطهدة المظلومة نظاما خاصا بها مـن المثل العليـا والقواعد ومقاييس القيـم ومبـادئ السلوك . وفي هذا الصدد ، قال لينين **انه توجد في كل ثقافة قومية ثقافتان هما الثقافة البرجوازية للطبقة السائدة ، وعناصر ثقافة ديموقراطية واشتراكية ، مرتبطة بمصالح الطبقة المضطهدة المظلومة** * . وعلى هذه الموضوعة اللينينية التي تعكس بكل الدقة اتجاه الثقافـة الايديولوجـي ، يعترض الاصلاحيون والمحرفـون اليمينيـون ويدعون بالعكس الى استيعاب الثقافة البرجوازية بدون نقـد وتمحيص . ان موقفهم ينبع من رفضهم تقييم ظاهرات الثقافـة تقييما طبقيا ، الامر الذى يستحيل بدونه تحليلها تحليلا علميا . وهذا الموقف يستبعد قضية تحويل ثقافة الماضي بعين نقادة ، بما فيها الثقافة البرجوازية . وبالفعل ، وينبغى للطبقة العاملـة

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٤ ، ص ١٢٠_١٢١ .

ان تنبذ تلك الثقافة آلتي تحمل طابعا رجعيا والتي ترتبط ارتباطا عضويا بالوسائل الاجتماعية للحفاظ على سيادة البرجوازية . ولكن جميع المنجزات الثقافية الحقيقية تدخل في التراث الثقافي البشرى العام ، وتجب الاستفادة منها كليا عند بناء ثقافة المجتمع الجديد ، الاشتراكي . ولهذا قال لينين مخاطبا الشباب : « لا يمكن للمرء ان يصبح شيوعيا الا بعد ما يغني ذاكرته بمعرفة جميع الثروات الفكرية التي ابدعتها الانسانية » * .

ان ثقافة المجتمع الاشتراكي مضادة من حيث اتجاهها الايديولوجي لثقافة المجتمع البرجوازى السائدة . ولكنها تقتبس في سياق تكونها وتطورها كل ما هو قيم من تراث الماضي الثقافي العظيم . ولقد شجب لينين محاولات بعض الثوريين المزعومين لكي يفرضوا على الحزب الشيوعي السوفييتي نهجا يرمي الى ابتداع « ثقافة بروليتارية » تتجاهل التراث الثقافي ، واعتبرها محاولات جاهلة عقيمة . وطرح مهمة القيام ، بعد ثورة اكتوبر في روسيا ، بثورة ثقافية تستهدف رفع الجماهير الى المستوى الثقافي المبلوغ ، وتحويل وتعديل الثقافة بعين نقادة ، وبناء ثقافة خاصة بالمجتمع الاشتراكي على هذا الاساس . وهذا الظرف انما تجدر الاشارة اليه بخاصة نظرا لان « الثورة الثقافية البروليتارية العظمى » التي نادى بها ماو تسي تونغ هي انخراف تام عن المبادئ اللينينية بصدد التراث الثقافي . صحيح ان هذه « الثورة » ذاتها لم تكن « ثقافية » الا بالاسم ، لانها قصدت اهدافا اخرى تماما . ولكنه ظهر اثناءها في الصين موقف عدمي تماما من كل ثقافة تتخطى اطار « افكار الربان العظيم » ، الامر الذى الحق ضررا فادحا جدا

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤١ ، ص ٣٠٥ . « مهمات منظمات الشباب » . الطبعة العربية . دار التقـدم . موسكو . ١٩٦٦ . ص ٩

بتطور الجيل الفتي في الصين وبالتالي بتطور البلاد كلها . فعوضاً عن تطوير الثقافة ، تدميرها ، وعوضا عن ارتفاع مستوى الجماهير الثقافي ، حفظ فقرات من التوراة الماوية عن ظهر قلب ، وعوضا عن اعداد انتلليجنسيا (رجال الفكر والثقافة) جديدة ، انقطاعات سنوية في تعليم ملايين الشباب ، وهبوط مستوى المقتضيات المهنية هبوطا شديدا ، والسخر من كل سعي وراء تحصيل العلم ، وضرب الانتلليجينسيا . هكذا هو حاصل «الثورة الثقافية» الماوية المؤسف ، علما بان عواقب هذه «الثورة» ستظل ، اغلب الظن ، تؤثر زمنا طويلا في المستوى الثقافي لاجيال كاملة من الشبيبة الصينية .

ان هذه الخبرة تبين ان مفاهيم الطبقية والاتجاهية الايديولوجية والحزبية في ميدان الثقافة انما ينبغي تطبيقها بصورة ملموسة مع مراعاة خصائص مختلف ظاهرات الثقافة ومع مراعاة نسبة ما فيها من طبقي ومن انساني عام . فان نبذ الثقافة الماضية كلها (بما فيها الثقافة التقدمية) بصورة آلية بوصفها ثقافة «غريبة طبقيا» يؤدى الى تحقير مبدأ الحزبية ، والى ظهور جموع هوجاء متعصبة عمياء من الهونبينيين الذين يتنكرون للقيم الانسانية ، ويقتلعون لحى اساتذتهم ، ويدمرون نصب الثقافة ، ويحرقون الكتب ، ويحطمون رقع وبيادق الشطرنج ، الخ . .

الثقافة والفرد

ليست الثقافة ظاهرة اجتماعية خاصة يمكن استثناؤها بين الظاهرات الاخرى التي تشكل النظام الاجتماعي . فلا يجوز الظن انه يوجد ، علاوة على الميادين المادى والتكنيكي والاجتماعي والاقتصادى والروحي في الحياة الاجتماعية ، ميدان ثقافي ما يتميز عن هذه الميادين ، او ان وجود ميدان ما من الحياة الاجتماعية ممكن بدون وجود الثقافة . ولهذا تحدثنا عن ثقافة المجتمع ،

عن ثقافة مختلف الفئات الاجتماعية . ولكن تحليل العلاقة بين الثقافة والمجتمع لن يكتمل اذا لم نتفهم مسألة ثقافة الفرد . ان لهذه المسألة جانبين . اولا ، يدور الكلام حول الظروف والشروط والامكانيات المتوفرة لأجل وجود وتطور كل فرد ، لأجل وجوده وتطورة الانساني (لا الحيواني) ؛ ثانيا ، يدور الكلام حول مقدار اطلاع الفرد المعني على الثقافة ودرجة قدرته على التفكير والعيش والعمل وفقا للظروف الاجتماعية . ان الثقافة انما هي تشخيص تركيبي لاتسام الفرد بالسمة الاجتماعية ، وتعريف لمستوى تطور الانسان الفردى الذى يتجلى في طريقة تفكيره وتصرفه وفي الموديلات (الاساليب) الفردية لسلوكه ورد فعله على مختلف الاوضاع . ولهذا السبب بالذات ، يتطلب الانتقال من دراسة المجتمع بوصفه نظاما متطورا وناميا بصورة موضوعية الى دراسة المجتمع ذاته ، ولكن الموجود والمتطور والمتنامي بفضل نشاط الملايين والملايين من الناس ، اللجوء الى مفهوم «الثقافة» .

ولكن الثقافة تبرز كمفهوم تركيبي كذلك بمعنى آخر ، اى على وجه الضبط بمعنى يشتمل مختلف ظاهرات الثقافة في نشاط الناس . ففي اطار الظروف ذاتها ، كما سبق ورأينا ، يمكن ان يتصرف الناس باساليب مختلفة تصف مستوى تطورهم ودرجة ادراكهم لظروف النشاط القائمة . وهذا يعني انه تتجلى في الافعال الفردية ثقافة عمل مختلفة ، وثقافة سلوك مختلفة ، وثقافة نطق وتفكير مختلفة .

ان مجمل عناصر الثقافة ، الذي يتكون بالاستناد الى طراز معين من النشاط والذي يخدمه ، انما يمكن تسميته **بالمركب الثقافي** . مثلا . على اساس وسائل الانتاج الزراعي التي تميز مجتمعا معينا ، وفي المقام الاول بينها ادوات العمل ، يتكون مركب كامل من ثقافة اصيلة لحراثة الارض ، من ثقافة زراعية اصيلة . ينجم بالتالي اننا اذا فرزنا ميدان الاقتصاد واشكال النشاط

المرتبطة به ، توفرت لنا امكانية كشف الثقافة الاصيلة للزراعة ، وثقافة الحرفة ، وثقافة الانتاج الصناعي ، والخ . . ان ميدان العلاقات الاجتماعية السياسية يتصف بالثقافة الاصيلة للسلوك والنشاط في اطار مؤسسات اجتماعية مختلفة . وان قطاع المعيشة والخدمة المعيشية يولد الثقافة المعيشية وثقافة الخدمة . واخيرا ، ترتبط بميدان النشاط الروحي ظاهراته الثقافية في استيعاب اللغة والكلام الشفوى والكتابي ، وفي تربية المشاعر ، وفي تكوين كفاءات التفكير . ويجب ان لا يغيب عن البال ان ثقافة التفكير ليست مجملا ما من قواعد المنطق التي نتعلمها ، رغم ان هذه الثقافة تستحيل بدون هذه القواعد . فان ثقافة التفكير انما هي مزيج من المعارف وعادات العمل والخبرة على السواء . وهي تتجلى في اسلوب للتفكير يتصف بالاستقلال ، وروح النقد ، والانسجام ، والصرامة ، والدقة ، والخ .. ولا يمكن الحكم على ثقافة التفكير ، كما على كل ثقافة ، الا حسب الافعال . ولهذا ، حين نرى ظاهرات التعصب الاعمى القروسطي ، وسرعة تصديق الجموع ، والغيظ الاعمى ، نصفها عن حق وصواب بانها دلائل درجة متدنية من ثقافة التفكير والسلوك .

ان المركبات الثقافية تشكل نوعا من كل موحد ، عناصره المختلفة مرتبطة بوحدة المهام الوظيفية التي تقوم بها وكذلك بكونها تتجلى في انسان معني ومجتمع معني وجماعة معنية . وان المقتضيات التي يتطلبها من الانسان المستوى المعني من تطور وسائل العمل انما هي الاساس المحدد الذى يشد لحمة النظام الثقافي . فان «الحضارة الآلية» ، مثلا ، لا تتطلب من الانسان معارف وخبرة تكنيكية جديدة وحسب ، بل تتطلب ايضا علاقات بين الناس من طابع جديد ، واساليب جديدة للتفكير ، ونظرات جديدة ، لا الى مهام الانتاج المباشرة وحسب ، بل ايضا الى حلقة

من القضايا تشمل القضايا العامة للحياة البشرية والنشاط البشرى، ومكانه في العالم وطابع تاثيره في هذا العالم .

ولكن ثقافة الفرد كاجراء لتحريره من الحيوانية ، كاجراء «لانسنته» ، رهن ايضا بالعلاقات الاجتماعية ، بالعقيدة السائدة في المجتمع ، والتي تحدد اسلوب تفكير وسلوك الناس في المجتمع المعني . فان مقتضيات المعارف وعادات العمل التي طولب بها الالمان في المانيا الفاشية لم تصبح ادنى من سابقتها . ولكن سيادة الفاشية ـ ايديولوجية الاستثنائية العرقية ـ ادت الى انحطاط الثقافة انحطاطا فظيعا ، والى انتشار عبادة القوة الفظة ، والى سيادة الاخلاق اللاانسانية ، والى ايديولوجية وممارسة الكره للانسان .

وفي الصين الماوية ، يعلنون كل نزعة انسانية «ايديولوجية برجوازية» ، ويربون التلامذة والطلاب بروح الكره والازدراء للقيم والقواعد الانسانية ، وينكرون وجود نزعة انسانية اشتراكية .

ان مستوى الثقافة في مجتمع معين لا يعكس بصورة اوتوماتيكية ثقافة افراد هذا المجتمع . فهنا قد تقوم فوارق وانحرافات في هذا الاتجاه او ذاك . فلقد ابدع شكسبير في زمن كان فيه الملوك الانجليز انفسهم يأكلون مباشرة بايديهم . وفي النصف الاول من القرن التاسع عشر ، لم يكن هناك في روسيا من يعرف شعر بوشكين ويتمتع بموسيقى غلينكا غير حلقة ضيقة جدا من الافراد . واكتشافات لومونوسوف قلما تدل بحد ذاتها على مستوى التعليم والمعارف والثقافة لدى مجمل السكان . خلاصة القول انه توجد جميع الاسس والمبررات للقول بوجود فرق في مستوى التطور الثقافي في داخل المجتمع التناحري وفي امكانية تطبيق مفاهيم «الوحشية» ، و«الجهل» والثقافة «المنحطة» او «العالية» ، والخ ، لأجل وصف حالة المجتمع او الفرد .

ان هذا الفرق الثقافي ، ان اغتراب الثقافة هذا هو نتيجة للاضطهاد الذى تعانيه الجماهير الكادحة ، نتيجة لاحتكار منجزات الثقافة من قبل الطبقات السائدة ، ولاستغلالها اياها لأجل دعم سيادتها . يقينا ان المتوسط العام لمستوى ثقافة الجماهير يرتفع مع تطور المجتمع ، مع الانتقال ، مثلا ، من الاقطاعية الى الراسمالية . فان نسبة متزايدة ابدا من السكان يحصلون على التعليم ، ويكتسب الناس مختلف اساليب النشاط ، ولكن الفرق الثقافي يبقى .

ان ايديولوجيي البرجوازية يحاولون ان يعللوا ويبرروا نظريا ضرورة هذا الفرق ، يحاولون ان يبرهنوا ان نشر الثقافة العالية بين الجماهير ، اطلاع الجماهير على الثقافة ، يؤدى ، حسب زعمهم ، الى تدهور وزوال الثقافة الحقيقية . ولهذا ينبعث من الجماهير ، حسب زعمهم ، خطر دمار الثقافة ولا يمكن ان تكون الثقافة ، بحكم طبيعتها بالذات ، جماهيرية .

الا ان الماركسية تعارض هذا المفهوم المنافي للديموقراطية بموقف نظرى مختلف تماما . فمع تصفية المجتمع التناحرى ، تتساقط وتزول جميع العوائق امام ارتفاع مستوى الجماهير الثقافي . ان الثقافة ملك البشرية جمعاء ، وكل انسان جدير بان يقف على ذروة ثقافة عصره . والى هذا الهدف يرمي تحقيق المهام الاجتماعية والاقتصادية كتذليل التضاد والفوارق الجوهرية بين العمل الفكرى والعمل الجسدى ، بين المدينة والريف ، والمكننة والاتمتة المجموعيتين للانتاج ، ومحو الفوارق الطبقية الاجتماعية ، وبناء وتطوير الثقافة الشيوعية . ان **ثقافة الشيوعية** هي التربة والوسيلة لأجل تطوير الفرد من جميع النواحي ، لأجل تكوين واعداد الفرد المبدع ، الخلاق ، القادر على العمل والتصرف بحرية في مختلف المجالات الاجتماعية . ان الثقافة ترفع الانسان فوق العالم الحيواني ، وينبغي رفع كل انسان الى مستوى الثقافة الاعلى

الذى بلغه المجتمع . وهذا هدف انساني يضفي مغزى جديدا على الثقافة نفسها المدعوة الى ان تكوّن على صعيد جماهيرى بالذات افرادا قادرين على المبادرة والابداع .

ذلك هو الافق . ولكن ما توصلت اليه الاشتراكية حتى الآن في ميدان تطوير الجماهير ثقافيا يترك في النفس انطباعات قوية جدا . ففي روسيا القديمة ، كان اكثر من ثلثي السكان اميين ، (ومعلوم ان التعليم ليس احدى علائم الثقافة وحسب ، بل ايضا وسيلة لا غنى عنها لأجل التطور الثقافي في كل مجتمع عصرى) ، اما الآن ، فان الاتحاد السوفييتي ينتقل منذ حين الى التعليم الثانوى الكامل الالزامي العام . وقد نمت فيه نموا هائلا شبكة المكتبات وقاعات المطالعة ، والمسارح ودور السينما ، وعدد اجهزة الراديو والتلفزيون ، وعدد الكتب والجرائد والمجلات ، وعدد حلقات الفنانين الهواة وهواة الابداع التكنيكي . وفي العلاقات بين الناس ، تتجسد الاخلاق الجديدة المفعمة بالمثل العليا الانسانية والقيم الانسانية ، وتتطور على الدوام المؤسسات الديموقراطية ، والخ .. لقد حدثت في الاتحاد السوفييتي **ثورة ثقافية حقيقية** . ولكن ما قيل لا يعني بالطبع ان جميع القضايا قد حلت في هذا المضمار . انما المقصود امر آخر . فنحن نواجه تناقضا طريفا . فان الشيوعيين الذين يتهمهم الايديولوجيون واللاهوتيون والفلاسفة البرجوازيون ، مثلما يتهمون جميع الماديين ، باستصغار شأن الجانب الروحي من الانسان ، قد فعلوا في مدة وجيزة تاريخيا لأجل تطوير المجتمع والجماهير الغفيرة في الميدان الروحي والثقافي اكثر مما فعلت جميع الطبقات الاستثمارية خلال قرون وقرون .

صحيح انهم قد يقولون ان تطور الوسائل التكنيكية العصرية للاعلام الجماهيرى قد جعل الثقافة ، في ظل الرأسمالية ايضا ، في منال الجماهير الشغيلة . في هذا القول نصيب من الحقيقة ،

ولكن نصيب فقط . فان علماء الاجتماع غير الماركسيين من ذوى التفكير التقدمي ، الذين يدرسون «المجتمع الجماهيرى» البرجوازى و«الثقافة الجماهيرية» المنشورة فيـــه ، يبينون ان الاجهزة والاعتدة العصرية الرائعة للمواصلات والصحافة والطباعة والخ . ، لا تستغل ابدا لأجل تطوير الجماهير ثقافيا . فوراء ستار «الثقافة الجماهيريـــة» ، يقدمون في معظم الاحوال بديلا عن الثقافـــة الحقيقية ، مكيفا للمتطلبات الجمالية المنحطة والبدائية (اذا كان الكلام يدور حول الثقافة الفنية) . فان «الثقافـــة الجماهيرية» تؤدى وظيفة اجتماعية محددة تماما ، وهذه الوظيفة لا تبتغي البتة تطوير الانسان كفرد مبدع ، بل تستهدف تحريك جماهير الناس في مصلحة الطبقة السائدة . ان «الثقافة الجماهيرية» تكون الرأى العام ، واذواق المستهلك ، ومقاييس القيم ، وتصرف الانتباه عن القضايا الاجتماعية الناضجة ، وتملأ اوقات فراغ الانسان ، محولة اياه الى مستهلك خامل لهذه الثقافة . ولهذا تعتبر «الثقافة الجماهيرية» ، من حيث جوهر الامر ، مجرد شكل انعم واحذق لفصل الجماهير عن قيم الثقافة ، لا وسيلة لتطوير الانسان بوصفه فردية مبدعة . وهذا ما يثبت مرة اخرى واقع استغلال الثقافة استغلالا طبقيا ، لانه ليست للرأسمالية اى مصلحة في تطويـــر الجماهير . ان البزنس يقتحـــم اوقـــات فراغ جماهير السكان ، ويأخذ في استثمارها ، باللجوء الى الطرائق التجاريـــة الصرف . وان ذا العقلية البرجوازية الصغيرة يدفع لقاء ما يقدمونه له من نماذج معينة يرتضي بها لاجل قضاء اوقات الفراغ . ومهمة البزنس تنحصر في عرض بضاعة تحظى بطلب المستهلك . وهذا الطلب تحدده أذواق يكونها بمهارة ، وشيئا فشيئا ، الوسط البرجوازى وكل الجو الروحي ، والنفسية السائدة في هذا المجتمع . ولهذا لا تتطابق «الثقافـــة الجماهيرية» في ظل الرأسماليـــة مع مهـــام

تطويـــر ثقافة الجماهير ، ولكن الاشتراكية تطرح هذه المهـــام وتحققها .

يقينا ان الثقافة التقدمية ، الديموقراطيـــة تتطور في ظل المجتمع الرأسمالي ايضا ، ولكنها تعكس بشكل او آخر الموقف السلبي ، النقدى من الرأسمالية او من بعض مؤسساتهـــا . ان المستقبل لهذه الثقافة لأنها توجه نحو تطوير نشاط مرتبط بالبحث عن سبل الخروج من تلك المآزق والتناقضات التي دفعت الرأسمالية البشر اليها .

ان قوة الحركة الشيوعية وتأثيرها يرتبطان بكونها تدل على السبل لحل القضايا الاجتماعية الناضجة . وهذه القوة وهذا التأثير سيتعاظمان بقدر ما تتكشف الشيوعية بمزيد من الجلاء كوريثة لخيرة منجزات ثقافة الماضي ، كنصيرة لتقدمها المطرد في الحاضر والمستقبل .

الفصل السادس

فاعل (ذات) التطور التاريخي

اننا اذ نتتبع السبيل العام لتطور البشرية التاريخي ، ونكشف منطق التاريخ الموضوعي العالمي ، لا نزعم البتة ان كل شيء في التاريخ يجرى «من تلقاء ذاته» ، بمعزل عن الناس. فليس المقصود غير مظهر معين لدراسة العملية التاريخية العالمية ، لدراسة التطور التاريخي العالمي ، يؤخذ فيه النظام الاجتماعي كتكوينة اجتماعية موضوعية ، وينظر فيه الى تطورها ، الى التحولات الجارية فيها ، وتحولها الى نظام آخر يبرز بصفته درجة جديدة من سلم التطور التاريخي . وهنا يفترض ان النظام الاجتماعي يشتمل الانسان ونشاطه ووعيه كجزء ضروري ، وانه لا يوجد ويعمل ويتغير الا في هذا النشاط . ان هذا الاسلوب للتحليل السوسيولوجي يتيح فهم سير التاريخ بوصفه عملية تاريخية اجتماعية ، بوصفه تطورا تاريخيا اجتماعيا ، واستجلاء قوانينه . وهذه الطريقة هي التي لجأ اليها كارل ماركس في اغلب الاحوال في كتابه «رأس المال» حين درس عملية تطور الانتاج الرأسمالي وميوله التاريخية . ولكن بما ان مظهر التحليل هذا مطروح ، فانه يغدو من الضرورى دراسة حلقة جديدة من القضايا ، مقترنة بتحليل ذات (فاعل) النشاط التاريخي ذاته ، بتحليل هذا النشاط ذاته . ولكن لماذا يجب ان تثير هذه القضايا اهتمامنا ما دمنا نعرف قوانين التطور التاريخي ؟ لهذا الغرض ، تتوفر اسباب عديدة . قبل كل شيء ، يشكل هذا التحليل حلقة

ضرورية في سلسلة المعرفة التاريخية . فليس بمقدورنا ان ننتقل دفعة واحدة من القوانين العامـــة الى توضيح التطور التاريخي الملموس ، متجنبين فاعل (ذات) الفعل ، لأننا نواجه في هذه الحال واحدا من اثنين: اما ان يمسي التاريخ عديم الشكل، واما ان يظهر الناس مجرد دمى في يد الضرورة التاريخيـــة . ذلك ان الذات (الفاعل) ليس ناقلا خاملا لهـــذه الضرورة . فـــان القوانين الاجتماعية الموضوعية ، اذ تشق لنفسها طريقا ، بوصفها ميلا تاريخيا ، عبر نشاط الناس الفعال ونضالهم وتصادمهم ، لا ترسم البتة سلفا للتاريخ مجرى **ملموسا** . ولهذا كانت دراســـة ذات الفعل التاريخي ، ودراسة مصالح الناس والدوافع المحركة لهم ، واهداف نشاطهم ، واشكال تنظيمهم ، والخ ، بالارتباط مع الظروف المادية والقوانين الموضوعية للحياة الاجتماعية شرطا ضروريا من شروط معرفة هذه الحياة .

فما الذى يبرز بصفة ذات الابداع التاريخي ؟ لكي نتفهم هذه المسألة ، ينبغي ان نستوضح قبل كل شيء **الفرق بين الذاتي والموضوعي في الحياة الاجتماعية** . ان مفهومي الذاتي والموضوعي تناسبيان . فان الذات بوصفه حامل المبدأ الواعي الذى يتجلى في النشاط يتميز عن الموضوع الذى يوجه اليه هذا النشاط وعن الظروف التي يجرى فيها هذا النشاط .

وان المجتمع كله هو حامل كهذا للمبدأ الواعي حيال الطبيعة الخارجية . ولكن بما ان موضوعا **اجتماعيا** ما يبرز كموضـــوع للفعل ، فان هذا التفسير الموسع للذات لا يصلح . ولهذا يمكن ان يبرز بصفة ذات الفعل الاجتماعي ، اما الفرد واما جماعـــة اجتماعية . وفي اى حال من الاحوال ، لا يجوز اغفال الفرد بصفته ذات الفعل . فهو موجود في كل مكان ، سواء أكان المقصـــود المجتمع برمته ام جماعة اجتماعية . ولكن اذا اخذنا فردا بمفرده بصفة ذات الفعل الاجتماعي ، فانه يترتب علينا ان نعارضـــه

بالمجتمع الباقي ، بجماهير الناس . وهنا ، ينهض بالطبع السؤال التالي : في اى ظروف وشروط ستكون افعال الفرد ذات شأن اجتماعي ، وقادرة على ممارسة تأثير ملحوظ في الحياة الاجتماعية ؟ ان خبرة التاريخ تبين ان جمع افعال الافراد وتحويلها بالتالي الى افعال جماهير كبيرة ، جماعات اجتماعية ، يعطي نتيجة ذات شأن اجتماعيا . وعلاوة على هذا ، كان اولئك القادرون على ممارسة تأثير ملحوظ في المجتمع والثقافة ، اما اولئك الذين كانوا يركزون في ايديهم سلطة كبيرة وقوة مادية ، واما افراد احرزوا نتائج جديدة في ميادين المعرفة والابداع الفني والخ .. وعلى اساس اضفاء صفة الاطلاق على هذه الوقائع ، ظهرت نظريات تزعم ان الافراد العظام ، الذين يسمون فوق جمهور الناس ، هم المبدأ الخلاق الذاتي الوحيد في التاريخ . ومنذ زمن بلوتارك ، بث هذا المفهوم على الدوام بمختلف التعديلات ، في الادراك العام ، ولقي التأييد والعطف من جانب اسياد العالم لأنه كان يساعدهم في تبرير وتعليل حقهم في السيادة . وفي الازمنة الحديثة ، سار كارليل بهذا المفهوم الى خاتمته المنطقية ، اي الى السخف ، اذ حصر التاريخ العالمي في سيرة اعاظم الرجال .

ان تعظيم دور مختلف الافراد في التاريخ كان له جانب آخر هو التقليل من دور الجماهير الشعبية . ان الماركسية ، التي كان تطوير وعي الجماهير الثوري من اكبر المهام بالنسبة لها ، قد وقفت بحزم منذ بادئ بدء ضد هذا المفهوم وكشفت نقاط ضعفه . ففي المناظرة مع الهيغليين الشباب الذين كانوا يعتبرون ان «الافراد ذوى التفكير النقاد» ، الواقفين في مقابل «الجمهور غير الملهم» هم ذات التاريخ ، اثبت ماركس ، دون ان ينكر اهمية الفرد **ان التاريخ الفعلي هو من صنع جماهير الناس ، لا من صنع بعض الافراد** . ان الواقع التالي وهو ان الجماهير الشعبية ليست موضوع الفعل التاريخي وحسب ، بل ذاته (فاعله) ايضا ،

يتبدى بوضوح خاص في مراحل التاريخ الثورية . فقط الجمود والبلادة والاذلال ، بوصفها عاقبة للاستثمار ، تجعل الجماهير في مراحل معينة موضوعا للتاريخ . اما حين تنهض الى النضـــال المستقل من اجل مصالحها ، فانها تختم بخاتم نشاطها كل مجرى التاريخ . ولهذا لا يمكن حل مسالة ذات الفعل التاريخي حلا وحيد الجانب ، كما يحله انصار نظرية عبادة الفرد . فبصفـــة ذات الابداع التاريخي ، تبرز في المقام الاول جماهير الناس ، ولن يكون من الممكن فهم نشاط الفرد فهما صحيحا الا بالارتباط مع نشاط الجماهير .

ان «جمهور» الناس ليس شيئا عديم الشكل ، غير محدد . فهو ينقسم الى فئات وجماعات وطبقات اجتماعية مختلفة . ولذا ينبغي لنا ، لكي نتفهم نشاط الناس ــ اى جماهير الناس بوصفها ذوات التاريخ ــ، ان نستوضح جوهر التمايز الاجتماعي واسبابه وعواقبه .

ان المفهوم الماركسي عن التمايز الاجتمـــاعي يرتكز على **نظرية الطبقات** . فان هذه النظرية تعطي الطريقة لاستجلاء وتحليل الفوارق الاجتماعية القائمة بين افراد كل مجتمع ، وهي قابلة للتطبيق على التاريخ كله أبتداء من زمن انحلال المشاعة البدائية .

فبدون معرفة اسباب ظهور الفوارق الاجتماعية بين الطبقات وبدون معرفة طابع هذه الفوارق ، يستحيل فهم مصالح الجماعات الكبيرة من الناس وفهم العلاقات والنضال بينها وفهم نظراتها . ينجم اذن ، كما اشار لينين ، «ان مفهومي «النظام الاجتماعي» و«التشكيلة الاجتماعية» ، ان كل هذا غير ملموس بشكل كاف بدون مفهومي الطبقة والمجتمع الطبقي» * .

ان نظرية الطبقات تتسم باهمية خاصـــة لأجل فهم ذات

* المجموعة اللينينية . المجلد ١١ ، ص ٣٨٣ .

النشاط التاريخي . وبالفعل ، اذا كان التاريخ تاريخ الناس ، علمـــا بانه يفعل في التاريخ الملايين بل المليارات من النـــاس الذين تتصادم وتتشابك مطامحهم ومساعيهم ، فمن الطبيعي ان ينهض السؤال التالي : كيف نتفهم هذه الفوضى من الاعمال الفردية ، كيف نحول الافعال الفردية الى افعال ذات شان اجتماعيـــا ، ويمكن ادراكها وتفسيرها اجتماعيا ؟ ان اهمية نظرية الطبقات تقوم كذلك في كونها تتيح تحويل افعال الافراد الى افعـــال جماعات اجتماعية كبيرة هي الطبقات التي يحرك تفاعلها وصراعها تطور المجتمع * .

جوهر التمايز الاجتماعي واسبابه . انقسام المجتمع الى طبقات

توجد فوارق كثيرة بين الناس في المجتمع ــ، فوارق من حيث القومية والوضع الاجتماعي والجنس والعمر ونوع النشاط والاختصاص ودرجـــة التحصيل ومقادير الايرادات ، ودرجـــة الوظيفة ، وهكذا دواليك وهلمجرا . وجميعها تؤدى الى نشوء تدرج بين الناس ، الى نشوء مختلف الجماعات ، مختلف الفئات الاجتماعية . ولكن الفوارق **الاجتماعية** التي هي سبب انقســـام الناس الى طبقات اجتماعية هي الاهم بين جميع هذه الفوارق .

ان وجود التمايز الاجتماعي في هذا المجتمع التناحرى او ذاك قد كان دائما واقعا بيِّنا في نظر افراده . ففي مجتمع الرق ، كان ثمة حد فاصل يفصل بكل جلاء بين الاحرار والعبيد ، بين مختلف الطبقات والفئات المنغلقة ؛ وفي النظـــام الاقطاعي ، كان وضع المرء يحدده كليا ويوطده انتسابه الى فئته المعينة ، الى

* ان المعرفة الاجتماعية تتطلب بالضرورة الامر المقابل ، اى على وجه الضبط ، الانتقال من الاجتماعي الى الفردى (وهذا ما سيتناوله البحث في الفصل التاسع) .

مرتبته المعينة . ولكن هذه الفوارق كانت تبدو للناس اما من صنع الطبيعة ، واما من صنع الاله . اما المجتمع البرجوازى الذى خرج من احشاء النظام الاقطاعي ، فانه اكد المساواة الشكلية بين الناس امام القانون ، ولكنه لم يقض على الفوارق الاجتماعية ، لم يقض على التناقضات الطبقية ، على انقسام المجتمع الى طبقات ، ولم يفعل غير ان احلّ طبقات جديدة محل الطبقات القديمـــة ، واشكالا جديدة للاستثمار والنضال محل الاشكال القديمة .

ان وجود الطبقات قد اكتشفــه العلماء البرجوازيون قبل ماركس . فان كلاسيكيي الاقتصــاد السياسي الانجليزى سميث وريكاردو كانا يعتقدان ، مثلا ، انه توجد في المجتمـــع ثلاث طبقات ، ـ البرجوازيون وملاكو الاراضي والعمال ، ـ وان الفرق بينها تشترطه مصادر الدخل . فالبرجوازيون يحصلون على الربح ، وملاكو الاراضي على الريع والعمال على الاجرة .

ولا ريب ان تحليل سميث وريكاردو لوضـــع الطبقـــات بالارتباط مع اقتصاد المجتمع كان انجازا كبيرا للفكر الاجتماعي . ولكن انقسام الناس الى طبقات وما يرتبط به من تفاوت اجتماعي كان بنظرهما ظاهرة محتمة ، طبيعية وضروريـــة . فلم يريا التناقضات التناحرية بين الطبقات ، ولهذا كانا بالطبع عاجزين عن كشف اساس هذا التناحر . وفضلا عن ذلك ، بحث الاقتصاديون الانجليز عن اسباب الانقسام الى طبقات في ميدان التوزيع وكانوا مؤسسي ما يسمى «بنظرية التوزيع» للطبقات ، تلك النظرية التي غدت دارجة جدا في زمننا .

ولئن كان كلاسيكيو الاقتصاد السياسي الانجليزى قد لفتوا الانتباه الى **وجود الطبقات** ، فان المؤرخين الفرنسيين من عهـــد العودة ـ تييرى ، غيزو ، مينيه ـ قد حاولوا ان يدرسوا التاريخ ، ولا سيما تاريخ الثورة الفرنسية ، من وجهة نظر **صراع الطبقات** . وكانوا يعتقدون ان مجرى الثورة الفرنسيـــة قد حدده صراع

الطبقات من اجل ملكيـــة الارض . ولكنهم اذ اعطوا عن صراع الطبقات وصفا تاريخيا ، اعتبروا انه لا يصح الا بالنسبة للتاريخ الماضي . اما نضال العمال الطبقي ضد البرجوازية المعاصرة لهم ، فقد اعتبروه باطلا لا اساس له ، غير شرعي وغير جائز .

اذن ، لقد اكتشف وجود الطبقات والنضال بين الطبقــات قبل ماركس . اما مؤسسا الماركسية ، فقد استغلا منجزات علم الاجتماع في دراسة بنية المجتمع الطبقية ودراسة النضال الطبقي ، ولكنهما لم يكتفيا بهذا .

لقد حدد ماركس في رسالته الشهيرة الى فيديماير بتاريخ ٥ آذار (مارس) ١٨٥٢ **جوهر النظرية الماركسية بصدد الطبقات والصراع بين الطبقات وخصائصها المبدئية** . فقد كتب يقول : «وان الجديد الذي اعطيته يتلخص في اقامة البرهان على ما ياتي : ١ ـ ان **وجود الطبقات** لا يقترن الا **بمراحل تاريخية معينة من تطور الانتاج** ، ٢ ـ ان النضـــال الطبقــي يفضي بالضرورة الى **ديكتاتورية البروليتاريا** ، ٣ ـ ان هذه الديكتاتورية نفسها لا تعني غير الانتقال الى **القضاء على كل الطبقات** والى **المجتمع الخالي من الطبقات** ...» *.

لقد اعتبر ماركس ان منشأ ووجود الطبقات ينجمان عن حاجات الانتاج المتنامي ، وبذلك كان اول من اعطى تفسيرا **ماديا** عن الطبقات . وبعد ان بين ان الطبقات ظاهرة غير ابدية ، وانها انبثقت بحكم الضرورة وانها ستزول بحكم الضرورة ، تنـــاول مسألة الطبقات من مواقع التاريخية ، اى بطريقة **دياليكتيكية** .

ان نظرية الطبقات ترى ان من المهم قبل كل شيء اقرار معيار علمي لانقسام المجتمع الى طبقات وتحديد **العلائم الجوهرية**

---

* كارل ماركس وفريدريك انجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٨ ، ص ٤٢٧ .

للفوارق الطبقية حسب هذا المعيـــار . ان هذه العلائم محددة ومصاغـــة في مؤلف لينين «المبادرة الكبرى» . فقد كتب لينين يقول : «ان كلمة «طبقات» تطلق على جماعات واسعة من الناس تمتاز بالمكان الذي تشغله في نظام للانتاج الاجتماعي ، محدد تاريخيا ، بعلاقتها (التي تحددها ويكرسها القانون في معظم الاحيان) بوسائل الانتاج ، بدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وبالتالي ، بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية وبمقدار حصتها من هذه الثروات . ان الطبقات هي جماعات من الناس ، تستطيع احداها ان تستملك عمل جماعة اخرى بسبب الفرق في المكان الذى تشغله في نمط معين من الاقتصاد الاجتماعي» * . لندرس هذا التعريف بمزيد من التفصيل .

قد يكون المجتمع طبقيا او لا طبقيا . والمجتمع الطبقي منقسم الى بضع جماعات كبيرة من الناس لها مصالحها الخاصة ، مصالحها الطبقية .

تمتاز الطبقات **بمكانها في نظام الانتاج الاجتماعي** : بعضها سائدة ، وبعضها الآخر مضطهدة مظلومة . ووضع الطبقات هذا يشترطه **اختلاف علاقتها بوسائل الانتاج** . وهذه اهم علامة تحدد الفوارق الطبقية وطابع مصالح ونشاط كل طبقة ، وعلاقتها مع الطبقات الاخرى في المجتمع المعني . **ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هي الاساس الاقتصادى لانقسام المجتمع الى طبقـــات ، اساس استثمار الطبقات الكادحة من قبل مالكي وسائل الانتاج ، اساس التناحر الاجتماعي بين الطبقات** . اما في المجتمـــع الذى يتساوى فيه الجميع بعلاقتهم بوسائل الانتاج ، فلا يمكن ان تقوم فيه لا الطبقات ولا استثمار الانسان للانسان .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٩ ، ص ١٥ . الطبعة العربية . دار التقدم . موسكو ١٩٦٧ . المختارات في ثلاثة مجلدات . المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٣٠٤ .

وعليه تتيح النظرية الماركسية-اللينينية عن الطبقات الحكم على مصالح ونشاط جماعات اجتماعية كبيرة انطلاقا من تحليل وضعها **الموضوعي** في نظام ملموس تاريخيا للانتاج الاجتماعي .

ثم ان العلاقة بوسائل الانتاج تحدد ايضا **دور الطبقة في التنظيم الاجتماعي للعمل** . فان البرجوازية هي منظمة الانتاج في ظل الرأسمالية . اما العمال ، فهم ملزمون بالخضوع للتنظيم الرأسمالي للعمل . ان الرأسماليين ، كما اوضح ماركس ، ليسوا رأسماليين لأنهم ينظمون الانتاج ، بل الامر بالعكس : ففي وسعهم ان يبرزوا كقادة للانتاج لانهم على وجه الضبط رأسماليون- مالكون لوسائل الانتاج الاساسية * .

ومع تطور الرأسمالية الاحتكارية ، اخذوا يشركون الاختصاصيين اكثر فاكثر في تنظيم الانتاج . والاختصاصيون يشغلون اعلى المناصب : رؤساء الشركات المساهمة ، مدراء المؤسسات ، والخ .. فالرأسمال يفقد وجهه السابق . ومكان الرأسمالي المالك الفردى ، تحل اتحادات احتكارية جبارة .

وفي الادب البرجوازى ، يصورون هذا الواقع ، اولا ، على انه تغيير ، تعديل ، تحويل للرأسمالية الى ما يسمى «بمجتمع المدراء» ، حيث المواقع الاساسية يشغلها الاختصاصيون الفنيون لا المالكون ، ثانيا على انه تصفية للاستثمار . فان كروسلند ، عضو حزب العمال البريطاني ، قد كتب ، مثلا ، ان الموضوعة القائلة ان علاقات الملكية تقوم في اساس السيادة الطبقية لم تعد تطابق الحقيقة في الوقت الحاضر لان «الملكية النشيطة» لوسائل الانتاج قد حل محلها «الامتلاك الخامل للاسهم» .

يقينا ان الرأسمالية المعاصرة تختلف عن رأسمالية القرن الماضي . ولكن لا حلول الرأسمالي «الجماعي» محل الرأسمالي

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٣ ، ص ٣٤٤ .

الفردى ، ولا تخلي المالكين عن الادارة المباشرة للانتاج ، ولا حتى نقل قسم من وسائل الانتاج الى الدولة ، تغير طبيعة الرأسمالية اذا كانت وسائل الانتاج تبرز بصورة رأسمال ، اذا كان امتلاك عمل الغير قائما ، اذا كان الانتاج خاضعا لمصالح الربح الرأسمالي . ذلك ان «المدراء» ينفذون ارادة الرأسماليين ، المالكين ، فلا يبقى الاستثمار وحسب ، بل يشتد ويشتد . اما نقل وظائف الادارة الى «المانيجر» («المدراء») ، فانه يبين فقط تفاقم طفيلية الطبقة البرجوازية وامكانية تنظيم الانتاج الاجتماعي بدون الرأسماليين .

ثم ان العلاقة بوسائل الانتاج تحدد سواء اسلوب حصول هذه الطبقة او تلك على الدخل ام مقدار دخلها . فان البرجوازى والبروليتارى ، مثلا ، يتميز احدهما عن الآخر بكون الربح هو شكل دخل البرجوازى ، وبكون الاجرة شكل دخل العامل .

ان الايديولوجيين البرجوازيين يرسمون على المكشوف لوحة «جميلة» ، «هانئة» عن الرأسمالية المعاصرة . وهم يزعمون ان مستويات الاجور ومستويات الحياة عند مختلف الطبقات والفئات في البلدان الرأسمالية المتطورة تتقارب وتتساوى تدريجيا : فان مداخيل الاغنياء تقل ، ومداخيل الفقراء تتزايد ، و «الطبقة المتوسطة» تتسع ، هاضمة الفئات العليا والفئات الدنيا . ومن هنا ، يستخلصون استنتاجات بعيدة المرمى تقول «بزوال» الفوارق الطبقية والصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي ، وتقول ، طبعا ، باستحالة تطبيق النظرية الماركسية على الرأسمالية المعاصرة .

ولكن هذه اللوحة تشـــوه الواقع تماما . لناخذ ، مثلا ، الولايات المتحدة الاميركية ، اغنى بلد في العالم الرأسمالي المعاصر ، وحيث استطاعت الطبقة العاملة ان تتوصل بالفعل ، في معمعان النضال ضد الرأسماليين ، الى مستوى للاجور اعلى مما في البلدان

الرأسمالية الاخرى . فهل تتقارب المداخيل هناك ؟ فاذا كانت تتقارب وتتساوى ، فلماذا لا يزال الكونغرس الاميركي يبحث حتى الآن «برنامج مكافحة الفقر» ، بينما ٥٪ من اغنى العائلات تملك المليارات والمليارات ؟ وبم يفسر ظهور «مخيم الفقراء» بجوار الكابيتول ؟ لماذا لا يزال يعيش ملايين الناس في الولايات المتحدة الاميركية في الاحيــاء القذرة الفقيرة في حين يضــع الرأسماليون ايديهم على معظم الثروة القومية ؟ هنا لا تفوح البتة حتى رائحة «التقارب والتساوى» . اما اذا اخذنا العالم الرأسمالي بمجمله ، فأن استقطاب الغنى والفقر يشتد ويتفاقم . **فان امتلاك عمل الغير هو المصدر الرئيسي فيه لثروة الطبقات الاستثمارية .**

هذه هي العلائم الاساسية للطبقات . وان النظرية الماركسية-اللينينية بصدد انقسام المجتمع الى طبقات تأخذ هذه العلائم على الانقسام الطبقي بمجملها وبالصلة العضوية التي تجمع بينها . وان انتزاع اى علامة منها واتخاذها معيارا مستقلا للتمايز الطبقي انما يعنيان التخلي عن العلم .

ان الفوارق الطبقية تنبثق في ميدان الاقتصاد ، ولكنهــا تتغلغل في جميع ميادين الحياة الاجتماعية . فعلى اساس وضع الطبقة الاقتصادى ومصالحها المادية ، تتكون مصالحها السياسية وسيماؤها النفسانية وايديولوجيتها . ثم ان محيا الطبقة تحدده ظروف وجودها التاريخية الملموسة وعلاقاتها مع الطبقات الاخرى ، والخ ...

فما هي اذن اسباب ظهور الطبقات ، وكيف نشأت ولماذا ؟

ان **امكانية** ظهور الطبقات تكمن ، كما يتبين من مادة الفصل السابق ، في نمو لانتاجية العمل يبرز في ظله نتاج اضافي ويصبح في ظله استثمار الانسان للانسان نافعا من الناحية الاقتصادية .

اما **ضرورة** ظهورها ، فتكمن في مستوى لتطور الانتــاج يستحيل في ظله التطور اللاحق بدون تطوير تقسيم العمل . فبدون

تقسيم العمل وتخصصه يستحيل تقدم القوى المنتجة وازدياد انتاجية العمل وتطور المجتمع بمجمله . ولهذا يعتبر تقسيم العمل من اهم العوامل لتطور الانتاج والمجتمع باسره .

ولأجل تحليل العواقب التي يؤول اليها تقسيم العمل تحليلا صحيحا ، ينبغي التمييز بين **المظهر التكنيكي والمظهر الاجتماعي** لهذه المسالة .

فعلى الصعيد التكنيكي ، يؤدى تقسيم العمل الى تخصص وجوه النشاط ، والى ظهور مهن مختلفة ، والى اقامة صلات متنوعة ومتعددة بين مختلف وجوه الانتاج ، والى التبادل بين مختلف وجوه النشاط ؛ وعلى الصعيد الاجتماعي ، يؤدى تقسيم العمل الى ظهور الملكية الخاصة ، والفوارق في الغنى ، والى انقسام المجتمع الى طبقات . وهذه المسالة مبحوثة ومشروحة بالتفصيل في جملة من اعمال مؤسسي الماركسية-اللينينية . ففي كتاب «ضد دوهرينغ» ، مثلا ، اشار انجلس الى انه ما دام العمل الاجتماعي يعطي بالاجمال منتوجا يكاد لا يزيد على وسائل العيش الضرورية للجميع ، وما دام العمل ينتزع كل او تقريبا كل وقت الاغلبية الساحقة من افراد المجتمع ، فان هذا المجتمع يظل لا محالة منقسما الى طبقات . والى جانب الاغلبية الساحقة من اعضاء المجتمع المشغولين بالعمل المنتج ولكن القسرى في ميدان الانتاج المادى ، تتشكل طبقة محررة من العمل المنتج المباشر ، وتصرف شؤون المجتمع العامة كالادارة وشؤون الدولة ، والقضاء ، والعلم ، والفن والخ . وتعيش بفضل امتلاك عمل الغير . ينجم بالتالي **ان قانون تقسيم العمل يقوم في اساس ظهور الطبقات*** .

بادئ ذي بدء ، تشكلت الطبقات عن طريقين : طريق

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٠ ، ص ١٨٧ .

التمايز في داخل المشاعة البدائية وطريق استعباد افراد من مشاعيات وقبائل اخرى .

في الحالة الاولى ، يتناول الكلام بروز طبقة سائدة من عائلات تستولي على وظائف اجتماعية وتستغلها لاجل تركيز المزيد من الثروة في ايديها . فان الافراد المنتخبين لاجل القيام بوظائف اجتماعية معينة في ظروف تقسيم العمل الناشئ وفي ظروف الملكية الخاصة ، اخذوا يغتصبون الوظائف العامة ، الاجتماعية ، ويحولونها الى وظائف لمدى الحياة ، ثم الى وظائف وراثية . وهكذا تحول خدم المجتمع الى اسياده .

وفي الحالة الثانية يشار الى الجانب الثاني من عملية تشكل الطبقات . فان ازدياد الانتاج في جميع الفروع ـ تربية المواشي ، حراثة الارض ، الحرفة المنزلية ـ قد جعل قوة عمل الانسان قادرة على انتاج كمية من المنتجات تزيد عما يلزم لبقاء المنتج نفسه . وفي الوقت نفسه ، ادى ازدياد الانتاج الى ازدياد كمية العمل اليومية الملقاة على عاتق كل من افراد العشيرة او المشاعة البيتية او العائلة المنفردة . وظهرت الحاجة الى اشراك واستخدام قوة عمل جديدة . وهذه القوة كانت تؤمنها الحرب ، فقد شرعوا يحولون اسرى الحرب الى عبيد .

وهكذا نرى ان التقسيم الاجتماعي للعمل ، بالاضافة الى زيادة انتاجيته وزيادة الثروة ، وبالاضافة الى توسيع ميدان النشاط الاجتماعي ، قد استتبع بالضرورة ، في الظروف التاريخية السائدة آنذاك ، والماخوذة بالاجمال ، تشكل الطبقات ، نشوء المجتمع الطبقي .

لقد اكد كثيرون من النظريين البرجوازيين ان العنف هو الذى كان المصدر الاولي لانقسام المجتمع الى طبقات . وبالفعل لعب العنف (الحروب ، الاستيلاء على العبيد وعلى الاموال ، الخ) دورا كبيرا جدا في سياق نشوء الطبقات . الا ان العنف بحد ذاته

لا يستطيع ان يخلق الطبقات . فطالما كان الناس يستخدمون الفاس الحجرية ، لم يكن بمقدور اى عنف ان يخلق نتاجا اضافيا ، زائدا ، وان يوفر بالتالي الظروف لأجل وجود علاقات الاستثمار . ان العنف ليس سببا بل نتيجة . **ان ظهور الطبقات قد اعدته واشترطته اسباب اقتصادية .**

ان اول انقسام للمجتمع الى طبقات انما هو انقسامه الى عبيد ومالكي عبيد . ولكن مسألة ظهور الطبقات لا تنحصر في هذا . فان الانتقال من مجتمع العبودية الى المجتمع الاقطاعي ، ثم من المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الرأسمالي لا يعني ابدا ان الطبقات المنبثقة سابقا تغدو طبقات التشكيلة الجديدة كأن يغدو العبيد ، مثلا ، فلاحين اقنانا ، ومالكو العبيد اقطاعيين . ان حلول تشكيلة اجتماعية محل اخرى مرتبط بعملية خارقة الاصالة والتعقد هي عملية نشوء طبقات التشكيلة الجديدة . ففي كل تشكيلة جديدة ، تظهر طبقات جديدة .

وفي الوقت الحاضر ، بلغ تطور الانتاج والقوى المنتجة مستوى نضجت فيه مهمة القضاء على جميع الطبقات . وهذه المهمة تتحقق عمليا في البلدان الاشتراكية .

طريقة التحليل الطبقي . بنية المجتمع الطبقية

ان انقسام المجتمع الى طبقات يتجلى ويتوطد في كل نظام العلاقات الاجتماعية ، ويؤدى الى تغلغل التناحرات الطبقية ، بهذا القدر او ذاك ، في جميع الظاهرات الاجتماعية . وان العلاقة بين كل من هذه الظاهرات وبين واقع انقسام المجتمع الى طبقات ومصالح مختلف الطبقات انما يمكن توضيحها على وجه الضبط **بطريقة التحليل الطبقي** . ولكننا اذ نطبق هذه الطريقة ، ينبغي لنا ان نتحاشى تطرفين : من جهة ، **الموضوعية البرجوازية** التي تحاول ان تتجاهل الواقع الجذرى لانقسام المجتمع الى طبقات ،

الامر الذى ينجم عنه نشوء نظريات تنكر وتطمس الطبيعة الطبقية للاحتكارات الرأسمالية والدولة البرجوازية والاحزاب السياسية ، والخ . ، ومن جهة اخرى ، **تطبيق التحليل الطبقي تطبيقا مبتذلا عقائديا جامدا وبدائيا** لا يأخذ بالحسبان خصائص مختلف الظاهرات الاجتماعية ويُعلن ان كل شيء — ابتداء من الدولة حتى الحلاقة ، ومن الايديولوجية الى الموضة — مفعم بالتناحر الطبقي بالقدر نفسه . في الحالة الاولى تعارض الماركسية الموقف ما فوق الطبقي بالموقف الطبقي ، الحزبي ؛ وفي الحالة الثانية ، تناضل الماركسية ضد الذاتية والبدائية اللتين تشوهان طريقة التحليل الطبقي .

ان تطبيق طريقة التحليل الطبقي تطبيقا علميا يفترض مراعاة خصائص كل ظاهرة اجتماعية . ولكن اذا فرزنا من هذه الظاهرات اهم السمات الجوهرية ، فمن الممكن تقسيم الظاهرات الاجتماعية **الى ثلاث فئات اساسية** ، على الاقل ،يتجلى العنصر الطبقي في كل منها بصورة مختلفة . اولا ، فئة الظاهرات الاجتماعية ، **الطبقية بطبيعتها** ، التي تنبثق مع الطبقات ولا تقوم الا ما دامت الطبقات قائمة . والى هذه الفئة تعود ، قبل كل شيء ، الدولة وكل نظام العلاقات السياسية . ولهذا كان تقييم الدولة الطبقي التقييم الحاسم لفهم جوهرها وطابع تطورها . ثانيا ، فئة الظاهرات التي تبرز **كعناصر بنيوية في كل تشكيلة** ، ولكنها تكتسب في المجتمع الطبقي التناحرى طابعا طبقيا . ومثالا على هذه الظاهرات ، نذكر علاقات الانتاج ، والاخلاق ، والايديولوجية ، والفن ، والخ . وعند تطبيق طريقة التحليل الطبقي على هذه الفئة من الظاهرات ، يجب ان يؤخذ بالحسبان سواء طبيعتها الطبقية ام كون الصراع بين الطبقات لا يؤدي الى القضاء على عناصر المجتمع البنيوية بحد ذاتها، بل الى تغير الشكل التاريخي الملموس لظهورها . فما من مجتمع بوسعه ان يعيش ويبقى بدون علاقات انتاج او بدون اخلاق .

ولهذا لا تعني الاستعاضة عن التشكيلة الرأسمالية بالتشكيلية الشيوعية تصفية علاقات الانتاج او الاخلاق على العموم ، بل تعني فقط الاستعاضة عن علاقات باخرى ، عن اخلاق باخرى .

والفئة الثالثة من الظاهرات الاجتماعية هي عناصر المجتمع البنيوية **غير الطبقية بطبيعتها** ، اي العناصر التي لا يمكنها ان تؤدي وظائفها الاجتماعية اذا صارت طبقية ، كاللغة مثلا ، والتكنيك ، والعلوم الطبيعية ، والخ . . ولكنه يجب ان نأخذ بعين الاعتبار انها هي ايضا تتأثر بانقسام المجتمع الى طبقات ، وان الطبقات تجهد لاستغلالها في مصلحتها . فان البرجوازية ، مثلا ، تستغل العلم والتكنيك كوسيلة لاستثمار الكادحين . ان هذا الاستغلال يمارس تأثيرا معينا في هذه الظاهرات ، وفي طابع تطورها ، ولكنه لا يغير ولا يمكنه ان يغير طبيعتها ، جوهرها .

واذا لم نأخذ بالحسبان الفوارق المشار اليها ، وحتى الفوارق الادق ، بين الظاهرات الاجتماعية ، فان هذا يؤدى الى تشويه طريقة التحليل الطبقي الماركسية ، والى ابتذالها ، مثلا ، الى تحويل الموقف الطبقي من الثقافة الى وسيلة لتعييب كل الثقافة المتراكمة في سياق تطور البشرية السابق .

وبعد . يستحيل بدون الموقف الطبقي فهم نشاط الناس في المجتمع الطبقي ، وفهم الدوافع والحوافز والمطامح العديدة والمتنوعة التي يسترشد بها الناس في نشاطهم . ان النظرية الماركسية ــ اللينينية عن الطبقات والنضال الطبقي تمكن من كشف الاسس العميقة لهذه الدوافع والمطامح ، وحصرها في مصالح مادية للطبقات محددة بدقة . ان **جوهر طريقة التحليل الطبقي يتلخص هنا في الكشف عن المصالح الفعلية للطبقات المتناضلة وراء اختلاف افكار الناس ودوافعهم واقوالهم وافعالهم** . وفي هذه الحال ، لا يؤخذ بالحسبان تنوع الفوارق الفردية في دوافع نشاط مختلف

الافراد ، ولكن يتكشف الجانب الجوهرى ، الجانب الهام اجتماعيا من نشاطهم . مثلا ، قد يكون رأسمالي رب عائلة ممتاز ، يحب اولاده ، ويهوى جمع اللعب والاحقاق ، ويحب فعل الخير وتقديم الحسنات والصدقات ؛ وقد يكون رأسمالي آخر رجـلا حقودا ، شريرا ، خشنا ، قاسيا ، لا يكترث بعائلته ، والخ . . ولكن الرئيسى بالنسبة لهما كرأسماليين ، هو ان لديهما ملكية ، وانهما يتعاطيان البزنس (الاعمال) ويحصلان على الارباح ويؤديان الوظيفـة الاجتماعية لطبقتهما . ولهذا كان المهم بصورة جوهرية عند وصف الرأسماليين كممثلي طبقتهم ، لا وصف خصالهم الطيبة ونواقصهم ، بل توضيح واقع تجسيدهم في اشخاصهم العلاقات الرأسمالية . ان هذه العلاقات والمصالح الطبقية تطبع بطابعها الصفات الشخصية لممثلي الطبقات البرجوازية . ولقد كتب الكثير والكثير عن تأثير المصالح البرجوازية الفاسد ، وعن تناقضها مع العلاقات الانسانية الحقيقية . ولكنه تجدر الاشارة الى ان سيماء فرد بمفرده هي دائما اكثر تنوعا وغنى بالقسمات من السيماء الناجمة عن انتسابه الاجتماعي او عن موالاته الطبقية .

اذن يمكننا ، حين نعرف مصالح الطبقات ، التي تشترط مكانها في نظام محدد تاريخيا للانتاج ، ان نحول الفردي الى اجتماعي ، ونوضح ما تسعى اليه كل طبقة وفقا لظروف حياتها ونبين الهدف الذي تحاول بلوغه ، ونكشف النسبة والعلاقة بين الموضوعي والذاتي في نشاط الطبقة المعنية .

كذلك تشتمل طريقة التحليل الطبقي **دراسة البنية الطبقية لكل مجتمع محدد تاريخيا** . فبتحليل البنية الطبقية للمجتمـع المعني والبلد المعني ، وبتعريف مصالح كل طبقة ، نحصل على لوحة موضوعية عن النسبة بين القوى في المجتمع ، ونوضح الجانـب الجوهرى من التناقضات والاصطدامات والنزاعات القائمة فيه . ان طريقة تحليل بنية المجتمع الطبقية ، التي صاغتها النظرية

الماركسية-اللينينية عن الطبقات ، هي بمثابة مرشد ضروري لدراسة التاريخ ، ووسيلة امينة لمعرفة السبيل القويم في ظروف النضال الطبقي المعقدة . ولقد انعكست هذه الطريقة بصورة باهرة في مؤلفات ماركس وانجلس ولينين . وبها تسترشد الاحزاب الشيوعية والعمالية في مختلف اقطار العالم عند رسم سياستها في اكثر ظروف النضال الملموسة تباينا واختلافا .

ان **البنية الطبقية لكل مجتمع** هي عبارة عن لوحة معقدة جدا . وتحليلها يفترض في المقام الاول ان نفرز في المجتمع المعني **الطبقات الاساسية** التي تفصح العلاقات بينها عن الخط الرئيسي لتطوره . وعلاوة على ذلك ، ينبغي ان نأخذ بالحسبان انه توجد كذلك ، عادة ، في المجتمع طبقات **غير اساسية** مرتبطة بوجود مختلف النماذج الاقتصادية . ان هذه البنية الطبقية تقوم في اساس كل بنية المجتمع الاجتماعية التي تشمل فئات اجتماعية مختلفة سواء في داخل كل طبقة ، ما دامت غير متجانسة في تركيبها ، ام في خارجها .

لندرس على سبيل المثال **البنية الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي المعاصر . البرجوازية والبروليتاريا** هما الطبقتان الاساسيتان فيه .وفي التفاعل بين هاتين الطبقتين تجرى حركة الانتاج الرأسمالي .

والحرفيون وصغار التجار ، والفلاحون يمثلون النموذج الاقتصادى البضاعي الصغير . والفلاحون في المجتمع الرأسمالي هم طبقة وسطية ، غير اساسية ، وموجودة في جميع البلدان تقريبا . وهي تنحل بتأثير العلاقات الرأسمالية ، فارزة **البرجوازية الريفية والبروليتاريا الريفية** . وفي جملة من البلدان ، توجد طبقة **كبار ملاكي الاراضي** الذين يلجأون الى بقايا اشكال الاستثمار الاقطاعية ، علاوة على اشكال الاستثمار الرأسمالية .

وفضلا عن الرأسماليين والعمال والبرجوازية الصغيرة ، توجد كذلك في المجتمع الرأسمالي **فئة كبيرة من المثقفين والمستخدمين**. فان هؤلاء لا يملكون وسائل الانتاج ولا يصنعون الخيرات المادية، ولهذا لا يشغلون مكانا مستقلا في نظام الانتاج . وعلى هذا الاساس ينبغي اعتبارهم فئة اجتماعية، لاطبقة اجتماعية . فان المستخدمين هم عاملون مأجورون في الميدان غير المنتج من العمل الاجتماعي : في دوائر الدولة ، في جهاز الاحتكارات الاداري، في التجارة، والخ .. والمثقفون هم ذوو العمل الفكري : المهندسون ، والاطباء ، والمعلمون ، ورجال الادب والفن ، الخ . . وهم يشغلون وضعا وسطيا بين الطبقات ، ويؤدون وظائف هامة لها صلة بالنشاط الفكري ، وبتلبية حاجات الانتاج والمجتمع والطبقة السائدة .

وفي سياق توضيح البنية الطبقية للمجتمع الرأسمالي المعاصر ، من الضروري ان نأخذ بالحسبان ما يلازم هذه البنية من دينامية ومن تغيرات معينة . فان جميع هذه الطبقات وهذه الفئات الاجتماعية غير متجانسة ، ومصالحها مختلفة . ومما له اهمية جوهرية ، مثلا ، واقع الفرق بين البرجوازية المتوسطة والبرجوازية الاحتكارية الكبيرة في البلدان الرأسمالية المتطورة . فان سعي البرجوازية الاحتكارية ، هذه «النخبة السائدة» في العالم الرأسمالي، الى الاحتفاظ بقوتها الاقتصادية وجبروتها السياسي ، يجعل منها **القوة الرجعية الاساسية في زمننا** ، قوة معادية لقضية السلام والديموقراطية والتقدم الاجتماعي .

والبرجوازية الصغيرة تنقسم الى قسمين هما البرجوازية المدينية الصغيرة والفلاحون ، والفلاحون ينقسمون بدورهم الى فلاحين اغنياء ومتوسطين وفقراء ، والخ ..

وفي صفوف الطبقة العاملة ، توجد فئات متنوعة : العمال الصناعيون ، العمال الزراعيون ، العمال الاكفاء ، العمال غير الاكفاء .

كذلكَ ينقسم المثقفون الى فئات مختلفة : الفئة البرجوازية ، الفئة البرجوازية الصغيرة ، الفئة الثورية الاشتراكية .

وفي الوقت الحاضر ، ينمو بسرعة عدد ونسبة العاملين في ميدان الخدمة ، وكذلك عدد ونسبة المستخدمين والمهندسين والفنيين في المؤسسات الرأسمالية ، اي ما يسمى «بالفئات المتوسطة» ، كما يقل في الوقت نفسه نسبيا عدد العاملين في الانتاج المادي . وفي البلدان الرأسمالية ، تظهر عملية فريدة اصيلة قوامها «امحاء الحدود» بين العمال وقسم من المستخدمين من حيث ظروف العمل وغير ذلك من العلائم ، ويتحول المستخدمون الى بروليتاريين ، ويقتربون من الطبقة العاملة . ونظرا لكل هذا ، يعتبر بعض البحاثة هذه الفئة من الشغيلة في الوقت الحاضر فصيلة من فصائل الطبقة العاملة . فان صغار المستخدمين هم بالفعل عمال ، ولكن لا في ياقات «زرقاء» ، بل في ياقات «بيضاء» ، والوظائف التي يؤدونها وفقا لمهام خدمة التكنيك المعاصر ، تصبح جزءا لايتجزأ من الانتاج نفسه ، ناهيك عن أن المهندسين والتكنيكيين (الفنيين) يقومون هم ايضا في الانتاج بعمل منتج . ولكن وجهة النظر هذه تلقى معارضة . فان اخصامها يؤكدون ان الفرق الاجتماعي يظل قائما مع ذلك بين العمال والمستخدمين . فان الطبقة العاملة **تخلق** ، **تصنع** القيمة الزائدة ، في حين ان نشاط المستخدمين يتعلق **بجرد** القيمة المنتجة ، **ومبادلتها وتوزيعها** ، الخ .. اما المهندسون والتكنيكيون العاملون مباشرة في ميدان الانتاج المادى ، فانهم يؤدون **وظيفة المراقبة** ، رغم ان اشياء كثيرة تقربهم من الطبقة العاملة . ان هذه المسألة لا تزال معلقة ، لا تزال موضع اخذ ورد . ولكن ايا كان الحل الذي ستلقاه ، فان هناك امرا واضحا ، هو ان قوام الطبقة العاملة يتوسع فعلا . فهو لا يشمل البروليتاريا الصناعية والعمال الزراعيين وحسب ، بل ايضا بعض فئات الكادحين القريبة منهم .

ان الحدود بين الطبقات والفئـــات الاجتماعيـــة متحركة ونسبية ، والتنقلات تجري ضمنها تدريجيا وبصورة تكاد لا تكون ملحوظة ، ولكن الفوارق تظل قائمـة بينهـــا على الدوام بصورة موضوعية .

ان تحليل بنية المجتمع الاجتماعية ومصالح مختلف الفئات الاجتماعية ، ووزنها في المجتمع ، ومقدار وطابع تأثيرها في الحياة الاجتماعية ، الخ . ، انما تمكن مواصلته ودعمه بالامثلة الملموسة عن بلدان معينة ومجموعات معينة من البلدان ، وحسبان الحساب لتاثير الخصائص القومية في الطبقات وفي علاقاتها المتبادلة ، والخ .. وبالنتيجة نحصل على **لوحة عن توزع ونسبة القوى في المجتمع** ، لا بد من معرفتهما سواء لأجل توضيح مجرى الحوادث التاريخية ام لأجل رسم الخط السياسي في هذه الظروف الملموسة او تلك .

عادة يعارض الادب السوسيولوجي البرجوازي مبادئ التحليل الطبقي الماركسية لبنية المجتمع **بطريقة المطابقة** (stratification) اي بطريقة تقسيم المجتمع الى «طبقات» (strati بادئة معناها : طبقة) حسب هذه العلائم او تلك . ومهمة عالم الاجتماع ، حسبما يزعم ، هي دراسة انقسام المجتمـــع الى طبقات وفئـــات ، اي **المطابقة الاجتماعية** وتحرك الناس في البنية الاجتماعيـــة (او في المكان) ـ اي **التحركية الاجتماعية** .

واننا لنتسائل : ما هي المعايير لفرز مختلف الفئـــات ؟ لا وجود لرأى موحد في هذا الصدد بين العلماء البرجوازيين . صحيح انهم جميعا مجمعون على انكار كون العلاقة بوسائل الانتاج هـي العلاقة الحاسمة لانقسام المجتمع الى طبقات . واذا كانوا يلجاون الى المعيار الاقتصادى ، فانهم لا يأخذون غير ميدان التوزيـــع (مقدار المداخيل) او الظروف المادية المعيشية (المسكن) ، اى تلك من جوانب الحياة ، التي تتعلق بالانتاج . وعلى سبيل المثال يمكننـــا ان نورد نظرية تدعي بالشمول ولكنهـــا نموذجيـــة

باختياريتها ، عنينا بها نظرية «المطابقة العديدة المقاييس» التي تقدم بها العالم الاجتماعي الالماني فيبر . فقد اعتبر فيبر الميدان الاقتصادي والميدان الاجتماعي (« نمط الحياة ») والميدان السياسي « مقاييس » مستقلة مختلفة للحياة الاجتماعية ، مفترضا انـــه تمكن دراسة التمايز الاجتماعي على حدة في كل من هذه المقاييس . وعليه تحصل عنده عدة « مطابقات » : في المقياس الاقتصادى ، ينقسم الناس الى طبقات ، في المقياس الاجتماعي ، يتشكل نظام «الستاتوسات» (الاوضاع) ، وفي المقياس السياسى يبرز الانقسام الى احزاب . ان هذه النظرية واهية باطلة لأنهـــا تنكر تبعيـــة مختلف ميادين الحياة الاجتمـــاعية للاقتصــــاد ، وتستعيض عن النظرة الأحادية الى الحياة الاجتماعية بالنظرة الاختيارية . وهذا موقف تتميز به كثيرا السوسيولوجيا البرجوازية المعاصرة . وليس من قبيل الصدفة تصوير مبدأ «المطابقــة العديدة المقاييس» بصورة انجاز من انجازات علم الاجتمـاع . وعلى اســاس هذا المبدأ ، بنيت جملة كاملـــة من النظريات الجديـــدة التي تختلف سواء عن نظرية فيبر ام بعضها عن بعض من حيث عدد المقاييس وطابع العلائم المتخذة اساسا للمطابقة .

وهنـــا يبرز سؤال : أولم تعتق طريقة التحليل الطبقـــي الماركسية والنظرية الماركسية عن الطبقات ، أوليس هناك مبرر للقول ان المطابقة هي خطوة الى الامام في دراسة البنية الاجتماعية؟ في هذا الصدد يمكن قول ما يلي : اولا ، لا ينجم ابدا من النظرية الماركسية عن الطبقات انها لا تعترف الا بالفوارق الطبقية ، وتنكر كل الفوارق الباقية . فبين الناس ، كما سبق وقلنا ، توجد فوارق متنوعة ، وعند تعريفهـــا يمكن اقرار علائم لتشكيـــــل الفئات الى جانب علائم لتشكيل الطبقات . ينجم بالتالي ان مبدأ المطابقة نفسه ، اي فرز مختلف الفئات حسب علائم مختلفة ، لا تنبذه الماركسية، وليس هذا وحسب ، بل تستغله ايضا . ولكن المطابقة مدعوة ،

بتفسيرها المعادى للماركسية ، الى الاستعاضة عن التمايز الاجتماعي الطبقي بكثرة من الفئات المفروزة احيانا كثيرة حسب علائم عرضية . وفضلا عن ذلك ، تطمس كثرة الفئات هذه انقسام المجتمع الى طبقتين اساسيتين ، الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية، كما تطمس التناحر بينهما ، وتخلط بين الانقسام الى طبقات وبين التدرجات المشتقة بين الناس والتي هي احيانا كثيرة من الدرجة الثانية ، الامر الذى يؤدى الى الذاتية في فهم الحياة الاجتماعية . ولهذا لا يصمد مفهوم المطابقة للنقد على الصعيد العلمي ، في حين انه يقوم على الصعيد الايديولوجي بدور ناقل للنظرات البرجوازية الى البنية الاجتماعية ، وهو بهذا الشكل غير مقبول بالطبع لأجل تحليل بنية المجتمع تحليلا علمياً حقا وفعلا كانته ولا تزاله طريقة التحليل الطبقي الماركسية والنظرية الماركسية عن الطبقات .

النضال الطبقي ودوره في التاريخ . خصائص نضال البروليتاريا الطبقي

كل طبقة تعمل وتتصرف وفقا لوضعها في نظام علاقات الانتاج ووفقا لمصالحها الناجمة من وضعها هذا . وان التناحر بين مصالح الطبقات المظلومة ومصالح الطبقات الظالمة يدفعها حتما الى التناضل . ولهذا يظهر النضال الطبقي مع انقسام المجتمع الى طبقات . وبما ان النضال الطبقي ينجم عن علاقات الملكية الخاصة، فانه يبرز بالنسبة للطبقة الاستثمارية السائدة كوسيلة لتوطيد سيادتها ، وبالنسبة للطبقة المسودة المظلومة المستثمرة بوصفه الوسيلة الوحيدة لتحررها . وفي النضال الطبقي ، يوجد دائما قطبان : قطب محافظ ، رجعي ، من جهة ، وقطب ثورى من جهة اخرى . وطالما لم تنضج الظروف المادية لأجل توطد النظام الاجتماعي الجديد ، وطالما لم تكشف التشكيلة القديمة جميع الامكانيات الكامنة فيها ، فأن الطبقات السائدة تفلح في الحفاظ على وضعها في غمرة النضال ضد الطبقات المسودة المظلومة .

ان القوى الثورية تنتصر حين تنضج المقدمات المادية المناسبة ، حين ينضج النزاع في قلب المجتمع بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة . وفي هذه الاحوال ، لا يمكن لغير النضال الطبقي الثوري تخوضه القوى الاجتماعية التي لها مصلحة في القضاء على الاشكال الاقتصادية البالية ضد الطبقات حاملة هذه العلاقات ، ان يحل النزاع الممكن ويفتح الطريق الى تطور القوى المنتجة باطراد . **ان النضال الطبقي الثوري هو** الوسيلة الوحيدة التي تحل بها في التشكيلات التناحرية قضايا التطور الاجتماعي الناضجة تاريخيا ، ويؤمن بها انتصار الجديد على القديم . ولهذا بالضبط يمثل **القوة المحركة لتطور التشكيلات الاجتماعية التناحرية ، والشكل الاساسي لتطور وحل تناقضات المجتمع الاجتماعية ، وقانون تطور المجتمع** . ان هذه التناقضات تحل في الثورة التي تقضي على النظام القديم وتفتح السبيل امام تطور اسلوب الانتاج الجديد . والثورة نفسها هي ذروة تطور النضال الطبقي . وعليه **كان نضال الطبقات الثورية ذلك الشكل الضروري تاريخيا للممارسة الاجتماعية الذي يؤدي الى تخطي نطاق التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية البالية التي استنفدت طاقاتها** ويدفع بالتالي المجتمع الى الامام ، ويرفعه الى درجة جديدة ، اعلى هيأ تطور الانتاج شروطها المادية .

ان نضال الفلاحين وصغار سكان المدن تحت اشراف البرجوازية قد ادى الى تصفية الاقطاعية وفتح الطريق امام التطور الراسمالي . وفي ظل الراسمالية يتطور ويتازم نضال البروليتاريا ضد البرجوازية . كذلك يجب التنويه بان النضال الطبقي لا يؤثر في التطور الاجتماعي لدن الانتقال من تشكيلة الى اخرى وحسب ، بل يؤثر ايضا في تطور الانتاج ، في التقدم الاجتماعي والثقافي في كل مجتمع معني .

ان التحليل العلمي لنضال البروليتاريا الطبقي ، واسبابه وظروفه وشروطه وآفاق تطوره ، هو مأثرة تاريخية حققتها الماركسية ـ اللينينية . فان المادية التاريخية تنطلق في هذه المسألة من القوانين الموضوعية لتطور التاريخ ، من واقع لا مراء فيه هو **ان التناقضات بين البروليتاريا والبرجوازية تنبع لا محالة من علاقات الانتاج الراسمالية ، من علاقات استثمار العمل المأجور من قبل الراسمال** وان هذه التناقضات لا تخف مع تطور الرأسمالية ، بل تتفاقم اكثر فاكثر .

وفي الوقت نفسه ، تخلق الرأسمالية ظروفا مادية تحدد اتجاه ونتائج نضال البروليتاريا الطبقي . ان الرأسمالية ، اذ تضفي على عملية الانتاج طابعا اجتماعيا ، تخلق بالتالي المقدمات المادية لتصفية الاستثمار وللاستعاضة عن الملكية الخاصة بالملكية الاجتماعية العامة ، التي تطابق طابع القوى المنتجة . وان وجود الطبقات الذي كان ضروريا في مراحل معينة من تطور الانتاج الاجتماعي يصبح عائقا امام التقدم التاريخي . وفي هذه الاحوال **لا تستطيع البروليتاريا ان تحرر نفسها الا بالقضاء على علاقات الانتاج الراسمالية وبتحرير المجتمع كله من الملكية الخاصة ومن الاستثمار ، وبناء المجتمع الاشتراكي ومن ثم المجتمع الشيوعي .** ان حل هذه القضية الاجتماعية هو رسالة تاريخية عالمية كبيرة للبروليتاريا بوصفها الطبقة الاوفر ثورية في التاريخ .

يتهمون الماركسيين بانهم ينسبون الى البروليتاريا صفات خاصة عجيبة المفعول ويعتبرونها طبقة استثنائية و« مختارة » . ولكن لكل طبقة خصائصها ، وليس في هذا الامر اى شيء غير عادى . وللبروليتاريا ايضا خصائصها . فليس لديها ملكية خاصة ، وليست مرتبطة بالدفاع عنها . وهذا الواقع بالذات هو الذي يجعل منها مناضلا منسجما ثابتا ضد كل ملكية خاصة . **ثم ان البروليتاريا مرتبطة بالشكل الاكثر تقدما من اشكال الانتاج** ، اي

بالصناعة الكبيرة ، ولهذا تتطور البروليتاريا مع الرأسمالية. فهي محشودة جماهير ضخمة في المعامل والمصانع ، في المدن وفي المراكز الصناعية . وشروط وظروف العمل الجماعي تعودها على الطاعة والانضباط والتنظيم . وان وضع البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي يجعلها قادرة على النضال الدائب والحازم من اجل تحويل المجتمع تحويلا اشتراكيا ، ويجعلها حاملة وناقلة للمثل الاعلى الاشتراكي . وعليه لا يتناول الكلام الوعظ بالاستثنائية الطبقية ، بل يتناول تقييم وضع الامور الفعلي ، الموضوعي . ولكن الرأسمالية ، ولا سيما الاحتكارات الرأسمالية ، تضطهد وتستثمر كذلك الفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن ، وذوى العمل الفكرى ، وشعوبا برمتها في البلدان المستعمرة والتابعة . ولهذا **تتطابق مصالح البروليتاريا مع المصالح الجذرية لجميع الجماهير الكادحة ، مع مصالح اغلبية المجتمع ، ووضعها يجعلها موضوعيا قائدة وزعيمة الجماهير الكادحة والمستثمرة في النضال من اجل الديموقراطية والاشتراكية .**

ان المجتمع الرأسمالي المعاصر هو مسرح نضال طبقي حاد . ولكن لهذا النضال خصائصه في مختلف البلدان . فحسب الظروف ، يتخذ هذا النضال في بعض الاحوال شكلا حادا وفي بعضها الآخر شكلا اخف ، ولكنه يدور في كل مكان من جراء ضغط الرأسمال على مستوى حياة الشغيلة ، وخطر فقدان المكاسب الاجتماعية او خطر الحد منها ، وهجوم الاحتكارات على الحقوق والحريات الديموقراطية ، والنهج العدواني الحافل بالاخطار لسياسة البلدان الرأسمالية الرئيسية ، الرامي الى سباق التسلح والى شن حرب عالمية جديدة ، والخ . .

ان النضال ضد سيادة الاحتكارات يتسم بطابع ديموقراطي عام . وفي هذا النضال ، يتعاظم وعي الجماهير السياسي ، ويشتد تلاحمها حول البروليتاريا ، فتتوصل الى فهم ضرورة الثورة

الاشتراكية . **ان النضال من اجل الديموقراطية هو جزء لا يتجزا من النضال من اجل الاشتراكية .**

كذلك تقوم مهمة نضال البروليتاريا الطبقي في تامين الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية . ولهذا الغرض ينبغي للبروليتاريا قبل كل شيء ان تاخذ في يدها مقاليد السلطة .**ان مسألة السلطة هي المسألة الرئيسية في النضال الطبقي** . ولكن بما انه يستحيل التوفيق بين مصالح البروليتاريا ومصالح البرجوازية ، وبما ان تطور الراسمالية يهيء المقدمات المادية للقضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وللاستعاضة عنها بالملكية العامة ، الاجتماعية ، وبما ان مقاومة البرجوازية لبناء النظام الاجتماعي الجديد امر محتم لا ندحة عنه ، وبما ان البروليتاريا هي اوفر طبقات المجتمع الراسمالي تنظيما وثورية وانسجاما ، فان السبيل الى الاشتراكية لا يمكن **الا** عبر استيلاء البروليتاريا على السلطة بالتحالف مع الجماهير الكادحة . ولهذا ترى الماركسية ان **ديكتاتورية البروليتاريا** هي عاقبة ونتيجة نضال البروليتاريا الطبقي في المجتمع البرجوازى . وقد كتب لينين يقول : «ليس بماركسي غير الذى يجعل اعترافه بالنضال الطبقي **شاملا** الاعتراف **بديكتاتورية البروليتاريا**» * . ذلك هو المفهوم **الماركسي** للنضال الطبقي .

ان البرجوازية تبذل جهدها ، وفقا لمصالحها الطبقية ، لكي تخنق وتقمع الحركة الثورية ؛ ولهذا الغرض تلجا ، علاوة على الرشوة والعنف ، الى طرائق التاثير الايديولوجي لكي تحرم البروليتاريا ادراكها الطبقي وتفرض عليها ايديولوجية صالحة ومفيدة للبرجوازية . وهي تبذل قصارى جهدها لكي توهم البروليتاريا بانه يمكن التوفيق تماما بين التناقضات الطبقية حتى في اطار النظام البرجوازى ، وانه اذا كان يدور النضال ، فانه

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٣ ص ٣٤ . «الدولة والثورة» . الطبعة العربية . دار التقدم ، موسكو . عام ١٩٧٠ . ص ٤٣ .

يجب ان ينتهي لا بتصفية الرأسمالية ، بل بالاتفاق بين الطبقات . ويعارض الساسة والايديولوجيون البرجوازيون النضال الطبقي «بالسلام الطبقي» ، «بالتعاون بين الطبقات» ، «برابطة العمل والرأسمال» ، والخ . . ولكن هذه الكلمات «السلمية» تخفي المطلب القائل بان تقبل البروليتاريا بوضعها كطبقة مضطهدة مظلومة ، وبان تتخلى طوعا واختيارا عن اهدافها ، وتخضع للايديولوجية البرجوازية وتجعل نفسها اداة طيعة للسياسة البرجوازية . والاشتراكيون اليمينيون والاصلاحيون يغفلون تماما في برامجهم كل ذكر للنضال الطبقي ، ويرفضون اتخاذ موقف طبقي عند حل القضايا السياسية والاجتماعية .

ويصور علماء الاجتماع البرجوازيون تعاظم «التحركية الاجتماعية» كعامل من عوامل التقدم ، وهم يعنون بذلك انتقال الافراد من فئة اجتماعية ، ادنى ، الى فئة اخرى ، اعلى . وهم يرون انه بقدر ما تزداد الامكانيات التي يوفرها المجتمع المعني لأجل هذه التحركية ، وبقدر ما يزداد «انفتاحا» ، بقدر ما يكون اكثر تقدمية . وبالتوافق التام مع نظرية «التحركية الاجتماعية» ، لا تكل الدعاية البرجوازية الاميركية عن الترديد والزعم بانه من الممكن ان يصبح كل اميركي ، كل مساح احذية مليونيرا .

ولكن «التحركية الاجتماعية» ، اذ تتناول مسالة الافراد او الجماعات ، لا تحل قضايا الطبقات . ولهذا لا تحل كذلك القضايا الاجتماعية التي تواجه الرأسمالية ، لأنها لا تقضي على التناحرات الطبقية وعلى الفوارق الطبقية . فلا يمكن التفكير بجد ان جميع العمال يمكنهم ان يصيروا رأسماليين بنتيجة «التحركية الاجتماعية» .

ينجم بالتالي ان **ايديولوجيتين متضادتين تتصادمان في** تحديد مفهوم النضال الطبقي ، **هما الايديولوجية الماركسية التي تدل على سبيل تحرر المجتمع من الاستثمار ، والايديولوجية**

البرجوازية الهادفة الى اخضاع الشغيلة لمصالح الراسماليين .

ان التناحـــر بين الطبقات يتجلى في جميع ميادين الحياة الاجتماعية ولكن باشكال مختلفة باختلاف الميادين . ان **اشكال النضال الطبقي الاساسية هي الشكل الاقتصادى والشكل السياسي والشكل الايديولوجي** التي لا تؤمن بلـــوغ اهداف هذا النضال النهائية الا في وحدتها . لندرس خصائصها والعلاقة المتبادلة بينها فيما يتعلق بنضال البروليتاريا الطبقى . **ان النضال الاقتصادى هو نضال من اجل حاجات العمال اليومية ، من اجل تحسين ظروف العمل ، وزيادة الاجرة** ، الخ .، وهو على جانب كبير من الاهمية لأنه يعارض الميل الى الاملاق ، ويسهم في تعزيز التضامن الطبقي ، والخ . . . ولكنه لا يجوز عدم رؤية محدودية هذا النضال بوصفه نضالا من اجل اهداف جزئية ولا يطرح المهمة المشتركة العامة ، مهمة تصفية الرأسمالية . ولقد بين لينين في سياق نضاله ضد «الاقتصاديين» ان حصر نضال البروليتاريا في الاطار الاقتصادى يحكم عليها بالعبودية الابدية .

ولهذا لا يجوز اعتبار النضال الاقتصادى النضال الوحيد الممكن والرئيسي .

ان النضال السياسي هو الشكل الرئيسي والحاســـم لنضال البروليتاريا الطبقي . ولقد تقدم ماركس بموضوعة مشهورة تقول ان كل نضال طبقي هو نضال سياسي . وهذا يعني ان نضال العمال ضد الرأسماليين يصبح نضال طبقة ضد اخرى بقدر ما يصبـــح نضالا سياسيا ، اى انه يشرع يشمل ميدان السياسة . ففي النضال السياسي على وجه التدقيق ، لا تطرح في المقدمة مصالح هذه الفئة او تلك من العمال ، مصالح هذه المهنة او تلك ، بل المصالـــح الطبقية المشتركة للبروليتاريا .

وفي سياق النضال السياسي ، توضع مختلف المطاليب : تحسين القوانين الاجتماعيـــة ، ضمان وتوسيـــع الحريات

الديموقراطية ، الاحتجاج على مختلف الاجراءات الرجعية التي تتخذها الحكومات البرجوازية ، الخ . . وفي سياق النضال السياسي على وجه الدقة ، توضع كذلك مسألة السلطة . وهذا مفهوم : ففي النضال السياسي فقط ، وبالوسائل السياسية فقط ، تستطيع الطبقة العاملة ان تنتزع السلطة من البرجوازية . وحين يتوفر وضع ثوري ، تطرح هذه المهمة كمهمة الساعة العملية .

كذلك الشكل الاساسي الثالث للنضال الطبقي ـ **الشكل الايديولوجي** ـ يخضع لحاجات ومقتضيات النضال السياسي . **فهو نضال من اجل النفوذ بين الجماهير ، من اجل ايصال الوعي الاشتراكي الى الجماهير** ، ولهذا لا ينفصل عن ممارسة النضال السياسي وحاجاته ومقتضياته . ومهمته انتقاد الايديولوجية البرجوازية ، والتشويهات التحريفية والعقائدية للنظرية الماركسية ـ اللينينية .

ان الدور القيادى والتوجيهي في نضال البروليتاريا الطبقي يعود الى حزبها السياسي الثوري . فبدون حزب ، يسير على هدى النظرية العلمية ويرتبط ارتباطا وثيقا بالجماهير ، لا تستطيع البروليتاريا ان تنجح في نضالها ضد اعدائها الطبقيين . ومعلوم ان الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية القديمة قد عجزت عن قيادة نضال البروليتاريا الطبقي ، عندما اخذت الرأسمالية تصير الى امبريالية ، وعندما اخذت تناقضات الرأسمالية تتفاقم وتتزايد حدة وتأزما . فقد تغلب الانتهازيون في هذه الاحزاب فانقلبت الى احزاب للاصلاحات الاجتماعية ، وصارت ناقلة للنفوذ البرجوازي الى الطبقة العاملة . ولهذا طرح التاريخ امام البروليتاريا الثورية مهمة عملية وعاجلة هي **انشاء حزب من طراز جديد ، حزب الثورة الاجتماعية ،** بمقدوره ان يرأس نضال الطبقة العاملة الثورى . وحزبا كهذا انشأ لينين في روسيا . انه حزب البلاشفة . وعلى صورته ومثاله انبثقت الاحزاب الشيوعية والعمالية الاخرى التي تمثل في الوقت الحاضر قوة جبارة تنظم نضال البروليتاريا المعاصرة الطبقي في البلدان

الرأسمالية وبناء المجتمع الجديد في بلدان النظام الاشتراكي .

لقد وضع لينين مذهب الحزب الثوري للطبقة العاملة ، وصاغ **المبادىء التنظيمية** لبنيانه . ان الحزب الشيوعي هو قسم من الطبقة العاملة ، هو طليعتها الواعية والمنظمة . وقد رأى لينين في الحزب الثوري البروليتاري **اعلى شكل للتنظيم الطبقي** ، اي الشكل الذي يعبر عن مصالح البروليتاريا الطبقية العامة والذي يجب ان يقود جميع منظماتها الاخرى .

ان الحزب قوى **بوحدته ولحمته وتجانسه** ، القائمة على التعبير العلمي عن المصالح الجذرية للطبقة العاملة ، والمدعمة بانضباط الزامي بالقدر نفسه على جميع اعضاء الحزب .

ان جميع الاحزاب الماركسية ـ اللينينية مستقلة ومتساوية في الحقوق . وهي ترسم سياستها مطبقة الماركسية ـ اللينينية على ظروف بلدانها . ولكن مصالح النضال من اجل قضية الطبقة العاملة ، من اجل السلام والديموقراطية والاشتراكية ، ـ كما اشار الاجتماع العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو عام ١٩٦٩ ، ـ تتطلب الآن المزيد والمزيد من تلاحم الاحزاب الشيوعية والعمالية ، من تراص صفوف الشيوعيين في جميع البلدان ، تتطلب المزيد والمزيد من وحدة ارادتهم واعمالهم . ان الحرص على توطيد وحدة الحركة الشيوعية العالمية باستمرار ، على رفعها الى مستوى اعلى يستجيب لمقتضيات الزمن ، هو اسمى واجب اممي على كل حزب ماركسي-لينيني . وقد جاء في وثيقة الاجتماع الاساسية قولها : **«ان تلاحم الاحزاب الشيوعية والعمالية** هو من اهم العوامل لاتحاد جميع القوى المعادية للامبريالية» * .

---

* «مهمات النضال ضد الامبريالية في المرحلة الراهنة ووحدة اعمال الاحزاب الشيوعية والعمالية وجميع القوى المعادية للامبريالية» . دار المطبوعات السياسية ، موسكو ، عام ١٩٦٩ . ص ٤٢ .

ان قوة الحزب واستحالة قهره في صلته بالجماهير . فهو يعتمد على ثقة ومساندة الجماهير التي يقودها ، مصغيا بانتباه ودقة لصوتها ومعمما خبرتها .

ان الاحزاب الماركسية-اللينينية الثورية تحمل الى الجماهير الايديولوجية العلمية ، وترسم الخط الستراتيجي للحركة الشيوعية والعمالية وتكتيكها وتحرص على الجمع العقلاني بين مختلف اشكال النضال وعلى اختيار الوسائل اللازمة . وهي تذود عن نقاوة النظرية الماركسية-اللينينية ، وتدفعها الى الامام بصورة خلاقة ، وفقا للخبرة الجديدة والظروف التاريخية ، وفي غمار النضال ضد التحريفية والجمود العقائدى ، وتجمع بين النضال من اجل الاهداف النهائية للطبقة العاملة والنضال من اجل حاجاتها اليومية .

ان التاريخ قد القى على عاتق الاحزاب الشيوعية والعمالية مهمات عظيمة قوامها النضال في سبيل الشيوعية ، في سبيل حل قضايا التطور الاجتماعي الجذرية ، في سبيل انقاذ البشرية من الاضطهاد والاستثمار والجوع والفقر والعسكرية والحرب ، في سبيل توطيد الديموقراطية والسلام والصداقة بين الشعوب ، والحياة الجديرة بالانسان .

ولأجل اداء هذه المهمات ، يرص الشيوعيون صفوف جميع القوى التقدمية في المجتمع ، وينادون بالتعاون مع الاشتراكيين ، والاشتراكيين-الديموقراطيين ، وسائر الاحزاب والمنظمات الديموقراطية اذا كانت لها مصلحة في تجديد العالم وكانت على استعداد لتجديده .

ولا يمكن فهم النضال الطبقي في العهد الراهن اذا غاب عن البال واقع انشقاق العالم الى نظامين اجتماعيين متضادين . صحيح ان التناحر الطبقي قائم بينهما ايضا ، الا انه لا يجوز ان نطبق عليهما المفاهيم المصاغة لدن تحليل العلاقات الطبقية في مختلف البلدان . فرغم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

الجوهرية ، الجذرية ، بين النظامين ، رغم التناحر بينهما ، يمكن ويجب ان يتعايشا ، ويمكن ان تقوم بينهما علاقات ترتكز على عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلى التجارة المتبادلة النفع ، والخ . . **ان التعايش السلمي ضرورة موضوعية لتطور المجتمع .** وهو ينبع من الواقع التالي وهو ان الظروف لأجل الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية لا تنضج في آن واحد في مختلف البلدان ، وبما انه لا يمكن ولا يجب ان يصدر اى شعب الثورة الى بلد آخر ، فان البلدان التي قامت بالثورة والبلدان التي لا تزال النظم القديمة قائمة فيها ، مضطرة الى التعايش . ومن السخف الظن انه يمكن احلال الاشتراكية محل الرأسمالية بتصدير الثورة . فما من شعب يستطيع ان يفرض على شعب آخر ارادته ونظامه الاجتماعي والسياسي . ولكل الشعب الحق في اختيار النظام الذى يرتضيه . صحيح ان اشد اوساط الامبرياليين عدوانية لا ترغب في بناء العلاقات مع البلدان الاشتراكية على اساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتحاول ان تطبق نهجا يرمي الى اعادة النظم الرأسمالية بهذه الاساليب او تلك . وصحيح ان الامبرياليين يهيئون لاقتراف افظع جريمة بحق البشرية ، لشن حرب عالمية حرارية نووية تهدد بالقضاء على شعوب برمتها . ولكن قوى السلام قد تعاظمت في الوقت الحاضر الى حد ان بمقدورها كليا ان تشل سياسة العدوان وتناضل ضد تصدير الثورة المضادة ومن اجل التعايش السلمي . ثم ان التطورات الداخلية في البلدان الرأسمالية ستؤدي لا محالة بحد ذاتها الى الانفجارات والثورات ، الى الاستعاضة عن الرأسمالية بالاشتراكية ، ولهذا الغرض لا حاجة البتة الى الحرب ، لهذا الغرض ينبغي السلام الذي يجب النضال في سبيله بجرأة وحزم . وقد جاء في الوثيقة الاساسية لاجتماع الاحزاب الشيوعية والعمالية العالمي عام ١٩٦٩ قولها «**ان الدفاع عن السلام مرتبط في الظروف الراهنة ارتباطا لاتنفصم عراه بالنضال**

من اجل فرض التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة على الامبرياليين ، علما بان التعايش السلمي يتطلب مراعاة مبادىء السيادة والمساواة في الحقوق وحرمة الكيان الاقليمي لكل دولة ، سواء أكانت كبيرة ام صغيرة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، واحترام حقوق جميع الشعوب في ان تختار بحرية نظامها الاجتماعي والاقتصادى والسياسي . . .

ان سياسة التعايش السلمي لا تناقض حق الشعوب المضطهدة في اتباع السبيل الذي تراه ضروريا في النضال من اجل تحررها ، السبيل المسلح او السبيل غير المسلح ، ولا يعني في اى حال من الاحوال مساندة الانظمة الرجعية» * .

كذلك يجب ان لا ننسى ان **التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة هو شكل للنضال الطبقي بين الرأسمالية والاشتراكية** . وهذا النضال يدور في جميع الميادين الاساسية من الحياة الاجتماعية ، الاقتصادى والسياسي والايديولوجي . ان النضال الاقتصادى بين النظامين يرتدي شكل المباراة الاقتصادية . والنضال السياسي يرتدى شكل النضال من اجل السلام ، من اجل القيام باعمال فعالة على نطاق واسع ضد اعداء السلام ، شكل تقديم المساعدة للشعوب المناضلة ضد الامبريالية ومن اجل تحررها الوطني والاجتماعي . وفي الميدان الايديولوجي ، يجري نضال لا هوادة فيه بين الايديولوجيتين .

وليس من النادر ان تظهر مزاعم مفادها ان التعايش السلمي يناقض مصالح نضال التحرر الوطني الذى تخوضه الشعوب المضطهدة ضد الامبريالية . ولكنه لا يجوز اعتبار هذا الرأى

---

* «مهمات النضال ضد الامبريالية في المرحلة الراهنة ووحدة اعمال الاحزاب الشيوعية والعمالية وجميع القوى المعادية للامبريالية» . دار المطبوعات السياسية ، موسكو ، عام ١٩٦٩ ، ص ٣٤ .

صحيحا . فاذا كان الشعب مظلوما مضطهدا ، فله الحق في النضال من اجل تحرره . اما فكرة التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، فانها تسهم في درء لشوب حرب حرارية نووية عالمية . وهي تفترض ، كما سبق وقيل ، لا اضطهاد شعب لآخر ، بل السيادة والمساواة بين الدول ، وعدم التدخل في شؤون بعضها بعضا .

ان الحزب الشيوعي السوفييتي يطبق بدأب ومثابرة السياسة اللينينية للتعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، انطلاقا من ان **النزاعات الايديولوجية والسياسية بين الدول لا يجب حلها بالحرب .**

ان النظرية الماركسية عن الطبقات والنضال الطبقي ، التي نعرض هنا مبادئها الاساسية ، انما يجب تطبيقها مع مراعاة ظروف المكان والزمان الخاصة ، ومستوى التطور وخصائص التطور التاريخية في هذا البلد او ذاك . والواقع ان هذه الظروف في منتهى التنوع في كوكبنا الارضي . ولهذا لا يجوز البحث في النظرية عن حلول جاهزة لكل حال بمفردها . ان تطبيق النظرية على الظروف الملموسة انما هو عملية خلاقة ، وهذه العملية تلقى المزيد من النجاح بقدر ما تكون الاحزاب السائرة في طليعة الطبقة الثورية ، في طليعة الجماهير الكادحة ، اوفر نضجا من الناحية النظرية واشد تمرسا من الناحية السياسية .

وبما ان الطبقة العاملة تبرز بوصفها ذات (فاعلة) الابداع التاريخي والنشاط التاريخي ، **فمن المهم جدا ان يصار من اجلها الى تحديد مهام وطرائق النضال الملموسة وفقا للظروف الموضوعية ،** اى وفقا لمستوى تطور البلد وطابع وافعال الطبقات الاخرى ، والنسبة الفعلية بين القوى داخل البلد وعلى الصعيد العالمي ، والخ . ولأجل نجاح النضال ، من المهم كذلك تحديد **مستوى الوعي الثوري والتنظيم لدى الطبقة العاملة ذاتها** ، ومبلغ استقلالها

في الميدان الايديولوجي ، او على العكس ، مبلغ ارتباطها بعجلة البرجوازية ، وتحديد **مقدار مكانتها ونفوذهـا في الطبقات والفئات الاخرى ، في الجماعات الاجتماعية والسلالية** ، التي قد تكون حليفة للطبقة العاملة في النضال .

ان فن القيادة يشمل ، فيما يشمل ، القدرة على اخذ جميع هذه العوامل بالحسبان باكمل واوسع نحو ، ورؤية جوانـب الضعف والقوة في النفس وعند الاخصام ، وتحديد اهداف النضال الملموسة على هذا الاساس ، وابداء المبادرة الثورية ، والاسهام في انهاض الحركة العامة .

بنية المجتمع الاشتراكي الاجتماعية وديناميتها

بعد الظفر بسلطـــة الشغيلة في سياق الثورة الاشتراكيـــة ، واقامتها وتثبيتها برئاسة الطبقة العاملة ، تبدأ **مرحلة الانتقال** من الرأسمالية الى الاشتراكية . وهذه المرحلة مرحلة انتقال ، لأنها **لم تبق** مرحلة الرأسمالية **ولم تصبح بعد** مرحلة الاشتراكية . ففي حقبة من الزمن ، توجد على نطاق البلد بأسره وتتصارع نماذج اقتصادية مختلفة . وعدد هذه النماذج وطابعها رهن بمستوى تطور البلد . فاذا جرت الثورة في بلد متطور نسبيا ، فانه ستقوم وتتصـــارع فيه حتمـــا **ثلاثة نماذج** هي **النموذج الرأسمـــالي ، والنموذج البضاعي الصغير ، والنموذج الاشتراكي** الذى انبثق نتيجة لتأميم ملكيـــة كبار الرأسماليين وملاكي الاراضي . وبالتـــالي تكون **البرجوازية ، والبرجوازية الصغيرة ، والطبقة العاملة** طبقات المرحلة الانتقالية .

مع الثورة الاشتراكيـــة يبدأ **تغير جذري في بنية المجتمـــع الطبقية** . فان البرجوازية تكف عن ان تكون الطبقة الاساسية في المجتمع ، لان السيادة السياسية تنتزع منها وبأسها الاقتصادى

يقوض . اما الطبقة العاملة ، فان قسما منها يظل يتعرض للاستثمار (اذ ان العمال يشتغلون في مؤسسات الرأسماليين) ، ولكن قسما آخر منها يشتغل في القطاع الاشتراكي من الاقتصاد . وعلاوة على هذا ، تقبض الطبقة العاملة على مقاليد السلطة السياسية وعلى المواقع الاساسية في الاقتصاد الوطني . وينال الفلاحون الارض . اما الوزن النسبي للانتاج البضاعي الصغير والبرجوازية الصغيرة المرتبطة به ، فانه يبقى ، على العموم ، كبيرا جدا . ويبدأ تكوين انتلليجنسيا (رجال الفكر والثقافة) جديدة ، اشتراكية .

ان مهمة المرحلة الانتقالية على الصعيد الاقتصادى تتلخص في ازالة الاقتصاد المتعدد النماذج وتوطيد الملكية العامة الاجتماعية لجميع وسائل الانتاج الاساسية . ان اداء هذه المهمة يؤول الى تغيرات جوهرية متواصلة في بنية المجتمع الاجتماعية . ويتم القضاء نهائيا على الاستثمار وعلى الطبقات الاستثمارية . ومن المؤكد ان القضاء على هذه الطبقات لا يعني القضاء جسديا على ممثليها ، بل القضاء على الملكية الخاصة التي اما تصادر بتعويض، واما تصادر بدون تعويض ، وفقا للظروف الملموسة . اما الملكية الخاصة الصغيرة القائمة على العمل الشخصي ، فتوضع وتحقق بشأنها مهمة ترمي الى تعميمها (الى اضفاء الصفة العامة ، الاجتماعية عليها) تدريجيا **عن طريق التعاون** . وهذا التعميم ، كما اشار لينين ، ينبغي ان يجري حسب مبادئ الطوعية التامة . والحافز هنا ، انما هو ارتفاع مستوى المنتجين الصغار الثقافي ، وتقديم البرهان بالامثلة الحسية على افضليات الاقتصاد الجماعي الكبير بالنسبة للاقتصاد الصغير ، على قدرته على الاستفادة في الانتاج من منجزات العلم والتكنيك . وعبر التعاون يجرى تحويل فئات السكان البرجوازية الصغيرة على اسس الاشتراكية . وهذا تغير اجتماعي هام جدا . فان الفلاح ، البرجوازي الصغير ، هو كادح ،

وهو بالتالي حليف الطبقة العاملة في النضال ضد الاستثمار ومن اجل الاشتراكية . ولكنه في الوقت نفسه مالك ، ويمكنه بالتالي ان يتارجح بين البروليتاريا والبرجوازية . ان حسبان الحساب لطبيعة صغار المالكين البرجوازيين الاجتماعية المزدوجة هذه وتامين التحالف بين الطبقة العاملة وجماهير الكادحين غير البروليتارية هو اكبر مهمة اجتماعية سياسية في المرحلة الانتقالية ، لان هذا التحالف هو القوة الاجتماعية الرئيسية التي تضمن انتصار الاشتراكية .

وفيما يتعلق بفئة المثقفين (الانتلليجنسيا) ، توضع كذلك مهمة توجيه نشاطها ومعارفها وطاقتها نحو بناء الاشتراكية . ولهذا الغرض يصار الى اعادة تربية المثقفين القدامى المفعمين باوهام المجتمع البرجوازي ، والى تكوين انتلليجنسيا جديدة ، اشتراكية من اوساط الشغيلة . وبذلك يقضى على احتكار البرجوازية للمعارف ، الذى كانت تستغله لأجل دعم سيادتها .

ان حل هذه القضايا الاجتماعية البالغة التعقيد في المرحلة الانتقالية يستحيل بدون النضال الطبقي ضد قوى القديم ، ولهذا كانت هذه المرحلة مرحلة استمرار النضال الطبقي . انما تتغير فقط مهام هذا النضال وظروفه واشكاله ووسائله . **ان حدة النضال رهن بالظروف الملموسة ـ بقوة مقاومة الطبقات المقلوبة .** والاشكال هنا متنوعة جدا : ابتداء من الحرب الاهلية حتى العمل التربوى اليومي الدقيق .

ولا يمكن بناء الاشتراكية بدون الحد الاقصى من تطوير نشاط الجماهير الكادحة في ميدان العمل وفي الميدان السياسي الاجتماعي ، لان هذه الجماهير هي حاملة العلاقات الاجتماعية الجديدة والذات الفعلي للابداع التاريخي . هذا الاستنتاج السوسيولوجي استخلصه لينين . فقد كتب لينين يقول انه مع تطور الاشتراكية ، سينجذب جمهور اكبر فاكبر من الناس الى صنع

التاريخ بصورة واعية . واذا كانت الماركسية تعطي الجماهير الوعي العلمي ، فان الاشتراكية توفر الظروف والشروط العملية لأجل تطوير نشاط الشغيلة الاجتماعي في جميع ميادين الحياة . وهذا ما يوسع مجال المبادرة الاجتماعية ويفتح آفاقا جديدة لأجل نمو وتائر التطور الاجتماعي .

ومع اداء مهام المرحلة الانتقالية ، يدخل المجتمع في **مرحلة الاشتراكية** . ان هذه التشكيلة تختلف عن التشكيلات السابقة من حيث البنية الاجتماعية اختلافا جوهريا جذريا ، قوامه **انعدام الطبقات الاستثمارية . فالجميع ملزمون بالعمل وليس لاحد حق في ايرادات غير ناجمة عن العمل** . ومن وجهة النظر هذه ، قد يمكن نعت الاشتراكية بالمجتمع اللاطبقي . ولكن مثل هذا الاستنتاج سابق لاوانه . فان الطبقات لا تزال العنصر الجوهري في بنية المجتمع الاشتراكي الاجتماعية . ولكنها طبقات اصيلة جدا ، لانها مرتبطة بشكلين مختلفين للملكية **الاجتماعية** لوسائل الانتاج هما : ملكية الشعب (الدولة) والملكية التعاونية (الجماعية ، الفئوية) . وهذا الفرق في شكلي الملكية هو الذي يؤلف في الاتحاد السوفييتي ، مثلا ، اساس وجود الطبقتين الاشتراكيتين الكادحتين ـ الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين الكولخوزيين (التعاونيين) .

ان خبرة التاريخ قد بينت ان القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتصفية الطبقات الاستثمارية لا يؤديان الى ازالة الفوارق بين الطبقتين الكادحتين في ظروف تنبثق فيها الملكية الاشتراكية بسبل مختلفة ، وتتاخر فيها القرية عن المدينة على الصعيد التكنيكي والثقافي . وفي ظل الاشتراكية ، يبقى تقسيم العمل الى صناعي وزراعي ، الى جسدي وفكري ، وتبقى الفوارق من حيث تزويد مختلف فروع العمل بالاعتدة والاجهزة ، ومن حيث مستوى تحصيل وثقافة مختلف فئات السكان ، ومن حيث درجة الكفاءة

والمهارة . فالى جانب العمــال والفلاحين ، تبقى فئــة المثقفين والمستخدمين .

ان لوحة بنية المجتمع الاشتراكي الاجتماعيــة معقدة جدا اذا نظرنا اليها بجميع تفاصيلها . ففضلا عن الفوارق بين الطبقتين تنبثق فوارق في داخل كل طبقة (من حيث مستوى الكفــاءة ، من حيث نوعية العمل ، والخ .) ، الامر الذي يؤثر ، طبعـا ، في مستوى الحياة المادية والتطور الروحي لدى مختلف فئات الشغيلة. كذلك فئة المثقفين (الانتلليجنسيا) متنوعــة جدا ؛ فهي تشمل القائمين بالعمل المبدع الخلاق في مختلف ميادين النشاط العلمي والتكنيكي والفني ، وممثلي المهن الفكرية الجماهيرية (المهنــدسين والمعلمين والاطباء) ، والعاملين الاكفاء في ميدان الخدمة والادارة، والخ .. ان الاشتراكية تقيم المساواة حيال وسائل الانتاج ، ولكنها تحتفظ باللامساواة في ميدان التوزيع حيث يسود مبدأ الدفــع حسب نوعية وكمية العمل . **ان عدم التجــانس الاجتمــاعي في المجتمع** يعني انه لا تزال توجد في ظل الاشتراكية فوارق اجتماعية ولامساواة اجتماعية .

فما هو الامر الاساسي لوصف العلاقات بين الطبقات والفئات الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي ؟

مع تصفية الملكية الخاصة والطبقات الاستثماريــة ، يزول داخل المجتمع **الاساس لاجل النضــال الطبقي** ، وللمرة الاولى في خلال آلاف السنين ، **تنبثق وحدة دائمة ، لا موقتة ، بين المصالح الجذرية لجميع افراد المجتمع** . فمن مصلحــة الجميــع ،ــ من مصلحة الطبقة العاملة كما من مصلحة الفلاحين الكولخوزيين ومن مصلحة المثقفين ،ــ تطوير القوى المنتجــة ، وتوطيــد النظام الاشتراكي ، وبناء الشيوعية . وعلى هذا الاساس يتطور **التعاون الودى بين العمال والفلاحين والمثقفين** . هذا مع العلم ان **الطبقــة العاملة** ، بوصفها القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع والحاملــة

الدائبة المنسجمة للمثل الاعلى الاشتراكي ، **تبقى القوة القائدة للمجتمع** .

تتميز الاشتراكية بخاصة جذرية قوامها ان نشاط الناس العملي في جميع ميادين الحياة الاجتماعية تحفزه مصالح المجتمع باسره ، ومهام توطيده وتطويره ، رغم ان هذا لا ينفي وجود مصالح خاصة لهذه الفئات الاجتماعية او تلك . **ففي ظل الاشتراكية ، يصبح المجتمع كله تدريجيا ذات الفعل التاريخي** . وتتوفر للناس امكانية الاسترشاد في نشاطهم بمعرفة القوانين الموضوعية ، بالمعرفة العلمية لمصالحهم .

وفي ظل الاشتراكية ، **يصبح حزب الشيوعيين الماركسي-اللينيني الطليعة الواعية للمجتمع كله** . ان الدور القيادى للحزب الواحد هو ، في ظل الاشتراكية ، تعبير طبيعي عن وحدة مصالح جميع الفئات الاجتماعية والطبقات . ومعلوم ان الدعاة البرجوازيين يعتبرون وجود حزب واحد في الاتحاد السوفييتي دليلا على صفة النظام السوفييتي «الشمولية» ، وخنقا للديموقراطية والحرية . ولكن المسألة كلها تتلخص في انه لا يجوز قياس الاشتراكية بمقاييس المجتمع البرجوازى . ففي ظل الرأسمالية حيث توجد طبقات متضادة ، يشكل تحريم النشاط العلني لحزب الطبقة العاملة خنقا للحرية والديموقراطية . ولكن هذا لا يعني ان تعدد الاحزاب مرادف للديموقراطية في جميع الاحوال . فان الديموقراطية الاشتراكية ، كما يبين التاريخ ، ممكنة التطبيق كليا في ظل قيادة حزب واحد يعبر عن وحدة مصالح ووحدة ارادة وافعال كادحي المجتمع الاشتراكي . ولكن الديموقراطية الاشتراكية لا تنفي تعدد الاحزاب . فمعلوم انه توجد بضعة احزاب سياسية في جملة من بلدان النظام الاشتراكي (في بلغاريا ، وجمهورية المانيا الديموقراطية ، وبولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وغيرها) . ولكنها اولا تشترك جميعها في قضية البناء الاشتراكي العامة . ثم ان

وجودهـــا مرتبط بخصـــائص تطور الثورة في هذه البلدان ، لا بالقوانين العامة للثورة الاشتراكية . ان دور الحزب القيادي يلقي على عاتقه واجبات جسيمة ومسؤولية هائلة عن مصير المجتمع ومصير الاشتراكية . وعليه تتصف العلاقات الاجتماعيـــة في ظل الاشتراكية **بالوحدة السياسية الاجتماعية والفكريـة** التي تضفي على المجتمع الاشتراكي التلاحم والتراص وتتيح اداء مهمة لا سابق لها من حيث الابعاد في آجال تاريخيـــة قصيرة ، وتشكل **قوة محركة جبارة جديدة لتطور المجتمع الاشتراكي** .

ولكن وجود هذه الوحدة لا يعني ان جميع **التناقضات** ، على اختلافها ، معدومة كليا في ظل الاشتراكية .

ففي المجتمع الاشتراكي ايضا توجد تناقضات . ولكنها لا تتسم فيه بطابع تناحرى ، لانه لا تقف وراءها طبقات اجتماعية لها مصلحة في صيانة القديم . وهذا ما يمكن المجتمع الاشتراكي من حلها وتذليلها ، اولا ، في الوقت المناسب ، بمقدار ما تنضج ، وثانيا ، في مصلحة المجتمع كله .

ان تناقضات المجتمع الاشتراكي خاصة ، متميزة من حيث طابعها ؛ فان خصائص نشوء الاشتراكية وتطورها هي التي تحددها . ولا يجوز ان يغيب عن البال ان الاشتراكية تحمل «شامـــات» المجتمع القديم في ميادين الاقتصـــاد والمعيشـــة وادراك الناس ، والخ .. ففي ظل الاشتراكية ، توجد ، مثلا ، تناقضات بين الجديد والبالي ، بين الجديد وما يشيخ ويشرع في اعاقة التطور ، اي بين القوى المنتجة النامية وبعض العناصر الشائخة من علاقات الانتاج ، بين مستوى التطور والاشكال القديمـــة للتنظيم والادارة ، بين الظروف الجديدة والاسلوب القديـــم البائد في العمل ، والخ .. وقد ترتدى التناقضات احيانا طابعا عابرا ، صدفيـــا ، حيث تكون مرتبطة ، مثلا ، باخطاء في القيادة والتخطيط ، وبنقص في مراعاة القوانين الموضوعية ، والخ ..

ان قضية استجلاء وحل التناقضات الناشئة في المجتمع الاشتراكي تولى قدرا كبيرا من الاهتمام والعناية ، لان هذا سبيل تطور الاشتراكية ، وشرط ضروري لتوطيد وحدة المجتمع الحية والنامية . وفي هذه القضية الفائقة الاهمية ، يعود دور كبير جدا الى النقد المبدئي والنقد الذاتي المبدئي ، والى حسن تنظيم النضال ضد النواقص .

ولا وجود للنضال الطبقي بين الطبقات والفئات الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي . ولكنه من الخطأ ان نستخلص من هذا ان المجتمع الاشتراكي يقف ، على العموم ، في معزل عن كل نضال طبقي . فان رأس حربة النضال الطبقي موجهة ، بالنسبة للاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، الى الخارج ، ضد الرأسمالية . ولهذا لا يحق لشعوب البلدان الاشتراكية ان تخفف من يقظتها الثورية . فهي ملزمة بان توطد على الدوام القدرة الدفاعية لدولها بوصفها الاداة الرئيسية لحماية المجتمع الاشتراكي .

ان بنية المجتمع الاشتراكي الاجتماعية متحركة ومتغيرة ، كما سبق وقلنا . فما هي اتجاهات هذا التغير ؟

ان الفوارق الاجتماعية القائمة في ظل الاشتراكية تتجدد ، طبعا ، بمقدار معين في سياق نشاط المجتمع اليومي . ولكن الاشتراكية تتميز في هذا المجال بخاصة قوامها ، لا نشر وتقوية هذه الفوارق ، بل ، على العكس ، محوها تدريجيا ، الامر الذي يدفع الطبقات والفئات الاجتماعية الى التقارب اكثر فاكثر بعضها من بعض . وفي هذا الاتجاه تفعل فعلها عوامل كثيرة في ظل الاشتراكية . واحد هذه العوامل ، واكبرها شأنا ، هو **اقامة علاقة واحدة متساوية بوسائل الانتاج** . وهذا العامل بالذات هو الذى يشكل الاساس الاقتصادى للتغلب تدريجيا على بقايا الفوارق الطبقية بين العمال والفلاحين . ان حل هذه القضية حلا نهائيا رهن باعداد الظروف المادية المناسبة ، اي رفع المستوى التكنيكي

للانتاج الزراعي ، وتحويل العمل الزراعي الى نوع من العمل الصناعي ، وانهاض القرية في ميدان الثقافة والمعيشة الى مستوى المدينة ، وتطوير الملكية الكولخوزية ، والخ ..

ان رفع المستوى المادي والثقافي للجماهير الواسعة من الكادحين يتسم باعظم جانب من الاهمية لاجل التقارب بين مختلف الفئات ، ولا سيما بين ذوى العمل الجسدى والفكرى . ولهذا يجب النظر الى التعليم في ظل الاشتراكية ، لا كعامل من عوامل «التحركية الاجتماعية» وحسب ، بل ايضا كوسيلة من الوسائل لاداء هذه المهمة الاجتماعية البالغة التعقيد ، مهمة تذليل الفوارق بين العمل الجسدي والعمل الفكري .

من كل ما سبق ، ينجم ان الاتجاه الرئيسي المهيمن في تغير بنية المجتمع الاشتراكي هو التقدم نحو المجتمع اللاطبقي المتجانس اجتماعيا . ان بلوغ هذا الهدف سيعني بناء المجتمع الشيوعي الكامل ، مجتمع المساواة الاجتماعية .

بنية وديناميكية التنظيم السياسي للمجتمع

ميدان السياسة . الدولة والحق

ان ظهور الملكيـــة الخاصـــة والطبقات يستتبـــع عواقب اجتماعية جسيمة . اولا ، تتحول جذريا تلك الميادين من الحياة الاجتماعية التي تكونت وتبلورت : يتغير طابع الانتاج والبنيـــان الاجتماعي وتركيب ومضمون الوعي الاجتماعي . ثانيـــا ، تظهر ظاهرات جديدة في الحياة الاجتماعية يتسم بينها ميدان العلاقات والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية والسياسية باهمية خاصة .

ان ظهور الانتاج القائم على الملكية الخاصـــة يعني حلول الاقتصاد الفردى ، الكبير او الصغير ، لاشخاص منفردين ، لمالكي وسائل الانتاج ، محل الانتاج الاجتماعي للجماعات العشائرية . ان الملكية الخاصة تفرق الناس ، وتدفع بعضهـــم ضد البعض ، وتضاد بعضهم ببعض . ولكن هل يعني هذا انها تقضي تمامـــا على كل وحدة اقتصادية ، ايا كانت ؟ كلا . فان الانتاج يظل دائما اجتماعيا لانه يتحقق بصورة علاقات انتاج اجتماعية معينة ، ومن هنا ينجم ان الافراد المنتسبين الى طبقات مختلفة تربطهم العلاقات الاقتصادية في مضمار الانتاج بحيث ان وجود طبقـــة يفترض وجود طبقة اخرى .

وكما ان الملكية الخاصة لا تقضي على العلاقات الاقتصادية بين الناس ، بل تغيرها فقط ، كذلك لا يقضي انقسام المجتمع الى طبقات على المجتمع نفسه بوصفه كلا واحدا ، بل يضفي فقط على وحدته طابعا جديدا تماما . فليست علاقات التعاون والتعاضد بين افراد الجماعة المنتجة الواحدة هي التي تقوم في اساس هذه

الوحدة ، بل علاقات السيادة والخضوع ، العلاقات بين طبقات متضادة ومتعادية . وواضح انه لا يمكن هنا الحفاظ على وحدة المجتمع الا بنتيجة اخضاع طبقة لاخرى بالعنف ، واخضاع المجتمع كله لارادة طبقة واحدة . وهذا يعني انه **مع ظهور الطبقات يظهر ميدان خاص في الحياة الاجتماعية ، هو ميدان العلاقات الاجتماعية السياسية** اي ميدان النضال بين الطبقات لاجل قيادة المجتمع كله . ان العلاقات السياسية ليست علاقات بين افراد ، بل علاقات بين جماهير كبيرة ، بين طبقات . والسياسة تقصد الجماهير لا الافراد . اما دور الاقتصاد المحدد ، الحاسم حيال هذا الميدان الظاهر حديثا من ميادين الحياة الاجتماعية ، فيتجلى في كون الطبقة السائدة في الاقتصاد هي التي تملك الامكانية المادية لفرض ارادتها على المجتمع كله ، ولاخضاعه لتنظيم ادارتها وسيادتها.

وخلافا للعلاقات المادية ، الاقتصادية ، التي تتكون دون ان تمر مسبقا عبر ادراك الناس ، تتكون العلاقات السياسية وفقا للوعي السياسي والايديولوجية السياسية الناشئين في سياق وعلى اساس الصراع الطبقي . ان العلاقات السياسية انما هي علاقات ايديولوجية ، تشكل بناء فوقيا بالنسبة للعلاقات المادية ، الاقتصادية . ان السمة المميزة للتفاعل بين السياسة والاقتصاد تتجلي في ان «السياسة هي التعبير الاكثف عن الاقتصاد» ، وانه «لايمكن للسياسة الا تعلو على الاقتصاد» * .

ان الموضوعة الاولى تتحدث عن منشأ السياسة ، والثانية ، عن دورها في حياة المجتمع .

ان ميدان السياسة يظهر لان الطبقة السائدة اقتصاديا لا يمكنها بعد انقسام المجتمع الى طبقات ، ان تخضع لارادتها الجماهير المستثمرة الا بمساعدة قوة الدولة . ومصلحتها

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٢ ، ص ص ٢١٦ و٢٧٨ .

الاقتصادية الاساسية تكمن في السيطرة على الشغيلة ، وتحقيق مطامحها القائمة على الملكية الخاصة في داخل البلاد وفي المسرح العالمي . ولهذا ليست السياسة غير **تعبير مكثف وذروة للمطامح الاقتصادية** لتلك الطبقة التي تضع يدها على آلة الدولة والتي تستطيع بواسطتها ان تحقق مصالحها الاقتصادية . ولكنه ينجم كذلك من هنا ان الطبقة المضطهدة المظلومة لا يمكنها ان تتوصل الى اجراء تغييرات جذرية في وضعها الاقتصادي بدون نضال سياسي ، بدون القضاء على سيطرة المستثمرين السياسية . ولهذا السبب بالذات ، **تعلو السياسة على الاقتصاد** ، الامر الذى يشكل وسيلة ضرورية لحل القضايا الاقتصادية . ان الظفر بالسلطة السياسية هو وحده الذي يؤمن لكل طبقة تقدمية امكانية القضاء على العلاقات الاقتصادية البالية وتوطيد سيادة العلاقات الجديدة .

وعليه تنعكس العلاقات الاقتصادية في ميدان السياسة بصورة مباشرة وبكل جلاء . فان كل بناء تحتي اقتصادى مفعم بتناحر الطبقات يولد تنظيما سياسيا للمجتمع محددا تماما ومطابقا له . **ان الطبقة التي تشغل وضع السيطرة والقيادة في الاقتصاد تسيطر كذلك في السياسة** ، اى انها ترتفع الى مستوى القوة القائدة للمجتمع كله . ان المصالح الطبقية الجذرية الثابتة هي التي تحدد طابع العلاقات السياسية بين الطبقات . فان الولايات المتحدة الاميركية المعاصرة ، مثلا ، تنتهج سياسة قمع الحريات الديموقراطية في داخل البلد وسياسة دعم الانظمة الرجعية في جزيرة تايوان (فورموزا) وفي اميركا الجنوبية ، وقامت بحرب لصوصية في الفيتنام ، والخ . . ان هذه السياسة تنبع من المصالح الجذرية للاحتكاريين الاميركيين الذين يسعون الى الاحتفاظ بسيطرتهم وامتيازاتهم ، والى الدفاع عن الرأسمالية ، والى ايقاف الموجة العاتية من الحركات الاشتراكية والديموقراطية .

ولكن طبقة المالكين الخصوصيين لا تستطيع ان تبسط

سيادتها على المجتمع كله الا متى عملت ككل ، متى كانت منظمة . ولا تنتظم هذه الطبقة ككل ، ولا تتحد بحكم ادراكها لمصالحها الطبقية المشتركة الا في غمرة الصراع مع طبقة اخرى ، خاضعة . وفي هذا الصراع على وجه الضبط ، تولد المنظمة التي يشكل بفضلها الافراد المنتسبون الى الطبقة السائدة في ميدان الاقتصاد ، كلا واحدا ويفرضون بفضلها ارادتهم على الطبقة المظلومة وعلى المجتمع بأسره . والدولة هي هذه المنظمة السياسية .

ان الماركسية التي ربطت نظرية الطبقات والنضال الطبقي بمذهب الدولة قد بددت بالتالي كل ذلك الضباب الذى كان يلف به الفلاسفة وعلماء الاجتماع ، من كل شاكلة وطراز ، مسألة الدولة . ولكن نظرية الطبقات والنضال الطبقي ذاتها لا تكتمل بدون دراسة مسألة الدولة دراسة علمية . **ان الدولة في المجتمع التناحرى هي لجنة لتصريف الشؤون العامة المشتركة للطبقة السائدة في ميدان الاقتصاد ومنظمة تدعم بواسطتها هذه الطبقة سيادتها وتوطدها وتحكم المجتمع بأسره** . ان الدولة هي نتاج وظاهرة استحالة حل التناقضات الطبقية . وقد نشأت عن الحاجة الى السيطرة على التضاد بين الطبقات . وحيث لم تكن هناك طبقات ، لم تكن بالتالي دولة .

خلافا للمنظمة السابقة ، العشائرية ، القائمة على اتحاد الاقرباء بالدم ، توحد الدولة الناس على اساس اقليمي .

ان نشوء الدولة يعني كذلك بروز فريق من الناس في المجتمع يقومون خصيصا بتصريف شؤون الدولة ، بوضع وتطبيق السياسة ، بوضع الايديولوجية السياسية ، والخ . ، اى انه يعني بروز الساسة والايديولوجيين والموظفين .

ان جوهر الدولة ينعكس في وظائفها ونشاطها . وان استخدام الدولة لأجل دعم سيطرة طبقة على طبقة اخرى ، لأجل قمع مقاومة الطبقات المضطهدة المظلومة يشكل **وظيفة**

الدولة الداخلية ، الرئيسية . وعلاوة على ذلـــك ، يظهر ميدان العلاقات والروابط بين الدول ، اي تظهر بالتالي وظيفـة الدولـة **الخارجية** وقوامها حماية اراضيها من الاعتداءات الخارجيـــة ، واقامة علاقات معينة مع البلدان الاخرى . ان هاتين الوظيفتين هما بالنسبة لكل دولة قائمة على الاستثمار ، القسمان الاساسيان من سياستها .

ولكي تقوم الدولة بوظائفها ، ينبغي لها ان تملك ادوات السلطة ، ادوات العنف ، كالجيش والبوليس والمحاكم مع توابعها المادية بصورة سجون وما اليها . ان **ظهور الدولة يعني انشاء جهاز للعنف مفصول عن المجتمع** .

في المجتمع ما قبل المجتمـــع الطبقي ، كان افراد العشيرة يدافعون سوية عن مصالحهم المشتركة ، ولم يكونوا بحاجة الى قوة مسلحة منفصلة عن المجتمع . امـــا في المجتمع الطبقي ، فان هذه القوة موجودة ، ولا يمكن لاى دولة ان تستغني عنها . وهي سلطة عامة ذات طابع خاص ، اى انها جهاز خاص للحكم والعنف، مفصول عن الشعب .

ولاجل تمويل جهاز العنف ، وخوض غمار الحروب ، وما الى ذلك ، لا بد من اموال يصار الى جمعهـــا من السكان بصورة ضرائب وتحصيلات اخرى . وما من دولة تستغني عن مصلحة المالية وعن الموظفين المدنيين . ان الطبقات الاستثمارية لا تقمع الجماهير الشعبية وحسب ، بل تجبرها ايضا على تمويل جهاز القمع هذا . ان مكبس الضرائب قد ضغط على الدوام ولا يزال يضغط بقساوة على الشغيلة ، علما بان هذا الضغط يشتد بقدر ما يتضخم جهاز العنف ، بقدر ما يزداد انفاق الاموال على الجيش والاسلحة ، وما الى ذلك . ان الدول الامبريالية المعاصرة لا تشكل استثناء ، بل تؤكد كليا صحة هذا الترابط .

كذلك تقوم الدول بجملة من الوظائف الاخرى عـــلاوة على

وظيفتيها الاساسيتين المتعلقتين بحماية مصالح الطبقة السائدة في داخل البلد وعلى الصعيد العالمي . وهذه الوظائف هي : وظيفة حفظ النظام العام ، وظائف ادارية معينة ، والخ .. صحيح ان الناس كانوا يحافظون على النظام ويعاقبون المخالفين بدون اي دولة ، عندما لم تكن هناك طبقات استثمارية ، ولذا لم يكن من الممكن ان تؤدي الحاجة الى حفظ النظام العام بحد ذاتها الى ولادة الدولة .

كذلك تقوم الدولة ببعض الوظائف الاقتصادية . فهي تنتهج سياسة اقتصادية معينة (مثلا ، سياسة الحماية او سياسة حرية التجارة) وتملك وتراقب قسما من وسائل الانتاج الاساسية ، والمواصلات ، وتنظم بناء منشآت الري الكبيرة والسكك الحديدية ، وتوزع المواد النادرة ، وتضع القواعد والقوانين التي تضبط النشاط الصناعي والتجاري ، وتضع القوانين الاجتماعية الخ . . ان تقييم مضمون وحجم هذه الوظائف رهن بالظروف الملموسة . فهي تضطلع احيانا بدور تقدمي ، واحيانا بدور رجعي ، وحجم نشاط الدولة الاقتصادي قد يقل او يكبر .

وفي الظروف الراهنة ، يتعاظم تأثير الدولة البرجوازية الضابط في الاقتصاد . وهذا ما تشترطه الاتجاهات الموضوعية لتطور الانتاج الصناعي الكبير ولا سيما في ظل الثورة العلمية والتكنيكية المعاصرة ، كما يشترطه سعي الرأسمال الاحتكاري الى الاستفادة من وسائل التأثير الحكومي في الاقتصاد من اجل ضمان ثبات الرأسمالية في المباراة مع الاشتراكية .

اذن ، تمثل الدولة الاستثمارية ، من حيث جوهرها ، منظمة سياسية طبقية للطبقة السائدة . وجميع الاقاويل بصدد فوقطبقية الدولة (وقوفها فوق الطبقات) هي اما ضلال او تضليل . ولكن بما ان الدولة منظمة المجتمع الطبقي ، فانه ينشأ انطباع مفاده انها تقف فوق الطبقات وتبقيها في نطاق نظام معين ، وتوفق بينها ،

حسبما يبدو . ينجم من هنا **ان الدولة ليست غير وحدة موهومة .** وهذا الوهم يصوره العلماء البرجوازيون (بعضهم عن غير وعي ، وبعضهم عن وعي) بانه جوهر الدولة . ورغم كل تنوع التلاوين ، تقوم في اساس آراء النظريين البرجوازيين فكرة فوقطبقية الدولة ، التي يتبناها كليا الانتهازيون من كل شاكلة وطراز .

ان الحق هو تعبير عن علاقات الانتاج التي للطبقات السائدة مصلحة في وجودها وتثبيت لها . فهو يضبط العلاقات بين الناس بواسطة قوانين وقواعد تتسم بطابع الاكراه والقسر . وليس دائما كان الحق موجودا . ففي اطوار التاريخ الباكرة ، في ظل النظام المشاعي البدائي ، لم يكن له وجود . وآنذاك كانت تصرفات الناس والعلاقات فيما بينهم تضبطها اخلاق وعادات تعبر عن مصالح جميع افراد المشاعة . وكان التقيد بهذه الاخلاق والعادات تضمنه التقاليد والتربية ، ونفوذ الجماعة كلها وزعماء القبيلة . وقد اوضح انجلس قائلا : «وداخل النظام العشائري لا يوجد اي فرق بين الحقوق والواجبات . ولا ترد بالنسبة للهندي الاحمر مسالة ما اذا كان الاشتراك في الشؤون العامة ، او الثار او دفع فدية عنه حقا او واجبا، وهذه المسالة تبدو له خرقاء ، كمسألة ما اذا كان الاكل والنوم والصيد حقا او واجبا» * .

في المجتمع ما قبل المجتمع الطبقي ، كانت سلطة زعماء القبائل وشيوخ العشائر ترتكز على التقاليد وتعتمد على نفوذ الجماعة والزعيم نفسه ؛ اما في الدولة ، فان السلطة تعتمد على العنف . وقوة النفوذ يحل محلها في الدولة نفوذ القوة .

وعندما تحل الدولة بوصفها هيئة للعنف محل التنظيم العشائرى ، تخلي الاخلاق والعادات مكانها للحق بوصفه نظاما مر

---

* ماركس وانجلس . دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ . الطبعة العربية . مختارات في اربعة اجزاء . الجزء الثالث . ص ص ٣٩٠ ــ ٣٩١ .

قواعد تقررها الدولة وتحميها وتوطدها الدولة بالقوة . ومهمة الحق ان يوطد علاقات الملكية الخاصة ، وان يظهر كل اعتداء على هذه الملكية بمظهر انتهاك لقوانين الدولة . اذن ، ينبثق الحق عندما تظهر في المجتمع اللامساواة في الملكية وعندما تنشأ ظروف لا تستطيع في ظلها الاقلية المستثمرة ان تحتفظ بسيادتها الاقتصادية والسياسية الا بفرض ارادتها على المجتمع كله . فما **الحق** ، كما كتب ماركس وانجلس ، **غير ارادة الطبقة السائدة ، مجعولة قانونا .**

ان الحق لايعبر عن المصلحة الفردية لكل من المالكين الخصوصيين ، بل يعبر عن المصلحة العامة المشتركة لطبقة المالكين الخصوصيين السائدة . وفي المجتمع الاستثماري ، يدافع الحق في العلاقات بين الناس عن مصالح الملكية الخاصة قبل كل شيء . ولو لم يكن الزواج والتبني والارث وما الى ذلك مرتبطا بعلاقات الملكية ، لقلما كان ، مثله مثل الحب والصداقة والخ . ، موضع الضبط الحقوقي .

ان الحق يبرز كنظام من قواعد الزامية لسلوك الناس لانه يعبر عن ارادة الدولة . ففيم تتجلى ارادة الدولة ؟ لقد كتب انجلس بهذا الصدد يقول : « ... ان جميع حاجات المجتمع المدني ، بصرف النظر عن الطبقة التي تسيطر في الظرف المعني ، تمر حتما عبر ارادة الدولة لكي تكتسب شأنا عاما بشكل القوانين ... ولكننا نتساءل : ما هو مضمون هذه الارادة الشكلية الصرف ـ سيان اذا كانت ارادة فرد بمفرده ام ارادة دولة بكاملها ـ ، ومن اين ينبع هذا المضمون ، ولماذا يتمنون هذا على وجه الضبط لا شيئا ما آخر ؟ بحثا عن الجواب على هذا السؤال ، نجد ان ارادة الدولة في التاريخ الحديث تحددها ، عموما ، حاجات

المجتمع المدني المتغيرة ، وسيطرة هذه الطبقة او تلك ، وفي آخر المطاف ، تطور القوى المنتجة وعلاقات التبادل» * .

ذلك هو الجوهر الحقيقي الفعلي للحق . ولكنــه ينعكس في الايديولوجية البرجوازية بصورة مشوهة .

فعلى سطح الظاهرة ، يبدو القانون الحقوقي شيئـا ما فوق الطبقات يعبر عن ارادة المجتمع باسره الذي يحتاج الى نظام معين وتنظيم معين . وبتثبيت هذا الوهم ، يحاول النظريون البرجوازيون ان يؤكدوا الفكرة القائلة ان المجتمع ينشأ ويتوطد بفضل القوانين. ولكن هذا مجرد وهم حقوقي .

ان «حق الدولة» موجود في كل تشكيلـة اجتماعيـــة ، لا بوصفه النظام الحقوقي السائد وحسب ، بل ايضا بوصفه النظام الحقوقي الوحيد . ففي المجتمـــع ، لا يمكن ان يقـوم نظامـــان حقوقيان . ذلك ان الحق لا يكون سارى المفعول الا متى اقرتـه الدولة ودعمته بالقوة القسرية . وكما انه لا يمكن ان تكون هناك دولتان في مجتمع واحد ، كذلك لا يمكن ان يكون فيه مشترعان، نظامان للحق .

اذا كان مفهوم جوهر الدولة يصف طبيعتها العامة في كل مرحلة وجود المجتمع الطبقي ، فلاجل تحليل الدولة فى تطورها ، لا بد من مفاهيم عن نماذج الدولة واشكالها . ان نموذج (او طراز) الدولة يتحدد بالطبقة التي تبسط فيها سيادتها السياسيـــة . وان التشكيلات التناحرية الثلاث التي سبق وتحدثنا عنها تطابقهـا **ثلاثة نماذج اساسية للدولة الاستثمارية ـ الدولة العبودية ، الدولة الاقطاعية ، الدولة البرجوازية** . اما الدولة الاشتراكية ، فانها نموذج (طراز) جديد مبدئيا للدولة غايته الاساسية تحقيق سلطة اغلبية الشعب

---

* ماركس والجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢١ ، ص ٣١٠ .

على الاقلية ، على المستثمرين ، وتصفية كل استثمار ، والقضاء على الطبقات والدولة ، وبناء المجتمع اللاطبقي ، الشيوعي .

وفضلا عن ذلك ، يمكن ان تقوم في مراحل معينة من التاريخ **دول من نموذج انتقالي** . ان هذه الدول تنشأ عندما تظفر بالزعامة في الثورة طبقات تسعى الى تحويلات اجتماعية اعمق مما يسمح به طابع الثورة ذاتها . ان الدول الانتقالية انما هي ذلك الشكل الذى يتحقق به اتحاد القوى التي لها مصلحة في توفير الشروط والظروف التي تؤمن تطور الثورة باطراد .

ان ديكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديموقراطية الثورية هي كذلك دولة من الطراز الانتقالي . وهي تقوم في ظروف ثورة برجوازية الطابع تتطور بنحو تعود معه الزعامة في هذه الثورة الى البروليتاريا المناضلة بالتحالف مع الفلاحين والتي لها مصلحة في تطور الثورة باطراد .

وفي جملة من البلدان التي تحررت من التبعية الاستعمارية ، تنشأ في الظروف الراهنة ، في مجرى نضال التحرر الوطني ضد الاقطاعية وضد الامبريالية ، المقدمات لأجل تشكيل نماذج انتقالية مختلفة للدولة ترأسها كتلة القوى الديموقراطية وتستهدف ضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي . ان الدولة من هذا الطراز تعمل لعزل القوى الرجعية الميالة الى التحالف مع الامبريالية ، وتناضل ضد العناصر التي تحاول اقامة النظم الديكتاتورية الاستبدادية ، وتبذل جهدها لتامين تلاحم جميع القوى الديموقراطية في الامة ولتعبئتها في النضال من اجل مصالح الشعب الحقيقية الفعلية .

ان نموذج (طراز) الدولة ذاته قد يرتدي اشكالا مختلفة . ان شكل الدولة يتصف باسلوب الحكم (الجمهورية ، الملكية ـ المطلقة او الدستورية) ، وبنيان الدولة (الوحدوي ، الاتحادي) وطابع النظام السياسي المميز باصالة الوسائل لتأمين السيادة السياسية . ان شكل الدولة من هذا الطراز او ذاك رهن بالظروف

التاريخية الملموسة ، والنسبة بين القوى الطبقية ، وخصائص التطور التاريخية في البلد المعني . مثلا . تكون الدول البرجوازية ، من حيث الشكل ، جمهوريات ديموقراطية برلمانية او ملكيات دستورية ، والخ .. ونموذج وشكل الدولة يوطدهما حق الدولة .

والتاريخ يعرف **نماذج الحق** الملموسة التالية : **العبودي** ، **الاقطاعي** ، **البرجوازي** ، **الاشتراكي** . ففي المجتمع العبودي ، لم يكن العبيد تابعين للحق ، ولم يكن تشملهم الحماية الا بوصفهم ملكا للسيد ، مالك العبيد ، مثلهم مثل سائر مواضيع الملكية . ان الحق الاقطاعي يوطد ويحمي ملكية الاقطاعيين للارض ومختلف اشكال تبعية المنتجين المباشرين . ان حق القنانة هو اشد اشكال هذه التبعية وطأة . ان الحق الاقطاعي يثبت شرعا اللامساواة بين مختلف الفئات والمراتب امام القانون ، مخولا الفئتين السائدتين ــ فئة النبلاء وفئة رجال الدين ــ وضعا مميزا . اما في المجتمع البرجوازي بوصفه اكثر مجتمعات المالكين الخصوصيين تطورا ، فان الحق يعلن المساواة الشكلية بين جميع المواطنين امام القانون . ولكن هذا هو الجانب الخارجي فقط . اما من حيث جوهر الامر ، فان الفرق بين شكل الحق ومضمون الحق لم يظهر ولا يظهر في اى مكان وزمان بمثل هذا السفور الذي يظهر به في المجتمع البرجوازي . فمن حيث الشكل ، يبرز الحق في هذا المجتمع ، لا كتعبير عن ارادة الطبقة السائدة ، بل كنظام من قواعد حقوقية شرعية تضبط العلاقات بين الناس ، وتثبت حقوقهم وواجباتهم المتبادلة وتؤمن سواء مصالح المجتمع ام مصالح الفرد بمفرده ، ام مصالح الجماعة المحلية ، ام مصالح مختلف المنظمات التي يجيزها القانون ، والخ . . ولكن المساواة الشكلية امام القانون تستر في المجتمع البرجوازي اللامساواة الاجتماعية ، واستثمار الشغيلة استثمارا ضاريا ، وتبعية العامل الاجير الاقتصادية للرأسمالي ، مالك وسائل الانتاج . وهذا الحق يفرض فرضا

على الجماهير الكادحة ، سواء بالاكراه بواسطة هيئات الدولة ــ الجيش ، المحاكم ، السجون ــ ام بواسطة نظام التربية والدعاية الجماهيرية .

وعلى نقيض حق جميع المجتمعات الاستثمارية ، يبنى الحق الاشتراكي وفقا لادراك الحق لدى الطبقة العاملة وجميع الشغيلة الذين لهم مصلحة في صيانة الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وعلاقات التعاون والتعاضد بين جميع افراد المجتمع الاشتراكي . ان الحق في هذا المجتمع هو للمرة الاولى في التاريخ ، لا من حيث الشكل وحسب ، بل ايضا من حيث المضمون ، تعبير فعلي عن ارادة الشعب كله .

ان لتمييز طراز وشكل الدولة والحق اهمية مبدئية . فاذا كان طراز الدولة والحق يصف طبيعتهما الطبقية ، فان شكلهما يصف اساليب التنظيم والوسائل السياسية التي تتحقق بها السيادة الطبقية . ففي ظل الانظمة الفاشية ، تتبدى ديكتاتورية البرجوازية باشكال ارهابية سافرة . وفي الدول البرجوازية الديموقراطية تحكم الطبقة السائدة بواسطة نظام من مختلف المؤسسات الديموقراطية التمثيلية التي تخلق وهم الفوقطبقية . ومن المهم جدا ان ندرك ان الديموقراطية تصف هنا شكل الدولة البرجوازية لا جوهرها . ولهذا لا تجوز معارضة الديموقراطية والديكتاتورية احداهما بالاخرى . فان الديموقراطية هي دائما في المجتمع التناحرى ديكتاتورية هذه الطبقة او تلك . ان الانتهازيين وكذلك الايديولوجيين البرجوازيين ، يطمسون الطبيعة الطبقية للدولة الرأسمالية ، ويستخدمون مفهوم الديموقراطية لوصف جوهرها . وهم يعتبرون الديموقراطية شيئا فوقطبقيا ، ديموقراطية «خالصة» ، «صافية» ، ويعارضون بها الديكتاتورية . وهم يقولون : اذا كانت هناك ديموقراطية ، فلا ديكتاتورية ، والعكس بالعكس ، اذا كانت هناك ديكتاتورية ، فلا ديموقراطية . ولكنه

لا وجود في الواقـــع لمثل هذه الديموقراطية الفوقطبقية . فمـــا الديموقراطية غير وسيلة يمكن تكييفها اما لحماية الملكية الخاصة الرأسمالية ، واذ ذاك تكون ديموقراطية برجوازية ، واما للنضال ضد الملكية الخاصة ومن اجل بناء الاشتراكية ، واذ ذاك تكون ديموقراطية اشتراكية .

ان الديموقراطية هي اذن ميزة شكل الدولة ، وهي ذات طابع طبقي .

ان الديموقراطية في ظروف الرأسمالية هي ديموقراطية من اجل الاقلية . ففي الدول البرجوازية الديموقراطية ، تعلن مختلف الحقوق والحريات ، و«المساواة في الفرص» ، والخ . . ولكن عن اى مساواة بين الاغنياء والفقراء ، بين المالكين والمعدمين يمكن الكلام ؟ ففي ظل المساواة الشكلية ، يستغل عمليا هذه الفرص اولئك الذين يملكـــون الوسائل اللازمـــة لهـــذا الغرض . ان الاشتراكيين اليمينيين يزعمون ان الدولة البرجوازية المعاصرة هي «دولة اليسر الاجتماعي» وانها لا تمثل مصالح البرجوازية فقط ، بل ومصالح الطبقة العاملة ولهذا ، حسبمـــا يزعمون ، يمكن ان يسير المجتمع باطراد نحو الاشتراكيـــة في اطار هذه الدولـــة ويجب ان يتسم سيره هذا بطابـــع «ديموقراطي» صرف ، لا تشوبه اي «ديكتاتورية» . الا ان هذه المزاعم تناقض وضـــع الامور الفعلي . ان رشوة موظفي الدولة على المكشوف ، وتحالف الحكومات والبورصات ، وتلاحم قمة جهاز الدولة مع الاحتكارات ، مختلف المناورات والدسائس اثناء الانتخابات ، والخداع والتضليل والديماغوجية ، والخ . ، ان جميع هذه الوسائل وما يماثلها انما تستغلها البرجوازية لأجل فرض ديكتاتوريتها . واذا لم تعد هذه الوسائل فعالة ، فأن البرجوازية تلجأ الى العنف المباشر السافر او الى التهديد باستعمال العنف . وفضلا عن ذلك ، لا توفـــر الديموقراطية البرجوازية ابدا تقريبا ، حتى شكليا ، «الفرص

المتكافئة» امام الجميع ، اذ انها تفرض مختلف القيود المالية وغيرها من القيود التى تحد من حق الانتخاب العام والتي تتيح اقصاء قسم كبير من الشغيلة عن الاشتراك في الانتخابات . وفي كثير من الدول البرجوازية ، توضع نظم احتيالية مختلفة للانتخابات تتيح اقامة عقبات اضافية تحول دون وصول ممثلي الاحزاب الديموقراطية اليسارية الى الهيئات التشريعية للدولة . ولهذا ، في الجمهورية الديموقراطية البرجوازية ، كما كتب انجلس ، «تتمتع الثروة بسلطتها بصورة غير مباشرة ، ولكن بصورة اوثق» * . فان الحكام الفعليين اى ملوك الفحم والبترول والفولاذ غير المتوجين واصحاب صناعة الاسلحة وارباب المصارف ، والخ . ، - يقفون وراء ظهر البرلمان والحكومة . وما داموا يشعرون بان الارض ثابتة تحت اقدامهم ، فمن المفيد لهم ان تكون ديكتاتوريتهم الفعلية مموهة من الواجهة على نطاق واسع باصباغ صاخبة من «الحرية الديموقراطية» لأن هذه السلطة لا يزعزعها اي تغير او تعاقب في الوجوه والمؤسسات والاحزاب .

ولكن النقد الماركسي للديموقراطية البرجوازية لا يعني انكار شأنها كليا . فان الديموقراطية البرجوازية هي تقدمية تاريخيا ، بالمقارنة ، مثلا ، مع القرون الوسطى او مع اشكال الديكتاتورية الارهابية السافرة . وفي ظل هذه الديموقراطية تتوفر لمنظمات البروليتاريا السياسية امكانيات ممارسة النشاط العلني ، امكانيات تثقيف البروليتاريا والدفاع عن حقوقها .

ان البروليتاريا هي المناضل الاكثر انسجاما ودأبا من اجل الديموقراطية . ومعلوم ان عددا من الحريات ومن المكاسب الاجتماعية وغيرها من القيم الديموقراطية انما انتزعتها الجماهير الشعبية انتزاعا من البرجوازية في غمرة صراع شاق وان الكادحين

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢ ، ص ٣٠٤ .

يضطرون الى الذود عنها ابدا ودائما . ان النضال من اجل مطالب الكادحين الديموقراطية الواسعة هو ، بالنسبة للطبقة العاملة ، مرحلة في الطريق الى الاشتراكية ، خطوة الى الامام في النضال في سبيل اعلى اشكال الديموقراطيـــة ، في سبيل الديموقراطيـــة الاشتراكية لأجل الكادحين .

اما الاحتكارات الرأسمالية ، فانها عدوة الديموقراطيـــة . وفي عصر الامبريالية ، تدخل الديموقراطية البرجوازية مرحلـــة الازمة . وهذا ما يتجلى قبل كل شيء في الميل الى صبـــغ الدول البرجوازية بالصبغة الفاشية . فان الاحتكارات لا تتردد عن تحطيم الشرعية البرجوازية الديموقراطية حين ترى في ذلك فائدة لها . ولكن الرجعيين يجابهون الآن مصاعب اشد بكثير لان القوى التي تدعـــم الديموقراطية والاشتراكيـــة قد نمت كثيرا ، فيضطـــر الرجعيون الى تمويه هجومهم على الديموقراطية بشعار «الدفاع» عن الديموقراطية . ثم ان خطر اشاعة الفاشية يكمن كذلك في كونها ترتبط ارتباطا وثيقا بتهيئة الحروب الامبريالية العدوانية ، واشاعة العسكرية ، وسباق التسلح ، وتضخيم جهاز العنف في الدول البرجوازية . ولهذا كان نضال الجماهير الكادحة في الظروف الراهنة من اجل الحريات الديموقراطية لا ينفصل عن النضال من اجل السلام .

وعليه كانت الدولـــة البرجوازية في آخر المطاف ، وايـــا كان الشكل الذى ترتديه ، منظمة الطبقة السائدة ، منظمة تعمل لتقوية النظام الرأسمالي ولقمع اخصامها الطبقيين . ولكنه ليس من المفيد دائما للبرجوازية ان تطبق ديكتاتوريتها على المكشوف ، فتمارسها بصورة غير مباشرة . كذلك ليس للبرجوازية مصلحة في منـــح الشغيلة حقوقا واسعة يمكن استخدامها ضد البرجوازية ذاتها ، ولهذا تناور البرجوازيـــة وتراوغ ، ولا تقـــدم الا على بعض التنازلات . اما اذا لم تعد هذه او تلك من الاشكال الديموقراطية

تروق لها ، فانها تقضي عليها وتنتقل الى طرائق القمع السافر محطمة بذلك الشرعية التي بنتها بنفسها . وفي مراحل المعارك الطبقية الحامية الوطيس ، تتكشف الطبيعة الطبقية للدولة بوضوح خاص . وهذا يفسر فيما يفسر الواقع التالي الذى لا مراء فيه ، وهو ان الصراع السافر بين الطبقات يربي ويصقل وعي الجماهير السياسي ببالغ السرعة .

ان الدولة التي ظهرت مع ظهور الطبقات ، لا بد لها ايضا ان تزول معها . فهي ليست خالدة ، وهي تضمحل مع تصفية الطبقات . ولكن فقط الدولة الاشتراكية قادرة على الاضمحلال وليس اى دولة كانت ، الامر الذى سنتحدث عنه فيما بعد .

ففي سياق التاريخ السابق كله ، كان نظام للدولة يحل محل آخر عن طريق الثورة . ولهذا يمكننا ، وقد استعرضنا النظرية العامة بشأن الدولة ، ان ننتقل الى تحليل النظرية الماركسية للثورة الاجتماعية .

نظرية الثورة الاجتماعية

تتناول نظرية الثورة الاجتماعية شروط وقوانين الانتقال من تشكيلة اجتماعية اقتصادية الى تشكيلة اخرى في سياق تطور المجتمع .

ان الانقلابات الثورية في العلاقات الاجتماعية بين الناس في المجتمع الطبقي مشروطة بقوانين تطور اسلوب الانتاج الموضوعية . فان ضرورة الانتقال من اسلوب للانتاج الى اسلوب آخر تنبع ، كما سبق واوضحنا (في الفصلين الثاني والثالث) ، من فعل قانون التطابق بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة . ان النزاع المتأزم الى الحد الاقصى بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة هو الاساس الاقتصادى لكل ثورة اجتماعية . ومقصد الثورة الاجتماعية

تذليل هذا النزاع . **ان الثورة الاجتماعية تحقق المهمة الناضجة تاريخيا القاضية بازالة الشكل الشائخ البائد لملكية وسائل الانتاج ، وتصفية علاقات الانتاج القديمة ، وشق الطريق بالتالي امام توطد علاقات الانتاج الجديدة المطابقة لطابع القوى المنتجة وللمستوى الذي بلغته .**

ان قانون الثورة العظيم هذا قد اكتشفه ماركس : « . . . وعندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من تطورها ، تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج الموجودة او مع علاقات الملكية – وليست هذه سوى التعبير الحقوقي لتلك – التي كانت الى ذلك الحين تتطور ضمنها . فبعدما كانت هذه العلاقات اشكالا لتطور القوى المنتجة ، تصبح قيودا لهذه القوى . وعندئذ ينفتح عهد الثورة الاجتماعية » * .

من هذه الموضوعة ، تنجم الاستنتاجات الهامة التالية :

١ – ان الثورات الاجتماعية ليست « انتهاكا » للمجرى « الطبيعي » لتطور المجتمع ، كما يزعم اعداء الماركسية ، بل هي الشكل الضرورى للانتقال من تشكيلة اجتماعية اقتصادية الى تشكيلة اخرى في سياق تطور المجتمع الطبقي .

٢ – ان الثورات لا تقوم حسب « رغبة » مختلف الافراد والجماعات والطبقات ، بل تتحقق عندما تنضج الظروف المادية الملائمة لها .

٣ – لكل ثورة مضمون اجتماعي اقتصادى موضوعي معين ، بصرف النظر عن ارادة الانسان وادراكه .

ان **طابع الثورة** رهن بعلاقات الانتاج التي يقضى عليها بنتيجة الثورة وبعلاقات الانتاج التي تقوم مقامها . فان الثورات

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ١٣ ، ص ٧ . – الطبعة العربية . دار التقدم . موسكو . ١٩٦٩ . مختارات في اربعة اجزاء . الجزء الثاني . ص ٨ .

التي تحطم علاقات الانتاج الاقطاعية والتي توطد علاقات الانتاج الراسمالية هي ثورات **برجوازية** من حيث طابعها . وعنها تختلف اختلافا جذريا الثورات **الاشتراكية** التي تحل تناقض الراسمالية الاساسي عن طريق القضاء على الرأسمالية واقامة علاقات الانتاج الاشتراكية .

ولاداء مهام الثورة الاجتماعية ، ينبغي التغلب على مقاومة الطبقات السائدة في المجتمع القديم التي تقبض في يدها على زمام الدولة . ولهذا تجب معارضة قوة الطبقة السائدة المنظمة في دولة بالقوة المنظمة للطبقات المناضلة من اجل الاطاحة بسيادتها . ان القوى الثورية لا تستطيع ان تحقق انتصار الجديد على القديم الا اذا انتزعت سلطة الدولة من يد الطبقة السائدة وقمعت مقاومتها . ولهذا كانت **مسألة سلطة الدولة المسألة الرئيسية في كل ثورة** . فالثورة ، بمعنى هذه الكلمة الاصلي ، انما هي انتقال سلطة الدولة من يد طبقة الى يد طبقة اخرى . واذ تنشئ القوى الاجتماعية التقدمية سلطة ثورية جديدة ، تستغل هذه السلطة لكي تقوم بالتغييرات الناضجة في اقتصاد المجتمع .

وبما ان مقاومة الطبقة السائدة يذللها النضال المنظم الذى تخوضه الطبقات الاخرى ضدها ، فان اعمال هذه الطبقات هي التي تدفع الثورة الى امام ، اي **ان هذه الطبقات هي القوى المحركة للثورة** . ان لوصف الثورة حسب القوى المحركة اهمية كبيرة لدن تقييم جوهرها وخصائصها .

ان الانفجار الثورى يهيئه كل مجرى الصراع الطبقي في احشاء المجتمع القديم . والثورة نفسها انما هي ذروة هذا الصراع بين القوى التقدمية والقوى الرجعية . وهي تحل مسألة اي طبقة ستنتصر ، اي تأخذ في يدها مقاليد الحكم ، مقاليد سلطة الدولة ، وتصبح القوة السائدة سياسيا في المجتمع .

ومن هذه الناحية ، **كانت جميع ثورات الماضي تنطوي على**

تناقض جذري ، لأنها كانت ضد الاغلبية المستثمرة وفي صالح الاقلية الاستثمارية ، ثورات ضد شكل للملكية الخاصة في صالح شكل آخر : كان المستثمرون يتغيرون بنتيجتها ، ولكن الاستثمار كان يبقى . لقد كانت ثورات الاغلبية في صالح الاقلية .

واستباقا للعرض ، نود ان نشير الى ان الثورة الاشتراكية تخلو من هذا التناقض لان قواها المحركة هي الجماهير الكادحة وعلى رأسها الطبقة العاملة ولانها تتحقق في صالحها . **ان الثورة الاشتراكية ثورة الاغلبية في صالح الاغلبية .**

ان مسألة القوى المحركة ، ومسألة المضمون الاجتماعي الاقتصادي للثورة ، مترابطان بعرى لا انفصام لها . فان طابع الثورة ومضمونها يبينان ضد من تقوم ، واى مهام تؤدى ، ويبينان بالتالي اى طبقات من المجتمع المعني لها مصلحة فيها ويمكن لها ان تكون قواها المحركة ، واى طبقات هي عدوة لها ، وليست لها مصلحة فيها . ولهذا كان الموقف الطبقي بالذات هو الذى يحل مسألة القوى المحركة ومضمون الثورة في كل حالة ملموسة .

ان الثورات الاجتماعية تلعب في التاريخ دورا تقدميا خارق الشأن . وفي سياق الثورة ، تقضي الطبقات الاجتماعية المناضلة ، في صدام سافر ومباشر ، على النظام الاقتصادى الشائخ البائد ، ويكشف انتصار القوى الثورية التقدمية امكانيات واسعة لأجل تطور التاريخ باطراد على مستوى اعلى .

«ان الثورات هي قاطرات التاريخ» * . هكذا قال ماركس . وبدون العنف والنضال المتفاني والبطولة الفائقة ، لا يمكن ان تقوم اى ثورة . وقد كتب انجلس يقول : «ان العنف»

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٧ ، ص ٨٦ .

الثورى «هو تلك الاداة التي تشق بها الحركة الاجتماعية الطريق لنفسها وتحطم بها الاشكال السياسية المتحجرة ، البالية» * .

«ان الثورة عيد المضطهدين والمستثمرين» ** .

لكي تحدث بالفعل الثورة التي نضجت ضرورتها الاقتصادية ، لا بد من وجود **ظروف ومقدمات موضوعية وذاتية** معينة .

ان مجمل الظروف الاجتماعية والسياسية الموضوعية التي يمكن ان يحدث الانفجار الثورى في ظلها ، يسمى **الوضع الثورى** . وعلائمه هي ، اولا ، ازمة سياسة الطبقة السائدة ، التي تتجلى في استحالة الحفاظ على سيادتها بشكلها السابق ، في استحالة العيش والحكم حسب الطريقة القديمة . وهذا الظرف يضعف الحكومة ، ويجعل سياستها غير واثقة ، غير صلبة ، الامر الذى يسهل اسقاطها . ثانيا ، «تأزم حاجات ومصائب الطبقات المضطهدة ، اكثر من المعتاد» ، فلا ترغب بالتالي ان تعيش حسب النمط القديم ، ثالثا ، اشتداد نشاط الجماهير اشتدادا كبيرا واستعدادها للعمل الثورى المستقل السافر *** .

كل هذا الوضع يخلق الازمة الوطنية التي تضمن المقدمات الموضوعية لأجل القيام بالثورة المظفرة .

أن الحزب الذى يقود نضال البروليتاريا الثورى لا يمكنه ان يضع نصب عينيه مباشرة مهمة الاستيلاء على السلطة الا اذا توفر

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٠ ، ص ١٨٩ .

** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١١ ، ص ١٠٣ . الطبعة العربية . دار التقدم . موسكو ، ١٩٦٦ . المختارات في ثلاثة مجلدات . المجلد ١ . الجزء ٢ ، ص ١١٩ .

*** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٦ ، ص ٢١٨ .

الوضع الثورى . والا فقد يقع في المغامرة ويحكم على نفسه بالفشل والهزيمة .

ولكن ليس كل وضع ثورى يؤدى الى الثورة . مثلا ، من ١٨٥٩ الى ١٨٦١ ، نشأ وضع ثوري في روسيا ، ولكن الثورة لم تقع . والامر نفسه حدث في المانيا في مستهل العشرينيات من القرن العشرين .

ان الثورة لا تنفجر وتجري بنجاح الا متى اجتمع الى الظروف الموضوعية الضرورية العامل الذاتي ، اى وجود حزب الطليعة الثورية ، وادراك الجماهير الثورية لضرورة الانقلاب ، وقدرتها على القيام باعمال جماهيرية منظمة وحازمة ، واستعدادها للسير الى النهاية ، للسير حتى الموت من اجل النصر .

ان الموضوعة القائلة انه **لا بد من اجتماع الظروف الموضوعية والذاتية** لأجل نشوب الثورة ، هي قانون . وعلى هذا القانون بالذات ، اعتمدت ولا تزال تعتمد الاحزاب الماركسية- اللينينية عند اعداد واجراء الثورات الاشتراكية . ان الظروف الموضوعية للثورة تنضج بصورة مستقلة عن ارادة وادراك مختلف الطبقات والاحزاب . ولكن متى توفرت الظروف الموضوعية المناسبة ، فان نجاح الثورة يحدده العامل الذاتي الذي يتوقف الى حد كبير على العمل التربوى والتنظيمي بين الجماهير . وان وجود حزب ثورى كفاحي يتمتع ببالغ النفوذ بين الجماهير وبمقدوره ان يترأس نضالها ويوجهه ، يرتدى خارق الاهمية لأجل نجاح الثورة الاشتراكية .

والمثال على كيف يجب العمل في اصعب الظروف ، وبعناد ومثابرة والحاح ، على اعداد الطبقة العاملة والفلاحين للثورة وكيف يجب قيادة نضالها من اجل الاطاحة بسيادة الطبقات المستثمرة في مجرى الثورة ذاتها ، انما ضربه بجلاء واقناع الحزب البلشفي اللينيني في مرحلة اعداد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى والقيام بها . ولهذه الخبرة اهمية عالمية كبيرة جدا .

ان الثورة الاشتراكية هي طراز خاص من الثورة الاجتماعية . وفي الثورة الاشتراكية ايضا ، يسرى مفعول القوانين العامة للثورة الاجتماعية . ولكن الثورة الاشتراكية تتميز بصورة جوهرية عن جميع الثورات السابقة . ولهذا ينبغي دراسة مسألة الثورة الاشتراكية على حدة وبمزيد من التفصيل .

نظرية الثورة الاشتراكية

ان الضرورة التاريخية للثورة الاشتراكية تنبع من تطور الرأسمالية . واساسها الاقتصادى هو التناقضات المتفاقمة باستمرار ، النزاع بين الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج وبين الشكل الرأسمالي الخاص للتملك . وهي مدعوة الى حل هذا النزاع ، والى ضمان انتصار العلاقات الاشتراكية في جميع ميادين الحياة الاجتماعية ، وذلك على اساس تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتوطيد الملكية الاجتماعية العامة لوسائل الانتاج .

ان الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في المدينة والريف (ولاسيما الفلاحون منها) التي تسير الطبقة العاملة على رأسها هي ، كما سبق وقلنا ، القوة المحركة في الثورة الاشتراكية ؛ اما مضمونها المنطقي فهو النضال من اجل اقامة حكم الشغيلة ، ديكتاتورية البروليتاريا . وهذا يعني ان البروليتاريا ، في مجرى الثورة : أ ـ تطيح بحكم البرجوازية وتحرمها السيادة السياسية وتنتزع من يدها ادوات السلطة وتمهد التربة بذلك لأجل ديكتاتوريتها ، ب ـ تحطم آلة الدولة البرجوازية ، جهاز الدولة البرجوازى العسكرى والبوليسي والدواويني ، وتمهد التربة لأجل انشاء جهاز جديد للدولة البروليتارية ، ج ـ تاخذ مقاليد السلطة في يدها وتبني دولة جديدة، هي الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا وتستخدمها لتحقيق اهداف ومهام الثورة البروليتارية وبناء الاشتراكية .

الا ان الانتهازيين والمحرفين يطمسون بشتى الوسائل الضرورة

التاريخية للثورة الاشتراكية او ينكرونها كليا . وهم يزعمون ان الطبقة العاملة التي كتب عنها ماركس وانجلس لم يعد لها وجود في الوقت الحاضر . فهي قد تحولت ، على حد زعمهم ، من طبقة فقيرة الى طبقة ذات اجور عالية ، ومن طبقة مضطهدة ومحرومة من الحقوق السياسية الى طبقة متساوية في الحقوق السياسية مع البرجوازية في اطار الديموقراطية . ويعظ الانتهازيون والمحرفون قائلين ان ما ينبغي ليس النضال ضد «دولة الرفاه الاجتماعي» بل الاعتماد عليها في بناء الاشتراكية التي يجب السير نحوها عن طريق الاصلاحات البطيئة والتدريجية ، دون التضييق على مصالح البرجوازية .

يقينا ان الطبقة العاملة قد استطاعت في جملة من البلدان الرأسمالية المتطورة ان تتوصل في غمار النضال العنيد الى بعض التنازلات من جانب البرجوازية فيما يتعلق بمستوى الاجور والقوانين الاجتماعية ، وما الى ذلك . ولكن الطبقة العاملة تبقى ، رغم تحسن وضعها ، طبقة مستثمرة ، تتوقف حياتها كلها على بيع قوة عملها من الرأسمالي . فان جميع نتائج عملها غريبة عنها ، وتبرز كوسيلة لاستعبادها ماديا وروحيا . وهذا يعني ان جميع هذه المكاسب ليست وطيدة وثابتة ، وان البرجوازية تتطاول عليها كلما سنحت الفرصة . ناهيك عن ان حياة العمال يسممها التشديد الرهيب لوتيرة العمل والخوف من البطالة التي خطرها واقعي وفعلي دائما في ظل الرأسمالية .

وبعد . ان المساواة السياسية بين العمال والرأسماليين تتسم بطابع شكلي صرف ، اذ ان الطبقة العاملة لا تتمتع بالمساواة الفعلية مع البرجوازية ، لا في الميدان الاقتصادى وحسب ، بل ايضا في الميدان السياسي .

لقد طرأت بالفعل على وضع الطبقة العاملة المعاصرة تغيرات جوهرية بالقياس الى القرن الماضي . ولكن هذا لا يبطل القوانين الاساسية الرأسمالية ولا التعليل الذى اعطاه ماركس في «رأس

المال» لضرورة الثورة البروليتارية . ان هذه التغيرات تغير ظروف النضال ، ولكنها لا تضع ضرورة النضال نفسه موضع شك .

ان الانتهــازيين والايديولوجيين البرجوازيين يتهمــون الشيوعيين بانهم باعترافهم بضرورة الثورة والديكتاتورية الثورية ، يكونون من انصار العنف وطرائق العنف . ان هذا الاتهـام ليس خاطئا من حيث جوهر الامر وحسب ، بل مراء ايضا .

فان الشيوعيين يرون ان الامتناع مبدئيا عن اللجوء الى العنف امر سخيف واخرق ما دامت الطبقـات والنضال الطبقي والدولـة قائمة . ذلك ان الدولة ذاتها هي هيئة للعنف . ولهــذا تنحصر المسألة كلها فيما يلي : اي عنف يناصر هذا الحزب او ذاك ، اى عنف يطبق ، العنف الرجعي ام العنف الثورى .

ان التاريخ يعـرف حركات جرت تحت رايـة لانكار المبدئي لكل عنف (الحركة المسالمــة ، حركة غاندي ، حركة الحقـوق المدنية ، والخ ..) . ولكن ما من واحدة منها استطاعت ، كما هو معلوم ، ان تجبر الطبقات الرجعية على العدول عن استخدام العنف في مصلحتها . وفضلا عن هذا ، **لا تولد الامبريالية العنف وحسب ، بــل والعنف بمقاييس فظيعــة** . فلقد شن الامبرياليون حربين عالميتين هلك خلالهما عشرات الملايين من الناس . والفاشية هي مع ايديولوجيتها الوحشية وعبادتها للقوة الفظة وليدة مباشرة للامبريالية . ويهيء الامبرياليون حربا عالمية جديدة قد يحترق في نارها مئات الملايين من البشر . وشن الامبرياليون ولا يزالون يشنون الحروب الاستعمارية ، خانقين بالعنف طموح الشعوب المشروع الى التحرر الوطني . وان الاعمال الدموية المقترفة ضد حركة الزنوج من اجل الحقوق المدنيـــة في بلد الديموقراطيـــة الممدوحة ، والمآثم الفظيعــة الوحشية التي ترتكبها الرجعيـــة في اندونيسيا حيث ابيد مئات الآلاف من الناس بسبب عقائدهــم السياسية ، وملاحقة الديموقراطيين في اليونان ، والآلاف من الامثلة

الاخرى تبين ان البرجوازية لا تتورع عن اللجوء الى وسائل العنف ضد الشغيلة ، حين ترى في اعمالهم خطرا ما عليها . وبعد كل هذا ، يتجاسر الايديولوجيــون البرجوازيون على الزعم بانهم انصــار الطرائق الانسانية التي تنفي العنف !!

من المؤكد ان الشيوعيين المسترشدين بالماركسية-اللينينية، يعترفون بالدور التقدمي للعنف الثوري في التاريخ ، ولكنهم ليسوا البتة من انصار العنف الالزامي . فان الشيوعيين يناضلون من اجل مجتمع جديد . وهم يعتقدون انه اذا امكن الاستغناء عن العنف في هذا النضال ، فلا يجوز اللجوء اليه . ان العنف وسيلة وليس هدفا بحد ذاته . ودرجةاستعماله تعينها قوة مقاومة الطبقات الشائخة المولية ، وظروف النضال الطبقي الملموسة . فبقدر ما تشتد هذه المقاومة ، بقدر ما تزداد حدة اشكال النضال التي تضطر القوى التقدمية الى اتباعها . وهذا ما يؤكده كل تاريخ الحركة العمالية الثوريـــة . فقد اضطر ابطال كومونـــة باريس الى اقامـــة المتاريس لصد زحف الفرساليين ، ولكنهم لم يفلحوا في هذا ، فاغرقت الكومونة في بحر من دماء العمال . وفي روسيا السوفييتية الفتيـــة ، شن رجال الحرس الابيض الحرب الاهلية معتمدين على مساعدة الامبرياليين الاجانب . فاضطرت الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين في اول بلد اشتراكي في العالم هما ايضـــا الى الذود عن مكاسب الثورة بقوة السلاح . وفي بلدان الديموقراطية الشعبية حيث كانت قوى الثورة المضادة مجمـــدة وحيث لم تفلح في شن الحرب الاهلية ، سار تطور الثورة في طريق سلمي ، واقتصرت اجراءات العنف هنا على الحد الادنى .

لقد عاش ماركس وانجلس في مرحلـــة الرأسمالية مـــا قبل الاحتكارية ، في مرحلة كانت الرأسمالية لا تزال تتطور فيها حسب خط صاعد ، ولمّا يكن قد نضج فيها كل نظام الرأسمالية للثورة البروليتاريـــة ، ولمّا تكن الظروف الماديـــة لهذه الثورة قد بلغت

درجة معينة من النضج الا في اكثر بلدان اوروبا واميركا تطورا من الناحية الاقتصادية . ولهذا كانا يريان انه لا يمكن للثورة البروليتارية ان تنتصر الا بنتيجة تضافر جهود البروليتاريا في البلدان الرأسمالية الطليعية والا في آن واحد وفي جميع البلدان الرأسمالية المتطورة وان الثورة الاشتراكية المظفرة في بلد بمفرده امر مستحيل . فقد كتب انجلس ، مثلا ، في «مبادئ الشيوعية» يقول : «ان الثورة الشيوعية لن تكون وطنية وحسب ، بل ستجرى كذلك في آن واحد في جميع البلدان المتمدنة ، اي على الاقل ، في بريطانيا واميركا وفرنسا والمانيا» *. وفضلا عن ذلك ، اشار ماركس وانجلس الى ان الثورة الاشتراكية ليست عملا قصير الأجل ، بل مرحلة كاملة ، عهد كامل من المعارك التي تخوضها البروليتاريا في العالم كله ضد اعدائها الطبقيين . ان هذه الموضوعة القائلة انه لا يمكن للثورة البروليتارية ان تنتصر الا في آن واحد في جميع البلدان الرأسمالية المتطورة كانت صحيحة بالنسبة لمرحلة الرأسمالية ما قبل الاحتكارية ، وكانت تتجاوب مع الظروف التاريخية في ذلك العهد . ولكن الظروف تغيرت في عهد الامبريالية .

فعلى تخوم القرن العشرين ، دخلت الرأسمالية ، كما اوضح لينين ، **مرحلة جديدة ، المرحلة العليا من تطورها ، مرحلة الامبريالية التي هي عهد تعفن الرأسمالية** . اما الاساس لهذا الاستنتاج ، فقد كان قبل كل شيء الواقع التالي ، وهو ان الاتحادات الرأسمالية الجبارة ، اى الاحتكارات ، اخذت تضطلع في هذه المرحلة بالدور الرئيسي في الاقتصاد من جراء تمركز وحصر الرأسمال . ان حلول الاحتكار محل المزاحمة الحرة قد اسفر عن ظهور الميل الى الجمود في الاقتصاد .

ويجب اعتبار الانتقال الى الامبريالية بمثابة حلول **عهد**

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٤ ، ص ٣٣٤ .

نضج فيه كل نظام الراسمالية لاجل الثورة الاشتراكية . والى هذا الاستنتاج بالذات خلص لينين في سياق وضع نظرية الثورة الاشتراكية . فقد اوضح انه لم تبق هناك اي درجات وسطية من التطور التاريخى بين راسمالية الدولة الاحتكارية وبين الاشتراكية ، وان الامبريالية هي التحضير المادى الاكمل للثورة الاشتراكية .

وفي الوقت نفسه ، تتعاظم القوى الثورية هي ايضا بصورة ملحوظة في ظل الامبريالية . فان استثمار الطبقة العاملة بمزيد من الشدة يؤزم التناقض بين البروليتاريا والبرجوازيةفوق ما هو عليه من تازم . ان الامبريالية تدفع الطبقة العاملة الى الثورة . ولكن الامبريالية لا تقمع الطبقة العاملة وحدها بقساوة ، بل تضطهد كذلك الفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن والمثقفين . وفي اوساط هذه الفئات الاجتماعية على وجه الدقة تفتش الطبقة العاملة عن حلفاء لها ثابتين الى هذا الحد او ذاك وتجدهم . كذلك **نضال التحرر الوطني** الذى تخوضه شعوب البلدان المستعمرة والتابعة التي تضطهدها الامبريالية هو ايضا بمثابة احتياطي هائل آخر للبروليتاريا .

وعلى اساس تطور اسلوب الانتاج الرأسمالي ، تجري عملية نشوء وتطور الامم (القوميات) والعلاقات المتنوعة بينها . ولكن هذه التطورات في المجتمع البرجوازي ، التقدمية موضوعيا ، تتسم بطابع التناحر . فان القومية والاضطهاد القومي هما نتاجان نموذجيان لمجتمع الملكية الخاصة .

ان استعباد واضطهاد امة من قبل اخرى يدفعان الامة المضطهدة المظلومة الى النضال في سبيل تحررها الوطني ، القومي ، فترد بالتالي في جدول الاعمال **المسألة القومية** اى مسالة كيفية العمل لتصفية الخصومة القومية والاضطهاد القومي . ولكن ما دامت الملكية الخاصة والطبقات قائمة ، فلا يمكن حل المسألة القومية حلا كاملا ، ولا يمكن غير التخفيف بعض الشيء من حدتها

بتطوير العلاقات الديموقراطية بين القوميات . وهذا ما يحدد **جوهر الموقف الماركسي من المسألة القومية** . فالماركسية لا تعتبر المسالة القومية مسالة مستقلة ، بل **جزءا من مسألة اعم هي مسألة الثورة ، مسألة تحويل المجتمع تحويلا ديموقراطيا او اشتراكيا ، جزءا من مسألة تحرير الشغيلة** . ولهذا يتوقف تقييم هذه الحركة القومية (الوطنية) او تلك ، وموقف الطبقة العاملة منها على مبلغ تطابق هذه الحركة ، بحكم دلالتها الموضوعية وطابع متطلباتها ، والخ .، مع مصالح تطور المجتمع تطورا تقدميا . ولكي نتفهم بصورة صحيحة ديالكتيك مختلف الحركات القومية بكل تعقده ، ينبغي تناولها بصورة تاريخية ملموسة ، وربطها بالتطور العام للنضال الطبقي في العهد المعني . واستنادا الى هذا ، توضع المطالب الملموسة في المسالة القومية ، وتوضع البرامج الملموسة .

ولكن هناك مبادئ عامة يستحيل بدونها حل المسالة القومية . وتتلخص فحوى هذه المبادئ في الانكار القاطع لجميع اشكال القسر والاكراه في العلاقات بين القوميات ، في الاعتراف بالمساواة والسيادة للشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، في الاعتراف بان اتحاد الشعوب الوطيد غير ممكن الا على اسس التعاون والطوعية .

في القرن التاسع عشر ، في مرحلة الرأسمالية ما قبل الاحتكارية ، كانت المسألة القومية تنحصر اساسا في حلقة غير كبيرة من الامم الاوروبية . ففي اوروبا كان الاضطهاد نازلا بشعوب البلقان والايطاليين والارلنديين والتشيكيين والبولونيين والفنلنديين ، والخ .. وقد ناضلوا زمنا طويلا وبعناد من اجل تحررهم الوطني ، القومي . وكانت آسيا لا تزال تغط في نومها . فقط انتفاضتا التايبين في الصين والسيباي في الهند كانتا تحذيرا رهيبا يفتح العيون على القوى الجبارة الغافية هناك .

وفي عصر الامبريالية ، تتسع اطارات المسألة القومية . **فان**

المسألة القومية تصبح مسألة قومية استعمارية ، مسألة تحرر الشعوب المضطهدة في المستعمرات من نير الامبريالية .

ومن هنا ينجم ان القاعدة الاجتماعية للنضال ضد الرأسمال الكلي التحكم تتسع كثيرا في ظل الامبريالية . فان جميع القوى المعادية للامبريالية بكل تنوعها وتعددها ، انما يمكن ويجب ان تراسها الطبقة العاملة ، القوة الثورية الاساسية في الظرف الراهن ، لاجل توجيهها في آخر المطاف ضد الرأسمالية . **ولا ريب ان نمو القوى الثورية المعادية للامبريالية يسهل انتصار البروليتاريا على البرجوازية .**

هذا هو استنتاج اللينينية الثاني الذى ينبع من تحليل المرحلة الجديدة من تطور الرأسمالية .

وانطلاقا من هذه الموضوعات ، واعتمادا على خبرة الثورة الروسية الاولى لعام ١٩٠٥ ، وضع لينين **نظرية تحويل الثورة البرجوازية الديموقراطية الى ثورة اشتراكية** ، وقد اعطت هذه النظرية البرهان على امكان تقارب الثورة البرجوازية الديموقراطية والثورة الاشتراكية من حيث الزمن في عصر الامبريالية ، وحطمت الموضوعة الانتهازية التي نادى بها زعماء الاممية الثانية بصدد لزوم حقبة فاصلة طويلة بين الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية .

ان كنه **النظرية اللينينية القائلة بتحويل الثورة البرجوازية الديموقراطية الى ثورة اشتراكية** يتلخص فيما يلي : امام البلدان التي تواجه مباشرة مهام التحولات البرجوازية الديموقراطية ، تتكشف امكانية تطوير الثورة بلا انقطاع ، وامكانية تعميقها ، وامكانية الانتقال من المرحلة الديموقراطية الى المرحلة الاشتراكية ، شرط زعامة البروليتاريا في الثورة البرجوازية الديموقراطية ، شرط تحالف البروليتاريا مع الفئات غير البروليتارية من الكادحين ، شرط الظفر بالديكتاتورية الديموقراطية الثورية ووجود حزب ماركسي-لينيني ثوري يطبق سياسة مستقلة ومبدئية .

ان افكار لينين هذه وغيرها من افكاره تنير سبيل نضال البروليتاريا ضد الامبريالية ، ومن اجل انتصار الاشتراكية .

في الوقت الحاضر ، تعاظمت اكثر من ذى قبل امكانية التقارب بين الحركة الديموقراطية وبين النضال من اجل الاشتراكية . وسبب ذلك ، اولا ، نشوء المنظومة الاشتراكية الجبارة التي غدت العامل الحاسم في التطور العالمي ، وثانيا ، تغير المضمون الاجتماعي للحركة الديموقراطية ذاتها .

ففي الماضي (القرن التاسع عشر ـ بداية القرن العشرين) ، كانت الحركة الديموقراطية موجهة ضد الاقطاعية وبقاياها ؛ اما في الظروف الراهنة ، فان الرأسمال الاحتكارى هو عدوها الرئيسي . ولسنا نقصد هنا ، بالطبع ، ان مهام النضال ضد الاقطاعية قد شطبت تماما من جدول الاعمال في الوقت الحاضر . فان هذه المهام لا تزال واردة في جملة من البلدان ، ولكنها تشكل جزءا من النضال ضد الامبريالية بوصفها الخانق الرئيسي لحرية الشعوب .

وبما ان المقدمات الخارجية والداخلية لأجل الاشتراكية في العهد المعاصر قد اصبحت اكثر ملاءمة ، فان **امكانية التطور في السبيل اللارأسمالي تتكشف** في البلدان الضعيفة التطور في الحقل الاقتصادى والمتحررة من النير الاستعماري .

ان الامبريالية ، باعدادها المقدمات المادية لأجل الثورة الاشتراكية على صعيد التشكيلة كلها ، وبتأزيمها جميع تناقضات الرأسمالية ، تخلق بالتالي ظروفا تاريخية جديدة لأجل تطور هذه الثورة .

ان الانتقال الى الاشتراكية يصبح من مقتضيات عصرنا المتزايدة الحاحا . فان الانتاج والعلم والمشاعر الديموقراطية والانسانية لدى الجماهير ، ومقتضيات تطور البلدان المتحررة ، وآفاق وجود البشرية ذاتها وتطورها ـ كل هذا دخل في تناقض صارخ مع الرأسمالية ، مع طبيعتها الانانية القائمة على

الملكية الخاصــــة . ولذا يمكن ان تسهم في النضـــال من اجل الاشتراكية جميع الحركات الديموقراطية في العصر الراهن ، دون ان تفقد دلالتها واهميتها التاريخية المستقلة . وهكذا يغدو للمرة الاولى في عهد الامبريالية من الممكن والضروري بالنسبة للاحزاب الثورية للبروليتاريا ان تسير على رأس جميع الحركات الشعبية الواسعة ضد الاضطهـــاد شبه الاقطاعي ، والقومي والامبريـــالي ، وتوجهها في سبيل النضال من اجل الثورة الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا .

ان قانون تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي الذي اكتشفه لينين يمارس التأثير الحاسم في تطور الثورة الاشتراكية في عهد الامبريالية .

فان تفاوت التطور الاقتصادى يؤزم تناقضات الرأسمالية ويضعف بالتالي جبهة الامبرياليــــة ويجعـــل من الممكن اختراق السلسلة الامبريالية في اضعف حلقة منها .

ان اضعف حلقة في سلسلة الامبريالية ليست بالضرورة ذلك البلد الذي بلغت الرأسمالية فيه أعلى درجات التطور في المرحلـــة المعنية ، بل البلد الذى توجد فيه طبقة عاملة ثورية منظمة واعية لديها حلفاء جديون ، وبلغت فيه الفئة العليا القائدة من الطبقات السائدة اكثر ما يكون من الضعف والعزلة .

ومن تفاوت التطور الاقتصادي ينجم تفاوت نضوج الثورة في مختلف البلدان اى تفاوت التطور السياسي ، كما تنجم بالنسبة للبلد الذي قام بالثورة امكانية الصمود في طوق البلدان الامبريالية. ومن هذا القانون خلص لينين الى القول **باستحالة انتصار الثورة الاشتراكية في جميع البلدان في آن واحد وبامكان انتصار الثورة بادئ ذي بدء في بضعـــة بلدان وحتى في بلد واحد بمفرده** . وهذا الاستنتاج صاغه لينين في عام ١٩١٥ .

ان النظرية اللينينية قد اطلقت مبادرة مختلف الفصائل الوطنية من البروليتاريا العالمية في النضال ضد برجوازيتها » .

وفي مستهل القرن العشرين ، تبين ان روسيا القيصرية كانت اضعف حلقة في سلسلة الامبريالية . فان الطبقة العاملة في روسيا على وجه الضبط هي اول طبقة عاملة في العالم قامت بالتحالف مع الفلاحين بثورة اشتراكية مظفرة في بلد واحد بمفرده . وهكذا قدمت الحياة والممارسة البرهان الساطع على صحة النظرية اللينينية عن الثورة الاشتراكية . »

كذلك تطور الثورات الاشتراكية يجرى بصورة متفاوتة ، ـ عن طريق اختمار الثورات في بعض البلدان ، وانفصال هذه البلدان عن سلسلة الامبريالية ، واتحادها في اسرة اشتراكية واحدة . ولكنه يغدو بمستطاع الثورات التالية ان تعتمد على مساعدة ومساندة البلدان الاشتراكية . وبما ان كل ثورة تنضج بفعل الاسباب الداخلية ، ولا تقوم بناء على الطلب ، فان الماركسية ـ اللينينية تتقدم بالموضوعة المبدئية القائلة بعدم جواز « تصدير الثورة » . ولكن الواجب الاممي يقضي على الطبقة العاملة وقوى الاشتراكية بان تحول دون تصدير الثورة المضادة ، وتناضل ضد جميع الاعمال البوليسية التي تقوم بها الامبريالية العالمية .

ان نشوء وتوطد النظام الاشتراكي العالمي يحدثان تغيرات جذرية في الوضع الدولي . فمن قبل ، في الربع الاول من القرن العشرين ، كان اشتداد ضعف الجبهة العامة للامبريالية مرتبطا بتازم وتفاقم التناقضات الامبريالية الداخلية ، اما في الوقت الحاضر ، فان هذه الجبهة تضعف بسبب انقسام العالم الى نظامين متضادين ، بسبب تطور نظام الاشتراكية العالمي وتوطده اكثر فاكثر . وبهذا يقترن ، مثلا ، تعاظم الامكانيات لاختراق سلسلة الامبريالية في حلقاتها الضعيفة في زمن السلم .

ان الحرب لم تكن يوما على العموم سبب الثورة ، ولكنها

بتازيمهـــا جميع التناقضات بصورة حادة ، قد عجلت في نشوء الوضع الثورى وكبست على زر الانفجار الثورى . فان ثورة اكتوبر في روسيا ، والثورات في بلدان اوروبا الشرقية وفي آسيا كانت ، كمـــا هو معروف ، احدى عواقب التأزمات الناجمـــة عن الحربين العالميتين الاولى والثانية . ولكنه من الخطأ ان نستنتج من هنا ان الثورة مستحيلة بدون الحرب . بل بالعكس . ففي الوقت الحاضر، تنشـــأ ظروف اكثر فاكثر ملاءمـــة لتوفر الوضع الثوري بدون الحروب .

ان انهيار الرأسمالية وانحلالها وازمتها العامة من جهة ، وقيام الاشتراكية وتطورها وانتصارها ، من جهة اخرى ، كل هذا **يشكل الاتجاهين الاساسيين في العهد المعاصر** ، الناجمين عن تطور العملية الثورية العالمية .

ان نشوء نظام الاشتراكية العالمي وانقسام العالم الى نظامين اجتماعيين متضـــادين هما التعبير الرئيسي عن الازمة العامـــة للرأسمالية في الظروف الراهنة .

اما المظهر الثاني الفائق الاهميـــة لهذه الازمة ، فهو انهيـــار النظام الاستعمارى ، الذى هو تعبير مباشر ونتيجة مباشرة لحركة التحرر الوطني .

ان ثورة اكتوبر العظمى في روسيـــا قد دفعت تطور حركـــة التحرر الوطني في البلدان المستعمرة والتابعة دفعة قوية جدا . الا ان هذه العملية اعدتها وقوتها في الوقت نفسه جملة من العوامل الداخلية التي كانت ولا تزال تنخر نظام الامبريالية الاستعمارى (تطور الصناعة والعلاقات الرأسمالية في جملة من البلـــدان المستعمرة والتابعة ، ظهور البروليتاريا والمثقفين والبرجوازية الوطنية في هذه البلدان) .

ان حركة التحرر الوطني قد اندفعت سيلا عارما في مرحلة الحرب العالمية الثانية وبعدها مع ظهور النظام الاشتراكي العالمي

وتعاظم تأثيره الثوري في جميع تطورات المجتمع الرأسمالي الاجتماعية .

وفي اجل تاريخي قصير ، تحررت من التبعية الاستعمارية جميع البلدان المستعمرة والتابعة ، باستثناء عدد غير صغير منها ، وانبثقت عشرات من الدول الوطنية الفتية . ولكن ملايين الناس ، ولا سيما في افريقيا ، لا يزالون يعيشون في الوقت الحاضر ايضا تحت نير الاستعمار . بيد ان الارض تحترق هناك ايضا تحت اقدام الامبرياليين وكل هذا يرمز الى **انهيار نظام الامبريالية الاستعماري انهيارا تاما . وهذا الانهيار هو الظاهرة الثانية ، من حيث الاهمية التاريخية ، بعد تشكل نظام الاشتراكية العالمي .**

ان ظفر الشعوب بالاستقلال الوطني في غمرة النضال التحررى الوطني لا يعني تقويض سيطرة الامبريالية تقويضا تاما في هذه البلدان ، اذ ان الامبريالية لا تزال تحتفظ في هذه البلدان بمواقع اقتصادية قوية . فان تخلف هذه البلدان الاقتصادى هو معضلة هائلة تجعل من تطوير الاقتصاد الوطني امرا ذا ضرورة حيوية بالنسبة لها ، لانه بدون هذا لا يمكن لا تحسين اوضاع الشعب ولا تحقيق الاستقلال الحقيقي عن الامبريالية التي تلجأ الى طرائق جديدة ، اكثر مرونة وتفننا ، لاخضاع المستعمرات السابقة لنفوذها ، اى **الى طرائق الاستعمار الجديد .**

وبما ان النظام الرأسمالي ليس وحده في العالم ، بل يوجد كذلك النظام الاشتراكي ، **فامام البلدان المتحررة لا ينفتح سبيل التطور الرأسمالي وحسب ، بل ينفتح كذلك سبيل التطور اللارأسمالي الذي يؤدي الى الاشتراكية .** ان حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تجابه هذه البلدان على اساس التعاون مع معسكر الاشتراكية والحركة العمالية في البلدان الرأسمالية ، وعلى اساس تلاحم القوى الديموقراطية في داخل البلدان ، يفتح السبيل الى تصفية تخلفها المزمن في اسرع وقت .

وانها لباطلة كل محاولة لفصل حركة الشعوب لاجل التحرر الوطني وعزلها ومعارضتها بالنظام الاشتراكي والحركة العمالية الثورية في البلدان الرأسمالية تحت الشعار الكاذب المنادي بظفر «الريف العالمي الثوري» «بالمدينة العالمية» المتبرجزة .

وفي حركة التحرر الوطني تشترك قوى اجتماعية متنوعة جدا ومرتبطة بالتطور الصناعي (البروليتاريا والبرجوازية الوطنية) وببقايا الاقطاعية والعلاقات القبلية (المشاعة الفلاحية حيث تأثير العلاقات القبلية قوي ، وما الى ذلك) . كذلك يجب ان يؤخذ بالحسبان ما للفئات الاجتماعية كالبرجوازية الصغيرة والمثقفين والاوساط العليا البيروقراطية المحلية ، والعسكريين من تأثير في حياة هذه البلدان وتطورها . وانه لامر ضروري ، رغم كل تعقده الخارق ، نقل افكار الاشتراكية العلمية الى هذه التربة الاصيلة ورسم ستراتيجية وتكتيك لحركة التحرر يستجيبان لمقتضيات التطور اللارأسمالي . ان جاذبية افكار الاشتراكية من جهة ، وعدم تطور الظروف الاجتماعية من جهة اخرى ، هما بمثابة بيئة مغذية لأجل ظهور مختلف المفاهيم عن الاشتراكية «الافريقية» و«الاسيوية» و«القومية» و«الوطنية» وما تقوم الى ذلك . وعند تقييم هذه المفاهيم والبرامج الاجتماعية المبنية عليها ، يجب ان نأخذ بالحسبان قبل كل شيء الى ما توجه :ـ الى التحالف مع قوى الاشتراكية والحركة الثورية العالمية ام الى معارضة هذه القوى ومحاربتها ، أهي معادية للامبريالية ام موالية لها .

مع انقسام العالم الى معسكرين ، ولا سيما بعد نشوء نظام الاشتراكية العالمي ، يغدو النضال من اجل صيانة النظام الرأسمالي مهمة من اكبر المهام في سياسة الدول الامبريالية على الصعيد العالمي . **فان الامبرياليين يتحدون في احلاف حربية سياسية ، ويؤلفون الكتل لكي يناضلوا معا ضد بلدان النظام الاشتراكي ويقمعوا الحركة العمالية وحركة التحرر الوطني** . ان امبرياليي

الولايات المتحدة الاميركية هم سند الرجعية العالمية وقوتها الرئيسية ، وهم يبذلون جهدهم تحت راية العداء للشيوعية لفرض ارادتهم على البلدان الرأسمالية الاخرى ولوضعها في حالة تبعية سياسية واقتصادية .

ان التناقضات الاقتصادية وفعل القوانين الاقتصادية الخاصة بالمرحلة الامبريالية من تطور الرأسمالية تؤدى الى الحروب . وطالما لم تكن هناك في العالم قوى فعلية بمقدورها ان تشل سياسة شن الحروب ، فقد كانت الحروب امرا محتما لا مناص منه ، ناهيك عن انها اكتسبت في عهد الامبريالية طابعا عالميا . ولكنه ظهرت في الوقت الحاضر ، بفضل نشوء وتطور النظام الاشتراكي العالمي في المقام الاول ، قوة بمقدورها ان تعارض وتصد مساعي الامبرياليين العدوانية . ولهذا يؤكد الشيوعيون انه **يمكن درء نشوب حرب حرارية نووية عالمية .**

ان قضية الحرب والسلم هي الح قضية في الظرف الراهن ، قضية حياة او موت مئات الملايين من الناس .

«الامر الرئيسي هو درء الحرب الحرارية النووية والحؤول دون اشتعالها . وهو امر في طاقة جيل اليوم» * .

ان تفاقم التناقضات الطبقية في ظل الرأسمالية ، من جهة ، وزحف الافكار الشيوعية المظفر ، ونجاحات بلدان المعسكر الاشتراكي من جهة اخرى ، تجبر الامبرياليين على البحث عن سبل جديدة ووسائل جديدة لمكافحة الشيوعية . وفي هذه الاحوال اخذوا يتجهون اكثر فاكثر ، ويعلقون الآمال اكثر فاكثر على شق الحركة الشيوعية ، على ظهور تكتلات قومية النزعة في بعض الاحزاب .

وفي هذا الصدد ، كان نهج زمرة ماو تسي تونغ ، النهج

---

* برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي . الطبعة العربية . موسكو ، ١٩٦١ . ص ٧١ .

القومي النزعة ، المعادى للسوفييت ، المفعم بروح الدولة الكبرى المتعالي ، لقية حقيقيـــة للامبرياليين . فان ما يسمـــى «الخط الخاص» للماويين قد استثار منذ بادئ بدء القلق بين شيوعيي العالم . وقد اثبت مجرى الاحداث لاحقا ان هذا الخط كان ولا يزال خط شق الحركة الشيوعية العالمية وغرس الكتل الماوية في الاحزاب الشيوعية ، وتطبيق سياسة ذاتانية ، يسارية مغامرة . ولهذا السبب بالذات وقفت الاحزاب الشيوعية والعمالية بحزم ضد السياسة الانشقاقية لجماعة ماو تسي تونغ .

ان الانشقاق في صفوف الثوريين ، كمـــا يبين تاريخ وخبرة الحركة الثورية في جميع العهود ، قد اضطلع على الدوام بدور مشؤوم . ولهذا **كان النضال في سبيل وحدة الحركة الشيوعيـــة العالمية على مبادئ الماركسية ـ اللينينية اكبر مهمة وشرطـا لنجاح تطور العملية الثورية العالمية** . ان لاجتمـــاع الاحزاب الشيوعية والعمالية الذى جرى في موسكـــو في حزيران (يونيو) ١٩٦٩ اهميـــة كبيرة جدا لأجل توطيد وحدة الحركة الثوريـــة العالمية . فان الوثيقة الاساسية التي اقرها الاجتماع تصـــوغ بدقة مهام النضال ضد الامبريالية في المرحلة الراهنة والشروط الضرورية التي تؤمن وحدة عمل الاحزاب الشيوعية والعماليـــة وجميع القوى المعادية للامبريالية . وفي العالم كله دوى النداء الكفاحي الذي أطلقـــه الاجتمـــاع : «**يـــا شعوب البلدان الاشتراكيـــة ، ايها البروليتاريون ، يا جميـــع القوى الديموقراطيـــة في بلدان الراسمال ، ايها الشعوب المتحررة والمضطهدة ، اتحدوا في النضال ضد الامبريالية ، من اجـــل السلام والاستقـــلال الوطني والتقدم الاجتماعي والديموقراطية والاشتراكية**» * .

* «مهام النضال ضد الامبريالية في المرحلة الراهنة ووحدة اعمال الاحزاب الشيوعية والعمالية وجميع القوى المعادية للامبريالية» . دار المطبوعات السياسية . عام ١٩٦٩ . ص ٤٧ .

وبما ان مسالة القضاء على سيادة البرجوازية واقامة سيادة البروليتاريا السياسية هي المسالة الاساسية في الثورة الاشتراكية ، فان موضوع الثورة يقودنا مباشرة الى مسالة ديكتاتورية البروليتاريا .

ديكتاتورية البروليتاريا . تطور الدولة الاشتراكية

ان فكرة ديكتاتورية البروليتاريا قد تقدم بها مؤسسا الماركسية بوصفها اهم مبدأ في نظرية الشيوعية العلمية . فقد اثبتا ان تناقضات المجتمع الرأسمالي تؤدى حتما الى الثورة البروليتارية . كتب ماركس وانجلس في « بيان الحزب الشيوعي » : « ان الخطوة الاولى في ثورة العمال هي . . . تحول البروليتاريا الى طبقة سائدة ، والظفر بالديموقراطية » * .

ان البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة انما هي ديكتاتورية البروليتاريا .

ولكن فكرة ديكتاتورية البروليتاريا قد وردت في « بيان الحزب الشيوعي » بشكل عام جدا . وفيما بعد ، جرى توضيحها وتدقيقها وتطويرها بالاستناد الى تعميم خبرة المعارك الطبقية الكبرى في القرن التاسع عشر : ثورة ١٨٤٨ وكومونة باريس في ١٨٧١ .

فان ثورة ١٨٤٨ اتاحت لماركس ان يستخلص استنتاجا نظريا يقول انه لا يسع البروليتاريا الاكتفاء بالاستيلاء على السلطة في الدولة البرجوازية ، وانه يجب عليها ، لكي تقيم ديكتاتوريتها ، ان تحطم سلفا آلة الدولة البرجوازية . ان تحطيم

---

* ماركس وانجلس . الطبعة العربية . موسكو . دار التقدم . ١٩٦٨ . مختارات في اربعة اجزاء . الجزء الاول . ص ٧٧ .

هذه الآلة هو شرط لا غنى عنه لانتصار الثورة البروليتارية . فان آلة الدولة القديمة لا يمكنها ان تؤدى المهام الجديدة للدولة البروليتارية ، لانها ترتبط بجميـــــع خيوطها بنظام الاستثمار والاضطهاد ، ولانها معدة لقمع الكادحين .

ان ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا ، والثورات في بلدان الديموقراطية الشعبيـــــة قد اكدت تماما صحة هذه الموضوعة . وبينت ان الاشكال والاساليب لتحطيم الدولة القديمة قد تختلف بالطبع ، وانه يمكن ان تبقى من الدولة القديمة بعض العناصر وانـــه تمكن الاستفادة من هذه العناصر في نظام الدولـــة الجديدة ، ولكن نظام الدولـــة الاستثمارية بمجمله وجهازهـــا العسكري الدواويني للعنف يحطمان تحطيما .

ان ديكتاتورية البروليتاريا هي طراز جديد مبدئيا للدولة . وقد كتب ماركس في معرض تعريف مكانها التاريخي وشانهـــا وغايتها يقول : «بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي ، تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالي تحولا ثوريا الى المجتمع الشيوعي . وتناسبهـــا مرحلـــة انتقال سياسي ، لا يمكن ان تكون الدولة فيها سوى **الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا**» * .

ان القصد من ديكتاتورية البروليتاريـــا هو ان تكون اداة لقمع المقاومة المحتمة التي تبديها الطبقات الاستثمارية . ولكنه من الخطأ ان نتصور انها تنحصر في العنف . فحتى بالنسبـــــة للمستثمرين لا تلجأ ديكتاتورية البروليتاريا الى العنف الا بالقدر الذى تضطر اليه . اما بالنسبة للجماهير الكادحة ، فان الدولـــة البروليتارية لا تبرز على العموم كهيئة للعنف ، بل كشكل لقيادة جميع فئات الكادحين قيادة سياسية من قبل الطبقة العاملة . ان هذه القيادة السياسية ضرورية لأجل فصل الجماهير الكادحة عن

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ١٩ ، ص ٢٧ .

البرجوازية ورصها حول الطبقة العاملة ، واجتذابها الى بناء المجتمع الجديد . وفي سياق تطوير الماركسية ، **درس لينين** على الخصوص **مسألة ديكتاتورية البروليتاريا بوصفها شكلا خاصا للتحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين مع بقاء دور القيادة للطبقة العاملة** . ان هذا التحالف هو المبدأ **الاسمى** لديكتاتورية البروليتاريا .

كذلك تتميز ديكتاتورية البروليتاريا عن جميع الدول السابقة بكون الوظيفة الاقتصادية تصبح واحدة من وظائفها الاساسية . فما من دولة سابقة اخذت على عاتقها مهمة بناء اقتصاد جديد بصورة منهاجية هادفة . فقط الدولة البروليتارية تاخذ على عاتقها هذه المهمة ، اى بناء الاقتصاد الاشتراكي الجديد .

ان ديكتاتورية البروليتاريا لا تقتصر على جهاز سلطة الدولة ، جهاز الحكم . فهي معدة لأجل اشراك الجماهير في البناء الاشتراكي ، لأجل اجتذاب الكادحين الى ادارة البلد ، وهي عبارة عن نظام كامل من منظمات جماهيرية (السوفييتات ، النقابات ، التعاون ، اتحاد الشباب ، والخ . .) يقودها الحزب الشيوعي . وبدون الحزب بوصفه القوة القائدة ، يستحيل تطبيق ديكتاتورية البروليتاريا .

واذا كانت البروليتاريا تحطم آلة الدولة القديمة ، فمن الطبيعي ان يرد السؤال التالي : بم يستعاض عنها ، **اي شكل يجب ان ترتديه الدولة البروليتارية ؟**

لقد اشار لينين الى ان مسألة اشكال الدولة تحل حسب الظروف الملموسة . فان الماركسية لم تضع يوما نصب عينيها مهمة «كشف» اشكال المستقبل السياسية ، وانه لمن الخطأ والخرافة التقيد بتحديد صارم لهذه الاشكال * . ففي وسع

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، ص ٣٠٤ .

النظرية ان تتنبأ بجوهر التطور ، ولكن يستحيل التنبؤ باشكاله ، ولا يمكن اكتشافها الا في مجرى الحياة بالذات . ولكن بما ان اشكال الدولة تحددها الظروف الملموسة ، وبما ان نضال الطبقة العاملة في سبيل الاشتراكية يجرى في اوضاع تاريخية متنوعة ، فان النظرية تتنبأ بان هذه الاشكال ستكون متنوعة جدا . وقد كتب لينين في هذا الصدد يقول : «واشكال الدولة البرجوازية في منتهى التنوع ، ولكن كنهها واحد : فجميع هذه الدول هي بهذا الشكل او ذاك وفي نهاية الامر **ديكتاتورية البرجوازية** على التأكيد . وطبيعي ان الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية لا بد وان يعطي وفرة كبرى من الاشكال السياسية وتنوعها ، ولكن فحواها لا بد وان يكون واحدا : **ديكتاتورية البروليتاريا**» * . وان خبرة التاريخ تؤكد بكل جلاء صحة هذه الموضوعات النظرية . فان **كومونة باريس** في ١٨٧١ كانت اول شكل تاريخي لديكتاتورية البروليتاريا . وفي روسيا صارت **السوفييتات** شكل ديكتاتورية البروليتاريا . وبعد الحرب العالمية الثانية ، انبثق **شكل الديموقراطية الشعبية** للانتقال الى الاشتراكية .

ان مسألة اشكال الانتقال الى الاشتراكية مرتبطة بالظروف الملموسة لتطور الثورة الاشتراكية ، وبحدة النضال الطبقي ، وبالقدر الذى يمكن به ، في الظروف المعنية ، الانتقال الى الاشتراكية مع اللجوء او عدم اللجوء الى العنف المسلح .

ان الماركسية ، كما سبق وقلنا ، لا تنفي البتة ، من حيث المبدأ ، امكانية الانتقال السلمي الى الاشتراكية اذا ما توفرت الظروف الملائمة . ففي «مبادئ الشيوعية» (عام ١٨٤٧) اجاب انجلس عن السؤال التالي : «هل يمكن القضاء على الملكية الخاصة

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٣ ، ص ٣٥ .

بالسبيل السلمي ؟» فقال : «من الممكن ان نتمنى لو تسير الامور على هذا النحو ، وان الشيوعيين سيكونون ، بالطبع ، آخر من يعترض على هذا» * .

وبعد ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ في روسيا ، وجه لينين كذلك حزب البلاشفة نحو امكانية انتقال السلطة بصورة سلمية الى ايدى السوفييتات ، ولكن تصرفات قوى الثورة المضادة قضت على هذه الامكانية .

وفي الوقت الحاضر ، تشير برامج بعض الاحزاب الشيوعية في البلدان الرأسمالية الى امكانية الانتقال السلمي الى الاشتراكية بالاستفادة من الاشكال البرلمانية الديموقراطية القائمة . وعليه ترد **مسألة السبيل البرلماني الى الاشتراكية** بوصفه احد اشكال تطور الثورة الاشتراكية السلمي . ولكن ، أليست هذه الموضوعة تراجعا عن اللينينية ؟

معلوم ان لينين انتقد كاوتسكي وسائر الانتهازيين انتقاداً حادا لأنهم عارضوا النضال الثوري ضد الرأسمالية بالطرائق البرلمانية باعتبارها الطرائق الوحيدة القابلة للتطبيق ، واعتقدوا ان الطبقة العاملة لا تستطيع ان تصل الى الحكم الا عن سبيل البرلمان. فان السبيل البرلماني يعني بنظر الانتهازية ، اولا ، انكار ضرورة الثورة ، وثانيا ، انكار ضرورة نضال الجماهير نضالا نشيطا خارج البرلمان ، وثالثا ، انكار ديكتاتورية البروليتاريا . ولكن انتقاد لينين للسبيل البرلماني الى الاشتراكية الذي نادى به كاوتسكي لا يعني انه ينكر امكانية استغلال البرلمانية بطريقة ثورية . هنا **تجب رؤية الفرق المبدئي بين الفهم الانتهازى والفهم الثورى للسبيل البرلماني الى الاشتراكية** . فان الانتقال البرلماني الى الاشتراكية ،

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٤ ، ص ٣٣١ .

لا يقوم في الوقت الحاضر ، بالنسبة للشيوعيين ، على اساس العدول عن الثورة ، بل يقوم على اساس تطورها السلمي في وقت يمكن فيه شل قوى الثورة المضادة الى حد انها لا تقدم على شن الحرب الاهلية . ففي هذه الاحوال يمكن ان يكون شعار السبيل البرلماني الى الاشتراكية هو ايضا شكلا لتعبئة الجماهير من اجل النضال الحاسم ضد الرأسمالية . ناهيك عن ان هذا السبيل لا يستبعد في الوضع الراهن تطور الثورة تطورا غير سلمي في البلدان حيث الشعب محروم من الحريات الديموقراطية ومضطر الى النضال من اجل حقوقه باللجوء الى السلاح .

ان كل الخبرة التاريخية للطبقة العاملة تعلم ان نجاح نضال الطبقة العاملة رهن بقدر امتلاكها هي وحزبها الثورى لناصية جميع اشكال النضال ـ السلمي وغير السلمي ، البرلماني وغير البرلماني ـ وبدرجة استعدادها للاستعاضة باكبر قدر من السرعة والفجاءة عن شكل للنضال بآخر . ان تحديد شكل النضال في كل حالة بعينها هو قضية خلاقة تحل على اساس تطبيق الماركسية ـ اللينينية على تحليل الظروف التاريخية الاصيلة .

ان مختلف بلدان النظام الاشتراكي تتصف بجملة من الخصائص ، من حيث تطور دولها ، كما تتصف في الوقت نفسه بسمات مشتركة . وهذا منطقي وطبيعي ، لان كل دولة تتطور مع مجتمعها ، ومراحل تطورها تحددها مراحل تطور المجتمع .

مع انتهاء مرحلة الانتقال وانجاز بناء الاشتراكية ، تدخل الدولة مرحلة جديدة من تطورها . صحيح ان الطبقات التناحرية تصفى في المجتمع الاشتراكي ، الا ان انتصار الاشتراكية لا يعني دخول المجتمع في مرحلة لا دولة فيها . **فان الدولة ضرورية في ظل**

الاشتراكية ايضا . وهذه الضرورة تفرضها **اسباب داخلية وخارجية** على السواء .

ومن جراء بقاء رواسب التقسيم الاجتماعي القديم للعمل ـ بين المدينة والريف ، بين العمل الفكرى والعمل الجسدى ، ـ وبقاء الفوارق بين الطبقات الكادحة ، تصبح الدولة هنا حاملة (وممثلة) المصالح المشتركة . ولهذا تظهر ملكيـة الشعب بشكل ملكيـة الدولة .

وبمـا ان الدولـة هي مالكة وسائل الانتاج الاساسيـة وتمثل مصالح المجتمع في مجال الاقتصـاد ، فعلى عاتقهـا تقع مهمـة التنبؤ وتخطيط الاقتصاد ، مهمـة تنظيمه على الصعيد الوطني كله .

وبهذه الوظيفة الاقتصادية التنظيمية ، يرتبط كذلك ارتباطا وثيقا نشاط الدولة لأجل تثقيف الجماهير ، ورفع مستواهـا الثقافي العام ومستواها الثقافي التكنيكي ، وتربية الوعي الشيوعي . وبما ان مستوى التطور الاقتصادي في ظل الاشتراكيـة لا يسمح بالانتقال الى التوزيع حسب الحاجات ، بل يسرى مفعول مبدأ دفع الاجور حسب نوعية وكميـة العمل ، اى بما ان التفـاوت في التوزيع يظل قائما ، فانه توجد كذلك حاجة اجتماعية الى احكام حقوقية تقرر النسبة الضرورية بين مقاييس العمل ومقـاييس الاستهلاك . وعلى الدولة الاشتراكية ايضا ان تصون هذه الاحكام وتراقب مقياس العمل ومقياس الاستهلاك .

ان ضرورة الدولة واحكام وقواعد السلوك الالزامية والاكراهية في ظل الاشتراكية مشروطة كذلك بمستوى تطور الثقافة . يقينا انه تجري في الاتحاد السوفييتي وفي بلدان الديموقراطية الشعبيـة التي سلكت طريق بناء الاشتراكيـة عمليـة تكون الناس ذوي الثقافة الجديدة ، وذلك وفقا لتغير ظروف الحياة ، ونتيجة لعمل الحزب والدولة الثقافي التربوى . ان عدد اولئك الذين بوسعهم ان

يحطموا ويفسدوا ويبددوا الاموال العامة لمجرد انها « ليست لهم » بل « حكومية » يقل اكثر فاكثر في البلدان الاشتراكيــة . ولكن هذا لا يعني ان جميع افراد المجتمع قد تعودوا هنا على العمل بوعي وادراك من اجل الخير العام . فحتى في عشية ثورة اكتوبر ، اشار لينين قائلا : « ... ان المرء ، اذا لم ينسق مــع الخيال ، لا يمكنه ان يفكر بان الناس ، بعد اسقاط الرأسمالية ، يتعلمون على الفور العمل للمجتمع **بدون اية احكام حقوقية** ، ناهيك عن ان الغاء الرأسمالية **لا يعطي فورا** ممهدات اقتصاديـــة **لمثل هذا التغير** » * .

واخيرا تبقى ايضا في ظل الاشتراكية ضرورة حماية الدولة للملكية العامة والشخصية من اللصوص والمختلسين ، وضمان حقوق وحريات كل مواطن ، وتامين الشرعية الاشتراكية .

اما الاسباب الخارجية التي تستتبع ضرورة بقاء الدولة في ظل الاشتراكية ، فيحددها عاملان . اولا وبصورة رئيسية وجود المعسكر الامبريالي الذى يواجه معسكر الاشتراكية ويناضل ضده وبما ان وجود الامبريالية ينطوى دائما على خطر الحرب والعدوان، فان المجتمع الاشتراكي يحتاج الى الدولة للحفــاظ على امنــه وسلامته ، ولضمان قدرة البلد الدفاعية ، وللدفاع عن السلام في العالم كله .

ثانيــا ، ان نشوء نظام الاشتراكية العالمي ، وظهور قطاع شاسع يشمل بلدان مــا يسمى « بالعــالم الثالث » قد اديــا الى اتساع نطاق الوظيفــة الخارجية لكل دولــة اشتراكية . فهي لم تعد تقتصر الآن على مهمـــة الدفاع عن البلد ، بل تشمــل كذلك صيانــة وتقويـــة علاقات التعـاون والتعاضد الاخويـــة بين

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٣ ، ص ٩٥ . « الدولــة والثورة » . الطبعة العربية . دار التقدم . موسكو ، ١٩٧٠ . ص ١٢٠ .

جميع بلدان المعسكر الاشتراكي ، ومساعدة حركة التحرر الوطني .

ان طبيعة الدولة الاشتراكية ، مثلها مثل طبيعة البناء الفوقي الاشتراكي كله ، انما يحددها البناء التحتي للمجتمع الاشتراكي ، واصالة تعدل بنيته الاجتماعية . فمع الانتقال الى الاشتراكية ، يتحول الفلاحون ، مثلا ، من فئة من فئات طبقة البرجوازية الصغيرة الى طبقة من طبقتي المجتمع الاشتراكي مرتبطة بالملكية العامة لوسائل الانتاج . كذلك تظهر فئة المثقفين الاشتراكيين ، وتتغير العلاقات بين القوميات .

ففي الاتحاد السوفييتي ، مثلا ، تتكون وحدة اجتماعية جديدة بين القوميات هي الشعب السوفييتي المتماسك والمتلاحم بوحدة المصالح الاقتصادية والسياسية الجذرية وبالايديولوجية الماركسية ـ اللينينية السائدة في المجتمع . وعلى هذا الاساس الاجتماعي تضمحل وتتلاشى احدى الوظائف الاساسية لديكتاتورية البروليتاريا ، عنينا بها وظيفة قمع الطبقات المتعادية داخل البلد . فان الدولة الاشتراكية تصبح في سياق تطورها المعبر عن ارادة الشعب كله ، **دولة الشعب بأسره** .

ان الطبقة العاملة لا تزال تضطلع بالدور القيادى في المجتمع الاشتراكي ، في نظام دولة الشعب باسره ، لأنها بحكم معيشتها تعتبر الحامل الاكثر انسجاما للمثل الاعلى الشيوعي . ففي المرحلة الانتقالية ، يرتبط قيام الطبقة العاملة بدورها القيادى حيال الفلاحين بالنضال من اجل الفلاحين ضد البرجوازية ، بضرورة تذليل الميول القائمة على الملكية الخاصة في صفوف الفلاحين بالذات . وفي هذه الاحوال ، يستحيل ، بدون ديكتاتورية البروليتاريا ، توطيد التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين مع احتفاظ الطبقة العاملة بالدور القيادى . اما في مرحلة الاشتراكية ، فان الطبقة العاملة لا تبقى بحاجة الى النضال من اجل الفلاحين لان التحولات الاشتراكية

في الزراعة قد غيرت طبيعة الفلاحين الاجتماعية ، ولان البرجوازية قد صفيت . ولهذا لا تبقى الطبقة العاملة في مرحلة الاشتراكية بحاجة الى ديكتاتورية البروليتاريا لأجل تحقيق دورها القيادي حيال الفلاحين . ففي وسعها ان تقوم بهذه الوظيفة وستقوم بها في اطار دولة الشعب بأسره حتى بناء الشيوعية ضمنا ، حتى محو الطبقات كليا .

ان دور الطبقة العاملة القيادى في المجتمع الاشتراكي يتجلى عبر قيادة الحزب الشيوعي او العمالي ، المعبر الواعي عن الرسالة التاريخية للطبقة العاملة بوصفها صانعة المجتمع الجديد .

وفي الميدان الخارجي ، في ميدان العلاقات المتبادلة بين النظامين الاجتماعيين ، تبرز الدولة الاشتراكية بوصفها دولة طبقية ، بوصفها حاملة راية الاممية البروليتارية ، بوصفها دولة تنتهج سياسة طبقية ترمي الى دعم الحركة العمالية الثورية وحركة التحرر الوطني ، والى تامين الظروف الدولية الملائمة لأجل تطور المجتمع الاشتراكي ، لأجل بناء الشيوعية ، والى ضمان السلام الوطيد .

ان تطور الدولة الاشتراكية يعني اشراك الجماهير على نطاق اوسع فاوسع في ادارة الدولة ، وتطوير الديموقراطية الاشتراكية على نطاق اوسع فأوسع .

ان النضال بلا هوادة ضد البيروقراطية هو احد الشروط التي لا غنى عنها لتحقيق الديموقراطية ، ولازدياد نشاط الجماهير الخلاق . وفي هذا الصدد ، كتب لينين يقول : «لا يمكن النضال ضد البيروقراطية الى النهاية ، حتى النصر التام عليها ، الا متى اشترك جميع السكان في الادارة» * .

وخلافا لجميع الدول السابقة ، الاستثمارية ، **تخلق الدولة الاشتراكية في سياق تطورها المقدمات لاجل اضمحلالها بالذات .**

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٨ ، ص ١٧ .

ولكن لأجل اضمحلال الدولة كليا ، لابد من ظروف داخلية وخارجية مناسبة . فان المقدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية لاضمحلال الدولة كليا لا تنشأ الا في الطور الاعلى من الشيوعية ؛ اما المقدمات الخارجية فلا تنشأ الا بعد تصفيـــة كل خطر هجوم خارجي ، اى بعد انتصار الاشتراكية في العالم كله . وحتى ذاك ، يبقى وجود الدولة امرا ضروريا .

ان اضمحلال الدولة انما هو تصفية الجهـاز الخاص للعنف وجميع الهيئات المرتبطـة باداء وظائفها السياسية . امـا هيئات الدولة المرتبطة باداء وظائفها الاقتصادية التنظيمية والثقافيـة التربوية فلا يمكن ان تزول . ففي ظل الشيوعية ، لن تكون ثمة دولة ، ولكن هذا لا يعني ان المجتمع الشيـوعي لن يحتـاج الى تخطيط الانتاج والاستهلاك ، وحساب الحاجات ، وتنظيم الاشكال الجماعية للحياة والنشاط ، والى اشيـاء كثيرة اخرى . وكل هذا يتطلب التنظيم الدقيق . ولكن هذا التنظيم سيقوم به افراد المجتمع على مبدأ المبادرة . ومن هنا ينجم انه ستكون هناك في المجتمع الشيوعي هيئات للادارة الذاتية . وهذا يعني **ان عملية اضمحلال الدولة تتلخص في تحول دولـة الشعب بأسره الى ادارة ذاتيـة اجتماعية شيوعية .**

ان الثورة البروليتارية تؤدى الى تحطيم الحق الاستثماري ، والى الاستعاضة عنه **بشرعية** جديدة ، **اشتراكية** ، بنظام حقوقي ثوري .

ولقد استخدمت السلطـة السوفييتيـة ، منذ اول يوم لوجودها ، الحق لأجل القضاء على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية القديمة ، وخلق علاقات جديدة . ولقد كان لاول عمل حقوقي قامت به ، –وهو الغاء الملكية الخاصة للارض– اهمية جسيمة سواء لاجل انتصار الثورة ام لأجل النضال لاحقا في سبيل البناء الاشتراكي . ثم لنتذكر مراسيم السلطة السوفييتية

بتأميم المصارف والسكك الحديدية والتجارة الخارجية والاسطول التجارى ، ومن بعدها الصناعة الكبيرة كلها ، ومرسوم يوم العمل من ٨ ساعات ، ومرسوم الضمان الاجتماعي ، ومرسوم الغاء الالقاب الطبقية والمدنية ، ومرسوم فصل الدين عن الدولة ، والمدرسة عن الدين .

وفي الحق الاشتراكي ، في القانون الاشتراكي ، تلقى جميع اشكال نشاط الدولة ووظائفها ومهامها التثبيت والتوطيد . وبهذا تتحدد فعالية الحق ، وقوة تأثيره المقابل في كل مجرى التطور الاجتماعي .

ومع انتصار الاشتراكية ، يصبح الحق تعبيرا متجسدا في القانون عن الارادة الواحدة للشعب كله في المجتمع الاشتراكي . ويكتسب الحق في علاقات الانتاج الاشتراكية المنتصرة والمتوطدة اساسا ماديا لأجل تحقيق ارادة الشعب في مصلحة الشعب ذاته . وفي المجتمع الاشتراكي يبرز الحق كاداة لتطبيق واستغلال القوانين الموضوعية عن معرفة ووعي . وخطة تطوير الاقتصاد الوطني والبناء الثقافي على صعيد الدولة كلها ليست انعكاسا للقوانين الموضوعية وحسب ، بل ايضا قانون حقوقي . ودور الحق الاشتراكي كبير بخاصة فيما يتعلق ببناء وتوطيد اقتصاد ممركز واحد موحد لأجل المجتمع كله بواسطة الدولة .

وفي مرحلة بناء الشيوعية ، يزداد النظام الحقوقي الاشتراكي توطدا ، وتترقى الاحكام الحقوقية التي تنظم نشاط المجتمع الرامي الى اداء جميع مهام البناء الشيوعي . وينبغي ان يسهم النظام الحقوقي الاشتراكي والقضاء الاشتراكي في استئصال الجريمة واسبابها بصورة تامة ، الامر الذى يتيح في المستقبل الاستعاضة عن اجراءات العقاب الجزائي باجراءات التاثير الاجتماعي .

ومع اضمحلال الدولة ، تتحول السياسة الى علم عن ادارة الاشياء وعمليات الانتاج ، ويتسع مجال العلاقات بين الناس التي لا تخضع للتنظيم الحقوقي ، ويتعاظم دور الاخلاق كضابط للعلاقات بين الناس ، وتمحي الحدود بين الاخلاق والحق تدريجيا ، وتتحد حقوق وواجبـــات المواطنين اتحادا عضـــويا في قواعد واحدة للمجتمع الشيوعي .

الفصل الثامن

الجانب الروحي من العملية التاريخية

في الفصول السابقة ، اضطررنا في كل مكان الى التحدث عن **الوعي الاجتماعي** ايضا ، سواء عندما حللنا المجتمع بوصفه نظاما عاملاومتطورا ام عندما حللناه بوصفه نتيجة لنشاط الناس . وهذا طبيعي لأنه عنصر الزامي لا غنى عنه في بنية كل نظام اجتماعي ، وجزء ضروري من نشاط الناس التاريخي . ولكن وعي المجتمع لا يرتبط وحسب بالظاهرات الاخرى من الحياة الاجتماعية وبنشاط الناس التاريخي الملموس ، بل هو ايضا عبارة عن ميدان اصيل للحياة الاجتماعية ، ظاهرة اجتماعية خاصة تنبغي دراستها ، لكي نفهم على نحو احسن دورها في حياة وتطور المجتمع وكل انسان بمفرده .

في المطبوعات البرجوازية ، يتردد كثيرا اتهام الماركسية بانها تحصر تطور المجتمع في الاقتصاد وبانها لا ترى في الانسان غير وحدة منتجة ، وبانها تقصر طموح الانسان على الرغبة في الحصول على الخيرات المادية ، وتستصغر شان حياة المجتمع والانسان الروحية . ولكن هذه الاتهامات لا تدل الا على اطلاع سطحي على نظرية التطور الاجتماعي الماركسية ، هذا اذا كان لا يمليها ، بالطبع ، العداء السافر للماركسية .

فوفقا لهذه النظرية ، كما سبق ورأينا ، يجري تطور المجتمع بفعل قوانين مستقلة عن ارادة الناس وادراكهم . وبهذا المعنى لا يختلف تطور المجتمع في شيء عن تطور الطبيعة . ولكن اذا كانت

17—1453

قوانين الطبيعة تتجلى في تفاعل قوى عمياء ، طبيعية ، فان قوانين التطور الاجتماعي لا تتجلى الا من خلال نشاط الناس . وما دام الحال هكذا ، ما دامت قوانين التاريخ تطبقها كائنات تتحلى بالادراك والارادة ، فان هذا يعني انه لا يمكننا فهم مجرى التاريخ فهما صحيحا اذا تجاهلنا دور الافكار والمطامح ، والمشاعر والمقاصد ، والقواعد والقيم ، اي ، باختصار ، جميع تلك التكوينات الروحية التي يسترشد بها الناس في كل حياتهم ونشاطهم .

اما فيما يخص مسألة حصول كل فرد على وفرة من الخيرات المادية ، فلا ريب في انه من الواضح لكل امرئ سخف انكار شان هذه المسألة الكبير في العالم المعاصر ، حيث مئات الملايين من الناس ولا سيما في بلدان «العالم الثالث» ، حتى حسب المعطيات الرسمية لهيئة الامم المتحدة ، يعيشون على حافة الجوع والعوز . وان الماركسية لتدرس على وجه الدقة السبل والوسائل لبناء مجتمع يصار فيه الى توزيع الخيرات المادية حسب حاجات افراد المجتمع جميعهم . ولكن من المضحك الظن ان الماركسيين يرون في بلوغ الوفرة المادية هدفا بحد ذاته . كلا . ان الحال آخر تماما . فان الخبرة التاريخية تبين ان بلوغ الوفرة المادية بدون تطور المجتمع تطورا روحيا مناسبا ـ اخلاقيا وجماليا والخ ـ ، بدون تكوين حاجات روحية عند الناس ، بدون تطويرهم من جميع النواحي ، لا يمكن ان يؤدي الا الى ترف الانسان وزهوه ، والى افساد المجتمع وتفسخه . ان الماركسية لا ترى في الوفرة المادية غير شرط ضروري وقاعدة ضرورية لازدهار كل شخصية بشرية ولتطورها من جميع النواحي ولتجلي جميع حاجاتها الروحية وطاقاتها الخلاقة .

اذن ، من كنه المادية التاريخية التي لا تتيح دراسة ماضي البشرية وحاضرها دراسة صحيحة وحسب ، بل تتيح كذلك التنبوء بصحة وجرأة بتطورها المقبل ، تنبع ضرورة ايلاء قدر كبير جدا

من الانتباه والاهتمام للادراك الاجتماعي ، لعالم المجتمع والفرد الروحي .

ان الادراك الاجتماعي هو قبل كل شيء انعكاس للواقع الطبيعي والاجتماعي . وقد ظهر بالضرورة لأنه بدونه يستحيل العمل بوصفه تغييرا هادفا وتكييفا متعمدا لاشياء الطبيعة وفقا لحاجات الناس ، يستحيل على العموم النشاط العقلاني .

ان الانسان لا يحول العالم عمليا بنشاطه وحسب ، بل ويمتلكه روحيا . ونتائج هذا الامتلاك للعالم تترسخ في الادراك الاجتماعي .
ان النشاط في ميدان الادراك الاجتماعي اى الانتاج الروحي-هو «انتاج» الافكار والنظريات والتصورات والنماذج والصور الفنية ، والخ .. ولكن ما يظهر من طرف كنشاط ، يتجلى في طرف آخر كشكل للمعيشة ، للحياة المادية . وكل نشاط يتجسد ، ويتحقق ، «يختفي» ، «يتلاشى» في المنتوج بوصفه نتيجة له . كذلك بالضبط تتجسد نتائج النشاط الروحي في اللغة والكتب والتكنيك ، والانشاءات المعمارية ، ومنتوجات الفن وغيرها من التجسيدات المادية .

ان **حياة المجتمع الروحية** ليست انتاج الافكار وحسب ، بل ايضا عملية مفعول الادراك الاجتماعي ، اى عملية تفاعله مع الادراك الفردى ، وهي تشمل الصراع الفكرى بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية ، وتبادل النظرات والافكار والنظريات ، ونشوؤها وتطورها . ان حياة المجتمع الروحية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الاجتماعية اذ انها تعكس التطورات والمصادمات والنزاعات الاجتماعية وتتناسب مع شتى اشكال نشاط الناس الاجتماعي .

ولاجل فهم حياة المجتمع الروحية ، يجب قبل كل شيء تفهم **بنية الادراك الاجتماعي** بوصفه ظاهرة مستقلة نسبيا من ظاهرات الحياة الاجتماعية .

ان الادراك الاجتماعي هو ظاهرة متعددة الجوانب ومتغيرة تاريخيا . وهو يفترض ويتطلب دراسته من مختلف الجوانب . واذا اخذناه بمجمله ، فمن الممكن فرز **ثلاثة جوانب اساسية لدراسته : التاريخي والعرفاني والسوسيولوجي .**

الجانب الاول من دراسة الادراك الاجتماعي هو دراسة تاريخه وفقا لمراحل تطور المجتمع التاريخية . ولقد اوضح كارل ماركس ان دراسة الصلة بين الانتاج الروحي والانتاج المادي تتطلب قبل كل شيء دراسة هذا الانتاج المادى نفسه في شكل تاريخي معين . مثلا . ان الاسلوب الرأسمالي للانتاج المادىيطابقه نوع من الانتاج الروحي يختلف عن الانتاج القروسطي ، والاسلوب الاشتراكي يطابقه نوع من الانتاج الروحي يختلف عن النوع الرأسمالي ، والخ . . «اذا لم نأخذ الانتاج المادى نفسه **في شكله التاريخي الخاص** ، فانه يستحيل فهم الخصائص التي تميز الانتاج الروحي المطابق له والتفاعل بين الاثنين» * .

في كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية ، يتميز مضمون الادراك ، مثله مثل بنية الادراك ، بخصائص معينة . ولكن اذا درسنا الادراك من حيث مراحل التطور الاساسية ، **فمن الممكن ان نميز بدقة في التاريخ ثلاثة تكوينات اصيلة : ادراك المجتمع ما قبل الطبقي ، وادراك التشكيلات الطبقية التناحرية ، وادراك التشكيلة الشيوعية الناشئ امام عيوننا .**

في التشكيلة المشاعية البدائية ، يتشابك انتاج الافكار والتصورات والادراك في بادئ الامر تشابكا مباشرا مع النشاط

- * ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٦ . القسم الاول ، ص ٢٧٩ .

المادى . فان نشوء التصورات ، والتفكير ، وكل المعاشرة الروحية ، كل هذا يبرز هنا كحاصل مباشر للعلاقات المادية بين الناس . وبما ان علاقات المشاعية البدائية كانت ترتكز على انتاج بدائي ، فان الادراك الاجتماعي كان يتسم بطابع بدائي ، غير متطور ، لا من حيث مضمونه وحسب ، بل ايضا من حيث بنيتـــه . وقد كان متماسكا غير قابل للتجزؤ . ان الادراك الاجتماعي كان هنا نوعا من مجموعة من التكوينات الروحية لم تتمايز فيها بعد القواعد الاخلاقية ، والمعارف التجريبية ، والتصورات الدينية ، والمشاعر الجمالية .

وفي المشاعية البدائية ، يتطابق الادراك الاجتماعي بالنسبة للفرد بمفرده مع ادراك الجماعة ـ العشيرة ، القبيلة . وفي هذا الصدد كتب انجلس يقول : «وقد بقيت القبيلة بالنسبة للانسان حدا سواء حيال ابن قبيلة اخرى او حيال نفسه بالذات : كانت العشيرة والقبيلة ومؤسساتهما مقدسة ومنيعة لا يجوز المساس بها ، وكانت سلطة عليا منحتها الطبيعة وظل الفرد بمفرده خاضعا لها بلا قيد ولا شرط في مشاعره وافكاره وتصرفاته» * .

ان مضمون الادراك وبنية الادراك على السواء يتغيران من حيث الكيف في التشكيلات الطبقية التناحرية . اولا ، مع ظهور المؤسسات الاجتماعية الجديدة (الدولة) والميادين الجديدة في الحياة الاجتماعية (العلاقات السياســة والحقوقيـــة) ، ينبثق الادراك السياسي المطابق لهـــا ، والادراك الحقوقي ، والخ .. ثانيا ، مع انقسام المجتمع الى طبقات ، يبرز الادراك الاجتماعي بوصفه ادراك مختلف الطبقات ، علما بان ادراك الطبقة السائدة اقتصاديا وسياسيا هو الادراك السائد . ثالثا ، على اساس تقسيم

---

* ماركس وانجلس . مختارات في اربعة اجزاء . الطبعة العربية . درا التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ . الجزء الثالث . «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» ـ ص ٣٠٢ .

العمل وانفصال العمل الفكرى عن العمل الجسدى ، ينبثق الادراك النظرى (الفلسفة ، مبادئ العلوم) ، ويؤدى تطور الادراك الاجتماعي الى تجزئته من الداخل ، الى فرز **اشكال مستقلة فيه** ــ الشكل السياسي ، الحقوقي ، الاخلاقي ، الديني ، العلمي ، الفني ، الفلسفي (وفي هذه الاشكال ، يجرى تطور الادراك الاجتماعي في جميع التشكيلات التناحرية) . ان النشاط الروحي يصبح امتياز الطبقة السائدة ويتحقق على حساب الجماهير الكادحة المحكوم عليها بالقيام بالعمل الجسدى الخالي من كل مضمون روحي .

ان مرحلة الانتقال من الراسمالية الى الشيوعية التي تجري في الوقت الحاضر ، لا تتيح بعد لنا ان نستوضح تماما تلك التغيرات التي تطرأ على بنية الادراك والتي ستتميز بها الشيوعية عندما تتوطد في العالم كله . ولكن خبرة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى تشير الآن بالذات بوضوح الى اتجاهات هذه العملية . ففي الاتحاد السوفييتي ، مثلا ، تكونت وحدة المجتمع السوفييتي الفكرية على اساس وحدة المصالح الاقتصادية والسياسية . وشيئا فشيئا يجري تذليل رواسب الادراك الفردي القائم على الملكية الخاصة . وتطرأ تغيرات على الاشكال التي تلبي حاجات ابناء المجتمع الاشتراكي المتعددة والمتنوعة . وهذا ما يتجلى في المقام الاول باضعاف تاثير الشكل الديني للادراك بصورة تدريجية . والى جانب التغيرات الجوهرية الطارئة في ميدان السياسة والحقوق ، كذلك تطرأ تغيرات على الادراك السياسي والحقوقي في المجتمع الاشتراكي . ورغم ان دور هذه التغيرات لا يزال كبيرا جدا ، الا انه في المستقبل ، حين تتوفر الظروف لأجل تلاشي ميدان السياسة والحقوق ، ستتلاشى ايضا اشكال الادراك المطابقة لهما .

هكذا هو الحال ، بايجاز ، فيما يتعلق بتغير بنية الادراك في مجرى تطور البشرية التاريخي .

لنر الآن **الجانب العرفاني** . اذا درسنا الادراك الاجتماعي من حيث معرفة ما يعكسه وكيف ، **وباي قدر** ، ـ بصورة سطحية ام عميقة ، بصورة صحيحة ام غير صحيحة ـ ، فان هذه الطريقة ستكون **طريقة عرفانية** في التحليل . وفي هذا الحال يبرز الادراك في جميع مظاهره كانعكاس للواقع اى كمعرفة للواقع ، وتقييمه يعطى في مقولتي الصحيح والخاطئ . مثلا . ان الادراك الديني او الفلسفي المثالي يعطي معرفة خاطئة ، غير صحيحة ، بينما يعطي الادراك العلمي او الفلسفي المادى عن الواقع معرفة صحيحة . كذلك ينطوى التحليل العرفاني بالضرورة على اقامـــة صلة بين الادراك وبين الممارسة الاجتماعية التاريخية ، لان هذه الصلة هي اساس المعرفة ومقياس صحتها وصدقها .

ان التحليل العرفاني للادراك الاجتماعي يتيح لنا ان نميز فيه مستويين بنيويين : الاول ، مستوى الانعكاس المباشر للواقع في ادراك الانسان الاجتماعي ، اى ما يسمى **الادراك العادى** ، والثاني ، مستوى للانعكاس اشد عمقا ، يشترطه التطور السابق للادراك ، ويتجلى بصورة **ادراك نظري (او فني) مصنف منهجيا** . ولكنه لا يجوز اعتبار الفرق بين الادراك العادي والادراك المصنف منهجيا والفرق بين درجة الانعكاس الشعورية ودرجة الانعكاس العقلانية شيئا واحدا ، لان هذا وذاك كليهما تعميم . ولكن الادراك العادى هو تعميم من درجة ادنى ، يظهر في سياق النشاط العملى العادى . ولا يتخذ شكل نظام متناسق ، مترابط منطقيـــا ، من الافكار والنظريات . اما الادراك المصنف منهجيا ، فهو ينطلق مباشرة من المادة التفكيرية المتوفرة ، ويطورها ، ويبرز بالتالي كتعميم من درجة اعلى . ان صلته بالموضوع تشترطهـــا المادة التفكيريـــة المكدسة سابقا . وان التحليل العرفاني المطرد لبنية الادراك يتيح لنا ان نميز فيه عناصر مختلفة يحددها موضوع وشكل الانعكاس . ففي الادراك العادي والمصنف منهجيا ، يمكن ، مثلا ، فرز **المعرفة**

عن مختلف المواضيع ، عن الطبيعة والمجتمع ، عن اساليب صنع الادوات وبناء مختلف الانشاءات ، عن امراض الانسان ووسائل علاجها ، عن العلاقــات بين الافراد والعلاقــات بين الشعوب ، عن خواص الواقع الجمالية وعن انفعالات الانسان ، عن مصالح الناس وحاجات المجتمع . ولكن جميع انواع الانعكاس هذه ليست بعد متمايزة بعضها عن بعض بدقة في الادراك العادى ، في حين انها في الادراك المصنف منهجيا نتاج نشاط المحترفين من علماء واطبــاء وفنانين وايديولوجيين وقادة عسكريين وسياسيين ، والخ ..

واخيرا الجـانب الثالث ، ـ **السوسيولوجـي (الاجتماعي)** يتيح دراسة الادراك الاجتماعي باعتباره **عنصرا من نظام اجتماعي معين** ، ودراسة دوره في عمل وتطور هذا النظـام . ان التحليل السوسيولوجي للادراك لا يمكن ان يكون علميـا الا اذا ارتبط ارتباط عضويا بدراسة الادراك دراسة عرفانية . وبالفعل ، هل يمكن فهم الوظيفة الاجتماعية التي يقوم بها الادراك ككل او عنصر من عناصره اذا لم نأخذ بالحسبان **ما** ينعكس فيهما **وكيف** . وفي الوقت نفسه ، يتبين بجلاء ان التحليل العرفاني يكون ناقصا بدون الطريقة السوسيولوجيـــة ، لان العلم والاخلاق ، والدين والفن ، والفلسفة والادراك الحقوقي لا تدرس من وجهة نظر العرفانية الا بوصفها اشكالا اصيلة لانعكاس مواضيع خاصة اى لمعرفتها . اما التحليل السوسيولوجي الذى يأخذ بالحسبان الحاجات الاجتماعية التي تولد تكوينات روحية معينة مع وظائفها ، فانه يتيح كشف الفرق بين اشكال الادراك المذكورة آنفا حسب دورها في حيــاة المجتمع ، فضلا عن انه يجعل من الممكن كشف تلاوين جديدة في بنية الادراك الاجتماعي لا يمكن التنبه اليها لدن تحليله تحليلا عرفانيا .

فماذا يعطي التحليل السوسيولوجي للادراك لأجل فهــم صلاته بالنشــاط العملي ، وبالتالي لأجل فهم بنيتــه ؟ انه يتيح

دراسة الادراك بوصفه وظيفة للنشاط المبذول في نطاق نظام اجتماعي معين .

ان النشاط العملي يولد الادراك ومختلف عناصره لكي تخدمه بتأمين طابع هادف له . ان نشاط الانسان العملي متنوع الوجوه . ولكنه يمكننا ان نفرز في مجمل نشاط الانسان الاجتماعي **ثلاثة انواع اساسية من علاقات الذات بالموضوع** تتكون تبعا لها **ثلاثة اساليب لتفهم العالم روحيا :**

اولا . **علاقة الانسان بالموضوع الطبيعي او الاجتماعي** ، بوصفه موضوعا للتحويل ، الامر الذى يتطلب **معارف موضوعية .**

ثانيا . علاقة الانسان بالانسان ، اي ، بتعبير آخر ، **العلاقات الاجتماعية** بين الناس التي تتكون على اساس اسلوب معين للانتاج وتقتضي **ايديولوجية** لأجل تكونها .

ثالثا . **علاقة الذات الجمالية بالواقع** ، التي ينبثق **الفن** وفقا لها .

وحتى في ادراك المجتمع البدائي ، يتيح لنا التحليل السوسيولوجي ان نفرز **المعارف التجريبية** المتوفرة **لدى الجماهير** فيه بشكل غير قابل للتجزئة ، والحاصلة عن طريق الاختبارات والتجارب والاخطاء الواقعة في مجرى وعلى اساس النشاط العملي ، والتي تخدم هذا النشاط ؛ **وتفهم الظروف الاجتماعية لحياة الناس** ، بوصفها وسيلة لتشكيل هذه العلاقات وترسيخها ، وسيلة لجتمعة الفرد واخضاعه للشروط الضرورية للمجتمعية ، هذا التفهم الذي لم يكن بعد يتسم هنا بطابع منهجي منظم بل يبرز **كنفسية اجتماعية ؛ والابداع الشعبي** الناشىء والمتكون في سياق تفهم علاقة الانسان الجمالية بالواقع والذى يشكل وسيلة لمعرفة الواقع وتقييمه من وجهة نظر خواصه الجمالية ، وسيلة لتطوير حساسية الانسان ، واداة لتربية الجماهير وتعبئتها لحل المهام الاجتماعية .

في سياق تطور المجتمع ، تبقى جميع هذه العناصر الثلاثة التي تصف الادراك العادي لأنه يبقى الانعكاس المباشر للواقع ، والتفهم المباشر للنشاط العملي اليومي العادي في ادراك الجماهير . ولكنه **يجرى في التشكيلات الطبقية التناحرية تمـــايز جوهرى في تطور الادراك الاجتماعي** . فيظهر فيه مستوى بنيوي جديد ، هو بالذات **ميدان الادراك النظري والفني غير المباشر** ؛ وينبثق **العلم** بوصفه معرفة مشروطة بالتفكير النظري ؛ **والايديولوجية** بوصفها نظاما من افكار تنطلق من مادة تفكيرية مكدسة وتطورها بصورة منطقية ، **والفن المحترف** بوصفه انعكاسا فنيا مجازيا للواقع ينطلق من الممارسة الفنية السابقة ويطورها .

وكل من هذه العناصر يشكل بدوره بنية معقدة . ففي العلم تحدث في مجرى التاريخ عملية تمايز وتكامل يبدو العلم من جرائها في الوقت الحاضر بصورة نظام واحد متحد من المعارف ومقسم داخليا في الوقت نفسه ، اشبه بشجرة متشعبة الغصـــون . وفي الظروف الراهنة ، تنطوى الايديولوجية على ستة اشكال مختلفة : الايديولوجية السياسية ، الادراك الحقوقي ، الاخلاق ، الدين ، النظرات الفنية ، الفلسفـــة . كذلك الفن المحترف يبدو كظاهرة معقدة البنية . والى اشكال الفن المتكونة تاريخيا ــ الرسم ، الادب ، المسرح ، الموسيقى ، الخ .ــ تنضم اشكال جديدة (ظهرت مـــع ظهور الوسائل التكنيكية الجديدة) : التصـــوير الشمسي الفني ، السينما ، التلفيزيون ، الخ ..

وجميع هذه العناصر للانعكاس المشروط للواقع تقوم مبدئيا بنفس الوظائف التي تقوم بها العناصر المقابلة من الادراك العادى . ولكنها تظهر على اساس ممارسة اجتماعية تاريخية جديدة . فان العلم ينبثق عندما يصبح النشاط العملي مستحيلا بدون معارف نظرية ، وتنبثق الايديولوجية عندما تبدأ القضايا الاجتماعيـــة تجد حلا لها في نشاط جماهير كبيرة من الناس ، اي في نشـــاط

طبقات تحتاج لأجل اتحادها وانجاح نشاطها الى نظام من الافكار يعبر عن مصالحها المشتركة ويعكس الواقع عبر موشور هذه المصالح ؛ وينبثق الفن المحترف عندما تظهر لدى المجتمع امكانية اعالة اولئك الذين يتخذون من الفن مهنة لهم ، وعندما تظهر في الوقت نفسه الحاجة الى التأثير في مشاعر الناس وارادتهم وعقولهم بواسطة وسائل جمالية عالية التطور .

ان ادراك الجماهير العادي والادراك المصنف منهجيا الذي يطوره المحترفون من العلماء والايديولوجيين ورجال الفن يرتبط احدهما بالآخر ارتباطا وثيقا ويؤثر احدهما في الآخر . والطابع الملموس لهذا التفاعل تحدده ، اولا ، اصالة كل مجتمع بعينه ، وثانيا ، خصائص العنصر المعني من عناصر الادراك .

ذلك هو الوصف العام لبنية الادراك الاجتماعي . وان استجلاء هذه البنية يتيح لنا الشروع بدراسة التأثير المتبادل بين حياة المجتمع المادية وحياته الروحية دراسة ملموسة مع مراعاة كل تنوع جوانب الادراك الاجتماعي .

لندرس بمزيد من التفصيل الادراك الاجتماعي ووظائف مختلف عناصره .

المعرفة والايديولوجية

بما ان الناس يؤثرون في الطبيعة او في الحياة الاجتماعية تأثيرا هادفا ، فانه تظهر عندهم الحاجة الى معارف موضوعية عن خصائص الواقع وقوانينه . فبصرف النظر عما اذا كانت المحطة الكهربائية تبنى في المجتمع الرأسمالي او في المجتمع الاشتراكي ، يسترشد الناس في هذه الحال بنفس القوانين الموضوعية التي لهم مصلحة في معرفتها . ان المصلحة الاجتماعية تقوم هنا في الحصول على معرفة الموضوع كما هو بحد ذاته ، بصورة مستقلة عن

الانسان وعن علاقته بالانسان . فان الحاجات العملية تصوب انتباه الانسان الى فرز جوانب وصلات معينة في الموضوع ؛ ولكن لأجل نجاح النشاط ، لا بد له من معرفة هذه الجوانب والصلات معرفة موضوعية ، لا بد له من حقيقة موضوعية اى مستقلة عن الذات ، غير تابعة له . ان الانسان الذى يتضور بردا انما تهمه ، بين الاشياء المحيطة به ، تلك التي يمكن لها ان تدفئه . ولكن لا بد له ان يأخذ بالحسبان ، لأجل اشعال النار ، خصائصها الموضوعية ؛ فان كومة من الحجارة ليست صالحة لاشعال النار منها .

وللنشاط نفسه جانب آخر ايضا . فان العمل ، الممارسة ، انما هو تأثير فعال من قبل الانسان في الموضوع ، تأثير مرتبط بالهدف المنشود ، برسم برنامج ، بوضع وسائل واساليب للنشاط ، الخ .. ولهذا لا تظهر في الممارسة الحاجة الى المعرفة الموضوعية وحسب ، بل تظهر الحاجة ايضا الى علاقة ذاتية بالواقع ، تجد تعبيرا عنها في تقييم ظاهرات الواقع ومنتوجات الانتاج المادي والروحي ، اي في اقامة تناسب سواء بين بعضها بعضا ام بينها وبين مصالح وحاجات الذات الاجتماعي . ولا يبرز الفرد بوصفه هذا الذات الا في المرتبة الاخيرة . فالذات هو عادة وحدة اجتماعية ما : عشيرة ، قبيلة ، طبقة ، فئة اجتماعية ، مجتمع معني . ولهذا تكتسب العلاقة الذاتية المعنية اهمية اجتماعية وتتثبت في الادراك الاجتماعي .

بين المعرفة الموضوعية والاشكال التي تفصح عن علاقة ذاتية بالواقع ، تظهر علاقات متنوعة ومعقدة يتخطى تحليلها الشامل نطاق بحثنا هذا . ولذا نكتفي بدراسة العلاقة القائمة بين المعرفة والايديولوجية والتي تؤلف شكلا خاصا ، شكلا يضطلع بدور كبير جدا في حياة المجتمع المعاصر ، شكلا لتعبير الذات (الفاعل) الاجتماعي عن ذاته ولتأكيد ذاته . والايديولوجية ، شأنها شأن المعرفة ، تنبع من المصلحة الاجتماعية ، ولكن طابعها

آخر . فان مصدر نشوء الادراك الايديولوجي هو ، بأعم اشكاله ، هذا الواقع البسيط ومفاده ان كل نشاط انتاجي يتحقق في شكل اجتماعي معين ، في نطاق علاقات اجتماعية معينة ، فتظهر الحاجة عند الذات الاجتماعي (المجتمع ، الطبقة) الى معرفة هذه العلاقات اما لأجل توطيد وصيانة الشكل المعني من العلاقات الاجتماعية ، واما لأجل تغييرها .

ولهذا يظهر في تطور الادراك الاجتماعي **اتجاهان مترابطان** : اولا ، اتجاه **عرفاني** تشترطه مصالح النشاط العملي الحيوى الفعلي الذى يقوم به الانسان الاجتماعي ،ـ تكديس المعارف الموضوعية عن الطبيعة والمجتمع ؛ ثانيا ، اتجاه **ايديولوجي** تشترطه المصلحة الاجتماعية الرامية الى صيانة او تغيير علاقات اجتماعية معينة . **وهذان الاتجاهان يتشابكان بوثوق في الحياة الواقعية ويتطابقان احيانا** ، ولا يمكن الفصل بينهما الا عن طريق التحليل النظرى ، بالتجريد . ففي العملية الايديولوجية عنصر عرفاني ، وفي تطور الادراك جانب ايديولوجي . ولكنه لا يجوز الخلط بين هذين الاتجاهين ، لان تطور المعرفة والايديولوجية يخضع لقوانين مختلفة ، وهذان العنصران البنيويان من الادراك الاجتماعي يقومان بوظائف مختلفة . وكما ان علاقة الانسان المادية بالطبيعة تتحقق دائما عبر علاقات انتاج معينة ، كذلك علاقة الانسان العرفانية بالنشاط تتحقق دائما في اشكال ايديولوجية معينة تولدها ظروف اجتماعية معينة .

ان الايديولوجية انما هي ذلك القسم من الادراك الاجتماعي الذى يرتبط مباشرة باداء المهام الاجتماعية التي تجابه المجتمع والذى يشكل اداة لتغيير او لتوطيد العلاقات الاجتماعية . وفي المجتمع الطبقي ، تتسم الايديولوجية بطابع طبقي ، اي انها تعبير روحي وتثبيت روحي للمصالح المادية لطبقات معينة . فلماذا يحدث ذلك ؟

منذ انقسام المجتمع الى طبقات اخذت المصالح المادية لمختلف الطبقات ، النابعة من وضعها الموضوعي في نظام من علاقات انتاج معينة ، تؤثر في ادراك الناس لوجودهم الاجتماعي بالذات ولكل الواقع المحيط بهم تأثيرا حاسما . وفضلا عن ذلك ، صارت مصالح الطبقات التقدمية شكلا للتعبير عن حاجات اجتماعية تنجم عن فعل قوانين التطور الاجتماعي الموضوعية ، في حين ان مصالح الطبقات الرجعية تناقضها . كذلك المصالح الطبقية تكتسب الاهمية الحاسمة في تحقيق مهام التطور الاجتماعي الناضجة لان القضايا الاجتماعية التي تواجه المجتمع لا تحل الا في صراع الطبقات . وممارسة الصراع الطبقي تولد الحاجة والضرورة الى تعليل وتبرير فكرى للمصلحة الطبقية ولاساليب تحقيقها . وهذه الوظيفة الاجتماعية تقوم بها ايديولوجية الطبقات . **ان الايديولوجية في المجتمع الطبقي هي شرط ذاتي ضرورى لتحقيق قوانين التطور الاجتماعي الموضوعية .**

كذلك يوجد في العملية الايديولوجية انعكاس صحيح وانعكاس مشوه للواقع . فان مختلف الاوهام السياسية والحقوقية والدينية والاخلاقية والفلسفية والخ .. هي تعبير عن انعكاس مشوه للواقع في الايديولوجية . ولا يجوز اعتبار الانعكاس المشوه للواقع في الايديولوجية صدفة . فله اسباب مادية ، مثلما الصورة المقلوبة في عدسة آلة التصوير تحددها قوانين فيزيائية . فما هي هذه الاسباب ؟

منذ ظهور علاقات السيادة والخضوع ، اى منذ ان تصبح مصالح الطبقة السائدة اقتصاديا الدافع المحرك للانتاج الاجتماعي ، يظهر كنه العلاقات الاجتماعية الفعلي على سطح الحياة الاجتماعية بشكل مشوه . فان العلاقات الاقتصادية تتكون بين الناس لأجل تطوير الانتاج ، بل ان اهداف مختلف الطبقات انما الانتاج هو الذى يحددها في آخر المطاف . ولكن نشاط الجماهير

الكادحة المادي المنتج لا يظهر على سطح الظاهرة الا كوسيلة لتحقيق اهداف الطبقة السائدة .

ولذا يبدو في الظاهر ان النشاط العملى المادى ليس هو الذى يولد ويحدد الادراك ، بل الادراك ، على العكس ، هو الذى يحدد نشاط الناس المادى . واذ يعكس الادراك هذا المظهر الخارجي ، ينفصل بالتالي عن الواقع الفعلي ويعارضه . «منذ هذه اللحظة ، يمكن للادراك ان يتصور انه شيء يختلف عن فهم الواقع القائم ... منذ هذه اللحظة يمكن للادراك ان ينعتق من العالم وينتقل الى صنع نظرية «صرف» ولاهوت «صرف» وفلسفة «صرف» واخلاق «صرف» والخ ..» * .

في ظروف انفصال العمل الفكرى عن العمل الجسدى ، تظهر عملية التفكير بالنسبة للناس ، بحكم تقسيم عمل المرتبطين بالنشاط الفكري ، كنتيجة لنشاط مستقل يقوم به التفكير الذى لا علاقة له الا بمادة تفكيرية ولا ينطلق الا من تفكيره بالذات او من تفكير اسلافه . ان استقلال العملية الروحية النسبي يبدو استقلالا مطلقا . فيزول فهم الصلة بين الادراك والواقع المادي . ان تطور الادراك الاجتماعي لا يظهر كعنصر ضروري مشروط ماديا من عناصر العملية الاجتماعية التاريخية بكليتها وكجانب من جوانبها ، بل كعملية مستقلة اطلاقا تحدد سير التاريخ .

ان الطبقات الاستثمارية تحاول دائما ان تصور مصلحتها الخاصة بصورة المصلحة العامة ، اي ان تضفي على ايديولوجية طبقة معينة طابعا انسانيا عاما ، طابعا فوقطبقيا .

في المراحل التاريخية التي لم تكن فيها الطبقة الاستثمارية قد ظفرت بعد بالسيادة ، بل كانت تناضل في سبيلها وحسب والتي

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٣ ، ص ٣٠ .

كانت فيها مصلحتها تتطابق فعلا بقدر معين مع مصلحة الاغلبية ، كان ايديولوجيوها الطليعيون يصورون بكامل الصدق والاخلاص المجتمع المقبل بصورة مثالية ، كما كانوا يصورون بكل نزاهة وتجرد النضال من اجل سيطرة الطبقة المعنية بصورة نضال من اجل الحقيقة الانسانية العامة والعقل والعدالة .

ان ديكارت وسبينوزا وهلفيسيوس وديدرو كانوا موضوعيا ايديولوجيي البرجوازية الناشئة ، ولكنهم دخلوا عن كامل الحق في تاريخ الفكر الاجتماعي بوصفهم افرادا كرسوا انفسهم فعلا لخدمة الحقيقة والعدالة .

والامر مغاير عندما يتعلق بالطبقة الاستثمارية التي اقامت ووطدت سيادتها . فمن المهم بالنسبة لها تعليل خلود وثبات ذلك النظام الاقتصادي الذي تشغل فيه هذه الطبقة موقع السيادة . ولكن بما انه لم يكن هناك يوما نظام اقتصادي خالد لا يتغير ، فان التناقض ينشب بين مصالح الطبقة السائدة والواقع . وفي هذه الحال ، ينخرط ايديولوجيو الطبقة السائدة في طريق تشويه الواقع ، ويستعاض عن البحث العلمي الحر بالمديح المتملق .

ومن هنا ينجم انه لا يجوز اعتبار تطور الايديولوجية في المجتمع الاستثماري وتطور المعرفة شيئا واحدا ، ولا يجوز اعتبار التشويهات الايديولوجية كمجرد ضلال في البحث عن الحقيقة ، لانه تكمن وراءها وظيفة اجتماعية واضحة تماما .

ولكنه لا يجوز حصر التمييز بين العملية العرفانية والعملية الايديولوجية في معارضات بين الادراك العلمي والادراك المشوه . فان ايديولوجيي الطبقات التقدمية قد اعتمدوا دائما على العلم بمقدار معين ، وكانت لهم مصلحة في استغلال معطياته في اغراضهم الطبقية . ولهذا لا يجوز اعتبار كل ايديولوجية على العموم كادراك مشوه ، خاطئ . **كل ما في الامر ان نعرف ما يلي : عن مصالح اي طبقة تعبر هذه الايديولوجية ، وما هو مضمونها الفعلي .**

يتردد كثيرا في المطبوعات البرجوازيـــة رأى يزعم ان كل ايديولوجية ايا كانت ، هي ادراك مشوه (محرف) من المواقع الطبقيـــة ، ادراك خاطئ ، له «قوة محيرة» ، شيء ما وحيد الجانب ، متحيز ، ذاتي ، مضاد للعلم ولا يتفق معه . واصحاب هذا الراي ينكرون الايديولوجية «باسم العلم» ويطالبون بتحرير العلم من تاثيرها . ولكن انصار هذه النظرية الدارجة حاليا ، نظرية «نزع الايديولوجيـــة» (او «اللاايديولوجيـــة») يغفلون او يتجاهلون هذا الواقع الذي لا مراء فيه ، وهو ان **اللاتحيز المطلق في العلوم الاجتماعية ، في الفلسفة ، ليس مستحيلا وحســـب ، بل وغير ضروري** ، لأن مجرد استرشـــاد العالم بالمصـــالح والقيم الاجتماعية التقدميـــة يؤمن له ذلك الموقف الذى يتيح له ان يعرف الواقع الاجتماعي معرفة موضوعية ، ويكشف قوانين الحياة الاجتماعية وتناقضاتها الفعلية ، ويحدد بدقة القوى الاجتماعية المدعوة الى حل هذه التناقضات . ولهذا توجد ايضا ايديولوجية تستغل المعرفة العلمية لأجل حل القضايا الاجتماعية التي تواجه المجتمع . هذه الايديولوجيـــة هي **الماركسية-اللينينيـــة ، اي الايديولوجية العلمية الموجهة نحو معرفة الواقع معرفة حقيقية موضوعية** . ومرد ذلك الى **ان الماركسية-اللينينية هي ايديولوجية البروليتاريا** - الطبقة التي تتطابق مصالحها الذاتية مع مصـــالح التطور الاجتماعي التقدمي . ومن هنا تنبع امكانيـــة **الجمع بين العلمية وبين الطبقية والحزبية والثورية** . انما ينبغي فقط ان لا يغيب عن البال ان تطابق المصالح الموضوعية للطبقة مع انعكاسها النظرى في الايديولوجية ليس واردا في الماركسية مرة واحدة والى الابد . ففي الظروف التاريخية الجديدة ، لا يقوم هذا التطابق من تلقاء ذاته ، بصورة اوتوماتيكية . فان النقص في نضوج العملية الموضوعية ، وتاثير المصالح الجزئية ، الموقتة لهذه الفصيلة او تلك من فصائل الطبقة العاملة ، ومحدودية الخبرة والمعارف عند

هذه الملاكات (الكوادر) النظرية او تلك ، كل هذا من شانه ، في هذه الحقبة او تلك من الزمن ، في هذا البلد او ذاك ، ان يحرف المذهب الماركسي-اللينيني او حتى ان يشوه مضمونه الفعلي . ومن هنا ينجم ان الماركسية-اللينينية ، بوصفها نظرية تعكس قوانين تطور المجتمع وقواه المحركـــة ، ابعد من ان تتطابق دائمـــا مع تفسيرات بعضـــ الايديولوجيـــين الذين يتكلمون باسمهـــــا . ان التحقق من صحة مختلف وجهات النظر ، والمقارنة بينهـــا يجريان في سيـــاق النشاط العملي الثورى الذي يمثل بالضبط المقياس الاعلى للحقيقة . ان الايديولوجية التي تعكس بصورة موضوعية التطورات الجارية في الواقع وقوانين الواقع ، هي وحدها التي يمكنها ان تسهم في اداء المهام الاجتماعية التي تواجه الطبقة العاملة . وكل انحراف عن التحليل العلمي والتقييـــم الموضوعي للواقع ، واتخاذ القرارات غير المعللة علميا يضران بامر تحقيق مصالح البروليتاريا الطبقية .

من خصائص التطور الايديولوجي **ان كل طبقة جديدة تصنع ايديولوجيتها** ؛ وحين يتغير وضع هذه الطبقة وتتغير مصالحها ، تطرأ كذلك التغيرات على ايديولوجيتهـــا . وعندما تخرج هذه الطبقـــة او تلك من مسرح التاريخ ، فـــان الاراء ، والافكار الاجتماعية ، والنظريات التي كانت تفصح بها عن فهمها للواقع وعن مصالحها تفقد تأثيرها شيئا فشيئا .

لماذا تضطر كل طبقة الى صنع ايديولوجية خاصة بها ؟

بسبب الفرق في وضع الطبقات الموضوعي ، وبسبب ان كلا منها تحل قضايا تاريخية اصيلة . ولأجل حل هذه القضايا ، لا يسعها ان تكتفي باستعمال الايديولوجية القديمـــة التي انبثقت لحل قضايا اخرى .

ولا يجوز الخلط بين مسالة : **لماذا** تصنع كل طبقة جديدة ايديولوجية خاصة بها ، وبين مسالـــة : **كيف** تصنعهـــا . ان

الايديولوجية الجديدة لا تنبثق في ارض خلاء ، بل على اساس الاستفادة من تلك المادة الفكرية ، التفكيرية ومن ذلك الاحتياطي من المفاهيم والتصورات الذى تراكم في سياق التطور السابق . ففي تطور الايديولوجية ، يوجد توارث . **فما هو طابع التوارث الايديولوجي ؟**

ان ايديولوجية الطبقات الجديدة تعكس الظروف التاريخية التي تغيرت ، والتناقضات الاصيلة ، وتطرح المهام الناضجة . ولكنها تعكسها وتصوغ مطالبها في مفاهيم ومقولات انشئت في مجرى تطور الايديولوجية التاريخي . ومن هنا ينجم ان المادة التفكيرية تنتقل من عهد الى عهد . مثلا . ورد مطلب المساواة في عهود مختلفة . ولكن المساواة كانت تعتبر في عهد المسيحية الباكرة التي كانت ايديولوجية العبيد والمضطهدين الآخرين ، كمساواة بين الجميع امام الرب . اما في الثورات البرجوازية ، فان مطلب المساواة كان يفصح عن النضال ضد الامتيازات الطبقية المراتبية التي كان يتمتع بها النبلاء . اما بالنسبة للبروليتاريا ، فان المساواة تعني محو الطبقات . ثم ان مفاهيم الحرية والديموقراطية والعدالة ، والخ .، مشروطة تاريخيا ايضا . اما فيما يتعلق بمضمون الافكار ، فان ايديولوجيي الطبقات البائدة يقتبسون ويستعملون ، على العموم ، من الايديولوجيات السابقة الافكار الرجعية على وجه التحقيق ، مكيفينها لمصالحهم ، او يستعملون احيانا تلك النظريات التي كانت تقدمية في حينها ولكنهم يفسرونها بروحهم مشوهين مغزاها التاريخي . والمثال الساطع على هذا ، تفسير ارسطو في القرون الوسطى ، فقد نبذوا من مذهبه جميع البحوث ، والافكار الدياليكتيكية والتخمينات ، واضفوا صفة العقيدة الجامدة على الجوانب الضعيفة من مذهبه .

اما الطبقات التقدمية ، فانها ، بالعكس ، تعتمد في ايديولوجيتها على افكار الماضي التقدمية . فان ايديولوجيي

البرجوازية الصاعدة قد بعثوا افكار العالم القديم الانسانية والمادية وطوروها وعارضوا بها ايديولوجية القرون الوسطى .

وهكذا ، ينبغي لنا ، حين ندرس تطور الافكار الاجتماعية ، وصنع ايديولوجية جديدة ، ان نأخذ بالحسبان ان الاقتصاد لا يخلق اى شيء هنا من جديد ، ولكنه يحدد نوع التغير الذي يطرأ على المادة التفكيرية المتوفرة كما يحدد نوع تطورها لاحقا .

ان **التوارث في الايديولوجية** هو عنصر ضروری وبالغ الشان في التطور التاريخي ؛ ولولا التوارث ، لاقتضى الحال كل مرة ، لأجل عكس الواقع ، صنع جميع المفاهيم والمقولات من جديد ، ولما كان بوسع ايديولوجيي الطبقات الجديدة ان يستغلوا نتائج العمل التجريدى المديد الذى قام به فكر الاجيال السابقة ، ولزالت نتائج هذا العمل اثرا بعد عين ، ولما كان بوسع الايديولوجية ان تقوم بوظائفها الاجتماعية ، ولواجهت حركة المجتمع الى الامام مصاعب جسيمة .

علاوة على عملية نشوء مختلف الايديولوجيات وحلول بعضها محل بعض في سياق التاريخ ، تتقدم المعرفة العلمية بخطوات اسرع فأسرع . وتقدم المعرفة هذا لا يتحقق في مجرى تطور العلوم الملموسة وحسب ، بل ايضا في ميدان الايديولوجية بقدر معين .

ان مقتضيات نشاط الناس الانتاجي والاجتماعي التاريخي هي اساس تقدم المعرفة . والمعارف الموضوعية المحققة على هذا الاساس في مراحل تاريخية معينة هي ملك للمجتمع لا يتخلى عنه . فلا داعي الى اكتشاف القوانين التي سبق ان اكتشفت : مثلا ، قوانين نيوتن ، وقانون مندلييف الدوري ، او نظرية القيمة ـ العمل لسميث وريكاردو . فليس بنبذ المعارف المتوفرة ، بل بالاعتماد عليها وتطويرها وتعميقها وحسب ، يسير العلم الى الامام ملبيا حاجات النشاط العملي المتنامي . ولهذا كان التوارث

الصارم في المعرفة العلمية شرطا ضروريا لتقدم المعرفة البشرية ولسيرها من الحقيقة النسبية الى الحقيقة المطلقة .

وعليه **يجب تمييز التوارث في ميدان الايديولوجية عن التوارث في ميدان المعرفة العلمية** . ان التوارث قائم هنا وهناك . ولكنه يعني في ميدان المعرفة العلمية صيانة واستخدام جميع المعارف الموضوعية المحققة . اما التوارث في ميدان الايديولوجية ، فانه يعني صيانة المادة التفكيرية التي لا يستخدم منها غير ما يطابق مصالح الطبقة المعنية والتي تحدد ظروف العهد المعني مضمونها الملموس .

النفسية الاجتماعية والايديولوجية

ان النفسية الاجتماعية هي عبارة عن ادراك جماهيري ، خلافا للايديولوجية التي يصنعها ويطورها الايديولوجيون . وهذه النفسية تشكلها النظرات والتصورات التي تنشأ في سياق حياة الجماهير اليومية ونشاطها اليومي ، والتي تنعكس فيها ظروف حياتهاونشاطها ومصالحها وحاجياتها . **ان النفسية الاجتماعية انما هي انعكاس مباشر للوجود في ادراك الجماهير ، وتفهم لنشاطها العملي الضيق ، اليومي ، العادي .**

وبما ان الناس ينتسبون الى طبقات مختلفة ، فان مختلف ظروف حياتهم ، وبالتالي مختلف حاجاتهم ومصالحهم العملية النابعة من هذه الظروف تنعكس في ادراكهم . ففي المجتمع الطبقي ، تبرز النفسية الاجتماعية بوصفها نفسية طبقات مختلفة . مثلا ، يتحدثون عن نفسية البرجوازي الصغير قاصدين عدم الاكتراث بالقضايا العامة الذي يتميز به المالك الصغير وحرصه على رفاهه الشخصي فقط ، وتعلقه بملكيته وعالمه الصغير الخاص ، الخ . ، الامر الذي ينبع من ظروف حياة البرجوازى الصغير . اما عند

البروليتاريين ، فينشأ ، بالطبع ، من ظروف تبعيتهم للرأسمالي ونشاطهم العملي اليومي وعملهم الجماعي ، ادراك ضرورة الاتحاد مع سائر البروليتاريين في النضال من اجل تحسين وضعهم ، وهلمجرا .

ولكن ادراك البروليتاريين العادي ، مثله مثل نفسية اى طبقة اخرى ، لا يمكنه ان يرتفع حتى التفهم النظرى لوجودهم بالذات . فلهذا الغرض ، لا بد من بحث علمي يفترض المعالجة الانتقادية للمادة التفكيرية المتراكمة في سياق التاريخ . فان الحركة العمالية العفوية لا يسعها ان تولد ، كما اوضح لينين ، غير الادراك التريديونيوني (النقابي الصرف) . **اما التعبير العلمي عن مصالح البروليتاريا الجذرية ، فانه ينشأ** ، لا من نفسيتها الخاصة ، ولا من نمو الحركة العمالية العفوي ، بل **ينشأ** كنتيجة لتطور العلم ويحمله حزب البروليتاريا الثورى الى الحركة العمالية .

ومن هذا يتضح ان النفسية الاجتماعية لا يسعها ان ترتفع حتى تفهم مصالح الطبقة الجذرية ، حتى الكشف عن جوانب وقوانين الواقع الجوهرية ، ولكنها تتفاعل مع الايديولوجية ، وتضفي عليها لونا عاطفيا معينا وقوة معينة .

وخلافا للايديولوجية التي هي عبارة عن نظام من الافكار ، وشيء ما متكامل بهذا المعنى ، **تنطوي النفسية الاجتماعية على مجمل معين من التكوينات الروحية** : من الافكار ، والمشاعر ، والحاجيات ، والامزجة ، والاوهام ، والاخلاق ، والتصورات ، وهكذا دواليك وهلمجرا . وان لدراسة عناصرها العديدة المتنوعة دراسة خاصة اهمية مبدئية لانه لا يمكن فهم التاريخ بوصفه تاريخ الجماهير بدون اخذ نفسية الحركات الجماهيرية بالحسبان . ففي معرض الاشارة ، مثلا ، الى اهمية الامزجة الثورية ، كتب لينين في عام ١٩٠٧ يقول : «ان ظهور التكتلات الحزبية البارز هذا ، في ظل تاخر التطور الراسمالي في روسيا تاخرا جليا . . . لا يفسره غير المزاج الثورى العاصف في عهدنا ، اذ تتشكل الاحزاب

باسرع بكثير ، ويتعاظم الوعي الطبقي ويتضح باسرع بما لا حد له مما في عهد الجمود او ما يسمى بعهد التقدم السلمي» * .

ان النفسية الاجتماعية بوصفها انعكاسا مباشرا (اي ليس حاصلا للتفكير النظري ، المباشر) للواقع في ادراك الناس ، بوصفها ادراكا جماهيريا انما يدرسها علم خاص هو **علم النفس** (البسيكولوجيا) **الاجتماعي** . ان هذا العلم يدرس مضمون وتنوع اشكال تجلي ادراك الطبقات والمجموعات الاجتماعية ومختلف الجماعات من حيث كيفية انعكاس ظروف حياتها مباشرة فيه ، كما يدرس الآليات النفسية ــ الاجتماعية ــ التقليد ، الايحاء ، العطف ، النفور ، الذهان الجماهيرى ، الاتفاق ، وما اليها ــ الملازمة للادراك الجماهيرى والمرتبطة بتعاشر الناس .

ومع ان النفسية الاجتماعية تصف السيماء الروحية للجماهير والطبقات والفئات ، الا انها توجد كادراك الافراد الاحياء ، الملموسين ، الذين يشكلون هذه التكوينات الاجتماعية . وليس لها حامل من خارج الجماهير ، في حين يمكن ان يكون الايديولوجي او الحزب حامل الايديولوجية .

وبعد . خلافا للايديولوجية التي تضفى عليها دائما «صيغة موضوعية ، محسوسة» في الكتب والمقالات ، او في الخطابات والبرامج ، **تبرز النفسية الاجتماعية كشيء «داخلي» صرف ، كحالة روحية لدى الافراد** . ولدى علماء النفس الاجتماعيين البرجوازيين ، يتحول هذا الانطباع السطحي ، هذه «الظاهرة» الى نقطة انطلاق وتوجيه لتحليل النفسية الاجتماعية . ولكن ، اذا تعمقنا في البحث ، اتضح لنا ان المضمون الاساسي لادراك مختلف الافراد انما المجتمع هو الذى يقدمه لهم ، وانه يتطور على اساس استيعاب وتفهم الافراد للخبرة الاجتماعية ، لمعارف المجتمع

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٥ ، ص‌ص ٤٧ـ٤٨ .

واحكامه ومقتضياته . ان الفرد ، اذ يدخل حلبة الحياة ، لا يمتلك خبرة النشاط العملي المادى وحسب ، بل يمتلك ايضا في الوقت نفسه تلك الاشكال الاجتماعية (اللغة ، النماذج الفنية ، المفاهيم الاخلاقية ، الخ .) التي تثبت بهـا البشرية انعكاس العالم المحيط . وخارج هذه الاشكال الاجتماعيـة لا وجود البتة للادراك البشرى . ولكن المسالـة لا تنحصر في امتلاك الفـرد لاشكال الادراك الاجتماعيـة فان مضمون ادراكه واتجـاه ادراكـه ، وحوافزه وتصرفاته ودوافعه واهدافه ، واتجاهـه في الحياة نحو سلّم معين من القيم ، او «التوجيه نحوكيفية الاستيعاب» ، كما يقال ـ كل هذا قد «طعمه» به المجتمع . وعليه لا يجوز اعتبار النفسية الاجتماعيـة كمجـرد حاصل لـلادراكات الفرديـة لمختلف الافراد . فان النفسية الاجتماعية ، سواء من حيث شكلها ام من حيث مضمونها ، انما هي نتاج اجتماعي ، اى انعكاس في ادراك الجماهير للوحدة الموضوعية ، لمعيشتها الفعلية ، لوحدة شروط وظروف حياتها .

وخلافا للنفسية الاجتماعية في التشكيلات التناحرية ، **تتكون نفسية الجماهير والطبقات والفئات في المجتمـع الاشتراكي على اساس مختلف تماما** : اولا ، على اساس معيشة مشتركة لجميع مواطني البلد الاشتراكي ؛ ثانيا ، يتاثير النظام الاشتراكي للتعليـم والتربية ؛ ثالثا ، بتاثير الايديولوجية العلمية ، الايديولوجيـة الماركسية-اللينينيـة . ولهذا السبب بالذات ، يجتمع غنى وتنوع الفرديات البشرية المتمايزة باذواقها وميولها الانتاجية والمعيشية والفنية والرياضية والخ . ، في ظل الاشتراكية مع وحدة المضمون الاساسي للنفسية الاجتماعية لجميع السوفييتيين . **ان الاشتراكية قد ولدت انسانا ذا طابع اجتماعي جديد وسيماء اجتماعيـة جديدة** ، هو انسـان المجتمع الاشتراكي ، الانسان الذى تلازمـه الروح الجماعية ، والاحترام للعمل ، والنزعة الانسانية ، والاممية ، والحب لوطنه الاشتراكي .

اشكال الادراك الاجتماعي

في جميع المجتمعات التي تعاقبت منذ انحلال النظام البدائي، **يبرز الادراك الاجتماعي في الاشكال الاساسية التالية : الايديولوجية السياسية ، الادراك الحقوقي ، الاخلاق ، الدين ، العلوم ، النظرات الفنية والفن ، الفلسفة .**

وهي ، مثل الوان قوس القزح السبعة ، تشكل لوحة واحدة ومتعددة الالوان في الوقت نفسه عن الحياة الروحية في كل مجتمع . ان جميع اشكال الادراك تخدم بتفاعلها وتكاملها حاجات المجتمع المتنوعة . ولكل منها في الوقت نفسه ، خاصته ، او لونه كما يقال ، لأنه يخدم علاقات وافعال الناس الخاصة . **ان اشكال الادراك توجد كعناصر بنيوية مستقلة من الادراك الاجتماعي** . وكنهها وخصائص تطورها التاريخي تدرسها علوم خاصة . مثلا ، الادراك الحقوقي والحق ـ يدرسها تاريخ ونظرية الحق ، الفن ومختلف انواعه (الرسم ، الموسيقى ، والخ .) ـ يدرسها نظام العلوم الفنية ، العلم ـ يدرسه تاريخ العلم ، الفلسفة ـ تاريخ الفلسفة ، والخ . . ان المادية التاريخية لا تستعيض عن هذه العلوم بنفسها ولا تحل محلها لأنها تدرس مختلف اشكال الادراك من وجهة نظرها . ان المادية التاريخية ، بوصفها علما فلسفيا-سوسيولوجيا ، تدرس اشكال الادراك من حيث المكان الذي تشغله هذه الاشكال في نظام الظاهرات الاجتماعية ، من حيث خصائصها ووظائفها الاجتماعية ودورها في حياة المجتمع وتطوره .

وسنبدأ دراسة الاشكال الملموسة للادراك الاجتماعي **من الايديولوجية السياسية** لانها الاوثق والاقرب ارتباطا بالاقتصاد، ولانها تمارس اكبر التأثير في سائر اشكال الادراك التي تشترط مصالح الطبقات السياسية احيانا كثيرة صلتها بالاقتصاد .

الايديولوجية السياسية ، انما هي شكل من اشكال الادراك الاجتماعي تنعكس فيه العلاقات بين الطبقات ، وعلاقة الطبقات بالدولة والتنظيم الاجتماعي السياسي للمجتمع المعني في هذه المرحلة او تلك من تطوره ، واخيرا بسائر المجتمعات والدول .
وفي نطاق الايديولوجية السياسية ، تصاغ الاهداف والمهام الطبقية العامة ، والبرامج السياسية ، التي تجهد الطبقات الى تحقيقها في نضالها وفي نشاط المؤسسات والمنظمات السياسية . ان الايديولوجية السياسية تضطلع بدور كبير في تكوين السياسة الفعلية التي تنتهجها الطبقات والدول . فان السياسة تبنى اساسا وفقا للمصالح الاقتصادية الجذرية للطبقة ، ولكنها لا تعبر عنها اوتوماتيكيا بل بقدر ما تدرك المصالح الاقتصادية ، بقدر ما تمر عبر الادراك السياسي للطبقة وايديولوجييها وساستها . ولهذا قد يؤدى الاساس الاقتصادى نفسه الى نشوء مذاهب وافكار وافعال سياسية متنوعة نسبيا . وفي هذا المجال لا تضطلع الاسباب الاقتصادية الصرف وحدها بالدور ، بل تشاركها به الخصائص القومية ، الوطنية في تطور مختلف الشعوب واصالة ثقافتها وكذلك طبائع ومعارف وكفاءات القادة السياسيين الذين يرأسون الاحزاب والدول . وان تجربة التاريخ تقدم البرهان المقنع على انه قد اضطلع بدور لا يستهان به في انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا ، سواء واقع ان عبقريا سياسيا كما هو عليه لينين كان على رأس القوى التقدمية في هذا البلد ، ام واقع ان البرجوازية الروسية لم تكن تملك خبرة في الخداع السياسي للطبقة العاملة ، خبرة في المساومات السياسية كالتي تملكها ، مثلا ، البرجوازية الانجليزية .

ان الطبقات واحزابها تسترشد بالايديولوجية السياسية في الشكل الرئيسي للنضال الطبقي ، اي في النضال السياسي الذي هو النضال من اجل الاشتراك في تصريف شؤون الدولة ، من اجل

الاصلاحات الاجتماعية ، او من اجل تغيير طابع سلطة الدولة ، طابع الحكم . ولهذا ينعكس الصراع بين الطبقات في ميدان الايديولوجية ايضا ، في تصادم نظرتها السياسية قبل كل شيء .

وعندما ينشب في قلب التشكيلة القديمة نزاع بين القوى المنتجة النامية وعلاقات الانتاج القديمة ، عند ذاك تظهر ، انعكاسا لحاجات التطور الاجتماعي الناضجة ، افكار سياسية جديدة تصوغ اهداف النضال السياسي ، وتشير الى سبل بلوغ هذه الاهداف . ان التفاف الجماهير حول هذه الافكار يؤلف جيشا سياسيا بمقدوره ان يقضي على النظم البالية . وعليه ، **تقوم الافكار السياسية الطليعية بدور منظم ومعبئ ومحول في تطور الاقتصاد وبالتالي في تطور الجوانب الاخرى من الحياة الاجتماعية .**

وفي العالم المعاصر ، يدور صراع حاد بين الايديولوجية السياسية البرجوازية والايديولوجية السياسية الاشتراكية . ان الايديولوجية السياسية للبرجوازية الامبريالية تتسم بطابع رجعي ، معاد للشعب . وهي ترمي الى دعم سيادة الامبرياليين ، والى تبرير وتمويه مساعي الرأسمال الاحتكارى العدوانية ، والى النضال ضد الدول الاشتراكية والحركة البروليتارية الثورية وحركة التحرر الوطني . **ان العداء للشيوعية** هو سلاح الامبرياليين الفكرى السياسي الاساسي ، وتحت رايته يحاولون ان يلفوا جميع قوى الرجعية السوداء لأجل اقامة العقبات امام التقدم الاجتماعي . وفي هذه الاحوال ، **كان قيام الوحدة السياسية المتينة بين القوى التقدمية** ـ ، كما اشير في قرارات المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية في حزيران (يونيو) ١٩٦٩ ـ ، **شرطا ضروريا للنضال ضد الامبريالية من اجل السلام والديموقراطية والاشتراكية .**

وبما ان الايديولوجية السياسية تتجسد في نشاط الدولة

والاحزاب السياسية والطبقات والجماهير ، فانها تمارس تأثيرا كبيرا جدا في الاقتصاد وكذلك في جميع جوانب الحياة الاجتماعية . فاليوم ، والاحتكارات الرأسمالية تحول دون الناس واستغلال جميع طاقات الانتاج المعاصر لما فيه خير البشرية ، يصبح من الواضح ان البناء الفوقي السياسي هو الذى يضطلع بالدور الرئيسي في الحفاظ على العلاقات الرأسمالية . فان البرجوازية ، التي تضع يدها على الجهاز العسكرى وجهاز الموظفين وجهاز الدعاية ، تحاول بالقوة والخداع ان تمدد اجل سيادتها وتحول بالتالي دون تحقيق الضرورة الاقتصادية الناضجة .

وختاما يجب القول ان الايديولوجية السياسية تؤثر في تطور المجتمع الاقتصادى ، لا مباشرة وحسب ، بل ايضا بصورة غير مباشرة ، اى بواسطة اشكال الادراك الاجتماعي الاخرى : الادراك الحقوقي ، الاخلاق ، الدين ، العلم ، والخ .. ان السياسة والايديولوجية السياسية توجهان جميع اشكال الادراك نحو خدمة طبقة معينة . فلا يجوز ان نعتبر الفكرة القائلة باستقلال اشكال الادراك الاخرى ، كالعلم او الفن مثلا ، استقلالا مطلقا ، فكرة صحيحة . فان هذه الفكرة تموه عمليا تبعية هذه الاشكال الفعلية لمصالح كيس النقود ، لسياسة الطبقة السائدة . ولكن الايديولوجية السياسية والسياسة لا تؤثران في اشكال الادراك الاخرى وحسب ، بل تتأثران بها ايضا . فان الفلسفة والعامل الاخلاقي والعلم ، وما اليها ، مثلا ، قد مارست دائما تأثيرا جوهريا في صياغة نظام معين من النظرات السياسية . ولكن اوثق ما يكون من الصلة يقوم بالطبع بين الايديولوجية السياسية **والادراك الحقوقي .**

ان الادراك الحقوقي هو عبارة عن نظرات نشأت تاريخيا مع نشوء الطبقات وتغيرت مع تغير النظام الاجتماعي الاقتصادي ،

وعن مفاهيم ونظريات ومذاهب منتشرة في المجتمع بشأن الشرعي وغير الشرعي ، بشأن العدل والواجب والالزامي في العلاقات بين الناس والدول والشعوب . وهو يشتمل كذلك على تقييم الحق السارى المفعول في المجتمع المعني .

ان الادراك الحقوقي ، خلافا للحق الذي هو نظام من قواعد حقوقية (من قوانين واحكام حقوقية) ، ـ هو مجمل نظرات وتصورات الناس بشأن ما هو شرعي ، قانوني وما هو غير شرعي ، غير قانوني . وفي المجتمع التناحرى ، لا يمكن ان يقوم نظامان للحق ولا وحدة في الادراك الحقوقي . ان الادراك الحقوقي للطبقة الاستثمارية السائدة يتجسد في حق معين في كل مرحلة تاريخية ، في حين ان الادراك الحقوقي للطبقات المضطهدة المظلومة ، الذى يعكس تقييم الحق القائم من مواقعها ، يعارض ويضاد هذا الحق وهذا الادراك الحقوقي . **ان الادراك الحقوقي للطبقات السائدة لا يتجسد في الحق القائم وحسب ، بل يبرره ، ويعلله نظريا ، ويحاول فرضه على المجتمع كله بوصفه الحق العادل الوحيد .** ان الطبقة السائدة تطالب بمراعاة القوانين التي تعبر عن ارادتها ، وتسعى للتوصل الى هذا لا بواسطة قوة الدولة وحسب ، بل ايضا بالرجوع الى الادراك الحقوقي لدى المجتمع . ان ايديولوجيتها الحقوقية تعظم شأن القوانين السارية المفعول في المجتمع وتعلل نظريا ضرورة مراعاتها ، مقدمة لهذا الغرض اكثر الحجج الفلسفية والاخلاقية والتاريخية والدينية تباينا .

في المجتمع الرأسمالي نشأ **ادراك حقوقي بروليتارى** على نقيض الادراك الحقوقي البرجوازي . واذا كان الادراك الحقوقي البرجوازى يعلن المساواة الشكلية بين جميع المواطنين امام القانون (مع تبريره شتى الاستثناءات من هذه المساواة الشكلية) ، فان الادراك الحقوقي البروليتاري يكشف ويفضح اللامساواة الفعلية بين العمال والرأسماليين ، الناجمة عن وضعهم الاقتصادي ،

كما يكشف ويفضح محدودية وزيف الديموقراطية البرجوازية ، ويعلل شرعية النضال من اجل تصفية النظم الرأسمالية .

وفي ظل الاشتراكية ، يواصل ادراك الطبقة العاملة الحقوقي تطوره ، ويصبح ادراك المجتمع كله . ان **الادراك الحقوقي الاشتراكي** يتجسد في الحق الاشتراكي ، وهو وسيلة لتربية المواطنين بروح الشرعية الاشتراكية . وفي ظل الاشتراكية ، يتعاظم دور الادراك الحقوقي ، لان مراعاة القوانين لا تعتمد على قوة الاكراه لدى الدولة بقدر ما تعتمد على الادراك الحقوقي الاشتراكي لدى الشعب كله الذى يرى في قوانين الدولة الاشتراكية تعبيرا عن ارادته بالذات .

ان مكان ودور الادراك الحقوقي في نظام الظاهرات الاجتماعية في التشكيلة الاجتماعية انما تحددهما مباشرة علاقته بالحق والنظام الحقوقي القائمين في المجتمع . ان الادراك الحقوقي لدى الطبقات السائدة يحمى علاقات الملكية القائمة وكل النظام الاجتماعي القائم ، في حين ان الادراك الحقوقي لدى الطبقات المضطهدة المظلومة يسهم في تقويض النظام الاجتماعي والسياسي القائم . وعبر علاقات الانتاج ، يؤثر الادراك الحقوقي في تطور الانتاج ايضا . واذا كان الادراك الحقوقي يصون ويحمي علاقات الانتاج الشائخة البالية ، فانه يعرقل ويكبح تطور القوى المنتجة ؛ اما اذا كان يعارض علاقات الانتاج الشائخة ، ويوطد العلاقات التي تطابق القوى المنتجة ، فانه يسهم في تطور الانتاج .

ومع ان الادراك الحقوقي هو عبارة عن شكل للادراك يختلف عن الايديولوجية السياسية ، فان له مضمونا سياسيا لانه ينبثق على اساس علاقة معينة بين الطبقات ، اي على اساس سياسي . ثم ان الادراك الحقوقي ، المتجسد في قوانين الدولة ، يبرز بالتالي بوصفه سياسة الدولة . وهنا يجب ان لا يغيب عن البال ان السياسة لا تتجلى في بناء احكام الحق وحسب ، بل ايضا

في تطبيقها ، الامر الذي يصف كذلك العلاقة المتبادلة بين الادراك السياسي والادراك الحقوقي .

ان الادراك الحقوقي ، مثله مثل جميع الآراء والنظريات الاجتماعية ، انما تجب دراسته من الناحية التاريخية ، وفي حركته الفعلية . **فمع زوال هذه الطبقة او تلك يفقد ادراكها الحقوقي قوته . ومع انتصار الطبقة الجديدة يتوطد الادراك الحقوقي الجديد** . ولكن المسألة لا تقتصر على هذا . فاذا درسنا الآراء والنظريات والمذاهب الحقوقية في تطورها ، اتضح لنا انها تعكس في كل حالة ملموسة زمنها ونظمها الاقتصادية من مواقع طبقات معينة ، وتتضمن في الوقت نفسه ، بهذا القدر او ذاك ، عناصر من المعارف الموضوعية عن العلاقات الاجتماعية الفعلية وعن تطورها التاريخي . ولهذا ، حين نأخذ بالحسبان الطابع الايديولوجي للتوارث في تطور الادراك الحقوقي ، يمكننا ان نرى هنا كذلك وجود توارث معين في المعرفة . حسبنا القول ان فرز بعض الانواع من العلاقات الحقوقية ، ووضع المقولات الحقوقية ، ووضع مبادئ القضاء تتسم بحد ذاتها بشأن عرفاني .

لا ريب ان تقدم الادراك الحقوقي الذي يجد تعبيرا وتجسيدا عنه في اشكال للحق والقضاء اكثر فاكثر تطورا ، مرتبط ، بقدر معين ، بالاستفادة مما تكدس في سياق تطور الآراء الحقوقية والممارسة القضائية والحقوقية من المعارف عن العلاقات بين الناس الخاضعة للضبط الحقوقي . بل ان الادراك الحقوقي الاشتراكي الذى يختلف اختلافا جوهريا عن الادراك الحقوقي لدى جميع الطبقات الفاعلة في التاريخ ، ويرتكز على مفهوم علمي عن العالم ، ليس انكارا كليا للادراك الحقوقي السابق . فهو يستغل خيرة مكاسب التاريخ السابق ، وعناصر الادراك الحقوقي الديموقراطي ليغني بخبرتهما نضال البروليتاريا .

مثلا . اوضح لينين في مؤلفه «الدولة والثورة» انه تبقى

في الدولة الاشتراكية عناصر من الحق البرجوازى بدون البرجوازية بمعنى تطبيق مقياس متساو على اناس غير متساوين . والمقصود هنا انه لا توجد بعد في ظل الاشتراكية ، وفرة من سلع الاستهلاك، ولهذا يتعين عند توزيعها ضبط مقياس الاستهلاك وفقا لمقياس العمل . فلقاء العمل المتساوى ، يتقاضى الناس في ظل الاشتراكية اجرة متساوية . ولكن الناس قد لا يكونون متساوين فعلا رغم تساويهم شكلا ، لان احدهم اعزب ، مثلا ، في حين لدى الآخر عائلة كبيرة . وعليه تنشأ في ظل الاشتراكية ، على اساس الملكيـــة الاجتماعية العامة ، علاقة متساوية بوسائل الانتاج ، ولا يستطيع احد ان يعيش من استثمار عمل الغير . ولكن الاشتراكية لا تؤمن ولا يمكنها ان تؤمن المساواة في التوزيع . ففي ظل الاشتراكية تبقى عناصر من المساواة الشكلية .

ان الثورة البروليتارية تؤدى الى تحطيم الحق الاستثماري ، وتستعيض عنه بشرعية جديدة ، اشتراكية ، بنظام حقوقـــي ثوري . ولهذا تنبغي الاشارة الى ان دور الادراك الحقوقي في المرحلة الانتقالية وفي عهد الاشتراكية لا يقل ، بل يتغير من حيث الكيف فقط .

ولقد اشار لينين الى ان الطبقة العاملة ، اذ تقود المجتمع بواسطة الدولة ، تحتاج الى الحق لان «الارادة ، اذا كانت ارادة الدولة ، انما يجب التعبير عنها **كقانون** اقرته **السلطة** ، والا كانت كلمة «الارادة» مجرد اهتزاز للهواء بصوت فارغ» * .

ان الحق الاشتراكي هو تجسيد للادراك الحقوقي البروليتارى الذى يتطور على نطاق واسع في مجرى الثورة وفي مجرى النضال اللاحق من اجل الاشتراكية على اساس النشاط العملي السياسي الذى تقوم به الجماهير بقيادة حزب البروليتاريا . ان دور الحزب

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٢ ، ص ٣٤٠ .

القيادى موطد ومثبت شرعا وقانونا في المادة ١٢٦ من دستور الاتحاد السوفييتي .

ان الادراك الحقوقي الاشتراكي يقدر ويقيم تصرفات الناس من وجهة نظر الشرعية الاشتراكية . ان قوة القوانين السوفييتية تكمن في مساندة الجماهير ذاتها . ولهذا كانت تربية جميع المواطنين بروح الادراك الحقوقي الاشتراكي وسيلة هامة لتوطيد وتطوير المجتمع الاشتراكي .

ولكن خبرة التاريخ كله ولا سيما خبرة بناء المجتمع الجديد في الاتحاد السوفييتي ، التي تتسم باهمية تاريخية عالمية ، تبين انه مهما كان من المهم ضبط العلاقات بين الناس بواسطة الادراك الحقوقي والحق ، تظل هذه الآلية الضابطة غير كافية . فان هذه الآلية تبدو مع ذلك للانسان شيئا ما خارجيا يفرضه عليه المجتمع والدولة . ولهذا بقيت **الاخلاق** في سياق التاريخ كله بوصفها ضابطا اصيلا للعلاقات بين الناس وشكلا خاصا للادراك الاجتماعي ، ناهيك عن ان اهميتها تتعاظم باستمرار بمقدار التحرك والتقدم نحو الشيوعية .

ان الاخلاق انما هي شكل معين للادراك الاجتماعي يعكس العلاقات بين الناس في مقولات الخير والشر ، والعدل والجور ، والشريف والشائن ، وما الى ذلك ، ويوطد في شكل المثل العليا الاخلاقية والمبادئ والاحكام وقواعد السلوك المطالب التي يتقدم بها المجتمع او الطبقة من المرء في حياته اليومية . ان هذه المطالب الموضوعية تنعكس في الادراك الاخلاقي لدى الفرد كواجبات اخلاقية حيال الغير ، حيال العائلة ، حيال طبقته والطبقات الاخرى والوطن والدولة ، والخ . . . وللادراك الاخلاقي لهذه الواجبات خاصة مفادها ان هذه الواجبات تبدو مباشرة كشيء ينبع من دوافع الفرد الداخلية لا كشيء مفروض عليه من الخارج . ولكن هذا لا يعني ان الادراك الاخلاقي او الشعور الاخلاقي غريزيان ،

فطريان . فان الاحكام الاخلاقية تصبح حافزا داخليا للانسان بنتيجة التربية واستيعاب التقاليد والاخلاق والعادات والاعراف القائمة في المجتمع . ان الضمير ينبثق بوصفه حافزا داخليا للعمل وفقا لعقائد الفرد وادراكه الاخلاقي .

وعليه **يبرز ادراك المجتمع الاخلاقى بصفة تقييم اجتماعى لافعال الفرد وتصرفاته ، اى بصفة تقييم لشأنها الاجتماعي .** وحين يستوعبه الفرد ، يبرز بصفة تقييم داخلى لافعاله ، بصفة مطالب من نفسه لنفسه . ولهذا **ليس الضمير سوى تجلّ لطبيعة الانسان الاجتماعية .**

ان العامل الاخلاقي يضطلع بدور كبير في نشاط الانسان . ولا جدال في ان نشاط الانسان تحتمه وتحدده الظروف الاجتماعية القائمة . ولكن بما ان الانسان كائن واع ، مدرك ، ففي وسعه ان يتصرف في الظروف المعنية بطرائق مختلفة . وفي اختيار خط السلوك ، يقوم العامل الذاتي ، شخصية الفرد ، بدور كبير ؛ فالفرد يملك حرية الارادة النسبية ، حرية الاختيار النسبية ، وفي وسعه ان يسلك في النطاق الذى تحدده الظروف ، على هذا النحو او ذاك ، في وسعه ان يسلك سلوكا حسنا او رديئا ، ان يفعل الخير او ان يفعل الشر ، الخ . . وفي هذا الصدد ، كتب لينين يقول : «ان فكرة الحتمية ، اذ تقرر ضرورة الافعال البشرية ، وتنكر الخرافة السخيفة عن حرية الارادة ، لا تقضي البتة لا على عقل الانسان ، ولا على ضميره ، ولا على تقييم افعاله . بل بالعكس تماما . فلا يمكن التقييم الصارم والصحيح الا انطلاقا من النظرة الحتمية ، لا بتعليل كل شيء بالارادة الحرة» * .

ان المجتمع او الطبقة ، اذ يتقدمان من الفرد بمطالب اخلاقية معينة ، انما يدعمانها بقوة الرأى العام . فخلافا للحق ،

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١ ، ص ١٥٨ .

تتلخص خاصة الاخلاق في كون مبادئها واحكامها غير مكتوبة عادة ، وفي عدم وجود مؤسسات خاصة تسهر على الاخلاق العامة . فان الناس الذين ينتهكون احكام الاخلاق يدينهم الرأى العام . وقوة هذه الادانة لا تحددها اهمية التقييم الاخلاقي وحسب ، بل ايضا ما يتبعها عادة من افعال معينة . فان الرجل الذى كان ينتهك اخلاق النظام العشائرى بصورة جدية ، كان يطرد من العشيرة ، والنبيل الذى كان يخالف قواعد الشرف لم يكن يدينه «المجتمع» النبيل وحسب ، بل كان ايضا يضع نفسه عمليا خارجه ، والخ ..

وعليه ، **يصنع المجتمع الاخلاق ويحافظ عليها** . ان هذه الموضوعة العلمية تتيح فصل موقف المادية التاريخية عن النظريات الدينية والمثالية بصدد الاخلاق .

وعلم الاخلاق المثالي يستخلص الاخلاق من الادراك — اما من الادراك البشرى واما من الادراك فوق البشرى . فهو ، من حيث جوهر الامر ، يبعث في شكل فلسفي التعليل الديني للاخلاق . مثلا . حسب كانط ، لا يجوز اعتبار الافكار الاخلاقية وليدة لحياة الناس المادية . فان الاخلاقية يفرضها على عقل الانسان العالم الآخر الذى يستحيل عليه فهمه والذى يجب ان يؤمن بوجوده . وحسب كانط ، لا يسلك المرء سلوكا اخلاقيا الا اذا كانت ارادته يحددها قانون اخلاقي عام ، خالد ، لا يتغير ، ويعبر عن مقتضيات العالم الآخر .

ان النضال ضد التعليل الديني للاخلاق قد قام وتطور قبل ماركس بزمن طويل . فان ابيقور ولوقراسيوس ، وسبينوزا وهولباخ ، وفورباخ وتشيرنيشيفسكي وكثيرين غيرهم من الماديين قد برهنوا ان مصدر الاخلاق الفعلي ليس الخوف من الرب ، وليس العالم الآخر ، بل الانسان نفسه ، طبيعته المادية بالذات . وقالوا انه يمكن ان يكون مجتمع الملحدين اكثر اخلاقية من مجتمع

المؤمنين . وهذه ماثرة لهم لا مراء فيها . ولكنه لم يسعهم ان يكتشفوا الاسس الاجتماعية للاخلاق ، ويتغلبوا على المثالية في علم الاخلاق .

ان الماركسية بالذات هي التي برهنت ان الاخلاق ليست البتة شيئا مفروضا على المجتمع من خارجه ، ولا نتاجا «لطبيعة الانسان» القائمة فوق التاريخ . ان مصدر الاخلاق انما هو المجتمع ، مصلحة المجتمع . وبما ان بنية المجتمع ومصالحه يشترطها النظام الاقتصادى ، البناء التحتي ، فان الاخلاق يحددها الاقتصاد في آخر المطاف . ان حل مسألة مصدر الاخلاق حلا ماديا منسجما يؤدى بالضرورة الى استنتاج آخر فائق الشأن : **مع تطور المجتمع ، مع تغير بنيته الاقتصادية ، تتغير الاخلاق حتما . ان الاخلاق تاريخية وملموسة . وليست هناك اخلاق مجردة ، خالدة ، لا تتغير ، قائمة خارج التاريخ . ففي المجتمع الطبقي ، تتسم الاخلاق بطابع طبقي ، علما بان اخلاق الطبقة السائدة هي دائما الاخلاق السائدة .**

ولكن مع تقدم المجتمع ، تصاغ كذلك بعض قواعد السلوك الاولية ، التي تقرها مفاهيم اخلاق مختلف الشعوب والطبقات . وهذه القواعد لا تعبر عن وضع خاص ، ومصلحة خاصة لطبقة بعينها ، بل عن عناصر عامة مشتركة لاخلاق مختلف الجماعات البشرية . ان وجود هذه العناصر يفسره ذلك الشيء المشترك الذى يفصل ويميز كل جماعة بشرية عن قطيع الحيوانات . وفي هذه القواعد تتثبت سمات ثقافة العلاقات بين الناس ، التي سماها لينين بالشروط الاولية للحياة الاجتماعية . ولكن عناصر الاخلاق الانسانية المشتركة هذه لا يجوز اعتبارها هي ايضا شيئا خارج التاريخ ، فهي نتاج التطور التاريخي .

ان الادراك الاخلاقي هو نتاج اجتماعي . وعلى هذا الاساس

بالذات ، تظهر امكانية دراسة الاخلاق بكليتها ، بوصفها ظاهرة اجتماعية خاصة ، رغم انها توجد في الواقع كاخلاق معينة ملموسة تاريخيا .

ونحن مع انكارنا لخلود الاحكام والمبادىء الاخلاقية وعدم تغيرها ، لا يسعنا ان نقر بالتطرف الآخر ، اي بالنسبية الاخلاقية التي تروج للذاتانية والاعتباط في تقييم السلوك البشري ، وترفض رؤية الفوارق بين الاخلاقي واللااخلاقي . ان النسبية الاخلاقية تستغل نسبية التقييمات الاخلاقية وتضفي صفة الاطـــلاق على تغير الاحكام الاخلاقية الفعلي ، وتذهب في ذلك الى انكار المعايير الموضوعية للافعال البشرية .

اما علم الاخلاق الماركسي ، فانـــه يعتبر تغير الاحكام الاخلاقية دليلا على تبعيتها للظروف التاريخية المتغيرة . ولهذا **تقتضي الماركسية النظر نظرة ملموسة تاريخية الى مسائـــل الاخلاق والى التقييمات الاخلاقية لسلوك الناس من مختلف العهود ومختلف الطبقات .**

ان الاخلاق بوصفهـــا شكلا للادراك الاجتماعـــي يعكس العلاقات الاقتصادية ، تبرز كايديولوجية ، اي كعنصر من عناصر البناء الفوقي ، ناجمة عن البناء التحتي وتخدم البناء التحتـــي . ثـــم ان الادراك الاخلاقي هـــو شكـــل مـــن اشكال ادراك العلاقـــات الاجتماعية . فالاخلاق تلخص وتعمم خبرة العـــلاقات بين الناس ، وتعبر عنها بصورة احكام وقواعد معينة للسلوك . وتتضمن الاخلاق على عنصر عرفاني حقيقـي موضوعيـــا . وهذا المضمون الحقيقي موضوعيا في الاخلاق ـ علمـــا بان الجماهير الشعبية ، صانعة التاريخ ، هي حامله ـ هو الذى يؤخذ ويحفظ في سياق تطور الاخلاق التاريخي . وعلاوة على ذلك ، يسهم الجانب العرفاني من الاخلاق في تكديس وتوطيد الخبرة الملموسة تاريخيا

لحياة وحدة بشرية معينة في ظروف تاريخية معينة . ولهذه الخبرة دلالة عابرة اساسا ، ولكنها مع ذلك تبرز كعنصر من عناصر معرفة العلاقات الاجتماعية القائمة .

وفي الوقت الحاضر ، بلغنا مستوى من التطور انتشرت فيه على نطاق واسع **اخلاق انسانية حقا** ، اخلاق لها المستقبل ، هي **الاخلاق الشيوعية** التي تضبط العلاقات بين اناس احرار في جماعة بشرية حرة .

صحيح ان الادراك السياسي ، والحقوقي ، والاخلاقي ، بوصفها اشكالا تعكس الواقع ، تعطي معارف معينة عنه ، ولكنها ، كما رأينا ، لا تنبثق البتة لكي تخدم المجتمع بالمعارف . فلها وظيفة اجتماعية اخرى ، هي ضبط العلاقات الانسانية . اما المهمة الاساسية ، فيما يتعلق بتكديس المعارف في سياق تطور المجتمع ، فيؤديها شكل خاص من المعرفة الاجتماعية هو العلم .

ان العلم هو شكل لمعرفة الواقع معرفة منتظمة منهاجية ينبثق ويتطور على اساس الممارسة الاجتماعية التاريخية ويعكس قوانين العالم الموضوعي وجوانبه الجوهرية في شكل منطقي مجرد من المفاهيم والمقولات والقوانين . ولكن العلم لا يقتصر على المعرفة الحاصلة التي اثبتتها التجربة . فهو كذلك نشاط يرمي الى اكتساب معارف جديدة . ولهذا يشمل العلم قاعدة اختبارية ووسائل مختلفة للمعرفة بصورة اجهزة ومنشآت ، الخ . ونشاطا مقترنا باجراء الاختبارات ، اى الممارسة العلمية . وفي العلم تتوفر دائما الفرضيات والظنون والتخمينات عن جوهر الظاهرات المدروسة ، وهذا اشبه بطبقة من العلم ، «تغلي غليانا» وتغنيه على الدوام بالجديد من المنجزات والاكتشافات . ولهذا كان العلم ظاهرة اجتماعية معقدة ، ومتنوعة الجوانب . وفي الوقت الحاضر ، اصبح العلم مجالا كاملا متكاملا من مجالات الحياة

الاجتماعية وشكلا خاصا لنشاط جماعة كبيرة من الناس . وعندما نتكلم عن العلم بوصفه شكلا للادراك الاجتماعي ، فاننا لا نأخذ غير جانب واحد من جوانبه ، وعلما بانه الجانب الاهم ، عنينا به **ان العلم هو شكل لعكس الواقع في ادراك الانسان الاجتماعي ، شكل معرفته المنهاجية .**

ان العالم والانسان ذاته هما موضوع المعرفة العلمية العام . وان تنوع العالم هو مصدر تنوع الفروع التي ينقسم اليها العلم ـ اى **العلوم الملموسة** . ولكن الاساس المباشر لانبثاقها وتطورها ليس العالم كما هو عليه ، بل عملية تغيره بفعل الانسان (الممارسة ، النشاط العملي) . **وبما ان العلوم تولد على اساس النشاط العملي فهي مدعوة لخدمته ، للاسهام في ترقيته وتطويره. ان العلم الحقيقي مرتبط دائما بالنشاط العملي** . ولكنه لا يجوز فهم هذه الصلة فهما مبسطا . ذلك ان **للعلم استقلالا نسبيا** حيال الانتاج ، **ولتطوره منطقه الداخلي** . ولذا فان كثرة من الاكتشافات العلمية الكبيرة (ومنها ، مثلا ، اكتشاف الفيزياء الذرية) قد تحققت بصورة مستقلة عن حاجات الانتاج المباشرة ، رغم ان تطور الانتاج قد هيأ لها التربة ، ولم يجد الناس السبل للاستفادة من هذه الاكتشافات في الواقع العملي الا بعد مرور حقبة من الزمن عليها . ان كل خطوة جديدة في تطور المعرفة تطرح قضايا جديدة يجب على العلم ان يحلها . وهذا يعني كذلك ان **العلم يحفظ توارثا صارما** ، وان المعارف الموضوعية التي يتوصل اليها الانسان هي ملك للمجتمع فلا يرفضها ولا يتخلى عنها ، بل يستغلها في نشاطه العملي لأجل استمرار حركة المعرفة العلمية .

ان التقدم الاكبر الذي احرزته البشرية في تطوير تكنيك الانتاج والذي احرزته الشعوب التي انخرطت في طريق الاشتراكية كذلك في ميدان التحولات الاجتماعية ـ لا ينفصل عن نجاحات

العلم الذى اصبح في زمننا ـ في عهد اكبر ثورة علمية وتكنيكية ـ قوة جبارة للتطور الاجتماعي . ان العلم المعاصر يضطلع في تطور المجتمع بدور هائل متعاظم بلا انقطاع . واليوم تهتم فئات واسعة من الشعب بقضايا العلم الخاصة . والمختبرات البسيطة ذات التجهيزات البدائية لم تعد تكفي لتطور العلوم الطبيعية . فان هذه العلوم تتطلب قاعدة صناعية واسعة ، وملاكات (كوادر) عديدة ، والملايين من الاموال . والعلم يقتحم بقوة جميع ميادين الحياة ، رافعا وتيرة التطور ، كاشفا آفاقا جديدة ، لا سابق لها ، لتقدم البشرية المادي والروحي .

«اما الافاق ، فانها لعلى نحو بحيث ان الانقلاب البادئ في ميدان تطور القوى المنتجة بتاثير العلم واكتشافاته سيتزايد اهمية وعمقا على الدوام . ان مهمة تاريخية الشان والدلالة تواجهنا ، ايها الرفاق ، وهي **مهمة ربط منجزات الثورة العلمية والتكنيكية بصورة عضوية بافضليات نظام الاقتصاد الاشتراكي**، وتطوير اشكال ربط العلم بالانتاج الملازمة للاشتراكية تطويرا اوسع فاوسع» * .

ولكنه توجد في العالم قوى سوداء رجعية تجهد لاستغلال منجزات العلم المعاصر الكبرى لما فيه ضرر الشعوب ، لتدمير القيم المادية التي صنعها الانسان ، ولابادة الناس انفسهم بالجملة . ولذا تكتسب مسالة استخدام منجزات العلم اهمية حيوية بالنسبة للمجتمع ، بالنسبة لمستقبل البشرية . ان النضال من اجل الاشتراكية انما هو ايضا نضال من اجل العلم ، نضال غايته الحيلولة دون ان تمسي منجزات النبوغ البشرى الكبرى مصدرا

---

* ليونيد بريجنيف . تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب . دار المطبوعات السياسية ، موسكو ـ ١٩٧١ ، ص ٧٠ .

للشر ، غايته استغلال هذه المنجزات لما فيه خير الناس ، لأجل تقدم البشرية وازدهارها .

يجب ان لا يغيب عن البال ، ان البرجوازية توفر الظروف لأجل تقدم العلوم الطبيعية والتكنيكية لأنها تحتاج الى العلم بسبب امتلاكها للانتاج . **ولكن البرجوازية تسعى الى احتكار العلم ، الى جعله اداة لجني الارباح ، ووسيلة للاستثمار . ان صبغ العلم بالصبغة العسكرية في البلدان الراسمالية** ، واستغلاله لأجل صنع وسائل جبارة لابادة الناس ومحو القيم ، انما هو عمليا **استغلال للعلم مشوه** تماما ، لان العلم بطبيعته قوة خلاقة بناءة . والرأسمالية هي التي تتحمل المسؤولية عن هذا .

اما في البلدان الاشتراكية ، فان الظروف الاجتماعية لتطور العلم تختلف اختلافا مبدئيا عنها في البلدان الرأسمالية . فان الاشتراكية تضع العلم في خدمة الشعب وتستخدمه في مصلحة التقدم الاجتماعي ولأجل تطوير نظام التعليم العام تطويرا واسعا ورفع مستوى الجماهير الشعبية الثقافي . وان تطوير الاقتصاد بصورة منهاجية وسريعة ، وتنسيق وتخطيط تطور العلم على صعيد البلد ، وسيادة المفهوم المادى العملي عن العالم ، كل هذا يؤمن انسب الظروف لأجل تقدم العلم بسرعة ، في ظل الاشتراكية . وفي ظل الاشتراكية توضع العلوم الطبيعية والاجتماعية على السواء في خدمة الشعب وتستخدم باتساع غير عادى لاجل تحويل الطبيعة، لأجل توجيه حياة المجتمع وتطوره ، لأجل تطوير الانسان نفسه ومؤهلاته الجسدية والروحية .

وقد قال لينين : «من قبل كان كل العقل البشرى ، كل نبوغه ، لا يبدعان الا لاعطاء البعض جميع نعم التكنيك والثقافة وحرمان البعض الآخر من الضروري ، اي من المعارف والتطور . اما الآن ، فان جميع معجزات التكنيك ، جميع مكاسب الثقافة ستصبح

ملك الشعب بـــاسره ، ومن الآن وصاعدا لن يحـــول العقل البشرى والنبـــوغ البشرى ابدا الى وسيلة للعنف ، الى وسيلـــة للاستثمار» * .

وعلى نقيض المعرفة الموضوعية العلمية ، ظهر في مجرى التاريخ ، ولا يزال الدين موجودا ، رغم التقدم الهائل الذى احرزه العلم .

ولكي نفهم **جوهر الدين** فهما صحيحا ، ينبغي لنا ان نستوضح ما يلي : كيف ولماذا ظهر ، واى دور يضطلع في حياة المجتمـــع وتطوره .

ان الدين ليس حافظ «التجلي الرباني» ، ولا يعكس عالما خاصا ما ، فوق الطبيعة . **فان الدين** ، مثله مثل ســائر اشكال الادراك ، **انما هو انعكاس للواقع في ادراك الانسان الاجتماعي ، هو وليد الارض ، لا وليد السماء** . ان الدين ليس شيئا فطر عليه الانسان ، وليس ثمة اى ادراك ديني او شعور ديني ملازم للانسان داخليا ، يولد مع الانسان . وحتى في القرن الماضي ، علل البحاثة الكبير في التاريخ البدائي ، العالم الفرنسي غبريال مرتيليه ، الموضوعة القائلة ان اولى درجات العصر الباليوليتي (العصر الحجرى الباكر) كانت خالية من كل دين وتدين ** . ومذ ذاك كدس العلمـــاء في العالم كله ، ولا سيما منهم العلماء السوفييت ، مادة جديدة تؤكد صحة هذه الموضوعة .

ولا يجوز الظن ان الدين ظهر صدفة ، من جراء خداع حفنة من الناس السذج والجهلاء ، كما كان يؤكـــد بكل سذاجة بعض الماديين قبل ماركس .

لقد ظهر الدين عندما انفصل الانسان عن الطبيعة على اساس

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٥ ، ص ٣٨٨ .

** غ وا . دى مورتيليه . الحياة مـــا قبل التاريخ . سانت-بطرسبرج . ١٩٠٣ .

العمل وظل في الوقت نفسه على العموم تابعا كليا تقريبا لقوى الطبيعة .

ان الدين ــ وقد ظهر في درجة متدنية من تطور القوى المنتجة ، ــ لا يمكنه ان يظهر على اى درجة كانت من تطورها ، بما في ذلك درجة مفرطة من التدني . ذلك ان مستوى تطور الانتاج يبين في كل زمن بعينه ، لا مبلغ سيطرة الانسان على الطبيعة وحسب ، بل ايضا مبلغ تبعيته لها . كتب ماركس يقول : «ان التكنولوجيا تكشف علاقة الانسان النشيطة بالطبيعة ، والعملية المباشرة لانتاج حياته ، كما تكشف ظروف حياته الاجتماعية والتصورات الروحية النابعة منها . بل ان كل تاريخ للدين يتجرد عن هذه القاعدة المادية لا يصمد للنقد» * . فان مستوى الانتاج في عهد «اورينياك ــ سولوتريه» يدل ، من جهة ، على قوة الانسان الذي انفصل عن الحالة الحيوانية ، ومن جهة اخرى ، على انه ظل تابعا الى حد كبير لقوى الطبيعة الخارجية ، المواجهة له .

وفضلا عن ذلك ، تبرز القوى التي يتبعها الناس في حياتهم اليومية (اى القوى الفعلية ، الارضية) ، في الادراك الديني كقوى فوق الطبيعة ، غير ارضية ** .

بادىء ذى بدء ، لم يفصل الانسان القوى «غير الارضية» عن الطبيعة ، بل جسد ظاهرات الطبيعة ، ولا سيما منها تلك التي لها اهمية كبيرة في حياته ، مانحا اياها خاصة التأثير عن معرفة ووعي في حياته . ان قوى الطبيعة العفوية ، غير المفهومة ، الحافلة بالاسرار ، ولكن الجبارة ، التي كان يشعر الانسان حيالها بضعفه

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٣ ، ص ٣٨٣ ، (الملاحظة) .

** ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٠ ، ص ٣٢٨ .

وعجزه ، قد تحولت في خياله الى ارواح طيبة وشريرة ، وآلهة ، وملائكة ، وشياطين ، وما الى ذلك .

ينجم اذن **ان الادراك الديني البدائي يعكس عجز الانسان المتوحش في مصارعة الطبيعة .**

ان تبعية الانسان حيال قوى الطبيعة العفوية ولا سيما في الزراعة تبقى بمقدار معين **في التشكيلات الطبقية التناحرية ، ولكن سيادة قوى التطور الاجتماعي العفوية على الانسان هي التي تصبح المصدر الرئيسي للدين** . ومن هنا ينجم ان **جذور الدين** في المجتمع الطبقي هي **بصورة رئيسية جذور اجتماعية .**

ان التصورات الدينية التي تعكس تبعية الناس للقوى الخارجية تستتبع افعالا مناسبة : فان الناس يسعون لكسب عطف القوى الفائقة الطبيعة التي يعتبرون انهم تابعون لها ، ويخضعون لها ويسجدون امامها لكي يجنبوا انفسهم مختلف البلايا ويوجهوها الى اعدائهم . ان الدين يضع اشكال «مخاطبة» هذه القوى الفائقة الطبيعة ، اشكال اقامة «الصلة» معها . وبواسطة هذه الاشكال ، يطلب الانسان من الآلهة العون والنصيحة والعزاء والعطف ، والخ .. وتنبثق العبادة الدينية مع نظام مناسب من التقاليد والشعائر والطقوس . وهذا النوع الخاص من النشاط قد ادى الى ظهور خدم العبادة ـ الشامانات ، والكهان ، والقسس ، ومن اليهم ، الذين يعتبرون وسطاء بين الناس والالهة .

ان الدين يضبط سلوك الانسان ونشاطه في المجتمع ، والجماعة والعائلة ، الخ .، بواسطة مختلف الاحكام (التابو ، الوصايا ، المواعظ ، التعاليم ، الخ .) المعطاة باسم الاله ، والمقدسة بالتالي .

اذن ، ان الدين هو نتاج ظروف اجتماعية تسود في ظلها على الناس قوى غريبة عنهم ، طبيعية او اجتماعية ، تتخذ في اذهانهم شكلا خياليا لقوى غير ارضية ، فائقة الطبيعة ، يؤمنون بها

ويسجدون لها . والدين يقيم صلة «مقدسة» مع هذه القوى . ان ضرورة انبثاق الدين تشترطها حاجات النظام الاجتماعي الى «اشكال مقدسة» لضبط نشاط الانسان .

فقط في التشكيلة الشيوعية التي يتحرر فيهـــا الناس من سيطرة قوى التطور الاجتماعي العفوية ، يقضى على الظروف التي ينبع منها الادراك الديني .

ان الحزب الشيوعي لا يلزم موقف الحياد من الايديولوجية الدينية ولا يسعه ان يكون عديم الاكتراث بها لان مفهومه عن العالم الحادي .

ان ماديي الماضي العظام قد كتبوا ، في سياق نضالهم ضد الدين ، كثرة من المؤلفات الالحادية الكفاحية والبديعة ؛ ولكن بما انهم كانوا مثـــاليين في فهم التاريخ ، فانه لم يكن بوسعهـــم ولم يستطيعوا ان يفهموا جذور الدين الاجتماعية ويدلوا على سبل تذليله .

الا ان المادية الدياليكتيكية التي تذلل محدودية الماديـة السابقـــة لها تضع النضـــال ضد الدين على اساس علمـــي . ويطرح الماركسيون مسألـــة الموقف مـــن الدين بالارتباط مع الممارسة الملموسة للنضال الطبقي ضد الرأسمالية . ان الاحزاب الماركسية-اللينينية تبذل جهدها لكي ترص في النضال من اجل الاشتراكية والشيوعية جميع الشغيلة بصرف النظر عن عقائدهم ومفاهيمهم ، بصرف النظر عن ادیانهم . وهي تطالب بفصل الكنيسة عن الدولة ، وتعارض ملاحقة الناس واضطهادهم بسبب انتمائهم الى هذا الدين او ذاك ، وتقسيم المواطنين على اساس الدين . ان وحدة الشغيلة في النضال من اجل السعادة في الارض اهم من الخلاف حول ما اذا كان في السماء اله . وفي الحركة الديموقراطية العامة دفاعا عن السلام ، تشترك جماهير واسعة من الناس ، بصرف النظر

عن عقائدهم السياسية والدينية ، بمن فيهم مؤمنون وحتى رجال دين ذوو ميول تقدمية .

فكيف توضع في ظل الاشتراكية مسألة الموقف من الدين ؟ ان التحويلات الاجتماعية الاقتصادية الجذرية في الاتحاد السوفييتي قد قوضت جذور الدين الاجتماعية . وادى تقويض جذور الدين الاجتماعية وارتفاع مستوى الشغيلة الثقافي الى تحرر اغلبية الشعب السوفييتي من النظرات الدينية . وانتشرت الفلسفة الماركسية-اللينينية في الاتحاد السوفييتي بين اوسع فئات الشغيلة .

ومع ذلك ، لا تزال النظرات الدينية منتشرة بين قسم من الشغيلة في الاتحاد السوفييتى . فما هو السبب ؟ ان النظرات الدينية قد ترسخت في ادراك الناس خلال قرون وقرون ، فمن الطبيعي ان لا يتمكن الشعب كله من التحرر منها في اجل قصير . وفضلا عن ذلك ، اسهمت الحرب الطاحنة ضد الفاشية الالمانية وما تسببت به للشعب السوفييتي من احزان وآلام ، في انتعاش النظرات الدينية بعض الشيء بين قسم من السكان . كذلك لا يجوز ان نسقط من الحساب نشاط مختلف المنظمات الدينية .

وتبين الدراسات السوسيولوجية الملموسة ان التدين بين السكان يدعمه وجود التقاليد الدينية ووجود البيئة الدينية التي تتجدد (الشيع ، الطوائف ، العائلات المتدينة ، الخ .) كما تدعمه ظروف الحياة الشخصية ، وذلك حين يلجأ الناس الى الدين من اجل العزاء والسلوى بحكم التقاليد او بسبب خور في النفس .

ان الحزب الشيوعي السوفييتي يقوم بعمل منهاجي غايته مساعدة الشغيلة في التخلص نهائيا من العقائد والاوهام والخرافات الدينية .

باى اساليب ووسائل يمكن اداء هذه المهمة في المجتمع الاشتراكي ؟

يستحيل تذليل الاوهام والخرافات الدينية عن طريق المنع والعنف والاجراءات الادارية . فان هذه الاعمال لا تؤدى الا الى نتائج معاكسة اى الى تقوية وتاجيج نيران التعصب الديني الاعمى. وعند تقديم البرهان على بطلان العقائد الدينية ، يجب تحاشي كل اهانة لخدم الدين ولمشاعر المؤمنين .

ان دستور الاتحاد السوفييتي قد ثبت قانونا وشرعا حرية الضمير واعلن الدين قضية شخصية خاصة حيال الدولة . وينص دستور الاتحاد السوفييتي على فصل الدين عن الدولة وفصل المدرسة عن الدين ، كما ينص على حرية ممارسة الشعائر الدينية وعلى حرية الدعاية ضد الدين .

ان فصل الدين عن الدولة والمدرسة عن الدين ، المطبق في الاتحاد السوفييتي بانسجام تام ، يؤمن حرية في الضمير لا يعرفها بالفعل اى بلد رأسمالي . وان عملية تذليل الدين الجارية في الاتحاد السوفييتي مرتبطة سواء باشتراك جميع الشغيلة في بناء الشيوعية بنشاط ووعي ، وبرفع مستوى حياة الشعب ، المادية والثقافية ، وبتصفية بقايا التقسيم الاجتماعي القديم للعمل ، ام بتوسيع النضال الفكرى ضد المفهوم الديني عن العالم ، وبالدعاية العلمية الالحادية المنهاجية الدائبة .

الفن ، كما سبق وقلنا يعود الى ميدان خاص من ميادين الحياة الاجتماعية ، هو ميدان التفهم الفني العملي للنشاط . ولكنه لا يجوز الظن ان هذا الميدان يقع الى جانب الميادين الاخرى . كلا. فالحال آخر . ان علاقة الانسان الجمالية بالواقع تفعم جميع وجوه النشاط البشرى وكل تنوع وتعدد العلاقات البشرية . ولا يمكن فرز هذا الميدان واعتباره ميدانا خاصا مستقلا الا بالتجريد . فان الانسان لا يبدع ويصنع وفقا لقوانين العلم وحسب ، بل ايضا وفقا

«لقوانين الجمال» . ولهذا نجد العنصر الجمالي في ادوات العمل وفي سلع المعيشة اليومية ، وفي العلاقات بين الناس ، بل في كل مكان . ولكن المسألة كلها في انه هنا عنصر ثانوى ، مرافق ، وليس عنصرا رئيسيا . مثلا . يجب ان تكون الالبسة جميلة ، ولكنه يجب اولا ان تكون مناسبة لفصل السنة ، وان تكون مريحة ، والخ .. فالمقتضيات الجمالية تخضع هنا لمقتضيات الفائدة .

اذن ، فرغم ان ميدان الجمال خارق السعة ، ان المبدأ الجمالي لا يكتسب شأنا مستقلا ، غير تابع ، الا في الفن الصرف ، اى في الادب والموسيقى والرسم ، الخ ..

ان الفن بوصفه شكلا من اشكال الادراك الاجتماعي ونوعا خاصا من نشاط الناس يقصد تثبيت علاقة الانسان الجمالية بالواقع ، ويصوغ ويوطد ممارسة المجتمع الجمالية . وخاصة هذا الشكل من الادراك انه **انعكاس مجازى وتصوير مجازي للواقع.** والمقصود بالواقع هنا كل ما يحيط بالانسان ، كل ما يرتبط به في حياته ونشاطه : الطبيعة ، المجتمع ، العالم الداخلي من افكار الناس ومشاعرهم وانفعالاتهم .

ان الفن ظاهرة خارقة التعقيد والتنوع . ولكي نتفهمه ، لنبدأ من محاكمة بسيطة . كل امرىء ، حين يطالع كتابا او يشاهد فلما او مسرحية او لوحة رسام ، يقدرها ، حتى وان لم يدرك ذلك ، من ثلاث وجهات نظر : اولا ، هل كان **من الطريف** له ان يطالع او يسمع او يشاهد ، ثانيا ، هل **صحيح** وصف ما تناوله الكتاب او المسرحية او اللوحة ، ثالثا ، **اى افكار او مشاعر** تولد عنده هذه المنتوجات . فاذا تأملنا هذه العلاقة الناشئة مباشرة ، امكننا القول اننا نقدر كل منتوج فني من حيث **فنيته وصحته وفكريته** . وليس هذا من قبيل الصدفة ، لان الفن من حيث جوهره ، اى بصورة

موضوعية ، يتضمن فعلا في كل واحد جميع هذه العناصر الثلاثة : **الجمالي ، العرفاني ، الايديولوجي .**

يمكن ، بالطبع ، تلقف احد هذه العناصر ، واضفاء صفة الاطلاق عليه ، وتصوير الامر كأن الفن هو مجرد معرفة تختلف عن العلم بشكل المعرفة الفني الخاص ، او مجرد ايديولوجية تختلف مثلا ، عن الافكار السياسية والاخلاقية بالعرض الفني البياني لهذه الافكار ، او مجرد ميدان للجميل قائم بوصفه «الفن لأجل الفن» . ان كلا من وجهات النظر هذه غير صحيحة ، لانها وحيدة الجانب . ولكن كلا منها تأخذ جانبا معينا من الفن ، ملازما له فعلا . فمن الواضح اذن ان يتكشف جوهر الفن وخاصته في وحدة جميع هذه الجوانب .

لنبحث بايجاز عناصر الفن الاساسية .

ان الفن بوصفه انعكاسا للواقع هو شكل من اشكال معرفته . ولكن هذا شكل اصيل للمعرفة يختلف عن العلم . واصالته تقوم فيما يلى .

اولا . ان العلم يعكس العام الجوهرى في الواقع ، مجردا اياه من الفردى ، الملموس الذى يرتبط به فعلا . اما الفن ، فانه يعكس العام كما هو موجود في الحياة ، اى في صلته الفعلية مع الفردي والملموس . اى **ان العلم يعكس القوانين والفن يعكس النموذجي .** ولهـــذا لا داعـــي لنا ، مثلا ، لان نكشف مـــن جديـــد قانونا سبق واكتشفه العلم . اما النموذجي ،ـ مثلا هذا النموذج الاجتماعي او ذاكـ ، فمن الممكن ان ينعكس مرارا وتكرارا في الفن لانه يظهر في الحياة بمظاهر ملموسة كثيرة .

ثانيا . ان المعرفة في العلم هي انعكاس للموضوع كما هو موجود بحد ذاته ، بصورة مستقلة عن الانسان وادراكه وارادته . اما الفن ، فانه يحاول ان يعكس ، لا مجرد الواقع بحد ذاته ، بل

على وجه الضبط **الموقف الانساني** منه ، المشروط ، والحق يقال ، بخواص هذا الواقع الموضوعية . وحتى حين يقتصر الفن على عكس الطبيعة (المنظر الساكن ، المنظر الطبيعي ، الخ .) ، فان الانسان هو الذى يشغل مكان الصدارة من اهتمام الفنان . مثلا . ان لوحة «الخريف الذهبي» لليفيتان ، او لوحة «الكروم في ارل» لفان غوغ ، او موسيقى «فصول السنة» لتشايكوفسكي تعكس تلك الاحساسات والانطباعات والانفعالات التي توقظها في الانسان الظاهرة المعنية من ظاهرات الطبيعة . ان استنساخ الطبيعة العديم الروح لا يعتبر انتاجا فنيا . ولقد قال غوته ذات مرة عن حق وصواب انه يمكنه ان يعتبر كلبا مرسوما بدقة كلبا ثانيا ، لا انتاجا فنيا . فان مكان الصدارة من اهتمام الفن يشغله دائما الانسان في علاقته بالطبيعة وبالناس الآخرين ، وعالم مشاعره وافكاره وانفعالاته .

ثالثا . خلافا للعلم ، يعطي الفن وحده معرفة خواص الواقع الجمالية . ففي استطاعة علماء المحيط والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا ، الخ .، ان يعطوا وصفا شاملا للبحار من حيث عناصرها الفيزيائية وخواصها الكيماوية وقوامها البيولوجي ، والخ.. ولكن الفن وحده يستطيع ان يعكس جمال البحر .

وعليه **كان للفن موضوعا خاصا مميزا ليعكسه** . وتبعا لذلك، يتصف الفن بشكل اصيل للعكس . **فان الفن يعكس الواقع في صور فنية .**

ان الصورة الفنية هي تعبير عن الجوهري ، النموذجي من خلال الفردي ، او ، بتعبير آخر ، تعميم للجوانب النموذجية ، الجوهرية من الواقع في شكل الظاهرة الفردية ، اي في شكل شعورى ملموس. ولكنه لا يجوز الظن ان عملية الابداع الفني تقوم في البحث عن النماذج وفي مجرد نقلها الفوتوغرافي الى الانتاج الفني ، بل بالعكس .

فان هذه العملية هي نتيجة فصل وابراز لما هو عام وجوهري في الواقع ، لما بوسعه ان يستثير عند الناس افكارا وانفعالات ومشاعر نموذجية . ولكن **ليس كل انعكاس مجازي صوري واقعا فنيا** . فان كثيرين من الناس ينظمون الشعر ويرسمون اللوحات . ولكن هذا لا يعني ان كل منهم يضع منتوجا فنيا . ان الفن يعكس الواقع ، لا في الصور بكل بساطة بل في الصور الفنية ، اي انـــه انعكاس **جميل** للواقع . فان الانعكاس نفسه يجب ان يكون جميلا بغض النظر عما يعكس في الفن : الخير او الشر ، عطيل او ياغو . وعليه تملك الصورة في الفن طبيعة جماليـــة وتعبر عن الادراك الحسي الجمالي للواقع ، وتولد مشاعر جمالية . فالحيادى جماليـــا لا يمكنه ان يتجسد في الصورة الفنية . فلا يمكن ، مثلا ، تصوير حركة الالكترون في الذرة ، والايض في الجســـم ، وعلى العموم ، الظاهرات التي لا تؤثر في شعور الانسان ، والتي لا يمكنها بالتالي ان تستثير احساسا جماليا .

صحيح انه لا يجوز اعتبار الفن والايديولوجية شيئا واحدا، ولكنه لا يجوز كذلك فصل الفن عن الايديولوجية . فالفن يرتبط بالايديولوجية من جانبين . اولا ، ان الفن بوصفه عنصرا من نظام اجتماعي معين ، يبرز حتما كناقل للافكار السياسية والحقوقيـة والاخلاقية والجمالية والفلسفية وغيرها من افكار طبقات معينة في مجتمع ملموس معين . ثانيا ، ان الفن ايديولوجي من حيث طبيعته بالذات . ذلك **ان الفن لا يعكس الواقع وحسب ، بل يقيمه ايضا ويفصح عن موقف معين منه** . ان رجال الفن يؤكدون دائما شيئا ما وينفون شيئا ما بمنطق صورهم الفنية ، اى انهم يناضلـــون بنحو او آخر ، واحيانا حتى بصورة مستقلة عن ارادتهم ، من اجل مثل اعلى اجتماعي معين . **ان كل فن فكري** ، سواء اعترف بذلك رجال الفن ام لا ، سواء فهموا ذلك ام انكروه . ولهذا يتبين ان

حتى اولئك الكتاب او الفنانين الذين ينادون « بلافكريتهم » هم في الواقع ناقلو ومروجو افكار معينة . ان خبرة التاريخ تقدم البرهان المقنع على **ان «اللافكرية» في الظروف الراهنة انما هي شكل لنشر الافكار البرجوازية .**

ان طبيعة الفن الايديولوجية هي التي تربطه بالتشكيلات التاريخية الملموسة وبالطبقات التي تكونها ، وتتيح التمييز بين فن مجتمع الرق وفن المجتمع الاقطاعي ، او بين الفن الشيوعي والفن الرأسمالي ، وتبيان طبيعة الفن الطبقية ودوره العملي . فقط في التشكيلة الشيوعية ، يتحرر تطور الفن من التناحرات الطبقية ويخضع لمصالح التطور الروحي لجميع افراد المجتمع .

ولكن خاصة الفن الرئيسية ، ان العنصرين العرفاني والايديولوجي يقومان فيه على اساس جمالي . فان ظاهرات الواقع تبعث وتقيم في الفن تبعا ووفقا لصفاتها الجمالية ، وحسب القوانين الجمالية وبواسطة المقولات الجمالية ، وعلى هدى المثل العليا الجمالية . وهذا يعني ان رجال الفن يصورون ويقيمون ظاهرات الحياة ، سواء منها السامية ام المنحطة ، الجميلة ام القبيحة ، الفاجعة ام المضحكة . ولهذا السبب بالذات ، كان بمقدور منتوجات الفن ان تستثير **مشاعر جمالية** . ان هذه المشاعر هي عبارة عن تقييم للواقع بشكل انفعالات خاصة . والانفعالات الجمالية هي ذلك الاسلوب لادراك الاشياء والظاهرات الملموسة والنشاط الانساني ومنتوجات الفن التي تحمل الانسان على الاعجاب والسرور والبكاء والغضب والحب والكره والتهليل والرقة والحزن . ان الاحساس الجمالي هو تمتع بالطبيعة والعمل ونتاج النشاط والانسان . ولكن الفن هو الذى يضطلع بالدور الاكبر في تكوين الاحساسات الجمالية . فهو الذى يجعل من الشعور الذى يخالج بغموض نفس كل انسان يشاهد شيئا معينا او ظاهرة ،

او وضعا حياتيا او عملا بشريا ، شعورا واضحا صريحا . وعلى هذا تقوم هذه الظاهرات الملحوظة احيانا كثيرة ومفادها ان واقعا مرسوما ، مثلا ، في كتاب يؤثر فينا اكثر مما يؤثر واقع مماثل نشاهده مباشرة بام عيوننا . ان هذا يبين ان بمقدور الفن ان يكون حساسيتنا ، وانه يملك قوة هائلة للتاثير الانفعالي . كتب ماركس يقول : «ان نتاج الفن يخلق جمهورا بمقدوره ان يتفهم الفن» * .

وهكذا ، على اساس الممارسة الاجتماعية التاريخية وتطور العلم والفن ، يجرى في سياق التاريخ ، لا تراكم معارف الانسان عن الواقع المحيط وحسب ، لا تطور العقل البشرى وحسب ، بل ايضا تطور واغتناء الحساسية البشرية ، الجانب الانفعالي العاطفي من الانسان . وهذا الجانب يتيح للانسان ان يتفهم خواص الواقع الجمالية بصورة اعمق فاعمق . ان تطور الجانب الانفعالي من الانسان هو سمة ملازمة لتطور ثقافته .

في ظل المجتمع الاستثمارى ، كان قسم كبير من القيم الفنية ولا يزال عسير المنال على الشغيل . وفي الوقت نفسه ، يفسد الاحتكاريون في الدول الامبريالية المعاصرة اذواق الجماهير الواسعة مستغلين لهذا الغرض وسائل الاعلام الجماهيرى الجبارة . فقط في ظل الاشتراكية ، تغدو منتوجات الفن في منال الشعب ، وتسهم اكثر فاكثر في تربية مشاعره الجمالية . ولقد حدد لينين بعمق ووضوح ، في حديث له مع كلارا زيتكين ، مهام الفن الاشتراكي فقال : «ان الفن يخص الشعب . ويجب ان يمد اعمق جذوره الى اعمق اعماق الجماهير الكادحة الغفيرة . يجب ان يكون مفهوما لهذه الجماهير ومحبوبا منها . يجب ان يوحد احساس هذه

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ١٢ ، ص ٧١٨ .

الجماهير وفكرها وارادتها ، وان يرفعها . يجب ان يوقظ فيها الفنانين ويطورهم» * .

في هذا المطلب ـ **ايقاظ الفنانين وتطويرهم** ـ يتجلى الدور الذى يعود الى الفن في مضمار تربيـــة الاذواق الجماليـــة لدى الجماهير .

في وحدة العنصر الجمالي والعرفاني والايديولوجي ، يغدو الفن وسيلة خاصة جبارة لتربية الناس ، ويملكُ بفضل سهولة مناله ، وملموسيته ، وبروزه ، قوة هائلـــة للتاثير في الانسان . **ان الفن وسيلة للتربية الفكرية والاخلاقية والجمالية** . وبمـــا انه ينطوى دائما على شحنة فكرية معينة ، فانه يشكل اداة هامة في النضال الطبقي . وتبعا لمضمونه الفكرى ، بوسعه ان يضطلع وهو يضطلع فعلا بدوو تقدمي او رجعي . فان الفن الذى يضع نفسه قصدا وعمدا في خدمة الشعب والتقدم يكتسب شأنا اجتماعيا تحويليا كبيرا . فهـــو بتاثيره في عقول المعاصرين ومشاعرهـــم ، يشترك بنشاط في النضال من اجل تصفية نظام الرأسمالية الذى شاخ وولى زمنه ، ومن اجل توطيد المجتمع الشيوعي .

تشغل **الفلسفة** مكانا خاصا بين جميع اشكال الادراك . فهي من جهة اقلها انتشارا ومنالا بين الجماهير الشعبية ، ومن جراء هذا ، قد يخيل ان تأثيرها في مجرى التاريخ لا يذكر ؛ ومن جهة اخرى ، بما ان الناس يسترشدون في كل نشاطهم بمختلف اشكال الادراك الاجتماعي ، وبما ان جميع هذه الاشكال مرتبطة بنحو او آخر بالمفهوم النظرى العام عن العالم الذي تعطيه الفلسفة ، فانه يتبين ان تأثير الفلسفة في سير التاريخ كبير جدا . ولذا ، رغم ان الفلسفة تبدو ظاهرة من ظاهرات الادراك لا تهم الا حلقة ضيقة من

---

* لينين . «في الثقافة والفن» . موسكو ، ١٩٦٠ . ص ٥٢٠ . الطبعة العربية . «في الثقافة والثورة الثقافية» . دار التقدم ، موسكو . ١٩٦٨ . ص ٢٢٨ .

المحترفين ، الا انها تعتبر في الواقع نظاما من نظرات تتسم باهمية وفائدة اجتماعية واسعة .

ان خاصة الفلسفة تتحدد بكونهـا في الوقت نفسـه شكلا للمعرفة يشغل مكانا معينا في مجمل نظام العلوم ، وتعبيرا نظريا عن مصالح مختلف الطبقات ، اي ايديولوجيتها التي تشغل كذلك مكانا معينا في نظام الاشكال الايديولوجية لكل مجتمع .

ان **الفلسفة** ، بوصفها شكلا للمعرفة ، **هي نظام من مفاهيم مصاغة نظريـا وتصف العالم ككل واحد ، ككل مترابط ، وسبل ووسائل معرفتـه من قبل الانسان** . وخلافـا للعلوم الملموسـة (المختصة) **تنظر الفلسفة الى العالم من ناحية اعم سماته وقوانينه التي تربط مختلف حالاتـه الملموسـة (المنفردة)** . صحيح ان الفلسفة كانت تشمل كذلك المعارف العلمية الملموسة في الدرجات الاولى من تطور المجتمع ، عندمـا لم يكن العلـم متطورا ، وكانت تدرس قضايا صارت فيما بعد موضوع العلوم المختصة . ولهذا كان موضوع الفلسفة فيما مضى اوسع بكثير مما هو عليه في الوقت الحاضر . ان اندماج الفلسفة والعلوم الملموسة يشكل سمة مميزة لعدم نضوج المعرفة ، وتعبيرا عن محدوديتها التاريخية . ولكن ، رغم كل هذا ، تقترن ولادة الفلسفة بوصفها شكلا خاصا من اشكال المعرفـة بالصياغة النظريـة لبعض التصورات العامة عن العالم ولمعرفة الانسان له .

ان الحاجة الى مفاهيم وتصورات عامة من شانها ان تعطي وصفا كاملا عن العالم وعن عملية معرفته هي التي ولدت الفلسفة . ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان النـاس لا يحتاجون في مجرى الممارسة التاريخية الى معرفـة مختلف الاشياء والظاهرات والى معرفة خواصها التي تجعلهـا مختلفة متمايزة بعضهـا عن بعض وحسب ، بل يحتاجون كذلك الى معرفة الصلات بين الاشياء والى معرفة انتقالهـا من حالة الى اخرى . وعلى هذا الاساس تنبثق

ضرورة التفهـــم النظرى للمسائل المتعلقـــة بتنوع وتعدد الاشياء المحيطـة بالانسان ، وبوحدة العالم ، وبسبل الانتقال من الواحد الى الكثير ، والخ .. وللتفكير النظرى خاصة مفادها انه لا يكتفي بالمظهر المباشر ، بل يجهد للتعمق في كنه الاشياء ولعكسه في مفاهيم . فعندما اكد الفيلسوف الاغريقي هيراقليت ، مثلا ، ان هذا «العالم لم يخلقه اى من الناس واى من الالهة، بل كان ولا يزال وسوف يكون نارا حية الى الابد تندلع بصورة طبيعية وتنطفئ بصورة طبيعية» ، كانت تلك محاولة ساذجة ، ولكنها صحيحة من حيث جوهر الامر ، لتفسير العالم انطلاقا من العالم بالذات ، لكشف الوحدة الداخلية الجوهرية للاشياء المحيطـــة من وراء تنوعها وتعددها الظاهري .

ولكن الفلسفة ، كما سبق وقلنا ، ليست مجرد شكل لمعرفة الواقع . **فان الفلسفة وحدها** ، خلافا لجميع العلوم الاخرى ، **تطرح وتحل المسألة الاساسية في كل نظرية عن المعرفة**ــ اي مسالة **ما يشكل وحدة العالم، ما هو الاولي الرئيسي، الاساسي في العالم ، اي ما هو «المبدأ الاولي» الذي نجم عنه تنوعـــه** . ولهذا تبرز الفلسفة وحدها بين جميع العلوم بصفة علم يسعى الى اعطاء مفهوم نظرى عام عن العالم ، الى اعطاء مذهب معين . ولكن مذهب الناس لا يشمل العالم نفسه وحسب ، بل يشمل كذلك علاقة الانسان به . وهذه العلاقـــة رهن دائما بوضـــع الانسان في المجتمـع وبالمصالح الناجمة من هذا . **ان الفلسفة قد تحددت على الدوام ،** في نشوئها وتطورها ، **بمصالح الناس المادية** الناجمة من اوضاعهم في نظام من علاقات اجتماعية معينة .

مع انقسام المجتمع الى طبقات ، ومع تطور النضال الطبقي ، ظهرت الحاجة الى تعليل نظري لمصالح الطبقـــات المتناضلـــة ولمصالح مختلف الفئات الاجتماعية المتصارعة . ولكنـــه كان ينبغي لهذا الغرض ، اولا ، اظهار المصلحة الخاصة للطبقة المعنية

بمظهر المصلحة العامة ، ثانيا ، استخلاص مطامح الطبقة المعنية ومثلها العليا من النظرة العامة الى العالم والى جوهره ، وتصوير المصلحة الطبقية بصورة ضرورة نابعة من طبيعة الاشياء ذاتها ، من كنهها ذاته . وليس من العسير ان نفهم انه لم يكن من الممكن ان يقوم بهذه المهمة غير الفلسفة . ففيها على وجه الضبط ، يصاغ في شكل نظري مجرد مفهوم عام عن العالم يناسب وضع الطبقة المعنية ومصالحها ، وتعلل تطلعاتها الفكرية العامة ، وموقفها الاجتماعي السياسي ، وبذلك تكون الفلسفة ايديولوجية الطبقات المتناضلة . وعليه **تشكل وحدة المهام العرفانية والايديولوجية خاصة مميزة للفلسفة بوصفها شكلا من اشكال الادراك الاجتماعي.**

ولكنه يجب ان لا يغيب عن البال ان الصلة بين انشاءات الفلاسفة الايديولوجية وبين المصالح الحقيقية للطبقات المتناضلة لم تكن دائما واضحة للفلاسفة انفسهم . وفضلا عن ذلك ، كان كثيرون منهم يعتبرون حقا وصدقا نظرياتهم جوابا عن القضايا الفلسفية الخالدة مثل العلاقة بين المادة والادراك ، امكانية معرفة العالم ، كنه الحركة ، طبيعة الانسان ، والخ ، - اى ، بايجاز ، نتيجة للبحوث عن الحقيقة . ولهذا ، عندما ننعت هذا الفيلسوف او ذاك بانه ايديولوجي طبقة معينة ، فاننا لا نقصد البتة انه تكلم عن وعي باسمها او انه كان ينتسب اليها بمولده ووضعه . ان الفيلسوف يصبح ايديولوجي طبقة معينة اذا توصل نظريا الى نفس الاستنتاجات التي تتوصل اليها هذه الطبقة عمليا .

ان نضال الطبقات التقدمية ضد الطبقات الرجعية هو القوة المحركة لتطور التشكيلات التناحرية . **ان الفرق في اوضاع الطبقات ومصالحها ينعكس في مفاهيمها عن العالم ، في الصراع بين المادية والمثالية . ان المادية والمثالية هما المعسكران الاساسيان ، الحزبان الاساسيان في الفلسفة ، وهما يختلفان في حل المسألة الاساسية في الفلسفة ، مسألة علاقة الفكر بالوجود ،**

علاقة الروح بالطبيعة . ان هذه المسالة اساسية بالنسبة للفلسفة للسبب التالي على وجه الضبط وهو ان حلها على هذا النحو او ذاك يشترط فهما معينا للعالم ، اي فهم العالم من حيث طبيعته : أهو مادي او مثالي . ان حل هذه المسالة يعطي اساسا نظريا لتحليل جميع المسائل الفلسفية الاخرى . فاذا كان العالم ماديا ، فان مهمة معرفته تقوم في دراسة خواص العالم المادى وصلاته وقوانينه كما هي عليه موضوعيا . اما اذا كان مثاليا ، فان مهمة معرفته لا تقوم في دراسة المواضيع المادية بل في كشف الجوهر الروحي ، الرباني للعالم .

ان المفهوم المادي عن العالم هو فهم العالم كما هو ، بدون اضافات غريبة ؛ اما المثالية ، فانها تعطي فهما غير صحيح في اساسه عن العالم ، مفهوما مشوها عن العالم .

وفي الصراع بين المادية والمثالية ، في تصادم مختلف الاتجاهات والنظريات والآراء الفلسفية ، ينعكس الصراع بين الطبقات الاجتماعية .

ولكن عند تحليل التنوع الهائل من الانظمة الفلسفية المتعاقبة في التاريخ تحليلا ملموسا ، لا ينبغي الاكتفاء بطابع العلاقات بين الطبقات في الزمان المعني والبلد المعني . فمن المهم جدا كذلك ان يؤخذ بالحسبان مستوى تطور العلوم ، ولا سيما العلوم الطبيعية ، والاحتياطي الموجود من التصورات الفلسفية او ، كما يقال ، المادة التفكيرية ، وكذلك الجو الروحي للمجتمع المعني ، — اي حالة ثقافته وحالته النفسية وطابع تأثير هذا الشكل او ذاك من اشكال الادراك ، والخ . .

ان **ظهور الماركسية** هو اهم مرحلة في تطور الفلسفة التاريخي . فان ماركس وانجلس كانا اولي من وضعا فلسفة تطبق النظرية المادية بدأب وانسجام ، لا على الطبيعة وحسب ، بل على المجتمع ايضا . ان تاريخ الفلسفة ما قبل ماركس هو ، والحق

يقال ، ما قبل تاريخ المفهوم العلمي عن العالم . ولكن هذا لا يعني ان لدراسته فائدة مجردة صرف . بل بالعكس ، فان لدراسته شانا كبيرا جدا ، لا لأجل خوض النضـــال الايديولوجي العصري بنجاح وحسب ، بل ايضا لاجل تطوير الفلسفة الماركسية-اللينينية العلمية . وقد اوضح لينين انه لا يمكن للمرء ان يصبح شيوعيا ، اذا لم يستوعب جميع الثروات التي كدستها البشرية . وفي عداد هذه الثروات ، ياتي كذلك تاريخ الفكر الفلسفي .

ان الفلسفة الماركسية هي مفهوم البروليتاريـا عن العالم . وهي ، اذ تتطور على هذا الاساس الاجتماعـــي وتخدم نضــال البروليتاريا الطبقي ، تقطع كل صلة مع اسس مفهوم الطبقات الاستثمارية عن العالم . وهي تعتبر الواقع ، لا كموضوع للتامل ، بل كشيء يجب تحويله تحويلا ثوريا . ولقد اكد ماركس : «ان الفلاسفة لم يفعلوا غير ان **فسروا** العالم باشكال مختلفة ولكن المهمة تقوم في **تغييره**» * .

مع ظهور الماركسية ، يتغير موقف الفلسفة من الواقع ، فان الفلسفة تكتسب طابعا ثوريا ، فعالا ، وتصبح اداة لتغيير العالم عمليا . وخلافا للفلسفة السابقة التي لم يكن لها مخرج الى الجماهير ، وكانت محصورة في اطار بضع مدارس غير كبيرة ، **ربطت الفلسفة الماركسية نفسها قصدا وعمدا بنضـــال جماهير الشعب الواسعة .**

ولا يمكن ان يخدم الشعب ونضاله في سبيل تحويل المجتمع خدمة فعالة ناجعة غير الفلسفة العلميـــة التـــي تعكس بصورة صحيحة قوانين الطبيعة والمجتمع الموضوعية . وان الفلسفـــة

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٣ ، ص ٤ . الطبعة العربية . ماركس وانجلس . مختارات في اربعة اجزاء . الجزء الاول . دار التقدم . موسكو . ١٩٦٨ . ص ٤٠ .

الماركسية تجمع في نفسها ، في الصميم وبصورة لا انفصام لعراها ، بين العلمية والثورية . **ان فلسفة البروليتاريا ، هي ايديولوجية علمية اي انها في الوقت نفسه ايديولوجية وعلم** . وفيها قضي للمرة الاولى على التناقض بين العنصر الايديولوجي والعنصر العرفاني ، الذي ، كان يلازم ، بهذا القدر او ذاك ، كل الفلسفة السابقة .

ومع ظهور الماركسية يتغير موقف الفلسفة من العلوم . فخلافا للفلسفة السابقة ، ليست الفلسفة الماركسية ما يسمى علم العلوم الذي يفرض استنتاجاته على العلوم الملموسة . فهي علم بين العلوم الاخرى ، علم يختلف عنها بموضوعه . ان الفلسفة الماركسية-اللينينية ، اذ تدرس قضية العلاقة بين الموضوع والذات واعم قوانين تطور العالم المادي والتفكير نفسه ، تعطي العلوم الاخرى المفهوم الصحيح عن العالم ، ونظرية وطريقة المعرفة العلمية .

لقد تطورت الفلسفة السابقة في غمرة النضال بين المادية والمثالية عن طريق تعاقب مختلف الانظمة الفلسفية . وحين كان الوضع التاريخي يتغير ، كانت الانظمة الفلسفية القديمة تخلي المكان وتنشأ انظمة فلسفية جديدة . ومع ظهور الماركسية ، يتغير طابع تغير الفلسفة ذاته . وبما ان الفلسفة الماركسية علم ، فهي تتطور كعلم اي ان مبدأيها الاساسيين — المادية والدياليكتيك — لا يتغيران . ولكن الفلسفة الماركسية تتطور مع تغير الظروف التاريخية ، وكذلك عند ظهور اكتشافات جديدة في العلم ، وتغتني بموضوعات واستنتاجات جديدة . والآن لم تبق ثمة حاجة الى استنباط انظمة فلسفية جديدة عوضا عن الفلسفة الماركسية ، انما ينبغي تطوير الفلسفة الماركسية نفسها . مثلا . مع الانتقال من الرأسمالية ما قبل الاحتكار الى عهد الامبريالية والثورات البروليتارية ، وكذلك نظرا للاكتشافات الجديدة في العلم ، انبثقت ضرورة تعميم خبرة النضال الطبقي الجديدة ومكاسب

المعرفة . ومن مظاهر عظمة لينين ، انه ادى هذه المهمة ورفع الماركسية بالتالي الى درجة جديدة ، ضاربا المثل على التطوير الخلاق للنظرية الماركسية عموما والفلسفة الماركسية خصوصا . **وباسم لينين ترتبط المرحلة الجديدة ، اللينينيـــة ، في تطوير الفلسفة الماركسية .**

ان الفلسفة الماركسية-اللينينية تتطور في معمعان النضال ضد مختلف النظريات المثالية والميتافيزيائية والمادية المبتذلة ، في معمعان النضال ضد الانحرافات عن الماركسية-اللينينيـــة ، في معمعان النضال ضد الجمود العقائدى والتحريفية .

ونظرا لانقسام العالم الى نظامين اجتماعيين متضاديـــن ، تضطر الماركسية-اللينينية الى النضال ضد ايديولوجية معسكر الرأسماليـــة المضاد ، بما فيه الفلسفة الرجعية للبرجوازيـــة الامبريالية . ان الفلسفة الماركسية-اللينينية تناضل من اجـــل تحرير الجماهير من تأثير المفهوم البرجوازي عن العالم بجميـــع صوره واشكاله .

الادراك الاجتماعي والادراك الفردى

لا يوجد الادراك الاجتماعي في معزل عن الادراك الفردي ، لانه لا يوجد في المجتمع كائن مدرك غير الانسان .

ان الادراك الفردي هـــو عالم الفرد الروحـــي . والادراك الاجتماعي لا ينفصل عن ادراك الافراد . ولكن ادراك الافراد ليس مجرد جزء من الادراك الاجتماعي ، فان الادراك الفردي هـــو **ادراك احادي تجتمع فيه بصورة اصيلة** ، في كل حالة بعينها ، **السمات المشتركة** لادراك العهد المعني ، **والسمات الخاصة** المتعلقة بانتماء الفرد الاجتماعي ، والسمات **الفردية** التي تشترطها تربية الفرد ومؤهلاته وظروف حياته الخاصة .

ولهذا لا تنفي وحدة السمات الملازمة للادراك الخاص بالعهد

المعني والطبقة والامة والفئة الاجتماعية المعنيـــة تنوع الادراك الفردي في اطارات تحددها هذه الوحـــدة ، بل انهـــا لا تنفي التناقضات بين الادراك الاجتماعي والادراك الفردي . فهناك وقائع واسعة الشهرة عن افراد ينتمون الى البرجوازية من حيث اصلهم الاجتماعي ووضعهم الاجتماعي وينتقلون الى المواقع الفكريـــة للبروليتاريا ويعملون ضد طبقتهم . وبالعكس ، يخون كثيرون من زعماء الحركة الاشتراكية- الديموقراطيـــة الانتهازيين وحتى بعض الشيوعيين المتقلقلين مصالح الطبقة العاملة التي يتحدرون من صفوفها . اما ان هذا الشخص بعينـــه ، لا شخص ما آخر ، قد انتقل الى مواقع طبقة اخرى ، فمرد هذا الى خصاله ومزاياه الفردية ، رغم ان لهذه الظاهرة ذاتها اسبابا اجتماعية .

ان الادراك الاجتماعي والادراك الفردي موجودان في وحدة دياليكتيكية . فان تكوين الادراك الفردي يجري تحت تأثير ظروف حياة الفرد ، وبنتيجة تفاعله النشيط مع الآخرين ، مع البيئة الاجتماعية المحيطة ، التي تشمل الادراك الاجتماعـــي . ومن الممكن تمييز **عنصرين اساسيين يدلان على اهمية الادراك الاجتماعي في تكوين الادراك الفردي** .

اولا . ان الصلة بالادراك الاجتماعي هي التي تتيح للانسان عكس الواقع في شكل مثالي ، وتوقظ فيـــه القدرة على انتاج المثالي ، اذا جاز القول . وقد كتب ماركس : «ان المثالي لا يعدو ان يكون المادي مغروسا في دماغ الانسان ومتحولا فيه» * . ولكي نفهم هذه الموضوعة فهما صحيحا ، يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان «دماغ الانسان» لا يوجد الا في المجتمع ، وانه اذا كان معزولا عن المجتمع ، عن الادراك الاجتماعي ، عجز عن تحويل المادي الى مثالي «بطريقة انسانية» . ان المثالي (الادراك) لا يوجد الا

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢٣ ، ص ١٠٢ .

اذا كان «مربوطا» بثلاث نقاط : الموضوع ، ودماغ الانسان ، والادراك الاجتماعي الذي يكدس في ذاته اشكال العكس التي صاغها تطور البشرية السابق صياغة اجتماعية .

ان التفاعل مع الادراك الاجتماعي في سياق النشاط يوقظ في الانسان القدرة على ادراك الواقع . وكل انسان بمفرده لا يصبح ذات (فاعل) التفكير الا اذا استوعب اللغة والمفاهيم والمنطق التيهي نتاج تطور الممارسة الاجتماعية التاريخية .

ثانيا ، يأخذ الانسان من الادراك الاجتماعي المعارف الضرورية والثقافة والايديولوجية والخ . . ان الادراك الاجتماعي يشكل الجو الروحي الذي يتحقق فيه النشاط العملي ، حياة الناس اليومية ، وتنعكس فيه القضايا الكبيرة والصغيرة التي تنبثق في حياة مختلف الجماعات والطبقات والامم والمجتمع بأسره . والانسان يتنفس في هذا الجو ، ويعيش فيه ، ويتشبع به ، ويستوعب التقاليد ، والقواعد الاخلاقية السائدة في المجتمع او في بيئة اجتماعية اضيق ، كما يستوعب افكارا وامزجة ونظرات وعادات واذواقا معينة تؤثر في سلوكه وفي موقفه من الواقع .

من هنا ينجم ان ادراك الفرد بمفرده ، اذا جردناه من سماته الخاصة الفردية ، هو ادراك اجتماعي من حيث جوهره ، لان كل فرد هو نتاج ظروف الحياة الاجتماعية في زمنه .

ولكن علاقة الادراك الفردي بالادراك الاجتماعي تشترطها عوامل كثيرة : عمر الفرد ، ونمط حياته ، وطابع نشاطه ، وحاجاته ، ومصالحه ، ومستوى التطور العام ، وحالة المجتمع ، الخ .. ولهذا كان **استيعاب الانسان لتأثير الادراك الاجتماعي انتقائيا** ، وفي هذا الانتقاء تتجلى فردية الانسان .

وفي الوقت نفسه ، **يتطور الادراك الاجتماعي نفسه ويغتني بفضل الناس ، بفضل الكثرة من الادراكات الفردية . ان الادراك الفردي هو وسيلة لتطوير الادراك الاجتماعي** . ولهذا يحمل

الادراك الاجتماعي في تعبيره الملموس سمة ما من خصائص الافراد الذين يشتركون في صياغته . اما فيما يتعلق باشكال واساليب اشتراك الافراد في تطوير الادراك الاجتماعي وآلية اشتراكهم في هذا التطوير ، وكذلك بحجم الجمهور الذي يشترك بنشاط في تطوير الادراك الاجتماعي ، فان هذا رهن بالظروف التاريخية وبعناصر الادراك البنيوية التي تشترك في هذا التطوير (العلم او الثقافة ، الايديولوجية او الادراك العادي ، الخ .) . ولكن هناك على كل حال شرط لا غنى عنه لاشتراك الادراك الفردي في تطوير الادراك الاجتماعي هو الاستيعاب بعين نقادة للمادة التفكيرية المكدسة ، ولانظمة المفاهيم واشكال التفكير المصاغة في سياق التطور السابق .

وعليه يجري انعكاس الواقع في الادراك الفردي من خلال الادراك الاجتماعي ، لان الادراك الفردي يتكون على اساس الادراك الاجتماعي . اما انعكاس الواقع في الادراك الاجتماعي (وتأثيره في الواقع) ، فيجري من خلال الادراك الفردي . فذلك هو دياليكتيك تفاعلهما .

الوظائف الاجتماعية للادراك الاجتماعي

ان الاعتراف بكون الادراك الاجتماعي مشروطا ماديا في كل عهد من العهود التاريخية ، والبرهان على ان الادراك الاجتماعي جانب ضروري من نشاط الناس ، سواء منه المادي الانتاجي ام الاجتماعي كله ، يتيحان حل مسألة وظائفه ودوره الاجتماعي حلا علميا .

ان المادية التاريخية تعارض المثالية التي تعترف للافكار بالدور الحاسم في تطوير المجتمع ، كما تعارض المادية المبتذلة التي تنكر دور الافكار الفعال . ان الموقف الصحيح في هذه المسألة تفصح عنه الموضوعة البسيطة القائلة ان الافكار لا تستطيع ان

تقرر مجرى التاريخ ولكنها تعتبر قوة فعالة قادرة على ان تؤثر في العملية التاريخية ، وتضفي عليها سيماء ملموسة ، وتعجل او تعرقل التطور الاجتماعي . ولكن الناس يحلون في نشاطهم مختلف القضايا ولهذا يستخدمون مختلف الافكار .

ان دور الايديولوجية ، كما سبق وقلنا ، يتجلى في حل القضايا الاجتماعية التي تجابه المجتمع ، وهو رهن بمصالح الطبقة التي تعبر عنها ، وبمبلغ الدقة والعمق الذي تعكس به مقتضيات التطور الاجتماعي الناضجة ، ومصالح الجماهير الشعبية الواسعة .

ولكي تؤثر الايديولوجية ، كل ايديولوجية ، في حياة المجتمع ، لا بد لها ان تصبح قوة مادية .

ان **ايديولوجية الطبقة الاستثمارية السائدة** تتجسد ماديا في المؤسسات التي تنشئها الطبقة السائدة والتي تسهر على مصالحها . وبواسطة الدولة والمدرسة والدين تفرض ايديولوجية الطبقة السائدة على المجتمع بأسره ، وتصبح الايديولوجية السائدة . ومن خلال نشاط مؤسسات البناء الفوقي ، تؤثر ، بوصفها قوة مادية ، في مجرى مختلف التطورات الاجتماعية وتقوم بوظائف اخرى في المجتمع .

ان **فعالية الايديولوجية التقدمية** تتجلى في النضال من اجل توطيد وتطوير العلاقات الاجتماعية الجديدة . وفي هذا النضال ، لا تواجه الايديولوجية الجديدة معارضة الايديولوجية القديمة وحسب ، بل ايضا معارضة القوة المادية لمؤسسات المجتمع القديم . فان «الافكار التقدمية الجديدة لا تستطيع ان تؤدي من تلقاء ذاتها الى القضاء على النظام القديم ، وكل ما تستطيعه هو حمل الناس على تجاوز افكار هذا النظام» * . ولكي تؤدي الافكار الجديدة وظيفتها الاجتماعية وتسهم في ولادة النظام الجديد ينبغي

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢ ، ص ١٣٢ .

لها ايضا ان تصبح قوة مادية . وهي تصبح قوة مادية متى استولت على الجماهير ، ورصتها ونظمتها في النضال من اجل اداء مهام التطور الاجتماعي الناضجة تاريخيا .

وفي سياق النضال ، تخلق الطبقات الاجتماعية التقدميـــــة مؤسسات جديدة لأجل تعزيز وتوطيد انتصار الجديد .

ان **العلوم الملموسة** ولا سيما علوم الطبيعة **تقوم بوظيفة خاصة مميزة** . فخلافا للايديولوجية ، **تخدم علوم الطبيعة مباشرة امر تطوير الانتاج** . فان العلوم الطبيعية الملموســـة ، اذ تعكس قوانين الطبيعة ، تمكن الانسان من استغلال قوانين الطبيعة على نطاق اوســـع فاوسع واعمق فاعمق ، لأجل زيادة انتاجية العمل الاجتماعي . ان مكاسب العلوم الطبيعية لا تتجسد في تنظيـــــم الجماهير ، بل تتجسد قبل كل شيء في ادوات ووسائل الانتاج ، في عمليات تكنولوجية معينة . ولكن بما ان ترقية ادوات العمل تتطلب انماء معارف وثقافة المنتجين المباشرين ، فينبغـــــي بالضرورة ان تنتشر معارف العلوم الطبيعية بين الجماهير . والا استحال رفع مستوى الكادحين الثقافي والتكنيكي .

وبما ان العلوم الطبيعية تعطي المعرفة النظرية عن العالـــم المحيط بنا ، فانها تشكل الاساس لتكوين المفهوم العلمي عـــن العالم ، وقوة جبارة في النضال ضد الصوفيـــــة ، والخرافات ، والادراك الوهمي ، وتصبح بالتالي شريكة في النضال الايديولوجي . وعلاوة على ذلك ، تصاغ معطيات العلوم الموضوعية ذاتهـــا في اشكال ايديولوجية معينة ، الامر الذي يجعل العلم مسرح نضال ايديولوجي .

ان العلوم الطبيعية تؤثـــــر بصورة غير مباشرة (في بعض الاحوال بواسطة القوى المنتجة ، وفي بعضها الآخر بواسطـــة الفلسفة) في جميع ميادين الحيـــــاة الاجتماعية ، بما فيهـــــا الايديولوجية .

وعليه **يرتبط الادراك الاجتماعي بنشاط الناس في جميع ميادين الحياة الاجتماعية** . وهو يضطلع بدور فعال في خلق القوى المنتجة وفي الاستفادة منها ، وفي تغيير العلاقات الاجتماعية بطريقة ثورية وفي حل جميع تناقضات الحياة الاجتماعية على العموم .

ان الموضوعات العامة بصدد دور الايديولوجية تصح كذلك بالنسبة لمسالة الوظائف الاجتماعية للايديولوجية الاشتراكية . ولكنه يوجد هنا فرق مبدئي . فان الايديولوجية الاشتراكية تختلف عن ايديولوجيات جميع العهود السابقة ، لا من حيث مضمونها وحسب ، بل ايضا من حيث الدور الذي تضطلع به في حياة المجتمع وتطوره . فان دورها مشروط تاريخيا بطابع القضايا الاجتماعية التي تسهم في حلها .

ومعلوم انه يستحيل نشوء وتطور التشكيلة الشيوعية بدون معارف علمية عن قوانين التطور الاجتماعي وقواه المحركة واتجاهاته ، بدون مشاركة الجماهير الشعبية الواسعة مشاركة واعية في بناء المجتمع الجديد .

ان الاشتراكية الحية والخلاقة انما هي من صنع الجماهير ذاتها . ولا يمكن توحيد الجماهير وتوجيه ارادتها نحو بلوغ الهدف المشترك الا بواسطة **الايديولوجية العلمية** . ان القضاء على الطبقات الاستثمارية يؤمن الشروط والظروف لأجل تعاظم تلاحم المجتمع سياسيا تحت راية ايديولوجية واحدة .

ان الايديولوجية الاشتراكية لا تعطي شغيلة المجتمع الجديد الادراك العلمي لمصالحهم وحسب ، بل تدلهم كذلك على السبيل لحل التناقضات الناشئة في قلب المجتمع ، ولرفع مستوى حياة الجماهير الشعبية المادي والثقافي ، ـ اي سبيل بناء الشيوعية ـ ، وتبعث الثقة في امكانية بلوغ الهدف الكبير ، ـ الشيوعية ـ ، وتربي الخصال الروحية والاخلاقية المناسبة للعلاقات الجديدة بين الناس .

ان الايديولوجية الاشتراكيــــة هي اساس تفاؤل السوفييتيين التاريخي الذي يذهل القادة البرجوازيين والذي لا يستطيعون فهم مصدره .

ان الاشتراكية تخول الايديولوجية وظيفة اجتماعية جديدة ، هي وظيفة تثقيف اوسع الجماهير الكادحة وتنظيمها وتعبئتها لأجل بناء المجتمع الجديد .

ولأجل بلوغ الشيوعية ، لا بد من تربية انسان المستقبل . فان استيعاب الايديولوجية الاشتراكيــــة يكون لدى الجماهير المفهوم العلمي عن العالم ويوسع افق الناس ، ويسهل عليهم فهم وحدة المصالح الخاصة والعامة ، ويساعد كل فرد في الاشتراك اشتراكا فعالا وهادفا في النضال العام من اجل الشيوعية ، ويشكل وسيلة من وسائل تطور الفرد بالذات .

ان الاحزاب الشيوعية والعمالية الماركسية-اللينينيـــة ـ اي القسم الطليعي والمنظم والواعي من البروليتاريا ـ تقوم بمهمة الجمع بين الايديولوجية الاشتراكية والحركة الثورية . فمن خلال سياسة هذه الاحزاب قبل كل شيء ، تؤثر الايديولوجيــــة الماركسية-اللينينية في تطور المجتمع الاشتراكي . وفي سياسة هذه الاحزاب ، تتحول مبادئ النظرية الى برنامج ملموس من الاعمال في الظروف التاريخية المعنية . ولو كانت الايديولوجيــــة غير مرتبطــــة بالسياسة ، بافعال الجماهير ، لبقيت مجرد امنية .

ان الماركسية-اللينينية هي الاساس النظري لسياسة الاحزاب الشيوعية والعمالية الثورية . وبمـــا ان التاثير الهادف في تطور المجتمع كله ، يتحقق من خلال هذه السياسة في ظل الاشتراكية ، فان الايديولوجية الماركسية-اللينينية التي تعتمد عليهـــا هذه السياسة تضطلع بدور كبير جدا ، سواء في الميدان الاقتصادى ام في الميدان السياسي والروحي من ميادين الحياة الاجتماعية .

ان الماركسية-اللينينية هي ايديولوجية البروليتاريا والتعبير

والبيئة الصغيرة على السواء تفسرها عوامل كثيرة تضطلع بينها بدور كبير الاصول الطبيعية الخاصة لكل انسان ، ونشاطه الفعال .

وفي الوقت نفسه ، **يبدو الانسان ومحيطه الاقرب مدرجين في نظام اوسع من العلاقات الاجتماعية : العلاقات الطبقية ، والعلاقات السلالية ، والعلاقات الدولية ، الخ ..** ولهذا لا يجوز اعتبار تكون الفردية تابعا للبيئة الصغيرة وحدها . ففي نظام معقد من مختلف التأثيرات التي تكون الشخصية ، تعود الاهمية الحاسمة على وجه الضبط الى الظروف العامة لحياة المجتمع المعني ، التي تؤثر مباشرة وبصورة غير مباشرة على السواء ، منكسرة بشكل اصيل عبر موشور بيئة الفرد الصغيرة . وحين يبلغ الفرد درجة معينة من النضوج الاجتماعي ، يشرع في اتخاذ موقف فعال نشيط من القضايا الناجمة عن المصالح الطبقية والقومية والوطنية والعالمية والاممية ، اي عن المصالح التي تتخطى بعيدا حلقة مصالح الجماعة الصغيرة .

ان تقبل الانسان لتأثير البيئة ، لتأثير الظروف المحيطة يجري دائما على اساس نشاطه هو بالذات . ففي المراحل الاولى من تكوين الشخصية ، يظهر هذا النشاط بصورة اللعب . ففي اللعب على وجه الضبط ، يتعرف الطفل بادئ ذي بدء على العالم ، وخواص الاشياء ، ويكون فرديته ويبديها . ثم يندرج التعليم والعمل ومختلف وجوه النشاط المادي والروحي في عملية التفاعل بين الانسان والعالم . ان جوهر الانسان فعال ، نشيط . ان الانسان ليس نتاجا هامدا للبيئة ، بل انه مستقل نسبيا في علاقته بها . وهذا الاستقلال النسبي في علاقة الانسان بالبيئة هو المقدمة الضرورية لتكون بنية السلوك الشخصية ، حين يتصرف الانسان ويفعل بموجب قرارات متخذة بصورة مستقلة بوصفه ذاتا (فاعلا) مبدعا ، لا بوصفه كائنا تضبط البيئة سلوكه مسبقا وبصرامة . ولهذا كانت درجة استقلال سلوك الانسان احدى علائم تطوره كشخصية .

تطور الشخصية التاريخي

لقد سبق وقلنا ان الانسان قد انفصل عن الطبيعة في سياق عملية العمل وعلى اساسها . ولكنه كان في ظروف المجتمع البدائي مندمجا في الجماعة التي كان عضـــوا فيهـــا (القطيع البدائي ، العشيرة ، القبيلة) الى حد انه لم يدرك نفسه كشخصية مستقلة ، ولم يكنها بالفعل . ان الانسان ، على حد تعبير ماركس ، لم يكن قد انفصل هنا عن سرة العلاقات الطبيعية ، ولم يكن يدرك وجوده الشخصي الا بصفته وجود عضو في جماعة معينة . ان هذه الوحدة البدائية الاولية بين الانسان والجماعة كانت نتيجة لعدم نضوج القوى المنتجة ، لتبعية الناس حيال الطبيعة التي كانوا يواجهونها لا كمنتجين فرديين ، بل كجماعة معينة .

في الجماعة العشائرية ، جرى اتسام الفرد بالسمة الاجتماعية ، جرى تعويده على اشكال النشاط وقواعد الحيـــاة في العشيرة والقبيلة . ولكن هذا لم يكن بعد ليشكل عملية تكون الشخصية .

فعلى صعيد التاريخ ، يبدأ الانسان يتكون كشخصية منذ انحلال الجماعة المشاعية البدائية ونشوء المجتمع الطبقي ، وذلك عندما اخذت نتائج نشاط الناس تتوقف اكثر فاكثر على فرديتهم ، على قراراتهم الشخصية . وفي هذه الاحوال ، يغدو تطور الافراد كشخصيات بالنسبة لهم ضرورة قاهرة خارجية تنبع من حاجات تطور المجتمع الموضوعية .

ان كل تشكيلة اجتماعية تطرح وتحل بطريقة خاصة بها قضية العلاقة بين المجتمع والشخصية . وفي هذا المجال ، تؤثر كذلك الخصائص والتقاليد الملموسة في كل بلد .

ولتعريف تطور الشخصية وعلاقتها بالمجتمع ، تتسم العوامل الثلاثة التالية باهمية جوهرية :

١ ـ الظروف الموضوعية التي يوفرها المجتمع لأجل تطور الشخصية ؛

٢ ـ درجة تطور ادراك الشخصية لذاتها ونشاطها ذاته ؛

٣ ـ مقدار اعتراف المجتمع بالانسان شخصية .

وعلى اساس الملكية الخاصة وانقسام المجتمع الى طبقات تتكون الشخصية كشخصية طبقية لا تقوم علاقتها بالمجتمع مباشرة ، بل بصفتها ممثلة طبقة ، فئة منغلقة (مرتبة) . ونظرا لذلك ، تظهر منذ بادئ بدء ظروف مختلفة لأجل تكون الشخصية عند ممثلي الطبقة السائدة وممثلي الطبقة المسودة . فان الفرديات الساطعة التي ولدتها اليونان في زمن نظام الرق قد ازدهرت على اساس الحط من منزلة المنتجين المباشرين ، اي الارقاء ، الى مستوى الماشية والاشياء . اما بطولات الاقطاعيين الفرسانية ، فقد كانت تقوم على تحويل الفلاحين الى «ماشية للعمل» . ان اضطهاد الجماهير واستثمارها واستعبادها وفصلها عن العمل الفكري والخلاق ، كل هذا يعيق تطورها كشخصيات .

وبعد . ان عملية تكون الشخصية تشمل كذلك تطور ادراكها لذاتها . يقينا انه لا يجوز حصر الشخصية في الادراك الذاتي ، كما يفعل المثاليون ، ولكنه لا ريب في ان مستوى ادراك الفرد لذاته وادراكه لمسؤوليته امام المجتمع هو دليل على تطوره كشخصية . والمسالة لا تقوم هنا في مجرد الادراك ، بل في وضع الامور الفعلي : فان درجة تطور ادراك الفرد لذاته تتوقف هي نفسها بالاجمال على الظروف التاريخية . ففي المجتمع المراتبي ، مثلا ، يؤكد الانسان نفسه ، لا كشخصية ، بل كممثل مرتبة معينة . فقد كان النبيل يقدر ، اكثر ما يقدر ، انتمائه الى مرتبة النبلاء . اما بالنسبة للرأسمالي ، فان الشخصية لا تنفصل عن الملكية . فان الانسان لا يبرز كشخصية مستقلة في ظل الرأسمالية الا بوصفه مالكا ، ودرجة كرامته تقاس بمستوى

22—1453

مداخيله . ولهذا يمكن للناس المشبعين بهذه الايديولوجية ان يؤمنوا فعلا بان الاشتراكية ، اذ تقضي على الملكية الخاصة ، تجعل الناس في مستوى واحد ، وتقضي على الشخصية .

واخيرا ، عند تحليل العلاقة بين المجتمع والشخصية ، تنهض مسألة الاعتراف الشكلي والعملي بالشخصية وحقوقها من قبل المجتمع . ان هذه المسألة توضع في مختلف المراحل التاريخية بصورة ملموسة ، ولكنها دائما مرتبطة بايديولوجية المجتمع المعني وتنظيمه الاقتصادي وبنيانه الاجتماعي . ومعلوم ان العبيد والاقنان لم يكونوا يتمتعون بحقوق الشخصية . ولقد كان المجتمع البرجوازي مع مبدئه القائل بالمساواة امام القانون خطوة هامة الى الامام في طريق الاعتراف بحقوق الفرد ، الشخصية ، ولكن **وضع الانسان على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد الملكية هو الذي يتسم باهمية فعلية لأجل تقييمه .**

في سياق آلاف السنين ، كان جمهور الكادحين يبدو في ادراك الطبقات الاستثمارية بصورة جمع لا لون له ولا وجه ولا قسمات ، لا وجود فيه لاى فرديات . ان هذه النظرة المتعالية كانت تعكس ، من مواقع المستثمرين ، وضع الجماهير المفعم بالاضطهاد والتبعية ، وكانت ملائمة جدا لتبرير وضع اولئك الذين كانوا في قمة مراتب النبل او الغنى . ولهذا كانت المفاهيم الانسانية والديموقراطية القائلة ان الشخصية هي اسمى القيم ، مكسبا عظيما للفكر الاجتماعي ، رغم ان تطبيق هذه الموضوعة عمليا يستحيل على المجتمع التناحري .

ان الرأسمالية ، مع ما فيها من انتاج صناعي متطور ، ووسائل للاتصال والمواصلات ، وامكانيات واسعة للمعاشرة بين الناس ، ومساواة شكلية ، الخ ، توفر ، من جهة ، على ما يبدو ، شروطا انسب لأجل تطوير الشخصية وتتطلب من الانسان بذل قدر كبير من القوى الروحية لأجل الصمود والبقاء في هذا

النضال من اجل الوجود ، الذي يدور على الدوام في هذا المجتمع . ولكن **الراسمالية تشوه الانسان وتمسخ الشخصية ، وتحطم معنويات الناس** ، من جهة اخرى .

في ظل الراسمالية ، تبلغ جميع اشكال تقسيم العمل درجة عالية من التطور ، ولكن بصورة مشوهة : التقسيم المختص التكنيكي داخل المؤسسات وبين فروع الانتاج ، وكذلك التقسيم الاجتماعي للعمل بين المدينة والريف ، بين العمل الفكرى والعمل الجسدي . فان هذا التقسيم للعمل يقيد الانسان بمجال معين من النشاط ، بمهنة معينة ، ويؤدي الى تطور الشخصية تطورا وحيد الطرف ، وحيد الجانب . فان العامل يتحول الى «عامل جزئي» ، الى ذيل للآلة ، الامر الذي يجعل شخصيته وحيدة الجانب ، ويعيق تطور الكفاءات والطاقات الكامنة فيه . **اما شخصية الراسمالي ، فانها تبرز كتجسيد للراسمال** . فبالنسبة له ، تشغل المرتبة الاولى مصالح اقتناء الرأسمال وصيانته واكثاره ، الامر الذي يضفي على افق وتطلعات شخصية الرأسمالي نوعا خاصا من المحدودية والضيق .

يقينا ان حياة الانسان لا تنحصر في مجال الانتاج . فهو يقوم في المجتمع بوظائف اجتماعية مختلفة : فهو مواطن ، وعضو في عائلة ، عضو في هذه المنظمة او تلك ، الخ .. واذ يشترك الانسان في انظمة مختلفة من العلاقات ، ويؤدي فيها وظيفة معينة ، يدركها كادوار اصيلة يجب ان يضطلع بها في كل حالة بمفردها . وعليه **تكون الشخصية ، لا فردية واحدة متكاملة ، بل مجمل ادوار اجتماعية مختلفة** . والمقصود هنا ، ليس تنوع مظاهر الشخصية ذاتها ، بل تكيفها لمتطلبات مختلف المؤسسات الاجتماعية التي تفرض على الشخصية من الخارج . ولهذا لا يبرز نشاط الانسان كتجل لمبادرته ومصالحه ، بل كاداء لوظيفة ، كدور .

ويكون الحاصل ان الانسان لا يشعر بنفسه كانسان الا في ميدان الاستهلاك . فانه يخيل له ان بوسعه ان يبدي أناه ، ان يقوم باختيار مستقل ، ان يعمل ما يطيب له . ان الانسان يختبئ في جحر الحياة الخاصة الضيق . ولكنه هنا ايضا لا يجد الحرية الحقيقية للتعبير عن ذاته .

ولقد لاحظ ماركس في مستهل نشاطه ان **الرأسمالية تجعل الانسان عبدا للاشياء** . وفي المجتمع البرجوازي المعاصر ، يبرز استعباد الاشياء هذا للانسان باشكال مختلفة . فان المجتمع البرجوازي يحاول ان يطور ويقوي عند الناس **النفسية الاستهلاكية الحقيرة** . فان اقتناء الاشياء يصبح هدفا بحد ذاته . والاشياء تبرز في هذا المجتمع ، لا كوسيلة للاستهلاك ، لتلبية الحاجات وحسب ، بل كدليل على وضع الانسان ، اي انها تقوم بوظيفة المكانة . والرأى عن الانسان يتكون حسب الاشياء التي يملكها ، وهذا ما يجبره على التمسك بمعايير معينة للاستهلاك . ولهذا السبب يخيل فقط للانسان انه يصبح هو نفسه انسانا في مجال المعيشة . اما بالفعل ، فان اذواقه وطابع استهلاكه ، وكذلك نظراته وآراءه انما «تعطيه» اياها آلة الاعلان الرأسمالي القوية ووسائل «الاتصال الجماهيري» ـ المجلات والجرائد والراديو والتلفزيون والخ ... وبواسطتها «تصنع» الاحتكارات الرأسمالية الشاري وتملأ في آن واحد اوقات فراغ البرجوازي الصغير ، وتحشو رأسه بمنتوجات «الثقافة الجماهيرية» الرديئة الصنف التي تقضي عند الانسان على عادة وملكة التفكير ، وتخبله وتفرغه ، وتصنع منه كائنا سماه ميلس «بالروبوت المبتهج» . وعليه ، **يقوم بين الحاجات الحقيقية لتطور الشخصية وكل نمط الحياة في المجتمع الراسمالي تناحر** يستخدم لوصفه وتعريفه تعبير او مفهوم **«الاغتراب»** .

لقد سبق لماركس ان حلل الاغتراب في اعماله الاولى * . وقد بين ان الراسمالي ، بوصفه مالك وسائل الانتاج الاساسية ، يستأثر بالمنتوج الذي صنعه العمال ، اي المنتجون المباشرون ، بعملهم ، ويستغله كوسيلة لاستثمار الكادحين . وهذا يعني ، بتعبير آخر ، ان المنتوج الذي صنعه المنتج ينفصل عنه ، يغترب عنه ، ويتحول الى قوة مسيطرة عليه . اما **مصدر هذا الاغتراب ، فهو تقسيم العمل والملكية الخاصة لوسائل الانتاج** ، ولذا لا يمكن تذليل الاغتراب الا بتصفية الملكية الخاصة والتقسيم الاجتماعي للعمل .

ان عملية الاغتراب تخلق ذلك «العالم المشوه» الذي تعيش فيه الشخصية في المجتمع الراسمالي . فالواقع ان العمل هو الشكل الاساسي لنشاط الانسان . وفي العمل ونتائجه تتجسد كفاءات الانسان ومعارفه وخبرته وقواه وامكانياته وطاقاته الروحية والجسدية . ولكن عندما ينفصل منتوج العمل عن المنتج ، عندما يغترب عنه ، يفقد العمل بالنسبة له هذا المعنى ، ولا يبقى مجالا لتجلي مواهبه الخلاقة ، لتجلي شخصيته ، ويصبح مجرد وسيلة للعيش . ان منتوجات العمل التي صنعها الانسان ، وكذلك العلاقات الاجتماعية ، تتحول ، حين تنفصل عنه ، الى قوى نشيطة مستقلة بينما يصبح الذات الحقيقي للنشاط ، اي الانسان ، موضوع تأثيرها ، ويقع في تبعية فعل القوى الاجتماعية العفوي .

ان الاغتراب في ظل الراسمالية لا يفعل فعله في ميدان الحياة الاقتصادي وحسب ، بل ايضا في الميدانين السياسي والروحي . فان السلطة السياسية تنفصل عن المجتمع ، وتتحول الى قوة مستقلة نسبيا ، سائدة على الجماهير الكادحة . وهذا الاغتراب

---

* ماركس وانجلس . من المؤلفات الاولى . «مخطوطات في الفلسفة والاقتصاد من عام ١٨٤٤» .

السياسي يبرز بوضوح خاص مع تطور الآلة الحربية البيروقراطية في الدولة الاستثمارية .

ثم ان فصل العمل الفكري عن العمل اليدوي يؤدي الى انفصال واغتراب الثقافة والنشاط الخلاق في ميدان الثقافة عن الشعب .

اذن ، ان الشخصية والمجتمع في ظل الراسمالية غريبان احدهما عن الآخر ، منفصلان احدهما عن الآخر : الشخصية تعيش في عالم مؤسسات وقوى وعلاقات غريبة عنها ، في عالم الاغتراب .

ثم ان الاغتراب في مجال العمل ، اغتراب المنتوج عن منتجه يؤدي الى اغتراب الانسان عن الانسان . فان الملكية الخاصة تفرق بين الناس ، فكل يعنى بنفسه فقط ، وتتطور **نفسية الفردية** . ان الشخصية (الفرد) المغتربة عن المجتمع ، عن الناس الآخرين تشعر بانها وحيدة ، ضائعة ، متروكة ، مهجورة ، كما يقول الوجوديون . وعلى هذا الاساس ، يتطور نقد الرأسمالية المفعم بنزعة انسانية بين بعض فئات المثقفين والكتاب والفنانين والعلماء ممن يحسون احساسا حادا بحالة الاغتراب ، ولكن لا يرون اى مخرج فعلي منها . واحيانا يتجلى هذا الاحتجاج في مختلف الاشكال المشوهة للفن «المودرن» (العصري) . ولكنه توجد **سبل فعلية لتذليل الاغتراب بجميع صوره** . والماركسية تحدد هذه السبل علميا : **انها سبل تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وبناء الاشتراكية والشيوعية** .

ويقينا ان ليس جميع الناس يدركون ويحسون بحالة الاغتراب . فهناك كثيرون يتكيفون نفسانيا لهذه الحالة ، ويتحولون الى تافهين ضيقي الافق ، متقيدين بالعرف والعادة بشكل جامد ، «عاملين» في الاطارات المقررة لهم .

ان الايديولوجيين البرجوازيين يصورون النظام الرأسمالي بصورة مثالية ، ويزعمون انها اقامت التناسق والتناغم بين الفرد

والمجتمع ، وانها وجدت العلاقة والنسبة الصحيحتين بين حرية الفرد ومصالح المجتمع .

وبالفعل ، من الخطأ ، كما سبق وقلنا ، ان نطرح جانبا مكاسب الديموقراطية البرجوازية . ولكنه واضح تماما **ان الحرية الشكلية غير المرفقة بتأمين الظروف المادية لتطور جميع افراد المجتمع لا تقضي لا على التفاوت الاجتماعي ولا على التناحر بين الفرد والمجتمع** . ان حرية الفرد في المجتمع البرجوازي انما هي حرية الفرد البرجوازي ، اما البروليتاريا والجماهير المظلومة ، فقل ما يمكنها الاستفادة من هذه الحرية ، الامر الذي يدل عليه نطاق الحركة الاضرابية ، ونضال الزنوج في الولايات المتحدة الاميركية من اجل الحقوق المدنية ، ونضالات الطلاب ، الخ ..

ويحاول الايديولوجيون البرجوازيون توطيد الوحدة بين الفردي والعام (الشخصي والاجتماعي) على اساس **مبدأ الفردية** . «... ان سر المشروع الحر يقوم في كوننا نستغل الغريزة الطبيعية لدى كل انسان ، فاسحين له المجال لاستخلاص فائدة لنفسه بالذات ، وهو اذ يخدم نفسه يخدم المجتمع» * . اني اذ اخدم نفسي ، اخدم المجتمع . ذلك هو التعريف لايمان البرجوازية والتعليل الايديولوجي لممارستها .

ان نفسية واخلاق الشخصية الفردية انما يكونها جو المجتمع البرجوازي . فان النجاح الشخصي والازدهار الشخصي هما الشكل الرئيسي لتوطيد الشخصية الذاتي في المجتمع . اما مقياس النجاح ، فهو النقود ، الملكية ، الاشياء ، اي رموز الغنى . وفي الركض وراء النجاح ، يرى الفرد في قريبه اما منافسا ، واما وسيلة لبلوغ هدفه بالذات . وتولد علاقات قائمة على الحساب الصرف ، على اعتبارات

---

* C. Randall. A creed for free anterprise, Boston, 1952, p. 13.

* راندال . «عقيدة من اجل المشروع الحر» ، بوسطن ، ١٩٥٢ . ص ١٣ .

الربح . وفي هذا الصدد كتب العالم الاجتماعي الاميركي مرتون يقول: «ان مفهوم النجاح ، بمعنى الحصول على المال ، وباعتباره هدفا ، وارد وكامن في الثقافة الاميركية» * (والاصح القول : في الثقافة البرجوازية الاميركية ، في العلاقات الراسمالية) . وعلى هذا الاساس، تبنى الدعاية البرجوازية التي تقدم باشكال وصور متنوعة لصيغة اعلانية كتب عليها : «بوسع كل امرئ ان يصبح مليونيرا» .

ان الانتقال الى الامبريالية ولا سيما تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية يؤديان الى **ازمة الفردية البرجوازية** . فمن جهة ، يحاولون كما من قبل غرس مفهوم «النجاح الشخصي» في اذهان الجماهير ، ومن جهة اخرى ، يوضع الانسان في **الاطارات الضيقة القاسية للانضباط الراسمالي في العمل** ، ويصبح قطعة عديمة الشكل والملامح ، وموضوع تحريك من قبل الجهاز البيروقراطي في الاحتكارات الرأسمالية ومن قبل جهاز الدولة البرجوازية . باى «نجاح شخصي» يمكن ان يحلم كاتب ما بسيط في شركة كبيرة ؟ فان كل «نظام القيم» الذى تعزوه الدعاية لنمط الحياة البرجوازي ينهار لدن اول تماس بالواقع . وبالنتيجة تظهر الخيبة ، والشعور بفراغ الحياة وبطلانها ، والتشاؤم ، وما الى ذلك ، اي تظهر حالة نفسية تؤدي الى الامراض العصبية ، واحيانا الى ادمان الخمر وادمان المخدرات ، واقتراف الجرائم ، والانتحار ، وغيرها من **امراض الفرد الاجتماعية** . وتبين البحوث السوسيولوجية المتعلقة بالمجرمين (من عداد الشباب على الاخص) في الولايات المتحدة الاميركية ان جرائم كثيرة انما كان الدافع اليها السعي وراء رموز «النجاح الشخصي» . ان نفسية الفردية تصبح مصدرا للجريمة .

---

* R. Merton. Social theory and social structure, 1957, p. 136-137.
مرتون . «النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية» . ١٩٥٧ . ص ١٣٦-١٣٧ .

ان ايديولوجية ونفسيــــة الفردية تتناقضـــان كذلك مع المتطلبات التي يولدها تنظيم الدولة الاحتكاري للرأسمالية المعاصرة. فان القصد من هذا التنظيم ، اثارة مصلحة الفرد واهتمامه في شؤون الشركات والبيوتات والمؤسســـات . وعلى هذا الاســـاس ، تظهر محاولات للتنسيق بشكل ما ، بواسطة مختلف السفسطات ، بين «القيم» التقليدية للفرديـــة وبين حاجات «الروح الجماعيـــة» البرجوازية الموهومة . ان ايديولوجيي الاحتكارات يحاولون ان يبرهنوا ان لدى العامل ورب العمل ، حسب زعمهم ، اهدافا مشتركة ومصالح مشتركة .

مما سبق يتبين ان الرأسمالية قد اعلنت مبدأ الفردية كتعبير عن حرية الفرد ، الشخصية وكاساس لأجل حل قضية العلاقة بين الفرد والمجتمع . وفي ظل الرأسمالية تطور **الطراز الفردي البرجوازى للشخصية** . وانازمة الفردية البرجوازية في الوقت الحاضر تدل على عجز المجتمع البرجوازي عن تذليل التناحر بين الفرد والمجتمع ، على استحالة اقرار التناسق والتناغم بين الشخصي والاجتماعي على اساس الفردية . ناهيك عن ان الرأسمـــالية المعاصرة تؤدي الى انحلال الشخصية ، الى اغتراب الانسان عن ذاته ، ومن جراء ذلك ، كما قال العالم الاجتماعي الاميركي ريسمن ، «يميل الانسان الى ان يصبح مجرد تعاقب بسيط في الادوار والاوضاع ، ويشك لهــذا السبب فيما يلي : من هو بالفعل ، والى اين يمضي» * .

ان اشتراك الفرد في نضال البروليتاريا الطبقي ضد الرأسمالية هو وحده الذي يدفع الفرد الى ما وراء المحدوديـة البرجوازيـة ويسهم في تكوين شخصية سليمة روحيا وتمتلئ حياتـــه بمعنى عميق وترتبط بخدمة مثل وقيم انسانية حقا وفعلا .

خلافا للمجتمع البرجوازي ، **تطور الاشتراكية الروح الجماعية**

D. Riesmann. The lowly crowd, p. 165 *

الحقيقيـــة وتحل مشكلـة العلاقة بين المجتمع والفرد على اساس الجماعية .

ان الجماعية الاشتراكية ليست شيئا مفروضا على المجتمع ، بل تنبع من حاجات المجتمع في المرحلة الراهنة من تطوره . فان القوى المنتجة ، الاجتماعية بطبيعتها ، توحد الناس لأجل النشاط الانتاجي المشترك . والنشاط في سائر ميادين الحياة الاجتماعية ، وحتى في ميدان العلم ، يتطلب كذلك توحيد الناس في جماعات . **ان مبدأ الجماعية الاشتراكي** هو تعبير عن هذه الحاجة الاجتماعية . وهو يتوطد في علاقات الانتاج الاشتراكية ، في كل نمط حيـــاة الناس في المجتمـــع الاشتراكي ، في اخلاقهـــم وايديولوجيتهـــم ونفسيتهم .

اما الاساس الاجتماعي الاقتصادي للجماعية الاشتراكية ، فهو **الوحدة الموضوعية بين المصالح الشخصية والمصالح العامة في ظل الاشتراكية** ، هذه الوحدة النابعة من الملكية الاجتماعيـــة العامة ، لوسائل الانتاج ، ومن علاقـــات الانتاج ، ومن التعاون الرفاقي ، ومن مبدأ التوزيع الاشتراكي حسب كمية ونوعيـــة العمل .

ان الجمع بين المصالح الشخصية والمصالح العامة في ظل هذا الاسلوب للتوزيع يرتكز على كون الانسان يتلقى المزيد من الخيرات المادية لأجل التمتع بها شخصيا بقدر ما يقدم المزيد من العمل للمجتمع . وهذا ما يثير اهتمام الناس المادي ومصلحتهم في نتائج عملهم ، ويحفزهم على ترقية درجة كفاءاتهم ، ناهيك عن انه يضع رفاهية كل انسان في تبعية مباشرة لرفاهية المجتمع بأسره . ومع نمو الانتاج تنمو كمية المنتوجات المعدة للتوزيع . ولهذا يثير مبدأ التوزيع الاشتراكي اهتمام الناس ومصلحتهم المادية ، لا في نتائج عملهم وحسب ، بل وفي تطوير الانتاج الاجتماعي كله . **ان تطبيق مبدأ المصلحة المادية الشخصية في ظل الاشتراكيـــة** امر

ضروري لان العمل في ظل الاشتراكية يبقى وسيلة العيش ، ولان المجتمع لا يستطيع بعد ان يؤمن جميع حاجات النـاس . وتبين الخبرة التاريخية ان انتهاك قانون التوزيع حسـب العمل يحرم الناس من المصلحة المادية ويخلق تناقضا بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة ، ويؤثر تاثيرا ضارا في تطور الانتاج الاشتراكي . ومن اهم الاهداف التي ابتغاها الاصلاح الاقتصادي في الاتحـاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، رفع مصلحة الكادحين المادية الشخصيـة في رسم اجراءات اقتصادية تتيح الجمع على نحو افضل بين مصالح الفرد والجمـاعة والمجتمع في الانتـاج والتوزيع .

ولكن وحدة الفرد والمجتمع في ظل الاشتراكية لا تنفي احتمال قيام بعض التناقضات بينهما . فان هذه التناقضات تنبثق كنتيجة لظروف تطور المجتمع الموضوعية ، او كعاقبة للنقص في تطور شعور الفرد بمسؤوليته امام المجتمع . فقد تتجلى هذه التناقضات في كون المجتمع يطلب من الفرد ان يتنازل في حالة معينـة عن مصالحه الشخصية ويعمل من اجل الحاجات العامة فقط . مثلا . في سنوات الخطط الخمسيـة الاولى ، اقدم السوفييتيون على بذل التضحيات ،وضيقوا على انفسهم في كثير من الامور عن وعي وادراك لكي يجمعوا الاموال لأجل تطوير الصناعة الثقيلة . فقد فهموا ان هذا السبيل يتطابق مع مصالـح الشعب الجذريـة ، واخضعوا مصالحهم الشخصية للمصالح العامة . ان اخضاع الشخصي للعام كان ضروريا لحل التناقض ، لتذليل مصاعب بناء الصناعة الاشتراكية العصرية .

وقد ينبثق التناقض بين الفرد والمجتمع عندما يلحق الفرد بتصرفاته ضررا بالمجتمع ، ويغفل المصـالح العامـة . وفي هذه الحال ، يحق للمجتمع ان يدعو الانسان المعني الى التقيد بالنظام وان يجبره على الخضوع للاحكام والمقتضيات العامة المشتركة .

صحيح ان المصالح العامة تعلو دائما على المصالح الشخصية ولكن خضوع المصالح الشخصية للمصالح العامة لا يظهر الا كعنصر

في عملية حل التناقضات بين المجتمع والفرد . اما حين ينطلق المرء بحرية في افعاله من الحاجات الاجتماعية ومن مصالح القضية المنشودة ، فلا مجال للكلام هنا عن اي خضوع . فان الجمع بين المصالح الاجتماعية والمصالح الشخصية مبدأ من مبادئ الاشتراكية .

ان ماركس وانجلس هما اللذان وضعا نظرية العلاقة بين المجتمع والفرد في ظروف التشكيلة الشيوعية ، وصاغاها بوضوح ودقة في الموضوعتين الاساسيتين التاليتين :

١ . «فقط في الجماعة ، يحصل الفرد على الوسائل التي تمكنه من تطوير مواهبه من جميع النواحي ، وبالتالي لا تمكن الحرية الفردية الا في الجماعة» * .

٢ . «ومحل المجتمع البرجوازى القديم مع طبقاته وتناقضاته الطبقية ستحل رابطة تكون فيها حرية تطور كل فرد شرطا لحرية تطور الجميع» * * .

في هاتين الموضوعتين ، تتبدى الطريقة الدياليكتيكية الصرف التي لجأ اليها مؤسسا الماركسية لحل قضية العلاقة بين المجتمع والفرد .

فان الموضوعة الاولى تبين ان **تحرر المجتمع هو شرط لتحرر الفرد** ، وان **حرية الفرد** ، **الشخصية مستحيلة خارج المجتمع** ، **في معزل عن المجتمع** ، وانه ، اخيرا ، **يجب على المجتمع الحر ان يبذل كل ما في وسعه لاجل تطوير الفرد .**

ان الشخصية لا يمكن ان تكون حرة الا متى كان المجتمع حرا من الاستثمار ، من الخوف من الغد ، من سيادة قوى التطور

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٣ ، ص ٧٥ .

* * ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٤ ، ص ٤٤٧ .

الاجتماعي العفوية ، من الجوع والفقر اللذين تعانيهما الاغلبية . وبما ان المجتمع قد تحرر ، واخذ تحت رقابته الواعية علاقاته بالطبيعة وعلاقات الناس بعضهم ببعض ، فان تطور جميع ابناء المجتمع وارتفاع مستوى حياة الشعب ، المادي والثقافي ، يصبحان شرط وعلامة تقدمه . كذلك يقر المجتمع الاشتراكي **ضمانات حقوقية لحرية الفرد** (حرية الكلام والنشر والضمير ،الخ ..) . ولكن العنصر المحدد ، ليس ضمان حرية الفرد حقوقيا شكليا ، بل توفير الظروف المادية والاجتماعية والسياسية عمليا لأجل تطور الفرد ، الشخصية من جميع النواحي ، وتامين الامكانيات لتجلى كفاءاته .

وموضوعة ماركس وانجلس الثانية التي اوردناها سابقا تفصح عن الفكرة القائلة **انه لا يمكن في ظل التشكيلة الشيوعية ان يجرى تطور البعض على حساب البعض الآخر ، وان التطور الحر لكل من ابناء المجتمع شرط لوجود وتقدم المجتمع كله .**

يقينا ان تطبيق هذه المبادئ هو عبارة عن عملية تاريخية ، لان درجة تطبيقها رهن بنضوج الاشتراكية المادي والروحي .

ان الاشتراكية والشيوعية بالذات هما ذلك التنظيم الاجتماعي الذى يستهدف تطور وازدهار الشخصية البشرية من جميع النواحي.

اما فيما يتعلق بالتعبير الذائع الصيت ، تعبير «حرية الفرد» بوصفه تعبيرا ، فان هذا سيكون مجرد تعبير برجوازي فوضوي اذا لم يكن مقرونا بالنضال لاجل تحرير الجماهير من الظلم بجميع صوره واشكاله ، بالنضال لاجل الشيوعية . فان النضال من اجل تحقيق هذا الهدف العظيم هو الذى يوفر في زمننا التربة من اجل تطور وتجلي كفاءات الفرد .

ان مبدأ التشكيلة الشيوعية القائل «من كل حسب كفاءاته» يتسم بدلالة تقدمية كبيرة جدا . فللمرة الاولى ، يسجل المجتمع على رايته ان له مصلحة حيوية في تطور واستخدام طاقات

وكفاءات جميع ابناء المجتمع ، لان قوة العمل الاجتماعي المنتجة رهن بتطوير طاقات وكفاءات كل فرد وبالاستفادة منها كليا . ومن جراء ذلك ، يفعل فعله اقوى حافز اجتماعي لترقي الناس . ان تطبيق هذا المبدأ رهن بالمجتمع والفرد سواء بسواء ، لانه متى توفرت الظروف الموضوعية لاجل التطور ، تصبح الاستفادة منها رهن بالانسان ونشاطه وادراكه . ان التناسق بين التطور الفردى والتطور الاجتماعي يتعاظم بمقدار تقدم المجتمع الاشتراكي في الحقلين الاقتصادى والاجتماعي وكذلك بمقدار ارتفاع مستوى حياة الجماهير المادى والثقافي ، وبمقدار نمو ادراكها الذاتي .

اذن ، ان الاشتراكية لا تجلب لا قمع الفرد ، الشخصية ولا اغفاله ، ولا اخضاعه بل الوحدة بين الشخصي والاجتماعي .

فان الانسان يشغل مع مصالحه وحاجاته مكان الصدارة من اهتمام المجتمع . ان عناية المجتمع بالانسان انما هي عنصر تتميز به الاشتراكية ولا تعرفه الرأسمالية حيث كل امرئ يعني بنفسه فقط . وهذه العناية تلهم وتشجع الناس على العمل لما فيه خير المجتمع . والحال ، ان ارتفاع مستوى الكادحين المادي والثقافي ، وتقصير يوم العمل ، وتحسين ظروف السكن ، وتطوير نظام مؤسسات الاطفال ، وتطوير نظام الوقاية الصحية والضمان الاجتماعي ، والخ .، اي كل ما توفره الاشتراكية للفرد ، يخلق ظروفا ملائمة لا سابق لها لاجل تطوره .

ان الاشتراكية لا تفصل الفرد عن الجماعة ، ولا تعارض به الجماعة . فان حياة الجماعة الاشتراكية حياة كاملة زاهرة تفترض غنى في الفرديات وفي كفاءات الناس الشخصية . وسواء تناول الكلام جماعة مصنع او معمل او كولخوز او مؤسسة او معهد ، فان الجماعة لا تقيد الفرد ، بل لها مصلحة في ارتفاع درجة كفاءة اعضائها ، في الاستفادة من طاقاتهم ومؤهلاتهم . ان

الذين ينظرون الى الاشتراكية من مواقع برجوازية لن يستطيعوا يوما ان يفهموا كيف يمكن الجمع بين وحدة المجتمع الاشتراكي في السياسة والاخلاق والايديولوجية وبين حرية تطور الفرد . وهم يلفقون آراء مشوهة وتصورات بدائية عن الاشتراكية مفادها ان الجميع في ظل الاشتراكية يفكرون بطريقـــة واحدة ، ويتكلمون بطريقة واحدة ، ويرتدون البسة واحدة ، الخ ..

اذا كان جميع الفيزيائيين ، مثلا ، يعترفون بقوانين الميكانيك لنيوتن او بنظرية النسبية لاينشتاين ، فمن المشكوك فيه ان يعتبر احد هذا الاجمـــاع ضياعـــا لفرديتهم . ولكن اذا كان المجتمع الاشتراكي مجمع في سعيه الى الذود عن السلام وبناء الشيوعية ، فان هذا يعتبر بمثابة وضع الافراد في مستوى واحد . فمع معيار الفردية البرجوازية المحدد ، يصعب بالفعل تفهم طابع الحياة في المجتمع الاشتراكي المبني على مبـــادىء اخرى . **ان الاشتراكيـــة الماركسية لم تفسر يوما المساواة على انها محو الفوارق الفردية .** «من كل حسب طاقتـــه» . ان هذا المبدأ يفترض اللامســـاواة ، التفاوت بين الطاقات والكفاءات ، والفوارق بين الفرديات . وان اكمل مساواة اجتماعية لا تمحو هذه الفوارق ، بل هي بالعكس شرط لغنى تطور الفردية ، لازدهار الشخصية ، لازدهار الفرد . ولهذا **لا يجوز كذلك اعتبار النزعة الفردية وحرية الفرد ، الشخصية شيئا واحدا ، مثلما لا يجوز اعتبار المنتوج الزائد والقيمة الزائدة شيئا واحدا** . ان النزعة الفردية قد نشأت في ظروف التناحر بين الفرد والمجتمع ، وهي انعكاس لهذا التناحر . اما الجماعية فانها تقضي على هذا التناحر وتقيم وحدة متناسقة متناغمة بين الفرد والمجتمع .

لاول مرة في التاريخ ، تطرح الشيوعية ، لا امكانية تطوير جميع اعضاء المجتمع تطويرا كاملا ومتناسقا وحسب ، بل ايضا ضرورته . ولهذا الغرض ، تؤمن القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية

الظروف الضروريـــة ، الامر الذي سيقصر وقت العمل الضروري ويزيد وقت الفراغ لدى كل فرد ، ويسهل العمل ، ويقضي على الحاجة الى العمل غير الموصوف ، ويعطي المجتمع وفرة من منتوجـــات الاستهلاك . وفي هذه الاحوال ، يصبح تطور كل فرد ، وكمال تجلي جوهره الخلاق ، معيار الثروة الاجتماعية . ان الشيوعية لا تقضي على تنظيم الحياة الاجتماعية ، بل على اغتراب التنظيم الاجتماعي فقط . فان الشيوعية بوصفها تنظيما ذاتي العمل للكادحين الاحرار تحتاج الى افراد متطورين تطورا متناسقـــا وتصنعهم . وبهذا الشرط وحده ، يمكن لنشاط المجتمع ان يظهر كنتيجة لنشاط اعضائه . ولهذا يضمن المجتمع الحرية التامة لتجلي وتطور كفاءات كل فرد . ولكن كل فرد ، اذ ينال حريـــة التطور الفردي ، يتقبل مباشرة تبعية هذه الحرية للوضع الاجتماعي ، لان الحرية من قوى الطبيعة العفوية تؤمنها قوى المجتمع المنتجة الجبارة ، والحرية من سيطرة القوى الاجتماعية تؤمنها علاقات الانتاج الشيوعية ، وحرية الفرد يؤمنها عمل الجميع لما فيه خير المجتمع . واذا كانت التشكيلات التناحرية تنفي الاندماج البدائي بين الفرد والجماعة الذي كان قائما في المجتمع ما قبل المجتمع الطبقي ، فان الشيوعية تقيم اعلى وحدة بين الفرد المتطور من جميع النواحي وبين الجماعة ، مستوعبة غنى التطور السابق . وهذا هو **نفي النفي** .

وهذا هو الحل الانساني فعلا للعلاقة بين المجتمع والفرد .

الجماهير الشعبية والفرد ، دور الجماهير الشعبية ودور الفرد ، الشخصية في التاريخ

حتى الآن درسنا الشخصية في تبعيتها للمجتمع ، ودرسنا تطورها في المجتمع . وقد ظهرت الشخصية امامنا كنتاج للمجتمع . ولكنه يوجد جانب آخر في العلاقة بين الفرد والمجتمع : كيف يؤثر الفرد في تطور المجتمع ، ما هو **دوره** التاريخي .

ان الجواب العلمي عن هذا السؤال يستحيل بدون تحليل مسألة العلاقة بين الفرد والجماهير . فعندما حللنا المجتمع كنتيجة للتفاعل بين الناس ، للصراع بين الطبقات ، لفتنا الانتباه الى ان معرفة قوانين العملية التاريخية وسماتها الاساسية تفترض تحويل افعال مختلف الافراد ، الافعال الفردية ، الى افعال جماهيرية . فان الفرد بمفرده يشترك في العملية التاريخية بوصفه ، قبل كل شيء ، جزءا من جمهور من الناس . ان نشاط انسان فرد يندمج في حركة ونشاط الطبقة ، المجتمع ، الشعب . ولهذا تحل النظرية الماركسية-اللينينية في المقام الاول قضية **دور الجماهير الشعبية في التاريخ** .

ان مفهوم «الجماهير الشعبية» الذي توصف به القوى صانعة التاريخ هو مقولة ملموسة تماما ، تاريخية . فمع تغير المجتمع ، تتغير الطبقات والجماعات التي يتشكل منها الشعب . مثلا . في المجتمع الاقطاعي ، تتشكل الجماهير الشعبية من الفلاحين والحرفيين ، والبروليتاريا الناشئة ، والبرجوازية الناشئة ، وفي المجتمع الرأسمالي — من الطبقة العاملة ، وطبقة الفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة في المدن ، والمستخدمين ، والمثقفين . وفي المجتمع الطبقي التناحري لا تشمل الجماهير الشعبية القومية كلها او الامة كلها ، لانه توجد فيه فئات وطبقات اجتماعية رجعية تقف فوق الشعب وتستثمره . وهذه الفئات يقابلها ويعارضها الشعب كاغلبية ساحقة . ففي فرنسا قبل ثورة ١٧٨٩ ، مثلا ، كان الشعب المرتبة او الطبقة الثالثة المعارضة للمرتبتين (او الطبقتين) الرجعيتين المميزتين : مرتبة النبلاء ومرتبة الاكليروس (او رجال الدين) . أما في ظل الرأسمالية ، فان الشعب تقابله ويعارضه البرجوازية ولا سيما منها قمتها ، البرجوازية الاحتكارية . اما البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة والنامية ، فمن الممكن احيانا اعتبارها جزءا من الشعب .

وفي ظل المجتمع الاشتراكي ، يتشكل الشعب من جميع الطبقات وجميع الفئات الاجتماعية ، لانه لا وجود في هذا المجتمع لمستثمرين يقفون فوق الشعب ، ولان المجتمع كله ترصه الوحدة السياسية والمعنوية .

اذن ، **ان الشعب ، الجماهير الشعبية انما هي في المقام الاول الجماهير الكادحة في المجتمع المعني ، منتجو الخيرات المادية ، وكذلك جميع تلك الطبقات والفئات الاجتماعية التي بمقدورها ، بحكم مركزها الموضوعي ، ان تقوم في العهد المعني وفي البلد المعني بمهام تاريخية تقدمية .**

ان ايديولوجيي الطبقات الاستثمارية لم يكن لهم مصلحة في توضيح دور الجماهير الشعبية الحقيقي فى التاريخ . فقد كانوا ولا يزالون يعتبرون ، لوقوفهم في مواقف المفهوم المثالي عن التاريخ ، ان النشاط الذي يحدد حركة المجتمع لا يقوم الا في ميدان الايديولوجية والسياسة . ومن وجهة النظر هذه ، يكون اولئك الذين يتخذون قرارات سياسية ويرسمون قرارات سياسية جديدة ـ اي الايديولوجيون والعلماء والمشترعون والملوك والقادة العسكريون وزعماء وقادة مختلف الحركات واضرابهم ـ صانعي التاريخ الحقيقيين ، وموجهي مجرى التاريخ حسب ارادتهم بالذات او حسب اوامر قوى عليا . ان هذه الايديولوجية تتسم باستصغارها لدور الجماهير الشعبية ، بل حتى بالوقوف منها احيانا موقف ازدراء وعداوة سافرة .

اما الماركسية ، فانها ، خلافا للنظريات المثالية البرجوازية ، لا تعارض الجماهير بالفرد . وقد كتب لينين يقول : «ان التاريخ كله يتألف على وجه الضبط من افعال افراد هم بلا ريب شخصيات فعالة» * . ولكن نشاطهم الاجمالي يكتسب صفة جديدة : فانه

---

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد الاول ، ص ١٥٩ .

ان ايديولوجية ونفسيـــة الفردية تتناقضـــان كذلك مع المتطلبات التي يولدها تنظيم الدولة الاحتكاري للرأسمالية المعاصرة. فان القصد من هذا التنظيم ، اثارة مصلحة الفرد واهتمامه في شؤون الشركات والبيوتات والمؤسســات . وعلى هذا الاســاس ، تظهر محاولات للتنسيق بشكل ما ، بواسطة مختلف السفسطات ، بين « القيم » التقليدية للفرديــة وبين حاجات « الروح الجماعيــة » البرجوازية الموهومة . ان ايديولوجيي الاحتكارات يحاولون ان يبرهنوا ان لدى العامل ورب العمل ، حسب زعمهم ، اهدافا مشتركة ومصالح مشتركة .

مما سبق يتبين ان الرأسمالية قد اعلنت مبدأ الفردية كتعبير عن حرية الفرد ، الشخصية وكاساس لأجل حل قضية العلاقة بين الفرد والمجتمع . وفي ظل الرأسمالية تطور **الطراز الفردي البرجوازي للشخصية** . وانازمة الفردية البرجوازية في الوقت الحاضر تدل على عجز المجتمع البرجوازي عن تذليل التناحر بين الفرد والمجتمع ، على استحالة اقرار التناسق والتناغم بين الشخصي والاجتماعي على اساس الفردية . ناهيك عن ان الرأسمـــالية المعاصرة تؤدي الى انحلال الشخصية ، الى اغتراب الانسان عن ذاته ، ومن جراء ذلك ، كما قال العالم الاجتماعي الاميركي ريسمن ، « يميل الانسان الى ان يصبح مجرد تعاقب بسيط في الادوار والاوضاع ، ويشك لهـــذا السبب فيما يلي : من هو بالفعل ، والى اين يمضي » * .

ان اشتراك الفرد في نضال البروليتاريا الطبقي ضد الرأسمالية هو وحده الذي يدفع الفرد الى ما وراء المحدوديـة البرجوازيـة ويسهم في تكوين شخصية سليمة روحيا وتمتلئ حياتـــه بمعنى عميق وترتبط بخدمة مثل وقيم انسانية حقا وفعلا .

خلافا للمجتمع البرجوازي ، **تطور الاشتراكية الروح الجماعية**

---

* D. Riesmann. The lowly crowd, p. 165

الحقيقيـــة وتحل مشكلـة العلاقة بين المجتمع والفرد على اساس الجماعية .

ان الجماعية الاشتراكية ليست شيئا مفروضا على المجتمع ، بل تنبع من حاجات المجتمع في المرحلة الراهنة من تطوره . فان القوى المنتجة ، الاجتماعية بطبيعتها ، توحد الناس لأجل النشاط الانتاجي المشترك . والنشاط في سائر ميادين الحياة الاجتماعية ، وحتى في ميدان العلم ، يتطلب كذلك توحيد الناس في جماعات . **ان مبدأ الجماعية الاشتراكي** هو تعبير عن هذه الحاجة الاجتماعية . وهو يتوطد في علاقات الانتاج الاشتراكية ، في كل نمط حيـــاة الناس في المجتمـــع الاشتراكي ، في اخلاقهـــم وايديولوجيتهـــم ونفسيتهم .

اما الاساس الاجتماعي الاقتصادي للجماعية الاشتراكية ، فهو **الوحدة الموضوعية بين المصالح الشخصية والمصالح العامة في ظل الاشتراكية** ، هذه الوحدة النابعة من الملكية الاجتماعيـــة العامة ، لوسائل الانتاج ، ومن علاقـــات الانتاج ، ومن التعاون الرفاقي ، ومن مبدأ التوزيع الاشتراكي حسب كمية ونوعيـــة العمل .

ان الجمع بين المصالح الشخصية والمصالح العامة في ظل هذا الاسلوب للتوزيع يرتكز على كون الانسان يتلقى المزيد من الخيرات المادية لأجل التمتع بها شخصيا بقدر ما يقدم المزيد من العمل للمجتمع . وهذا ما يثير اهتمام الناس المادي ومصلحتهم في نتائج عملهم ، ويحفزهم على ترقية درجة كفاءاتهم ، ناهيك عن انه يضع رفاهية كل انسان في تبعية مباشرة لرفاهية المجتمع بأسره . ومع نمو الانتاج تنمو كمية المنتوجات المعدة للتوزيع . ولهذا يثير مبدأ التوزيع الاشتراكي اهتمام الناس ومصلحتهم المادية ، لا في نتائج عملهم وحسب ، بل وفي تطوير الانتاج الاجتماعي كله . **ان تطبيق مبدأ المصلحة المادية الشخصية في ظل الاشتراكيـــة** امر

ضروري لان العمل في ظل الاشتراكية يبقى وسيلة العيش ، ولان المجتمع لا يستطيع بعد ان يؤمن جميع حاجات النـاس . وتبين الخبرة التاريخية ان انتهاك قانون التوزيع حسـب العمل يحرم الناس من المصلحة المادية ويخلق تناقضا بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة ، ويؤثر تاثيرا ضارا في تطور الانتاج الاشتراكي . ومن اهم الاهداف التي ابتغاها الاصلاح الاقتصادي في الاتحـاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، رفع مصلحة الكادحين الماديـة الشخصيـة في رسم اجراءات اقتصادية تتيح الجمع على نحو افضل بين مصالح الفرد والجمـاعة والمجتمع في الانتـاج والتوزيع .

ولكن وحدة الفرد والمجتمع في ظل الاشتراكية لا تنفي احتمال قيام بعض التناقضات بينهما . فان هذه التناقضات تنبثق كنتيجة لظروف تطور المجتمع الموضوعية ، او كعاقبة للنقص في تطور شعور الفرد بمسؤوليته امام المجتمع . فقد تتجلى هذه التناقضات في كون المجتمع يطلب من الفرد ان يتنازل في حالة معينـة عن مصالحه الشخصية ويعمل من اجل الحاجات العامة فقط . مثلا . في سنوات الخطط الخمسيـة الاولى ، اقدم السوفييتيون على بذل التضحيات ،وضيقوا على انفسهم في كثير من الامور عن وعي وادراك لكي يجمعوا الاموال لأجل تطوير الصناعة الثقيلة . فقد فهموا ان هذا السبيل يتطابق مع مصالـح الشعب الجذريـة ، واخضعوا مصالحهم الشخصية للمصالح العامة . ان اخضاع الشخصي للعام كان ضروريا لحل التناقض ، لتذليل مصاعب بناء الصناعة الاشتراكية العصرية .

وقد ينبثق التناقض بين الفرد والمجتمع عندما يلحق الفرد بتصرفاته ضررا بالمجتمع ، ويغفل المصـالح العامـة . وفي هذه الحال ، يحق للمجتمع ان يدعو الانسان المعني الى التقيد بالنظام وان يجبره على الخضوع للاحكام والمقتضيات العامة المشتركة .

صحيح ان المصالح العامة تعلو دائما على المصالح الشخصية ولكن خضوع المصالح الشخصية للمصالح العامة لا يظهر الا كعنصر

في عملية حل التناقضات بين المجتمع والفرد . اما حين ينطلق المرء بحرية في افعاله من الحاجات الاجتماعية ومن مصالح القضية المنشودة ، فلا مجال للكلام هنا عن اي خضوع . فان الجمع بين المصالح الاجتماعية والمصالح الشخصية مبدأ من مبادىء الاشتراكية .

ان ماركس وانجلس هما اللذان وضعا نظرية العلاقة بين المجتمع والفرد في ظروف التشكيلة الشيوعية ، وصاغاها بوضوح ودقة في الموضوعتين الاساسيتين التاليتين :

١ . «فقط في الجماعة ، يحصل الفرد على الوسائل التي تمكنه من تطوير مواهبه من جميع النواحي ، وبالتالي لا تمكن الحرية الفردية الا في الجماعة» * .

٢ . «ومحل المجتمع البرجوازى القديم مع طبقاته وتناقضاته الطبقية ستحل رابطة تكون فيها حرية تطور كل فرد شرطا لحرية تطور الجميع» ** .

في هاتين الموضوعتين ، تتبدى الطريقة الدياليكتيكية الصرف التي لجأ اليها مؤسسا الماركسية لحل قضية العلاقة بين المجتمع والفرد .

فان الموضوعة الاولى تبين ان **تحرر المجتمع هو شرط لتحرر الفرد** ، وان **حرية الفرد ، الشخصية مستحيلة خارج المجتمع ، في معزل عن المجتمع** ، وانه ، اخيرا ، **يجب على المجتمع الحر ان يبذل كل ما في وسعه لاجل تطوير الفرد .**

ان الشخصية لا يمكن ان تكون حرة الا متى كان المجتمع حرا من الاستثمار ، من الخوف من الغد ، من سيادة قوى التطور

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٣ ، ص ٧٥ .

** ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٤ ، ص ٤٤٧ .

الاجتماعي العفوية ، من الجوع والفقر اللذين تعانيهما الاغلبية . وبما ان المجتمع قد تحرر ، واخذ تحت رقابته الواعية علاقاته بالطبيعة وعلاقات الناس بعضهم ببعض ، فان تطور جميع ابناء المجتمع وارتفاع مستوى حياة الشعب ، المادي والثقافي ، يصبحان شرط وعلامة تقدمه . كذلك يقر المجتمـــع الاشتراكي **ضمانات حقوقية لحرية الفرد** (حرية الكلام والنشر والضمير ،الخ ..) . ولكن العنصر المحدد ، ليس ضمان حرية الفرد حقوقيا شكليا ، بل توفير الظروف المادية والاجتماعية والسياسية عمليا لأجل تطور الفرد ، الشخصية مـــن جميع النواحي ، وتامين الامكانيـــات لتجلى كفاءاته .

وموضوعة ماركس وانجلس الثانية التي اوردناها سابقـا تفصح عن الفكرة القائلة **انه لا يمكن في ظل التشكيلة الشيوعية ان يجرى تطور البعض على حساب البعض الآخر ، وان التطور الحر لكل من ابناء المجتمع شرط لوجود وتقدم المجتمع كله .**

يقينا ان تطبيق هذه المبادئ هو عبارة عن عملية تاريخية، لان درجة تطبيقها رهن بنضوج الاشتراكية المادي والروحي .

ان الاشتراكية والشيوعية بالذات هما ذلك التنظيم الاجتماعي الذى يستهدف تطور وازدهار الشخصية البشرية من جميع النواحي.

اما فيما يتعلق بالتعبير الذائع الصيت ، تعبير «حريـــة الفرد» بوصفه تعبيرا ، فان هذا سيكون مجرد تعبير برجوازي فوضوي اذا لم يكن مقرونا بالنضال لاجل تحرير الجماهير من الظلم بجميع صوره واشكاله ، بالنضال لاجل الشيوعية . فان النضال من اجل تحقيق هذا الهدف العظيم هو الذى يوفر في زمننا التربة من اجل تطور وتجلي كفاءات الفرد .

ان مبدأ التشكيلة الشيوعية القائل «من كل حسب كفاءاته» يتسم بدلالة تقدمية كبيرة جدا . فللمرة الاولى ، يسجل المجتمع على رايته ان لـــه مصلحة حيويـــة في تطور واستخدام طاقات

وكفاءات جميع ابناء المجتمع ، لان قوة العمل الاجتماعي المنتجة رهن بتطوير طاقات وكفاءات كل فرد وبالاستفادة منها كليا . ومن جراء ذلك ، يفعل فعله اقوى حافز اجتماعي لترقي الناس . ان تطبيق هذا المبدأ رهن بالمجتمع والفرد سواء بسواء ، لانه متى توفرت الظروف الموضوعية لاجل التطور ، تصبح الاستفادة منها رهن بالانسان ونشاطه وادراكه . ان التناسق بين التطور الفردى والتطور الاجتماعي يتعاظم بمقدار تقدم المجتمع الاشتراكي في الحقلين الاقتصادى والاجتماعي وكذلك بمقدار ارتفاع مستوى حياة الجماهير المادى والثقافي ، وبمقدار نمو ادراكها الذاتي .

اذن ، ان الاشتراكية لا تجلب لا قمع الفرد ، الشخصية ولا اغفاله ، ولا اخضاعه بل الوحدة بين الشخصي والاجتماعي .

فان الانسان يشغل مع مصالحه وحاجاته مكان الصدارة من اهتمام المجتمع . ان عناية المجتمع بالانسان انما هي عنصر تتميز به الاشتراكية ولا تعرفه الرأسمالية حيث كل امرئ يعني بنفسه فقط . وهذه العناية تلهم وتشجع الناس على العمل لما فيه خير المجتمع . والحال ، ان ارتفاع مستوى الكادحين المادي والثقافي ، وتقصير يوم العمل ، وتحسين ظروف السكن ، وتطوير نظام مؤسسات الاطفال ، وتطوير نظام الوقاية الصحية والضمان الاجتماعي ، والخ .، اي كل ما توفره الاشتراكية للفرد ، يخلق ظروفا ملائمة لا سابق لها لاجل تطوره .

ان الاشتراكية لا تفصل الفرد عن الجماعة ، ولا تعارض به الجماعة . فان حياة الجماعة الاشتراكية حياة كاملة زاهرة تفترض غنى في الفرديات وفي كفاءات الناس الشخصية . وسواء تناول الكلام جماعة مصنع او معمل او كولخوز او مؤسسة او معهد ، فان الجماعة لا تقيد الفرد ، بل لها مصلحة في ارتفاع درجة كفاءة اعضائها ، في الاستفادة من طاقاتهم ومؤهلاتهم . ان

الذين ينظرون الى الاشتراكية من مواقع برجوازية لن يستطيعوا يوما ان يفهموا كيف يمكن الجمع بين وحدة المجتمع الاشتراكي في السياسة والاخلاق والايديولوجية وبين حرية تطور الفرد . وهم يلفقون آراء مشوهة وتصورات بدائية عن الاشتراكية مفادها ان الجميع في ظل الاشتراكية يفكرون بطريقـــة واحدة ، ويتكلمون بطريقة واحدة ، ويرتدون البسة واحدة ، الخ ..

اذا كان جميع الفيزيائيين ، مثلا ، يعترفون بقوانين الميكانيك لنيوتن او بنظرية النسبية لاينشتاين ، فمن المشكوك فيه ان يعتبر احد هذا الاجمـــاع ضياعـــا لفرديتهم . ولكن اذا كان المجتمع الاشتراكي مجمع في سعيه الى الذود عن السلام وبناء الشيوعية ، فان هذا يعتبر بمثابة وضع الافراد في مستوى واحد . فمع معيار الفردية البرجوازية المحدد ، يصعب بالفعل تفهم طابع الحياة في المجتمع الاشتراكي المبني على مبـــادئ اخرى . **ان الاشتراكيـــة الماركسية لم تفسر يوما المساواة على انها محو الفوارق الفردية .** «من كل حسب طاقتـــه» . ان هذا المبدأ يفترض اللامســـاواة ، التفاوت بين الطاقات والكفاءات ، والفوارق بين الفرديات . وان اكمل مساواة اجتماعية لا تمحو هذه الفوارق ، بل هي بالعكس شرط لغنى تطور الفردية ، لازدهار الشخصية ، لازدهار الفرد . ولهذا **لا يجوز كذلك اعتبار النزعة الفردية وحرية الفرد ، الشخصية شيئا واحدا ، مثلما لا يجوز اعتبار المنتوج الزائد والقيمة الزائدة شيئا واحدا** . ان النزعة الفردية قد نشأت في ظروف التناحر بين الفرد والمجتمع ، وهي انعكاس لهذا التناحر . اما الجماعية فانها تقضي على هذا التناحر وتقيم وحدة متناسقة متناغمة بين الفرد والمجتمع .

لاول مرة في التاريخ ، تطرح الشيوعية ، لا امكانية تطوير جميع اعضاء المجتمع تطويرا كاملا ومتناسقا وحسب ، بل ايضا ضرورته. ولهذا الغرض ، تؤمن القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية

الظروف الضروريـــة ، الامر الذي سيقصر وقت العمل الضروري ويزيد وقت الفراغ لدى كل فرد ، ويسهل العمل ، ويقضي على الحاجة الى العمل غير الموصوف ، ويعطي المجتمع وفرة من منتوجـــات الاستهلاك . وفي هذه الاحوال ، يصبح تطور كل فرد ، وكمال تجلي جوهره الخلاق ، معيار الثروة الاجتماعية . ان الشيوعية لا تقضي على تنظيم الحياة الاجتماعية ، بل على اغتراب التنظيم الاجتماعي فقط . فان الشيوعية بوصفها تنظيما ذاتي العمل للكادحين الاحرار تحتاج الى افراد متطورين تطورا متناسقـــا وتصنعهم . وبهذا الشرط وحده ، يمكن لنشاط المجتمع ان يظهر كنتيجة لنشاط اعضائه . ولهذا يضمن المجتمع الحرية التامة لتجلي وتطور كفاءات كل فرد . ولكن كل فرد ، اذ ينال حريـــة التطور الفردي ، يتقبل مباشرة تبعية هذه الحرية للوضع الاجتماعي ، لان الحرية من قوى الطبيعة العفوية تؤمنها قوى المجتمع المنتجة الجبارة ، والحرية من سيطرة القوى الاجتماعية تؤمنها علاقات الانتاج الشيوعية ، وحرية الفرد يؤمنها عمل الجميع لما فيه خير المجتمع . واذا كانت التشكيلات التناحرية تنفي الاندماج البدائي بين الفرد والجماعة الذي كان قائما في المجتمع ما قبل المجتمع الطبقي ، فان الشيوعية تقيم اعلى وحدة بين الفرد المتطور من جميع النواحي وبين الجماعة ، مستوعبة غنى التطور السابق . وهذا هو **نفي النفي** .

وهذا هو الحل الانساني فعلا للعلاقة بين المجتمع والفرد .

الجماهير الشعبية والفرد ، دور الجماهير الشعبية ودور الفرد ، الشخصية في التاريخ

حتى الآن درسنا الشخصية في تبعيتها للمجتمع ، ودرسنا تطورها في المجتمع . وقد ظهرت الشخصية امامنا كنتاج للمجتمع . ولكنه يوجد جانب آخر في العلاقة بين الفرد والمجتمع : كيف يؤثر الفرد في تطور المجتمع ، ما هو **دوره** التاريخي .

ان الجواب العلمي عن هذا السؤال يستحيل بدون تحليل مسألة العلاقة بين الفرد والجماهير . فعندما حللنا المجتمع كنتيجة للتفاعل بين الناس ، للصراع بين الطبقات ، لفتنا الانتباه الى ان معرفة قوانين العملية التاريخية وسماتها الاساسية تفترض تحويل افعال مختلف الافراد ، الافعال الفردية ، الى افعال جماهيرية . فان الفرد بمفرده يشترك في العملية التاريخية بوصفه ، قبل كل شيء ، جزءا من جمهور من الناس . ان نشاط انسان فرد يندمج في حركة ونشاط الطبقة ، المجتمع ، الشعب . ولهذا تحل النظرية الماركسية-اللينينية في المقام الاول قضية **دور الجماهير الشعبية في التاريخ .**

ان مفهوم «الجماهير الشعبية» الذي توصف به القوى صانعة التاريخ هو مقولة ملموسة تماما ، تاريخية . فمع تغير المجتمع ، تتغير الطبقات والجماعات التي يتشكل منها الشعب . مثلا . في المجتمع الاقطاعي ، تتشكل الجماهير الشعبية من الفلاحين والحرفيين ، والبروليتاريا الناشئة ، والبرجوازية الناشئة ، وفي المجتمع الرأسمالي – من الطبقة العاملة ، وطبقة الفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة في المدن ، والمستخدمين ، والمثقفين . وفي المجتمع الطبقي التناحري لا تشمل الجماهير الشعبية القومية كلها او الامة كلها ، لانه توجد فيه فئات وطبقات اجتماعية رجعية تقف فوق الشعب وتستثمره . وهذه الفئات يقابلها ويعارضها الشعب كاغلبية ساحقة . ففي فرنسا قبل ثورة ١٧٨٩ ، مثلا ، كان الشعب المرتبة او الطبقة الثالثة المعارضة للمرتبتين (او الطبقتين) الرجعيتين المميزتين : مرتبة النبلاء ومرتبة الاكليروس (او رجال الدين) . أما في ظل الرأسمالية ، فان الشعب تقابله ويعارضه البرجوازية ولا سيما منها قمتها ، البرجوازية الاحتكارية . اما البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة والنامية ، فمن الممكن احيانا اعتبارها جزءا من الشعب .

وفي ظل المجتمع الاشتراكي ، يتشكــل الشعب من جميع الطبقات وجميع الفئات الاجتماعية ، لانه لا وجود في هذا المجتمع لمستثمرين يقفون فوق الشعب ، ولان المجتمع كله ترصه الوحدة السياسية والمعنوية .

اذن ، **ان الشعب ، الجماهير الشعبية انما هي في المقام الاول الجماهير الكادحة في المجتمع المعني ، منتجو الخيرات الماديــة ، وكذلك جميع تلك الطبقات والفئات الاجتماعية التي بمقدورها ، بحكم مركزها الموضوعي ، ان تقوم في العهد المعني وفي البلد المعني بمهام تاريخية تقدمية .**

ان ايديولوجيي الطبقات الاستثمارية لم يكن لهم مصلحة في توضيح دور الجماهير الشعبية الحقيقي فى التاريخ . فقد كانوا ولا يزالون يعتبرون ، لوقوفهم في مواقف المفهوم المثالي عن التاريخ ، ان النشاط الذي يحدد حركــة المجتمــع لا يقوم الا في ميدان الايديولوجية والسياسة . ومن وجهــة النظر هذه ، يكون اولئك الذين يتخذون قرارات سياسية ويرسمون قرارات سياسية جديدة ـ اي الايديولوجيون والعلمــاء والمشترعون والملوك والقــادة العسكريون وزعمــاء وقادة مختلف الحركات واضرابهم ـ صانعي التاريخ الحقيقيين ، وموجهي مجرى التاريخ حسب ارادتهم بالذات او حسب اوامر قوى عليا . ان هذه الايديولوجية تتسم باستصغارها لدور الجماهير الشعبية ، بل حتى بالوقوف منها احيانــا موقف ازدراء وعداوة سافرة .

اما الماركسية ، فانها ، خلافا للنظريات المثالية البرجوازية ، لا تعارض الجماهير بالفرد . وقد كتب لينين يقول : «ان التاريخ كله يتألف على وجه الضبط من افعال افراد هم بلا ريب شخصيات فعالة» * . ولكن نشاطهم الاجمالي يكتسب صفة جديدة : فانــه

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد الاول ، ص ١٥٩ .

يغدو القوة الفاصلة في العملية التاريخية . ان هذه الموضوعة تنجم بصورة طبيعية من المبادىء الجذرية للمفهوم المادي عن التاريخ .

وبالفعل ، اذا كان اسلوب الانتاج هو القـوة المحدُدة في التطور الاجتماعي ، **فان الجماهير الكادحة ، منتجي الخيرات المادية ، يضطلعون بالدور الحاسم في التاريخ لانهم القوة الفاصلة في الانتاج .** ان التاريخ لا تصنعه ايدى بعض الشخصيات ، بعض الافراد ، بل تصنعه الجماهير الشعبية . ان علم الاجتمـاع ما قبل ماركس لم يدرس ابدا تقريبا الميدان الحاسم من ميادين نشاط الناس ، اي النشاط الانتاجي المادي ، ولم يبين اهميته في تطور المجتمع . ولهذا كان من العسير عليه فهم دور الجماهير الشعبية الفعلي ، فهـم ان الناس الذين يصنعون الخيرات المادية ، الذين يحركون الانتاج هم صانعو التاريخ الحقيقيون ، وان التاريخ لا يصنع في قصور الملوك او الرؤسـاء ، ولا في دور الوزراء ، ولا في القاعـات الفخمـة للبرلمانات ، بل يصنـع قبل كل شيء حيث يستخرج الفحـم والبترول ، ويسكب المعدن وتبنى الآلات وتزرع الحبـوب اي في ميدان الانتاج المادي . ولكن تأثير الجماهير الشعبيـة في مجرى الانتاج لا يقتصر على كونها تصنع القيـم المادية . فان **الجماهير الشعبية هي القوة الفاصلة في جميع التحولات الاجتماعية** . فلا قيمة اطلاقا لملك بدون رعايا او لجنرال بدون جيش . وليس بوسعهما ان يفصلا في امر الا اذا توفرت لهما القوى . والحال ان الجماهير الشعبيـة هي القوة في ميدان السياسـة . ورغـم ان الطبقـات الاستثمارية كانت تبذل فيما مضى الكثير من الجهود لكي تستبعد الجماهير عن السياسة ، وانها كانت تفلح في مسعاها هذا بين الفينة والفينة ، كانت الجماهير بالذات هي التي تقول كلمتها الفاصلة في منعطفات التاريخ . ان جميع الثورات الكبيرة هي من صنع الشعوب . ماذا تريد الجماهير ، والى اين تمضي ووراء من ؟ ان لكل هذا ، في آخر المطاف ، الدور الحاسم لاحراز النجاح في الميدان السياسي .

ولكن حركة الجماهير الشعبية لا تشترطها عوامل الصدفة او العوامل العابرة ، بل الاسباب المادية العميقة والمديدة الفعل .

ينجم مما سبق **ان الجماهير الشعبية هي القوة الفاصلة في الميدان الاجتماعي السياسي ايضا** ، اي في الميدان الاساسي وهو الميدان الثاني من ميادين النشاط البشري الاساسية . ويجب ان لا يغيب عن البال ان مفهوم «الجماهير الشعبية» ذاته يختلف بعض الشيء في تطبيقه في هذا الميدان . كذلك جميع تلك القوى وتلك الفئات الاجتماعية التي تحل القضايا السياسية الناضجة هي جمهور في الميدان الاجتماعي السياسي .

كذلك لا يجوز اغفال دور الجماهير الشعبية عند تحليل تطور الثقافة الروحية . فمعلوم ان الشعب هو صانع اللغة ، وبدون لغة لا يمكن ان يقوم اي ابداع روحي . ثم ان الظروف المادية لأجل الاكتشافات العلمية والاختراعات والحاجة الاجتماعية اليها انما تنشأ في سياق تطور الانتاج ، اي بفضل كدح الملايين من الناس . بل ان الاكتشافات او الاختراعات ذاتها لا تندرج في سلسلة التطور التاريخي العامة الا حين تكف عن ان تكون قضية افراد وحين يبدأ تطبيقها في الانتاج من قبل جمهور من الناس .

ان تاثير الشعب والحياة الشعبية في **التطور في ميدان الفن** متنوع الوجوه بخاصة . فبما ان الابداع الشعبي نفسه جزء من الفن فانه في الوقت نفسه ينبوع ومصدر النماذج والدوافع لأجل منتوجات الفن المحترف . ان الفن الحقيقي مرتبط دائما بحياة الشعب ، وافكاره وامانيه . وحين ينفصل عن حياة الشعب ، يمسي فارغا مبتذلا لا يصلح لشيء . ان الادب مرآة الحياة الشعبية .

وعليه ، **ايا كان الميدان الذي نأخذه من ميادين الحياة الاجتماعية ، فان الشعب يضطلع فيه بالدور الفاصل ، مباشرة او بصورة غير مباشرة** . ولكن درجة نشاط الجماهير تختلف باختلاف مراحل التاريخ . وقد علل ماركس الموضوعة القائلة : «مع

تعاظم الفعل التاريخي شأنا سوف ... يتعاظم ايضا حجم الجمهور الذى هذا الفعل من صنعـــه» * . ان هذه الموضوعة تفصح عن **فكرة تعاظم دور الجماهير في التاريخ**، وهي من اهم قوانين التاريخ.

وبالفعل ، كانت قوى الجماهير الكادحة في جميع التشكيلات التناحرية مقيدة بسلاسل الاضطهاد والاستثمار . ولكن الاشتراكية تحطم هذه السلاسل وتؤمن الشروط والظروف والامكانيات والفرص لأجل تعاظم نشاط الجماهير الشعبية الخلاق على الدوام . وعمليا تتلخص المهمة هنا في الاستفادة كليا من هذه الامكانيات والفرص وبالتالي في تسريع وتائر التطور التاريخي .

ان تحويل المجتمع على اساس الاشتراكية هو اعمق تحويل اجتماعي عرفه التاريخ يوما ، ولهذا يستحيل القيام بـــه دون مشاركة اوسع فئات الشغيلة . ان «حجم الجمهور» الذي يحقق هذا الانقلاب والذي له مصلحة فيه يوازي اغلبية السكان المطلقة . وان الحياة لتؤكد كليا صحة كلمات لينين القائلة انها في منتهى الزيف والكذب تلك الفكرة البرجوازية الزاعمة «ان الاشتراكية شيء ما ميت ، جامد ، ثابت لا يتغير ، في حين ان حركة التقدم السريع في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والفردية ، الحركة الجماهيرية فعلا وحقا التي تشترك فيها **اكثرية** السكان ثم جميع السكان لا تبدأ في الحقيقة **الا مع حلول** الاشتراكية» ** .

يحلو للكثيرين من الايديولوجيين البرجوازيين التغندر بكلمة «الشعب» ، والتحدث عن «خير الشعب» . ولكنه لا يخفى على احد ان قرن كلمة «الشعبية» بكلمة «الرأسمالية» لا يغير شيئا

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٢ ، ص ٩٠ .

** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٣ ، ص ٨٩ . الطبعة العربية . «الدولة والثورة» ، دار التقدم . موسكو . ص ١٢٧ .

في الرأسماليـــة ذاتهـــا ، ولا يفعل غير ان يطمس طبيعتهـــا الاستثمارية .

ان الاعتراف بدور الجماهير الشعبية الفاصل في التاريخ ليس بالنسبة للماركسية-اللينينية مجرد اعلان ، بل مبدأ في فلسفتها ، في مفهومها عن العالم ، ودليل في النشاط العملي .

وعليه ، كانت لتوضيح دور الجماهير في التاريخ صلة بتحليل **جوهر العملية التاريخية** . ولكن اذا كان المقصود شكل هذه العملية الملموس ، فانـــه تنهض مهمة اخرى هي توضيح مسيرة التاريخ الملموسة ، وتحليل معالمه بالتفصيل ، ودراسة اصالة نشاط الشخصيات البشرية الحية في الحقبة المعنية من الزمن ، وفي البلد المعني ، وهنا تنبثق **مسألة الانتقال من الاجتماعي الى الفردي** .

ان الانتقال من الاجتماعي الى الفردي في المعرفة ، في العلوم الاجتماعية ، يعني ، اولا ، استيضاح المغزى الاجتماعى للنشاط الفردي ، وثانيـــا ، تحديد وتقييم ذلك «القسط» الذي اسهمت به الشخصية المعنية (الفرد المعني) فى العملية الاجتماعية . ان وزن هذا القسط قد يختلف كثيرا ، ولكن الشخصية المنفردة تؤثر ، على كل حال ، في اصالة مسيرة التاريخ الملموسة ، رغم انها لا تغير قوانينها العامة .

ان دور الفرد ، الشخصية في التاريخ رهن بصفاته الخاصة ، بمكانه في نظام علاقات المجتمع المعني وفى تلك الآلية الاجتماعية التي تؤمن قوة نفوذ الفرد ، الشخصية ، وكذلك بتلك القضايا التي تواجه المجتمع المعني . فكل فرد يشترك بنحو او آخر في تطور البشريـــة التاريخي . ولكن استيضاح دور تلك الشخصيات التي مارست وتمارس تأثيرا جوهريـــا في مجرى الاحداث ، اي **دور الشخصيات البارزة** ، يتسم بقدر خاص من الاهمية والفائدة .

في صراع الطبقات ، في حركة الجماهير ، في المصادمات بين الدول ، وغير ذلك من العمليـــات التاريخية في عهد معين ، تنبثق

الحاجة دائما الى افراد يصوغون مهام الطبقات ويقودون نضالها ، ويتزعمون هذه الحركات او تلك ، ويقودون الجيوش الى القتال ، الخ .. وهؤلاء الافراد يظهرون . وبفضل صفاتهم ، يبرزون من مجمل الجمهور ويشغلون وضعا تتوفر لهم فيه امكانية تحديد المهام واتخاذ القرارات التي تؤثر في افعال الجماهير . **ان كل عهد وكل طبقة يكونان افرادا على صورتهما ومثالهما** . وان الافراد البارزين لا يفعلون غير ان يعكسوا باشد السطوع والبروز خصائص العهد والطبقة ، ويعبروا عن مقتضيات الزمن باعمق مما يعبر الآخرون . ويقينا انه ليس دائما يقف على رأس الطبقات والاحزاب والدول والجيوش افراد بارزون بكل معنى الكلمة . فان التاريخ يعرف عددا لا باس به من الاشخاص التافهين الذين اعتلوا العرش الملكي ، ومن القادة العسكريين الخاملين والزعماء السياسيين الارديا ، ممن ظهروا على سطح الحياة السياسية بحكم عوامل الصدفة . الا ان مجرى الحوادث يجرفهم على العموم . اما القادة البارزون فعلا ، فانهم يتركون في مجرى الحوادث خاتم شخصيتهم وطبعهم .

ان دور الشخصية البارزة متناسب طردا مع درجة فعالية نشاط الجماهير الشعبية . فكلما اشتد نشاط الجماهير ، كلما تعاظمت المقتضيات فيما يتعلق بصفات الشخصية الواقفة على رأس الحركة .

ان اعظم حركة ثورية في التاريخ انما هي نضال الطبقة العاملة الذي يؤدي مهمة جليلة قوامها تصفية كل استثمار ، ويجتذب الى الابداع التاريخي النشيط اوسع فئات الشغيلة ؛ ومن جراء ذلك تتعاظم كثيرا مسؤولية القيادة ، واهمية خصال القادة الشخصية .

ان كل نضال البروليتاريا وانتصاراتها الفعلية في مختلف البلدان مرتبطة بنشاط الاحزاب الشيوعية والعمالية الماركسية-

اللينينية . ان حزب البروليتاريا الثوري هو طليعة الطبقة ، المعبر الواعي عن مصالحها الجذرية ، فصيلتها المتقدمة ، التي تضم من بين ممثلي الطبقة العاملة وابناء الطبقات الاخرى ممن يقفون مواقف الطبقة العاملة اقدرهم على التفكير واقواهم نزعة ثورية . وفي المجتمع الاشتراكي ، يبرز الحزب الشيوعي طليعة الشعب كله ، الامر الذي يدل على الاعتراف بدور الطبقة العاملة القيادي في تطور هذا المجتمع . اما وظيفة الحزب الشيوعي الاجتماعية في المجتمع الحالي ، فهي الوظيفة التي سبق وحددها لينين ، اي الجمع بين الاشتراكية العلمية والحركة العمالية ، وتنظيم وقيادة نضال البروليتاريا الطبقي وبناء الاشتراكية والشيوعية . ان النجاح في اداء هذا الدور رهن بصلات الحزب بالجماهير ، بنفوذه ومكانته بين الجماهير ، بمبلغ ثباته وصلابته في مواقف الماركسية- اللينينية ، بمقدار تطبيقه للعلم على الظروف والاوضاع الملموسة ، بمدى انسجامه ومثابرته في انتهاج خطة الاممية ، والخ .. ان نجاح نشاط الحزب رهن بصورة حاسمة بمستوى قيادته الماركسية- اللينينية . ومن هنا ينبع الدور الهام الذي يعود الى تكوين الزعماء الحزبيين وتربيتهم وتقديمهم .

ان الماركسية-اللينينية غريبة سواء عن الافراط في تعظيم بعض الشخصيات ، عن عبادة الشخصية التي تنكر اهمية نشاط الجماهير ومبادرتها وتحط من شأنهما ، ام عن الانكار الفوضوي لدور القيادة . ان الماركسية-اللينينية قد صاغت مبادئ تؤمن مراعاة علاقات متبادلة صحيحة بين الجماهير والحزب والقادة .

ان ماركس وانجلس ، في جدالهما مع الهيغليين الشباب الذين كانوا يعارضون «الجمهور الهامد» بالاقلية الخلاقة «الانتقادية التفكير» وفي نقدهما لرائد الفوضوية شتيرنر الذي استعظم وضخم دور الشخصية المنفردة ، وكذلك لينين في نضاله ضد الشعبيين الروس ونظريتهم بشأن «الابطال» و«الجموع» التي

تزعم انه لا قيمة للجمهور بدون «ابطال» مثلما لا قيمة للاصفار بدون الاعداد ، قد عرفوا بما يكفي من الدقة والوضوح وعللوا تعليلا علميا شاملا موقف الماركسية سواء من شتى المفاهيم عن «النخبة» التي تصنع افكارها وقراراتها التاريخ ، حسبما يزعم ، ام من كل افراط في تعظيـــم دور الشخصيـــة المنفردة . ان آراء الهيغليين الشباب والفوضويين والشعبيين في دور الفرد والجماهير لا يجمعها اى جامع بالمفهوم المادي العلمي عن التاريخ ، وتقلب العلاقة الفعلية بين الفرد والجماهير رأسا على عقب لانها تنسب الى شخصية بمفردها او الى جماعة بمفردها الدور الحاسم في التاريخ مع انه لا يعود اليهما كلا على حدة .

ولهذا تعتبر الماركسة-اللينينية ، من الناحية النظرية ، عبادة الشخصية مفهوما مثاليا ذاتيا ، وتشجبها من الناحية الاخلاقية ، وترفضها قطعا من الناحية السياسية بوصفها انتهاكا للعلاقة المتبادلة الصحيحة بين الجماهير والحزب والقادة يضر بمصالح الاشتراكية . وقد تحدث ماركس عن عدائه لكل عبادة للشخصية ، للفرد .

وعلى هدى هذه المبـــادئ الماركسية-اللينينيـــة ، انتقد الشيوعيون السوفييت انتقادا حادا ، كما هو معروف ، وشجبوا قطعا عبادة شخصيـــة ستالين وما اقترن بها من سوء استعمـــال للسلطة ومن مخالفات للشرعية الاشتراكية بوصفها ظاهرات غريبة عن الاشتراكية . ان فضح عبادة شخصية ستالين كان عبرة تاريخية جدية للحركة الشيوعية التي هي ، بالطبع ، غير معصومة عن الاخطاء . ولكن ليس الجميع استفادوا من هذه العبرة التاريخية . ففي الوقت الحاضر ، بلغت عبادة شخصيـــة ماوتسي تونغ فى الصين ابعـــادا فلكية ، وهذه العبادة يريدون فرضها على عموم الحركة الشيوعية . ان هذا الامر يلقى الشجب والتنديـــد من قبل الشيوعيين في شتى اقطار العالم ، خصوصا وانه تتوفر الآن الخبرة الضروريـــة التي لم تكن متوفرة لاول بلد اشتراكي في العالم .

يقينا ان عبادة شخصية ماو ليست ظاهرة منفردة ، منعزلة ، بل ينبغي النظر اليها في اطار تلك السياسة الشوفينية المتعالية المعادية للسوفييت ، سياسة شق الحركة العمالية العالمية ، التي اخذت تنتهجها زمرة ماو تسي تونغ التحريفية «اليسارية» .

ولكنه لا مراء البتة في ان الحركة الشيوعية ستجد في نفسها ما يكفي من القوى للتغلب على جميع المصاعب لانها تعبر عن مصالح الشعوب الجذرية وعن مستقبل البشرية ومقتضيات التقدم الاجتماعي .

ان دور الفرد ، الشخصية عظيم لا في ميدان السياسة وحسب ، بل ايضا في جميع مجالات الثقافة وفي ميدان تطور العلم وفي ميدان الابداع التكنيكي والروحي . ان البحاثة او الفنان ذا الموهبة الكبيرة ظاهرة نادرة . وكبار العلماء والفنانين والمخترعين يشقون طرقا جديدة في العلم والتكنيك والفن معتمدين على التطور السابق ، معممين ما تحقق قبلهم في الميدان المعني . وابداعهم تعبير مكثف واستغلال كامل لتلك الامكانيات والفرص التي امنها العهد المعني لاجل تطور الثقافة البشرية لاحقا . ان قسمة الرائد صعبة . ففضلا عن الكفاءة والموهبة ، لا بد هنا من قدرة هائلة على العمل ، لا بد من الارادة والعناد والحماسة والاقتناع بان الحق معك ، لا بد من صفات كثيرة اخرى تتجلى فيها عظمة الروح وقوة الموهبة .

الفصل العاشر

التقدم الاجتماعي

لقد بحثنا في النظرية الماركسية عن المجتمع الموضوعات الاساسية التي تشكل المنطلقات المبدئية لدراسة العملية التاريخية الملموسة دراسة علمية . اما الآن ، فلم يبق لنا ، ختاما ، غير ان نحلل مفهوما آخر يتيح وصف الحياة الاجتماعية بمجملها ومن حيث تطورها التدريجي بوصفها عملية واحدة ، وان مقسمة داخليا ، هو مفهوم **التقدم الاجتماعي** .

ان التقدم هو على العموم مقولة من مقولات الديالكتيك معناها ان التطور ليس مجرد تغير او حركة دورية حسب حلقة ، **بل حركة الى امام ، حركة حسب خط صاعد ، تسير من ادنى الى اعلى** .

فما هي الاسس والمبررات لتطبيق هذا المفهوم على تاريخ البشرية ؟ ما هو التقدم وما هو التقهقر في الحياة الاجتماعية ؟ هل يوجد دليل موضوعي يتيح معرفة ما اذا كان تبدل اشكال النظام الاجتماعي في كل حالة بعينها عبارة عن حركة من اسفل الى اعلى ؟ ان الاجوبة التي يمكن اعطاؤها عن هذه الاسئلة من وجهة نظر المفهوم المادي عن التاريخ لا بد ان تكون واضحة لكل من تتبع هذا البحث بانتباه . ومع ذلك يتطلب هذا الموضوع بعض الايضاحات الاضافية .

ان فكرة التقدم الاجتماعي قد نادى بها المنورون من القرن الثامن عشر كوندورسه وغردر وغيرهما . وبنظر المنورين ، كان تطور العقل البشرى والعلم وانتشار المعارف ، والخ ، اساس التقدم.

لقد لاحظوا واثبتوا ذلك الواقع الذي يفقأ العين وهو ان المجتمع يزداد حضارة وثقافة في سيـــاق التطور ، واعربوا عن ايمـــانهم بمستقبل افضل للبشرية ، ولكنه لم يكن بوسعهم ان يحددوا علميا جوهر التقدم الاجتماعي ومصادره .

وفي القرن التاسع عشر ، ظهر مفهوم هيغل الدياليكتيكي الذي يعتبر تاريخ البشرية تطورا «لادراك الحرية» . ولكن هيغل ختم نظامه الفلسفي التاريخي بفكرة سخيفة جدا مفادهـا ان الملكيـــة البروسية هي ذروة التاريخ البشرى . وفضلا عن ذلك كان هيغل يعتقد ان شعبا ما من الشعوب هو حامل وناقل التقدم التاريخي في كل عهد ، حين ان الشعوب الاخرى تبدو ، بزعمه ، كانها خارج التاريخ . ففي مفهوم هيغل ، ترك التعصب القومي الالماني اثره لان الشعوب الالمانية بالذات هي التي اعلنهـــا هيغل حاملة وناقلة التقدم في الازمنة الحديثة .

كذلك مؤسسا علم الاجتمـــاع البرجوازي سبنسر وكونت تبنيا فكرة التقدم الاجتماعي . ولكن خلافا لهيغل ، لم يكن مفهومهما للتطور دياليكتيكيا ، بل تطوريا مبتذلا ، ناهيك عن انهما كانا على الصعيد الاجتماعي يتمسكان بنظرات التقدمية البرجوازية الليبرالية . ورغم انه ظهرت في القرن التاسع عشر آراء تنم عن التشاؤم وتنكر التقدم التاريخي ، كان هذا القرن مع ذلك قرن سيـــادة النظرات التطورية الى التاريخ في الادراك الاجتماعي البرجوازي . ولكن الحال مغايـــر في القرن العشرين ؛ فالقرن العشرون قرن انهيار النظـــام الرأسمالي .

في القرن العشرين ، ينتشر على نطاق واســـع فى الفلسفـــة البرجوازية وفي علم الاجتمـــاع البرجوازي موقف سلبي من فكرة التقدم .

فما هي الحجج التي يلجأ اليها الايديولوجيون البرجوازيون لانكار التقدم الاجتماعي ؟ ان احد الخطوط الاساسية في انتقـــاد فكرة التقدم يرتبط بانكار وحدة العملية التاريخيـــة العالميـــة ،

وبالاستعاضة عنها بكثرة من الثقافات او الحضارات المنغلقة المحلية التي تمر كل منها بحلقة تطور خاصة بها . ان هذه النظرات ، كما سبق ورأينا ، قد طورها شبنغلر وتوينبي واتباعهما . لقد ركزوا مفاهيمهم على واقع فعلي ، على واقع وجود كثرة من الثقافات والحضارات التي انبثقت في سياق التاريخ والتي اندثر بعض منها . ولاحظوا ضعف المفاهيم عن «التقدم الوحيد الخط» ، المعتمدة على اعتبار اوروبا مركزا للتقدم ، والمنتشرة في الفلسفة البرجوازية ، ولكنهم اضفوا صفة الاطلاق على واقع التنوع والتعدد الهائل في جوانب التاريخ واستخلصوا من هنا استنتاجا يقول بانعدام الصلة والتوارث بين الثقافات مصورينها بصورة تكوينات منطوية على ذاتها . ولكن اذا لم تكن هناك وحدة في التاريخ ، فلا داعي الى البحث في تاريخ البشرية الفعلي عن خط واحد للتقدم* . وواضح تماما انه لا يمكن اعتبار هذه النظرة الى التاريخ نظرة علمية تتفق مع الواقع الفعلي . يقينا ان لكل شعب تاريخه ، وليس من الالزامي ابدا ان يشبه تاريخ شعب ما ، حتى في اجزاء جوهرية ما ، تاريخ شعب آخر . ولكنه من الخطأ ، كما سبق ورأينا عند انتقاد الكانطية الجديدة ، ان نرى في التاريخ الفردى فقط وان يغيب عن بالنا العام المشترك ، المتكرر ؛ وهذا المشترك يمكن تعريفه وتحديده ، بتحليل القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . والحال ، يتيح تحليل هذا «المشترك» وتغيراته استجلاء الخط العام المشترك لتطور المجتمع البشرى . ولذا يمكننا ان نتحدث عن الوحدة في التاريخ على صعيدين . اولا ، عن وحدة جميع الظاهرات الاجتماعية في اطار تشكيلة معينة ، عن وحدة ناشئة من وجود صلة عضوية بين

---

* صحيح انه لا يجوز توجيه هذا اللوم كليا الى توينبي لانه يربط فكرة حلقية مختلف الحضارات بفكرة التقدم ، مفسرا اياه بروح دينية صوفية .

الظاهرات على اساس اسلوب الانتاج المعني . ثانيا ، عن الوحدة في تنوع وتعدد البلدان والشعوب والثقافات والدول والخ .. الا ان الاعتراف بوحدة التاريخ العالمي وبتطوره التقدمي لا ينفي ابدا تنوع وتعدد سبل التطور التاريخي لمختلف الشعوب ، بل يفسح المجال لتفهم هذا التنوع والتعدد من وجهة نظر واحدة ، ولربط تاريخ كل شعب بالخط العام المشترك للتطور التاريخي . ولكنه لا يمكن كشف الخط التقدمي للتطور التاريخي وفهم مجرى التاريخ بكليته الا اذا اخذنا بالحسبان كل التاريخ العالمي وصلاته الداخلية وتعاقبه ولم نكتف باصالة مختلف الثقافات والحضارات باعتبار ان اوروبا او آسيا او افريقيا هي ، حسب ملاحظة الاكاديمي السوفييتي كونراد الصائبة ، «مفاهيم جغرافية ، لا تاريخية» .

كذلك يهاجمون فكرة التقدم الاجتماعي من مواقع اخرى . ففي مراحل معينة ، نجم عن تطور علم الاجتماع التجريبي في الغرب ميل الى الامتناع عن اجراء التعميمات الاجتماعية الواسعة لانه يستحيل تجريبيا التحقق منها ، كما يزعم اصحاب هذا الميل ، وبالتالي الى الامتناع عن اللجوء الى مفاهيم يمكن بها الاعراب عن هذه التعميمات النظرية الواسعة . فان ما يسمى «الانتروبولوجيا الثقافية» قد انتقدت الطريقة التاريخية ، الامر الذي اثر ايضا في علم الاجتماع .

بعد الحرب العالمية الاولى ، في مستهل العشرينيات ، زعم العالم الاجتماعي الاميركي اوغبورن ان مفهوم التطور لا يصح على المجتمع . واثره اخذ علماء الاجتماع البرجوازيون يرفعون الصوت اكثر فاكثر زاعمين انه يجب التخلي عن مفاهيم «التطور» و«النمو» و«التقدم» فيما يتعلق بالمجتمع ، وانه لا داعي الى البحث في التاريخ عن خط عام مشترك للتطور ، عن اتجاه في التطور التقدمي التدريجي .

وفي المؤتمر السوسيولوجي العالمي الثالث في عام ١٩٥٦ ،

اقترح عدد من علماء الاجتماع البرجوازيين البارزين الاستعاضة عن تعبير «التطور» بتعبير «التغيرات الاجتماعية» (الطارئـة على الظاهرات الحياتية والاجتماعية) في علم الاجتماع المعاصر، خلافا للعلم في القرن التاسع عشر، الذى كان يعتمد على فكرة التقدم.

ان هـذا التطور في الادراك البرجوازي من الاعتراف بفكرة التقدم في فجر المجتمع البرجوازي الى انكارها في مرحلة الامبريالية يوحي طبعا بفكرة ان العلائم الجلية على انهيار التشكيلة الرأسمالية (الحربان العالميتان، التناقضات المستعصية، الخ.) تحمل هذا المجتمع على النظر بتشاؤم الى مستقبل البشرية او على كل حال الى معرفة هذا المستقبل.

ويعتقد عالما الاجتمـاع الاميركيـان بيكر وبوسكوف ان الاحساس «باننا لا نعرف الى اين نمضي، ولكننا نسير في الطريق» منتشر جدا، لا في الولايات المتحدة الاميركيـة وحسب، بل وفي بلدان رأسمالية اخرى.

ان عددا من علماء الاجتماع البرجوازيين يعللـون الموقف السلبي من مفهوم التقدم بكون هذا المفهوم يفترض اجراء مقارنة بين مختلف الاوضاع الاجتماعية وتقييمها كدنيا وعالية. ولكن كل تقييم من هذا النوع رهن، حسب اعتقادهم، باختيار نظام القيم، ولهذا يتسم بطابع ذاتي. ومن هنا ينجم، كما يؤكدون، ان مفهوم التقدم يحمل الى العلم معيارا للقيم غريبا عنه، وانه يجب استبعاده من العلم.

وقد كتب بعض علماء الاجتماع الاميركيين في كتاب «علم الاجتماع المعاصر»: «ان الحرب العالميـة الاولى، ناهيك عن الاحداث التي عقبتها، قد جلبت الخيبة، فشرع علماء الاجتماع ينكرون ضرورة التقدم. فاكتسب هذا التعبير دلالة معيارية وفقد شرعيته العلمية. فاذا كان التقدم يعني التطور في الاتجاه المرغوب، فينبغي ان نرى ان ما يعتبره بعض الناس مرغوبا فيه، يعتبره

بعضهم الآخر رهيبا بالنسبة لهم . وقد جرت جملة من المحاولات لاعطاء تعريف علمي عن التقدم ، الا ان علم الاجتماع اضطر فيما بعد الى نبذ هذا المفهوم» * . ولكنه تختلط هنا اشياء مختلفة . يقينا ان علم الاجتماع لا يستطيع ان يقيم مختلف درجات التطور الاجتماعي ، اذا ما استرشد بهذه المعايير الذاتية (الاعتباطية) او تلك . ولكن علم الاجتماع البرجوازى لم يثبت انه لا يوجد في العلم **معيار موضوعي للتقدم الاجتماعي** ، هذا اولا ، وثانيا يمكن تماما ، على اساس المعيار الموضوعي للتقدم ، اتباع طريقة للتقييم تعبر عن علاقة مصالح وحاجات الذات (الفاعل) بهذه او تلك من الانظمة او الاوضاع الاجتماعية . وبدون الاعتماد على العلم ، تدفع هذه المعايير التقييمية في اتجاه الذاتية ، الامر الذى يدل عليه بوضوح تاريخ العلوم الاجتماعية ؛ ولكنه من الممكن تماما ، بالاعتماد على العلم ، اعطاء تعاريف تقييمية في ميدان الاخلاق وغيره من الميادين. مثلا . نحن نقيم الفاشية علميا بوصفها وليدة الرجعية الامبريالية ، وليدة التقهقر الاجتماعي ، وبوسعنا ومن واجبنا ان نعطي عنها ، على اساس هذا التقييم الطبقي العلمي ، التقييم الاخلاقي وغيره من التقييمات .

فهل يوجد ، اذن ، معيار موضوعي للتقدم الاجتماعي ؟

بما ان الانتاج هو اساس التطور الاجتماعي ، فمن الطبيعي انه يجب البحث في الانتاج على وجه الضبط عن المعيار الموضوعي للتقدم الاجتماعي ، اي عن دليل يتيح اللجوء اليه اعطاء تقييم موضوعي عن الفوارق الناشئة في سياق التطور التاريخي ومعرفة درجة التطور التي بلغها هذا المجتمع او ذاك .

وبما ان مستوى تطور الانتاج يتحدد بدرجة تطور القوى المنتجة ، فانه ينجم بالضرورة من جميع مقولات المفهوم المادي

R. Bierstet, E. Mehan, P. Samnelson. "Modern Social science", New York, 1964, p. 647.

عن التاريخ انه **يجب البحث في تطور القوى المنتجة على وجه الضبط عن اسمى معيار موضوعي للتقدم الاجتماعي .**

فان تطور القوى المنتجة هو المحور الرئيسي لتحرك البشرية على درجات التقدم الاجتماعي لانه تتركز فيها درجة سيطرة الانسان على قوى الطبيعة ـ الى اى درجة استطاع ان يضعها في خدمتـــه ـ والامكانيات المتوفرة امام تطور البشرية الاجتماعي .

ان موضوعية المعيـــار المذكور تتجلى قبل كل شيء في انه يمكن ، باجراء مقارنة به ، تحديد وتقييـــم وضع هذه البنيـــة الاجتماعية الاقتصادية او تلك في سلم التطور الاجتماعي .

ان الاشكال الاجتماعية الجديدة قد تكون اعلى للسبب التالي على وجه التحقيق ، وهو انها تعتمد على تطور القــوى المنتجـــة السابق ، وتحركها الى ابعد ، تعتمد على مستوى اعلى في تطورها .

فان نظام العلاقات الاقتصادية الذي يطابق قوى منتجة اكثر تطورا ويفسح مجالا رحبا امام تطور القوى المنتجة ويخلق المزيد من الحوافز لنموها هو نظام اكثر تقدما .

ولكن شكل علاقات الانتاج لا يخدم مصالح ومقتضيات تطور القوى المنتجة الا في قطاع محدود من الزمن ، ولهذا يكون شكلا عابرا من الناحيـــة التاريخيـــة . وبهذا المعنى يمكن القول ان **كنه التقدم الاجتمـــاعي يتلخص في الاستعاضـــة عن مجتمع ذى بنيـــة اقتصادية اقل تطورا ولم تبق مطابقة للقوى المنتجة بمجتمع آخر ذى بنية اكثر تطورا ، اعلى ، نشأت على اساس القوى المنتجة النامية .**

وبهذا المعنى كتب ماركس ان اساليب الانتاج ـ الاسيوي والقديم والاقطاعي والبرجوازي ـ يمكن اعتبارهـــا بمثـــابة عهود متصاعدة من التشكيلة الاجتماعية الاقتصاديـــة . ان كلا من هذه التشكيلات هي اعلى بالمقياس الى سابقتها لانها تطابق قوى منتجة اكثر تطورا ، وتفسح مجالا رحبا امام تطورها (وقد تناولنا في

الفصل الرابع موقف العلم المعاصر من قضية اسلوب الانتاج الاسيوي) .

ان تقدم المجتمع لاحقا يتلخص في الانتقال من التشكيلة الرأسمالية الى التشكيلة الشيوعية التي الاشتراكية درجتها الاولى .

ان النظام الاشتراكي لا يزال في الدرجة الاولى من تطوره ، والملكية الاشتراكية الاجتماعية تؤمن اوسع الامكانيات لتطوير القوى المنتجة باطراد ، لانها تخضع تطوير الانتاج ، لا لمصالح المالكين الخصوصيين الانانية ، لمصالح ربح الاحتكارات الرأسمالية، بل لمصالح المجتمع بأسره ، لتلبية حاجات الكادحين انفسهم المتنامية . واذا كانت الاشتراكية لا تزال ، بحكم اسباب معروفة ، متخلفة في جملة من العلائم الاقتصادية عن البلدان الرأسمالية المتطورة ، فان المجتمع الشيوعي الناضج سيبلغ ، بلا جدال ، في حقل القوى المنتجة ، مستوى اعلى من الذى تستطيع الرأسمالية بلوغه .

ان مستوى تطور القوى المنتجة يقاس بانتاجية العمل . وعلى هدى هذا المبدأ ، كتب لينين بعد ثورة اكتوبر ان بلوغ انتاجية عمل اعلى هو الامر الرئيسي لانتصار النظام الاجتماعي الجديد . ولهذا السبب بالذات ، تولي البلدان الاشتراكية هذا القدر من الاهتمام لزيادة وتائر التطور الاقتصادي . وهذا ضروري ، لا لتوطيد القدرة الاقتصادية والعسكرية وحسب ، بل ايضا لحل القضية الرئيسية ، قضية توطيد افضليات الاشتراكية بالنسبة للرأسمالية .

يزعمون احيانا ان الرأسمالية لا توفر من الفرص والامكانيات لتطوير الانتاج اقل مما توفر الاشتراكية ، مستشهدين في هذا الزعم بالنجاحات الاقتصادية التي احرزتها بعض البلدان الرأسمالية ، وبالاستفادة في اقتصاد الرأسمالية من منجزات الثورة العلمية والتكنيكية المعاصرة . ولكن هذه النجاحات الجزئية لا يمكن لها ان تغير التقييم العام للرأسمالية النابع من القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي يتكشف فعلها في سياق المراحل التاريخية الكبيرة

على صعيد التاريخ العالمي . ان تناقض الرأسمالية الاساسي بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج يقيم حدودا تاريخية امام تطور الرأسمالية . وتحاول البرجوازية ان تحل هي بذاتها هذا التناقض وذلك بتطوير الاشكال الاحتكارية-الحكومية في الاقتصاد. ولكن هذه الاشكال لا تغير طبيعة الرأسمالية ، ولا «تحولها» البتة الى مجتمع جديد ما خلافا لمزاعم النظريين البرجوازيين .

وعلى الاقتصاد تتوقف بنية المجتمع الاجتماعية ، ومختلف المؤسسات الاجتماعية ، وكل ميدان البناء الفوقي . ولهذا تخضع البنيات الاجتماعية هي ايضا للتقييم الموضوعي . وبما ان علاقات الانتاج رهن بالقوى المنتجة ، فانها تمكن من فرز وابراز المشترك في تطور مختلف البلدان والشعوب ، وتشكل الاساس لاعطاء تقييم موضوعي عن الجوانب الجوهرية في مجمل بنية المجتمع الاجتماعية.

ان هذا التعريف لمعيار التقدم قد يستتبع اعتراضا مفاده انه لا ذكر في هذا التعريف لا للانســـان ولا لوصف مصالحـه واهتماماته وتطوره الخاص . ولكن هذا الاعتراض واه . فالانسان كائن اجتماعي ، و«جوهره» المفطور عليه ليس شيئا معطيا منذ الازل والى الابد ولا يطرأ عليه اى تغيير . ولهذا ، خلافا للطريقة الانتروبولوجية البدائية القديمة التي كان يحكم بموجبها على تقدمية هذه الانظمة الاجتماعية او تلك حسب تطابقها (او عدم تطابقها) مع «طبيعة الانسان» التي لا تتغير ، يعتبر علم الاجتماع الماركسي مصالح الانسان وحاجاته واهتماماته ذاتها نتاجا للتاريخ ، بما فيه تطور الانتاج . وهذا ما يتيح فهم تقدم المجتمـع على انه تطور الانسان الاجتماعي . ان الانسان ، ودرجة تطوره بالذات ليسـا اضافة ما الى التعريف المادي التاريخي لمعيار التقدم الاجتماعي ، بل عنصر ضروري لا غنى عنه من عناصر هذا المعيار نفسه . ولكنه لا بد من التحدث هنا عن عامل آخر .

صحيح ان تطور القوى المنتجة هو المعيار الاعلى للتقدم الاجتماعي بمجمله ، ولكنه لا يمكن له دائما ان يكون دليلا موضوعيا على تطور بعض الظاهرات الاجتماعية التي تنفرد بخصائص معينة واستقلال نسبي وبعض العلائم الاصيلة على مستوى تطورها . وهذا ما يصح بخاصة على تطور مختلف اشكال الادراك الاجتماعي . فان الاخلاق والفن والفلسفة ، التي لا ترتبط بالانتاج الا عبر جملة معقدة من الحلقات الوسطية ، تنفرد بخصائص تطور ، ولهذا ينفرد كل شكل من هذه الاشكال بعلائمها للتقدم .

ان لمفاهيم ومعايير التقدم الاجتماعي التي صاغتها المادية التاريخية اهمية ودلالة نظرية ميتودولوجية (منهجية) ، اي انها مرشد في دراسة المادة التاريخية الملموسة وفي دراسة الفوارق الفعلية التي تظهر في سياق التطور الاجتماعي . ولكنها لا تفيدنا عن شيء فيما يلي : كيف يجب على وجه الضبط ان يجرى التقدم التاريخي بصورة ملموسة ، ما هي الفوارق الفعلية التي ستتشكل في سياق التطور التاريخي في هذه الظروف او تلك . ولهذا لا يجوز الخلط بين هذه الموضوعات وبين «صيغ» التقدم العامة التي عكف على وضعها علماء اجتماع برجوازيون مثل سبنسر وميخائيلوفسكي وغيرهما حاولوا ان يفرضوا على التاريخ الفعلي ، «معدلات» ، «اصولا» معينة للتطور ، ومخططات يجب ان «يخضع» لها . الا ان الماركسيين انتقدوا على الدوام هذا التفسير لقضية التقدم باعتباره تجريديا وقائما خارج التاريخ ، في معزل عن التاريخ . فان الفهم العلمي للتقدم لا يتطلب فرض مخططات من خارج التاريخ على التاريخ الفعلي ، بل يتطلب دراسة العمليات الفعلية والقوانين الفعلية لتطور مجتمعات محددة كيفيا ـ اي دراسة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، وقوانين نشوئها وتطورها وقوانين الانتقال من تشكيلة الى اخرى .

ان فهم التقدم التاريخي على انه تطور وتعاقب التشكيلات

الاجتماعية ، لا يكشف وحدة التاريخ العالمي وحسب ، بل يعطي اساسا لتحليل تنوع وتعدد وجوه التقدم التاريخي .

ان تطور كل تشكيلة اجتماعية مع قوانينها الخاصة يتصف بآلية خاصة للتطور التاريخي ، باصالة القوى المحركة ، بالوتائر وكذلك بتلك الاطارات التاريخية التي يمكن تفهمه ضمنها على انه تقدم، على انه حركة الى الامام، لا مجرد وجود اجتماعي او مجرد حركة الى الوراء. ان كل تشكيلة اجتماعية تكشف امكانيات معينة للتطور لا بد ان يؤدى استنفادها وهو يؤدى فعلا، اما الى الانتقال الى مستوى جديد كيفيا للتطور ، واما الى التقهقر الاجتماعي بهذا الشكل او ذاك .

وبما ان قوانين كل تشكيلة اجتماعية تتسم بطابع خاص ، وبما ان القوانين العامة المشتركة للتاريخ كله تتجلى بشكل اصيل في مختلف الظروف ، فانها تحدد اتجاه التطور التاريخي ، اتجاه العملية التاريخية ، لا « بصورة عامة » ، بل على وجه الضبط بوصفه تغييرا في مجتمع ملموس معني، وتشكيلة معنية وكيفية اجتماعية معنية . ولكن هذا لا يعني البتة ان هذا يقرر سلفا مسيرة التطور التاريخي اللاحقة برمتها . ولهذا كان التنبؤ الاجتماعي هو ايضا محدودا باطارات تاريخية . فلا يمكن التنبؤ علميا في التاريخ الا بالبنيات والتطورات الاجتماعية التي تتوفر لها بالفعل الاجنة والاصول والمقدمات .

ثم ان انعدام التحتيم بالقضاء والقدر في فعل القوانين الاجتماعية ، وبالتالي في اتجاه العملية التاريخية نفسه مشروط كذلك بتنوع وتعقد القوى الاجتماعية المشتركة في التفاعل التاريخي ، وبتأثير العامل الذاتي والمصادفات التاريخية ، والخ ...

ان التقدم التاريخي هو تطور المجتمع تطورا ذاتيا تحدده قوانين اجتماعية ويجري بواسطة الناس . ومن هذا الفهم لطابع التقدم التاريخي ينجم ان اتجاه التقدم نفسه ليس رهنا بارادة

الناس ورغائبهم ومطامحهم ، بل بفعل القوانين الموضوعية ، وان الاهداف الاجتماعية الواعية التي يضعها الناس نصب عيونهم (علما بان المقصود هنا في المقام الاول الاهداف الاجتماعية الشأن للجماهير الكبيرة والطبقات) تتحقق بنجاح اذا كانت مطابقة لاتجاهات التطور التاريخي الموضوعية .

وانها لباطلة من وجهة النظر المادية ، سواء الآراء المرتكزة على فكرة العناية الربانية والقائلة ان التاريخ ينطوى على هدف «عمل» على تحقيقه منذ بادئ بدء ، ام الارتيابية الجبانة حيال فكرة التقدم التاريخي . فان القوانين الاجتماعية تفعل فعلها بوصفها اتجاهات تاريخية عميقة وتحدد الاتجاه العام لتغير الظروف الاجتماعية المعنية . ولكنه تظهر دائما في التاريخ الفعلي ، في اطار تشكيلة معينة تحدده الظروف المادية ، كثرة كثيرة من امكانيات مختلفة يتوقف تحقيقها على نشاط الجماهير ، على نشاط الناس التاريخي . وهذا يعني انه ينفسح امام الناس مجال رحب للغاية من اجل الابداع التاريخي . مثلا . **في عصرنا ، يتحدد الاتجاه التقدمي العام لتغير الظروف الاجتماعية كحركة في اتجاه الاشتراكية والشيوعية** . ولكن اي «رسم» ملموس تكتسبه هذه العملية ، واين ، وفي اى «نقاط» من العملية التاريخية تنبثق اوسع الامكانيات لاجل التقدم ، واين يظهر بالعكس جمود وحتى حركة الى الوراء ؟ ـ كل هذا ليس رهنا بفعل القوانين وحسب ، بل ايضا بتفاعل عوامل كثيرة يتشابك بعضها مع بعض ، وتشكل اوضاعا معينة في الزمن المعني والبلد المعني ، وبنشاط الجماهير ، وبالصراع بين مختلف الفئات الاجتماعية ، وبنشاط الاحزاب والافراد ، الخ ...

ولكن مسألة تقدمية جميع العمليات (التطورات) الاجتماعية الملموسة في عصرنا انما يجب حلها على وجه الضبط من حيث علاقة هذه العمليات بهذا الخط الاساسي للتطور التاريخي ، ونعني به الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

ان لحل مسألة **طراز** التقدم اهمية مبدئية بالنسبة لنظرية التقدم الاجتماعي الماركسية .

صحيح ان كل تشكيلة عبارة عن تقدم اصيل ، (اقطاعي او رأسمالي ، مثلا) ، الا ان هذه او تلك من خصائص التقدم التاريخي قد تكون ، مع ذلك ، ملازمة لبعض التشكيلات الاجتماعية التي تتسم بسمات متشابهة . مثلا . ان **الطابع التناحرى للتقدم** هو سمة مشتركة بين جميع التشكيلات التي يقوم فيها انقسام المجتمع الى طبقات سائدة ومسودة .

لقد حلل ماركس وانجلس في مؤلفاتهما التقدم التناحرى تحليلا عميقا . وبينا ان اشكال التقدم التناحرية كانت تاريخيا امرا محتما لا ندحة عنه بالنسبة لمراحل معينة من تطور الانتاج . وقد كتب ماركس يقول : «لا تقدم بدون تناحر . ذلك هو القانون الذي خضعت له الحضارة حتى ايامنا» * .

ففي الاوضاع التي كان يجري فيها تطور المجتمع والعلم والثقافة ونمو الثروة الاجتماعية على حساب الجماهير الكادحة واضطهادها واستثمارها وقمعها وخنقها ، كان التقدم ، على حد قول ماركس ، يشبه الصنم الذي لم يكن بوسعه ان يشرب الرحيق الا من جماجم قتلاه . ويدل التاريخ على ان العبودية هي التي جعلت من الممكن ، في مرحلة انحلال المشاعة البدائية ، تقدم الثقافة الذي اثر في تطور المجتمع لاحقا تاثيرا كبيرا جدا . ان سقوط العبودية ، الذي عنى سقوط وزوال هذا المجتمع وحلول الاقطاعية محله ، كان بدوره تقدما ، لانه خلق امكانيات اوسع لأجل تطوير الانتاج .

كذلك عاش المجتمع الاقطاعي بفرضه استثمارا قاسيا جدا على المنتج المباشر ، الفلاح القن ، اتخذ احيانا اشد اشكال استعباد

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٤ ، ص ٩٦ .

الفرد وحشية . فالاضطهاد الاقتصادي يرافقه الاضطهاد السياسي والروحي . ثم ان الميدانين الروحي والسياسي في ظل الاقطاعية لا يتميزان بالحركة والمرونة وقابلية التكيف ، بل بالجمود وبمقاومة كل تغير . ففي كل شيء ، كان يسود التشابه الصارم : تنظيم واحد للانتاج ، ملك واحد ، دين واحد ، والايقونات نفسها . كذلك مكان الانسان في هذا النظام كان يقرره ويثبته واقع انتمائه الى مرتبة معينة ، وفئة منغلقة معينة ، وعائلة معينة . ولكن الاقطاعية اقامت الحواجز سواء ضد السير الى الامام ام ضد السير الى الوراء . ففي مرحلة العبودية ، لم يكن القضاء على حياة شعوب برمتها ، واندثار الثقافات الاصيلة ظاهرة نادرة جدا ؛ اما في ظل الاقطاعية ، فان المجتمع الطبقي قد وقف على قدميه بثبات ورسوخ ، واكتسب ما يلزم من الاستقرار . وفي جملة من البلدان تحول هذا الاستقرار الى «تحجر» . وفي هذه الظروف فقط ، امكن ان تخطر في بال حكام شعب كبير وكثير العدد الفكرة الفظيعة القائلة بعزل بلدهم عن العالم الباقي بسور . وليس عبثا ان امسى «السور الصيني» رمز العزلة الاقطاعية والجمود الاجتماعي .

وفي البلدان الاوروبية ، حرك تطور العلاقات البضاعية النقدية اشكال الاقتصاد الاقطاعي المتحجرة . وقد ادت هذه التطورات الاقتصادية الى ظهور قوى اجتماعية جديدة وحركات اجتماعية جديدة ، ودفعت تطور العلم والفلسفة والفن ، اي دفعت القوى التي شقت اطار النظام الاقطاعي في الميدانين الاجتماعي والروحي .

وبين الفينة والفينة ، كانت الاقطاعية تحاول بمساعدة الدين والدولة ان تقمع وتخنق هذه القوى ، وان تعيدها الى الاطارات «اللازمة» ، ولكنها عجزت في النتيجة عن مقاومتها والوقوف بوجهها .

ومحل الاقطاعية حلت تشكيلة اجتماعية جديدة ، هي التشكيلة الرأسمالية . وبتطوير وتعميق علاقات الاستثمار ظهرت الرأسمالية

مناقضة ومعارضة للاقطاعية في كثير من النواحي . والرئيسي ان النظام الرأسمالي ، باعتمـــاده على قاعدة الانتاج الالي التكنيكيــة الثورية ، قد افسح المجال الرحب امام التقدم التكنيكي والعلمي ، امام تطور الانتاج الصناعي العصرى ، امام تحويل الاقتصاد الوطني كله ، واعادة بنائه على قاعدة تكنيكية جديدة .

ان الرأسمالي يحتاج الى عامل له مصلحة اقتصادية في بيع قوة عمله . ولهذا الغرض ، يفصل الرأسمال عن العامل وسيلة العمل ومنتوجـــه على السواء ، فيضطره الى بيع قوة عملـــه من الرأسمالي . ان العمل يصبح بالنسبة للعامل مجرد وسيلة للعيش ، ويصبح الانتاج بالنسبة للرأسمالي مجرد وسيلة لجني الارباح . وفي هذه الاحوال ، لا يصبح الانتاج وسيلة لتطوير الانسان ، بل بالعكس ، فان الانسان يصبح وسيلة لتطوير الانتاج .

ينجم مما سبق ان انسان العمل ، العامل ، هو دائما في حالة عبودية في ظل جميع التشكيلات الطبقية ، التناحرية اما ، بالمعنى المباشر ، عبد لانسان آخر واما نصف عبد ـ قن وعبد للرب وعبد للدين والاوهام والخرافات ، وامـــا ـ في ظل الرأسماليـــة ـ عبد للرأسمال ، ذيل للالة ، عبد للاشياء .

في سياق التاريخ كله ، اخذت تتسع شيئا فشيئا الصلات بين البلدان والشعوب ، ولكن هذه العمليـــة لم تجر بوتيرة واحدة ، منتظمة ، لانه كانت هناك مراحل انقطعت فيها الصلات المقامة ، والخ . وفي هذا المجال قامت الرأسمالية بالخطوة الحاسمـــة الى الامام ، بقضائها نهائيا على انعزال الشعوب السابق ، واجتذابها اياها الى المجرى العام المشترك للتطور الرأسمالي . فان استعمار وفتح اراض جديدة ، وتقسيـــم العمل والتجارة ، وانشاء سوق عالمية واحدة واقامة علاقات اقتصادية متنوعة ومتعددة ، وتطوير الوسائط العصريـــة للنقل الحديدي والمائـــي والجوي ، وكذلك الصحافة والراديو والتلفزيون ، ـ جميع هذه الوسائل السياسيـــة

والاقتصادية والتكنيكية اسهمت في اقامة صلات متنوعة ومتعددة بين الشعوب والمناطق في الكرة الارضية . وكل هذا اسهم بدوره في تطوير التاثيرات المتبادلة في ميادين الثقافة والعلم والانتاج الروحي . ولكن هذه العملية كانت كذلك متناقضة داخليا ، لأنه رافقها استثمار واضطهاد شعوب لشعوب اخرى ، وتفاقم التناقضات والنزاعات بين الدول . وقد كان استثمار الشعوب المضطهدة المظلومة احد المصادر الرئيسية لاغتناء برجوازية البلدان المتطورة .

وكان من المفيد للرأسماليين بقاء البلدان المتخلفة التي تقدم لهم قوة عاملة رخيصة . ولهذا نجد في الوقت الحاضر عند مختلف الشعوب مظاهر محدثة ومشوهة لجميع التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، ابتداء من التشكيلة البدائية حتى الاقطاعية .

كذلك يتجلى الطابع التناحري للتقدم الاجتماعي في الحد الاقصى من التفاوت والتعرج في التطور الاجتماعي . فان التاريخ يدل على ان التقدم لم يكن يوما تطورا مستمرا مستقيما منتظما ، بل سار بسبل معقدة ، ورافقته مراحل التقهقر ومراحل الجمود . ومكاسب البشرية في منطقة صحبتها الخسائر في مناطق اخرى . ومراحل النهوض الاجتماعي والثورات عقبتها مراحل الردة الرجعية . ومكاسب البشرية الجديدة خلقت مشاكل جديدة واخطارا جديدة ، والتقدم نفسه في هذه المناطق او تلك خلق ميولا ومطامح وتطلعات رجعية . وهذه المصاعب والتناقضات في التطور الاجتماعي بعثت في نفوس الناس غير مرة شعور التشاؤم وعدم الثقة بامكان بلوغ مستقبل افضل . ولكن ، خلافا لهذه النظرات ، تفصح الماركسية ـ اللينينية ، بوصفها عقيدة الطبقة الصاعدة الجديدة ، عن شعور وموقف التفاؤل التاريخي وعن شعور الثقة بان المستقبل للكادحين . ولكن هذا التفاؤل لا يغفل ابدا جميع مصاعب وتناقضات

التقدم الاجتماعي ولا يجمعه اى جامع «بالابتهاج» البدائي والسخيف .

وقد سبق ان برهن ماركس ان الرأسمالية هي آخر تشكيلة اجتماعية تناحرية في التاريخ . وقد اكد التطور اللاحق صحة هذه الفكرة الماركسية .

وفي الوقت الحاضر تعاني الرأسمالية ازمة حادة في الميدان الاقتصادى والاجتماعي والاخلاقي . **ان بقاء النظام الراسمالي هو اقوى عقبة في وجه التقدم الاجتماعي في زمننا** ، زمن الانعطاف في تاريخ المجتمع البشري .

ان تقدم البشرية اللاحق غير ممكن الا في سبل التقدم الشيوعي .

ان الانتقال من الراسمالية الى الشيوعية يعني في آن واحد ظهور طراز جديد من التقدم الاجتماعي والانتقال من اشكال التقدم التناحرية الى الاشكال غير التناحرية .

اما الخصائص الاساسية لتقدم التشكيلة الشيوعية فهي ازالة التناحرات الاجتماعية عن طريق اقامة وتوطيد الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وتصفية الاستثمار ، وامتلاك ناصية قوانين التطور الاجتماعي ، واستخدامها بصورة واعية ومنهاجية لاجل ضبط العلاقات الاجتماعية ، واشراك جماهير اوسع فاوسع من الشغيلة في صنع التاريخ بصورة واعية وبواسطة نظام ديموقراطي مركزي لادارة الاقتصاد وتطوير الديموقراطية الاشتراكية في جميع النواحي ، واخضاع الانتاج لمصالح الانسان وحاجاته ، واستخدام الانتاج المادي والروحي وكل نظام العلاقات الاجتماعية لأجل تطوير الانسان نفسه تطويرا متناسقا ومتناغما في جميع النواحي ، والتحرر من اشكال الادراك الوهمية .

فقط مع تطور التشكيلة الشيوعية على القاعدة المادية والتكنيكية للانتاج العالي الاتمتة ولازدهار العلاقات الاجتماعية

الشيوعية ، تنشأ الظروف التي **«يكون فيها تطور كل فرد شرطا لتطور الجميع»** * ، والتي لا يمكن فيها بالتالي ان يتطور قسم من المجتمع على حساب قسم آخر . ان الانسان يبرز كهدف بحد ذاته ، وتصبح درجة تطوره بالذات المعيـــار المباشر لدرجـــة التقدم الاجتماعي .

ان الانتقال الى التشكيلـــة الشيوعية هو قفزة من ملكوت الضرورة العمياء الى ملكوت الحرية ، ونهاية مـــا قبل التاريخ ، وبداية تاريخ البشرية الحقيقي .

ان **قيام طراز جديد من التقدم الاجتماعي** يجري ، طبعا ، بصورة تدريجية ، لا دفعة واحدة . ولكن ما هو مبدئي هنا هو انه **منذ حدوث الثورة الاشتراكية يبدأ تحقيق تلك المهمة الاجتماعية التي يتوقف امامها المجتمع التناحري والتي يعجز عن تحقيقها** ، ونعني بها توطيد حرية المجتمع بمعنى سيطرة الانسان على علاقاته الاجتماعية بالذات . وهذه المهمة ، كما تبين التجربـــة ، معقدة جدا ؛ ولاجل تحقيقها كليا ، ينبغي اولا تطوير القوى المنتجة والعلم والثقافة والادراك الاشتراكي تطويرا عاليا ، وثانيا ، انشاء آليات اقتصادية واجتماعية مناسبة .

في المجتمـــع الاشتراكي يجري تذليل عفويـــة العمليـــة التاريخية ، وفضلا عن ذلك ، يصبح ادراك قوانين التطور الاجتماعي وتطبيقها الواعي ضرورة . ففيمـــا مضى ، لم يعتمد نشاط الناس الاجتماعي التاريخي يومـــا بصورة مباشرة على معرفة القوانين الاجتماعية الموضوعية . اما بناء الاشتراكية ومسيرة المجتمع لاحقا نحو الشيوعية ، فانهما يجريان على اساس النظرية الماركسية ــ اللينينية وعلى اساس البرامج العلميـــة الصياغة التي ترسمهـــا

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية . المجلد ٤ ، ص ٤٤٧ .

الاحزاب الشيوعية والعمالية والتي تنعكس فيها مبادئ النظرية في خطة ملموسة لافعال الجماهير . وفي ظل التشكيلة الشيوعية لا تبقى قوانين التطور الاجتماعي سائدة على الناس كقوة غريبة عنهم ، بل تصبح خاضعة لرقابتهم الواعية .

وفي ظل الاشتراكية ، **يأخذ تطور المجتمع في اكتساب طابع واع** ، لا بمعنى ان الناس يستطيعون ان يوجهوا مجرى التاريخ حسب هواهم ، بل بمعنى انهم يستطيعون ان يتصرفوا وفق قوانين التاريخ المعروفة . ولهذا تبرز في ظل الاشتراكية مهمة رفع مستوى وعي كل عضو من اعضاء المجتمع الاشتراكي الى مستوى فهم مصالح المجتمع كله وقوانين تطوره . ومع تطور الاشتراكية ، ينجذب عدد اكبر فاكبر من الناس الى صنع التاريخ بصورة واعية ، الامر الذي يدفع التطور الاجتماعي بوتائر متسارعة جدا .

ولكن ما قيل لا يعني ان عناصر العفوية تزول كليا في ظل الاشتراكية وان بمقدور الناس ان يتنبأوا كليا بنتائج افعالهم . ذلك انه لا حد ولا نهاية لعملية المعرفة وانه من العسير جدا بل من المستحيل عمليا حسبان الحساب لمقتضيات القوانين الموضوعية في ظروف ملموسة معينة . فهنا يرد دائما احتمال عدم حسبان الحساب الكامل لمقتضيات القوانين الموضوعية والظروف الملموسة لظهورها ، ويرد بالتالي احتمال تجلي هذه القوانين او تلك بصورة عفوية . وبديهي في هذه الحال ان المعرفة وحدها لا تكفي لاخضاع العناصر العفوية لتاثير المجتمع الضابط . كذلك يجب ان تتوفر للمجتمع الوسائل المادية الضرورية . اما اجمالا ، فان المجتمع يصبح ، مع تطور الاشتراكية ، قادرا ، بدرجة متعاظمة ابدا ، على التنبؤ بنتائج افعال الناس ، وعلى مراقبة علاقات الناس بعضهم ببعض وبالطبيعة مراقبة واعية . ان بناء الشيوعية انما هو عملية واعية ، ونتيجة لجهود واعية يبذلها ملايين الناس .

وحتى الآن لم يبن اى مجتمع بصورة واعية ، على اساس قوانين التطور الاجتماعي المعروفة . وهنا تقوم احدى السمات الجديدة كيفا لقيام وتطور التشكيلة الاجتماعية الشيوعية ، بوصفها اعلى واعقل شكل لتنظيم الانتاج والحياة الاجتماعية كلها .

اذن ، مع الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تتسع حلقة النشاط الواعي اتساعا هائلا نظرا لتنظيم الانتاج تنظيما مخططا ونظرا لتعاظم امكانية التنبؤ بالعواقب الاجتماعية لافعال الناس على صعيد المجتمع كله . وهنا يرتفع نشاط الناس العملي الى مستوى جديد . فمن قبل لم يكن يعني سوى تغيير اشياء الطبيعة بصورة هادفة والتكيف الواعي لظروف الحياة الاجتماعية المادية المتغيرة بصورة عفوية ، والقضاء بصورة واعية في مراحل الثورات على النظم القديمة التي شاخت وولى عهدها ، اما بعد انتصار الثورة الاشتراكية ، فان الناس يدرجون في حلقة نشاطهم الواعي بناء علاقات اجتماعية جديدة .

في المرحلة الاشتراكية من تطور التشكيلة الشيوعية ، تظهر ، وتُستخدم على نطاق واسع ، **اشكال تتميز بها لتنظيم وتوجيه العمليات الاقتصادية والاجتماعية** كالتكهن والتخطيط على صعيد المجتمع ، والمباراة ، والقيادة العلمية والتوجيه العلمي ، الخ ... ولكن بما ان المجتمع الاشتراكي يخرج من احشاء الرأسمالية ، فانه لهذا السبب بالذات يرث جملة من الآليات الاقتصادية والاجتماعية القديمة ، فيملأها بمضمون جديد ويستغلها في مصلحة تطوره بالذات . فان المجتمع الاشتراكي يستغل الانتاج البضاعي وقانون القيمة والنقود والمصلحة المادية الشخصية بوصفها عناصر ضرورية للاقتصاد الاشتراكي . اما ان الانسان في ظل الاشتراكية يشترك في الانتاج الاجتماعي من خلال المصلحة المادية الشخصية ، فان هذا بعض بقية من الطراز القديم للتطور التاريخي ، رغم ان

هذا الطراز يكتسب في ظل الاشتراكية مضمونا اجتماعيا جديدا . ففي المستقبل ، سيبطل مفعول قانون القيمة وتزول الظاهرات المرتبطة به ، ولن يخضع تطور الاقتصاد الا للقوانين الخاصة بالتشكيلة الشيوعية .

ان امتلاك ناصية القوانين الاجتماعية والادارة في ظل الاشتراكية يجريان بواسطة الدولة والنظام الحقوقي اللذين هما كذلك شكلان من اشكال التنظيم الاجتماعي التي صاغها المجتمع الطبقي . ولكن الدولة الاشتراكية هي دولة الشغيلة ، دولة الكادحين ، دولة من طراز جديد كيفا ، انبثق على اساس تحطيم آلة الدولة القديمة في الثورة الاشتراكية .

ان المجتمع الاشتراكي يستغل في سياق تطوره هذه العناصر من الآلية القديمة بطريقة جديدة ، ويهيء بالتالي المقدمات لأجل اضمحلالها في المستقبل . وفي نطاق وبواسطة الآليات التي يرثها المجتمع الاشتراكي من الماضي ، يصار الى اعداد آليات جديدة ، خاصة بالتشكيلة الشيوعية . ففي اطار وبمساعدة الدولة الاشتراكية ، تنبثق وتتنامى عناصر الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية .

ان استخدام آليات التطور التاريخي المصنوعة في ظل الطور التناحري من التقدم الاجتماعي ، والاعداد التدريجي في اطار هذه الآليات لآلية جديدة مبدئيا للتقدم التاريخي خاصة بالتشكيلة الشيوعية ، واضمحلال العناصر الموروثة عن الماضي ، ان كل هذا هو **خاصة الطور الاشتراكي للتقدم الى الشيوعية**. وهذه العملية تتسم بالتناقض ، ولكن التناقضات ذاتها ليست تناحرية . فهي تحل عن طريق بناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، وتطوير العلاقات الاجتماعية الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية ، وترقية اشكال الادارة والتنظيم في سياق الانتقال الى الطور الاعلى من الشيوعية .

ان اداء هذه المهمة الاجتماعية وثيق الارتباط بقضية جذرية اخرى من قضايا التقدم الاجتماعي ، هي قضية استخدام جميع منجزات الاقتصاد والعلم والثقافة من اجل تطوير الانسان نفسه تطويرا متناسقا ، من اجل تطوير حرية الفرد . وفي هذه الاحوال تصبح درجة تطور الانسان نفسه ، كل كادح ، كل عضو من اعضاء المجتمع ، تعبيرا ودليلا على مستوى التقدم الاجتماعي للمجتمع الجديد . وهذه مهمة انسانية نبيلة ، وتحقيقها هو اسمى غايات التقدم الشيوعي . **ان الشيوعية انما هي تنظيم اجتماعي عاقل ، يعتمد على قاعدة تكنيكية عالية التطور ، ويوحد الناس في اطار وحدة تضامنية من اجل اخضاع قوى الطبيعة باطراد ، ويوطد سيادة الانسان على علاقاته الاجتماعية بالذات ويوجه النظام الاجتماعي كله ، والثقافة المادية والروحية كلها نحو تطوير الانسان ، نحو تطوير الفرد تطويرا متناسقا ، متناغما** . ان الشيوعية انما هي فض سر التاريخ ، ودرجة عالية من التقدم الاجتماعي ، وظاهرة تاريخية عالمية . ان الشيوعية وحدها تدل البشرية على مخرج من تلك النزاعات الفاجعة التي تتخبط فيها . ولهذا لا بد ان تصل جميع الشعوب الى الشيوعية عاجلا ام آجلا .

ولا مراء في ان التشكيلة الشيوعية ستكون عامة شاملة ، وان جميع الشعوب ستبلغ في آخر المطاف مستوى واحدا ، فيبدأ آنذاك تاريخ واحد لبشرية واحدة .

ذلك هو موقف الماركسية ، وذلك هو الجواب الذى تعطيه عن آفاق التطور الاجتماعي .

والآن ، والعالم مقسوم الى نظامين اجتماعيين متضادين ، صارت مسألة المستقبل والآفاق التي يفتحها هذا النظام الاجتماعي او ذاك امام البشرية ، موضوع صراع ايديولوجي حاد . ان الايديولوجيين البرجوازيين ، ايا كان موقفهم من فكرة التقدم

الاجتماعي ، لا يستطيعون التملص من هذه المسألة . فان مصالح النظام الاجتماعي الذى يدافعون عنه تتطلب ان يبينوا آفاقه بطريقة ما، وان يعارضوا ، باي وسيلة كانت ، افكار الشيوعية العلمية بموضوعة تعتمد على مكانة العلم ونفوذه ، وتتجلى على الاقل بمظهر العلمية . ولهذا لا نجد في المطبوعات البرجوازية «حججا» ضد فكرة التقدم وحسب ، ولا شعور اليأس حيال خطر الحرب الحرارية النووية وعواقبها الوخيمة وحسب ، بل نجد كذلك محاولات «للتكهن» بالمستقبل ، وان للعقود القريبة القادمة من السنين على الاقل ، ولاعطاء تحليل «نظري» لاتجاهات التطور الاجتماعي . ومن هذه الحاجات الاجتماعية نشأ ما يسمى **بمفهوم «المجتمع الصناعي»** ومختلف صوره واشكاله .

ان اصحاب المفهوم لم يجدوا خيرا من ان يأخذوا الموضوعة الماركسية الاساسية عن تطور القوى المنتجة اساسا للتطور الاجتماعي ولكنهم فسروها على هواهم ، وشوهوها . فبما انهم يعتبرون ان مستوى تطور الانتاج يمكن ان يكون اساسا لاجراء مقارنة بين مختلف المجتمعات ، فانهم ينكرون الصلة الاقتصادية بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، ويستخلصون البنية الاجتماعية مباشرة من التطور التكنيكي ، والخ .. ومن هنا ينبثق المفهوم القائل انه يمكن تقسيم جميع البلدان الى مجموعات حسب مستوى تطور الانتاج . فالبلدان التي لا وجود فيها للصناعة العصرية صارت تسمى «بالمجتمع التقليدي» والبلدان ذات الصناعة المتطورة «بالمجتمع الصناعي» . وبين هاتين المجموعتين من البلدان تقوم اشكال انتقالية معينة . وتحت لافتة المجتمع الصناعي يضعون البلدان الرأسمالية والاشتراكية لاعتبارهم اياها نوعين من «المجتمع الصناعي» .

ان مفهوم المجتمع الصناعي ، الذي يسميه آرون حتى «بالمفهوم الاساسي في عصرنا» ، مدعو بالفعل الى طمس الواقع

الاساسي في عصرنا ، ومفاده ان مضمون عصرنا انما هو الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . فعلى نقيض الماركسية ، يحاول الايديولوجيون البرجوازيون ان يبرهنوا ان الاشتراكيـة لا تحل البتة محل الرأسماليـة ، وان الرأسمالية تنطوي على امكانيات للتطور اللاحق . فما هي هذه الامكانيات ؟

انهم يعتقدون ان التطور يسير نحو «مجتمع صناعي واحد» تمحي فيه على العموم الفوارق بين الرأسمالية والاشتراكيـة ، او تتراجع فيه الى المرتبة الثانية . وهذا الموقف يتبناه ، مثلا ، كثيرون من نظريي الاشتراكية-الديموقراطية اليمينية . ويتقدم نفر آخر من علماء الاجتماع البرجوازيين (سوروكين وغيره) بنظرية «التقارب» اي التقارب بين الرأسمالية والاشتراكية ، هذا التقارب الذي يجري ، حسب زعمهم ، في الوقت الحاضر ؛ اما المستقبل فهو ، بنظرهـم ، «للجميعة الاجتماعيـة الثقافية» لكل نتائج التطور السابق . وهناك فريق ثالث من الايديولوجيين البرجوازيين يحاولون ان «يبرهنوا» انه لن تبقى لدى الشيوعية اي آفاق مع تطور المجتمع الصناعي لاحقـا . وهذه الفكرة تقدم بها ، مثلا ، بمختلف الاشكال العدو اللدود للشيوعية روستوو مع نظريته حول «اطوار النمو الاقتصادي» . ان «اطواره» هي مختلف درجات التطور الاجتماعي ، ابتداء من «المجتمـع التقليدي» وانتهـاء بمجتمع «الاستهلاك الجماهيري العالي» . والدرجة الاخيرة بلغتها الولايات المتحدة الاميركية ، في حين ان الشيوعية تحول ، حسب زعمه ، دون الاتحاد السوفييتي وبلوغ هذه الدرجة ، لانه لا بد لها ان «تذبل» مع الانتقال الى مجتمـع الاستهلاك الجماهيري . وهذه المزاعم الخرقاء يسميها روستوو بطبل وزمر «البيان غير الشيوعي» ! ان الاختلاق الزاعـم ان الشيوعية تقترن بمستوى منخفض لتطور الانتـاج ، بالفقر والبؤس ، ابعد من ان يكون جديدا . وقد دحضته الماركسية من زمان .

فان الشيوعية بالذات تفتح امام اوسع جماهير الشغيلة الافاق لنمو رفاهيتهم المادية ، وليس هذا وحسب ، بل تعتبر كذلك هذا النمو ، لا هدفا بحد ذاته بل شرطا ووسيلة لتحرير الفرد من هموم الخيرات المادية ولتحويل اهتماماته الى ميدان النشاط الخلاق .

واخيرا . ان التطور العاصف للثورة العلمية والتكنيكية وتعاظم اهمية عوامل من عوامل الانتاج كالتنظيم والادارة والاعتدة الالكترونية الحاسبة (نظرا لاتمتة الانتاج) تعاظما سريعا قد فسحا المجال للزعم ان طور «المجتمع الصناعي» نفسه محدود تاريخيا ، وان «المجتمع ما بعد الصناعي» سيحل محله . هذا التعبير استعمله د . بل لتسمية الوضع الذي ستجابهه ، حسب رأيه ، الولايات المتحدة ومجموعة صغيرة من اغنى البلدان نحو عام ٢٠٠٠ . اما البلدان الاخرى ، فانها ستبقى في طور المجتمع «الصناعي» او «ما قبل الصناعي» .

يقينا ان مفهوم «المجتمع الصناعي» ليس باطلا كليا . وبالفعل ، يؤدى تطور الصناعة العصرية ، سواء في ظل الاشتراكية ام في ظل الرأسمالية ، الى ظهور جملة من الاتجاهات والعمليات المشتركة ــ نمو المدن ، تحويل المعيشة ، والخ . . . وبالفعل يكشف التقدم العلمي والتكنيكي امكانيات هائلة للتغلب على الفقر والبؤس ولحل القضايا الاجتماعية . ولكن جميع هذه العوامل لا تغير الامر الرئيسي وهو التضاد بين النظامين الاجتماعيين الاشتراكي والرأسمالي . وهذا الامر بالذات هو الذي يحاول النظريون البرجوازيون ان يطمسوه بواسطة مفهومهم ، وبالتالي ان «يدحضوا» كون الاشتراكية تحل وسوف تحل حتما محل الرأسمالية ، وكون الاشتراكية وحدها تستطيع ان تعطي حلا لجميع القضايا الجذرية في التقدم الاجتماعي المعاصر .

ان الانتقال الى الاشتراكية والشيوعية سيكون في كل حالة بمفردها ظاهرة اصيلة بالنسبة للشعوب التي بلغت درجات مختلفة في سلم التطور التاريخي والتي ترتبط بتقاليد ثقافية وتاريخية مختلفة . ان هذا السبيل عسير ، حافل بالمتناقضات . انه سبيل الانتصارات والهزائم ، سبيل النضال العنيد القاسي . وان تقييم هذه العمليات المتنوعة تقييما صحيحا ، ورسم خط صحيح للسلوك في كل حالة بمفردها هما مهمة الماركسية-اللينينية الخلاقة .

محتويات

الفصل الأول . خصائص ومصاعب معرفة المجتمع ٣

الفصل الثاني . المقدمات الفلسفية للبحث الاجتماعي . . . ٣٠

الفصل الثالث . الانظمة الاجتماعية ٤٧

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بوصفهـا نظاما اجتماعيا ٤٧

اسلوب الانتاج هو الاساس المادى الاقتصـادى للتشكيلة الاجتماعية ٥٤

البناء التحتي والبنـاء الفوقي ٦٨

عناصر المجتمع البنيويـة الاخرى ٨٠

الفصل الرابع . المنطق الموضوعي للتاريخ العالمي ٩١

المجتمع والطبيعة ٩١

قانون التطابق بين علاقات الانتاج وبين طابع ومستوى تطور القوى المنتجة ١٠٤

عواقب قانون التطابق الاجتماعية ١٢٠

الفصل الخامس . المجتمع والثقافة ١٥٢

مفهوم الثقافة ١٥٢

تطور المجتمع وتعدد الثقافـات ١٦٣

الثقافة والفرد ١٧٠

الفصل السادس . فاعل (ذات) التطور التاريخي ١٧٨

جوهر التمايز الاجتماعي واسبابه . انقسـام المجتمع الى طبقـات ١٨٢

طريقة التحليل الطبقي . بنية المجتمع الطبقية ١٩١

النضال الطبقي ودوره في التاريخ . خصـــائص نضـــال
البروليتاريــا الطبقي ٢٠٠
بنية المجتمع الاشتراكي الاجتماعية وديناميتها . . . ٢١٣
الفصل السابع . بنية وديناميكية التنظيم السياسي للمجتمع . . ٢٢٢
ميدان السياســة . الدولة والحق ٢٢٢
نظرية الثورة الاجتماعية ٢٣٧
نظرية الثورة الاشتراكية ٢٤٣
ديكتاتورية البروليتاريا . تطور الدولة الاشتراكية . . ٢٥٩
الفصل الثامن . الجانب الروحي من العملية التاريخية ٢٧٢
مبادئ تحليل بنية الادراك الاجتماعي ٢٧٥
المعرفة والايديولوجيــة ٢٨٢
النفسية الاجتماعية والايديولوجية ٢٩٢
اشكال الادراك الاجتماعي ٢٩٦
الادراك الاجتماعي والآدراك الفردى ٣٢٢
الوظائف الاجتماعية للادراك الاجتماعي ٣٣٢
الفصل التاسع . المجتمع والفرد (الشخصية) ٣٤٣
تطور الشخصيــة الفردي ٣٤٥
تطور الشخصيــة التاريخي ٣٥١
الجماهير الشعبية والفرد ، دور الجماهير الشعبية ودور الفرد ،
الشخصية في التاريخ ٣٦٧
الفصل العاشر . التقدم الاجتماعي ٣٧٨

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول موضوع الكتاب ، وترجمته ، وشكل عرضه ، وطباعته واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ٢١ ،
موسكو ــ الاتحاد السوفييتي

دراسة في نظرية المجتمع الماركسية

Mouyn